

کتابخانه آصفیه میرزا علی حیدر آبادی
۱۸۷۰ / ۱۷۷۰

سیراقله - ۱۷۷۰ - ۱۷۷۰ - ۱۷۷۰ - ۱۷۷۰

تاریخ و اخلاص از فردوسی نسلی لغات آبان ۱۳۰۵

نام کتاب شرح قانون تجارت مصری

فصل کتاب

نمبر کتاب و فن مذکور

4981
A

شرح
قانون التجارة
المصري

— ٥٥٥ ٥٥٥ —

تأليف
عبد العزيز بك كحل



وكيل النائب العمومي عن المحصرة الخديوية بمحكمة استئناف مصر الأهلية

بمساعدة

يوسف بك وهبة
رئيس قلم ترجمة نظارة الخفائية بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا مبدى الشرائع والأحكام . روحاً للأصلاح وإحكاماً للنظام . ومبدع
قوانين الانصاف . لحسم النزاع ورفع الخلاف . نحمدك أن رفعت دعائم العدل
على أقوى اساس . وجعلت رعاية خير تجارة للناس . ونصلي ونسلم على جميع
انبيائك المقربين . الذين أرسلوا لنشر الشرائع والقوانين . فأحيوا معالم المدنية
في العالم . ونشروا الوية الحضارة بين بني آدم . حتى كملت بهديهم مواد الفلاح .
وخفقت على الامم بنود النجاح

أما بعد فغير خافٍ على ذوي الابصار . ما لهذا العصر التوفيقى من الفضل
على ما تقدم من الاعصار . وحسبه شرفاً أن مُنِحَتْ فيه البلاد المصرية . انشاء
المحاكم الاهلية . لتأني فيها كل نفس تجادل عن نفسها . وتوفى ما عملت في يومها او
امسها . فلا تظلم الاهالي فقيراً ولا فتيلاً . ولا يجد الاستبداد اليهم سبيلاً . غير ان
قوانين هذه احكام كغيرها من القوانين . قد تشبه بعض نصوصها على كثيرين .
فكانت لذلك محتاجة للوضوح . مفتقرة الى ما نعلق عليها من الشروح . وقانون
التجارة من دونها احق بالتفسير واحرى بالبيان . لبحثه عن الاعمال التجارية التي
عليها مدار الحضارة والعمران . فاخترنا ان نقوم بشرحه . ونهنيهم باعلاء صرحه . لعلنا
نؤدي خدمة للبلاد . وندخل في سلك من استفاد وافاد . وقد تجاوزنا فيه
عن بعض كلمات غلب بها الاستعمال . تفضيلاً للمشهور على المجهور من الاقوال
والله نسأل ان يعم بين قومنا نفعه . ويحسن بين الجمهور وقعه

مقدمة

ان الانسان خُلِقَ مفتقراً الى حاجات شتى وبراه الله ~~هو~~ على تحصيل تلك الحاجات الأباغاة غيره من افراد جنسه فانه مهما بذل من الكد والاجتهاد ومهما تجشَّم من التعب والعناء لا يمكنه ان يعمل بنفسه جميع ما يحتاج اليه من الغذاء الذي يحفظ قواه والملبوس الذي يقي جسمه من المؤثرات الخارجية وغير ذلك بل غاية قدرته صرف هتمه في عمل شيء ما ذكر دون باقي تلك الاشياء بان يشتغل بالزراعة مثلاً دون الصناعة او بالعكس . ولما كان اشتغاله باحد هذين العاملين غير قاصر على ما يحتاج اليه فقط بل تختلف عنه زيادة يمكن ان يستبدلها من غيره بصنف آخر من لوازمه نشأت التجارة واتسع نطاق المعاملات وعدت من جملة المهن البشرية والمهن على العموم تشمل جميع اعمال الانسان في المادة الاصلية وتنقسم الى ثلاثة انواع الزراعة والصناعة والتجارة

فالزراعة هي استنبات الثمرات الكامنة في الارض

والصناعة هي تغيير هيئة المحصولات الطبيعية ووضعها في شكل يجعلها

قابلة للاستعمال في لوازم الانسان

والتجارة هي التبادل والمعاوضة بحيث يحصل الانسان على ما يحتاج اليه

من محاصيل الصناعة او الزراعة فهي ملاك لها وبقدر رواجها يكون رواجها

وقد اتبعنا في هذا التقسيم اصول فن الاقتصاد السياسي واما باعتبار

الاصطلاح القانوني فالتجارة تشمل الصناعة وعلى ذلك فالهن بمقتضى القانون

تنقسم الى نوعين زراعة وتجارة والاولى تدخل تحت الاحكام المدنية دون غيرها

والثانية تسري عليها الاحكام التجارية فقط

فبيّح ما تقدم ان التجارة هي الاشتغال بتغيير هيئة المواد الاصلية او نقلها او استبدالها بغيرها للحصول على ربح وخرجت بذلك الزراعة قطعاً فلا تسري عليها احكام قانون التجارة لان الزارع انما يحصل على محصولات زراعته بان يبني ما اثمرت ارضه كما هو ولذلك ورد في المادة الثالثة من هذا القانون انه اذا باع احد اصحاب الاراضي او الزارعين المحصولات الناتجة من الاراضي التي يملكها او يزرعها فلا يعد هذا البيع عملاً تجارياً بل يكون من الاعمال المدنية وتسري عليه احكام القانون المدني

وقانون التجارة هو عبارة عن مجموع الاصول والقواعد التي يجب مراعاتها فيما يختص بالتجارة والتجار ولا حاجة الى الاطناب في بيان ضرورة تلك الاصول والقواعد فذلك امر واضح اذ لولا هذه الاصول لاضطررنا للعمل بمقتضى احكام القانون المدني في فصل المنازعات التي تحصل بين التجار ونشأ عن ذلك عوائق حجة تمنع سرعة سير التجارة التي عليها مدار انتظام اعمالها فلا يتحم فيها استيفاء الاجراءات المقررة في القانون المدني لما نستلزم من اضياع الزمن ومعاناة المشاق وما أوجب وضع قانون خاص بالتجارة ان اعمال التاجر عديدة وتزيد بسببها علقته وارتباطه بجم غفير من الناس اذا خسر واء حاله وضاع ماله واذا ربح وانال حقه واخذ رزقه فاقضى الحال الاحتراس والتحرز في الاعمال التجارية اكثر من الامال المدنية وفرضت لذلك في قانون التجارة واجبات كالزام كل تاجر بان يكون له دفاتر وان يعلن الشروط المتفق عليها في العقد نكاحه والشروط المدونة في مشارطات الشركات التجارية او في الفرمانات المرخصة في تشكيل هذه الشركات وقد بينت أيضاً في ذلك القانون الاجراءات المتعلقة بالتفليس

لم يكن للاعمال التجارية بدء قانون خاص بها بل كانت احكام

القانون المدني قبل انتشار التجارة في الثغور والامصار تسري على كل معاملات
بعض الناس للبعض الآخر سواء كان الغرض منها الاتجار أو غيره ثم لما اتسع
نطاق التجارة وختقت اعلامها في سائر الانحاء وقربت المواصلات ما كان قصياً
من البلدان وتقصت رسوم الكمارك وزادت علة بعض الناس ببعضهم تسبب
عن ذلك اضطرار التجار الى اهل القواعد المقررة في القانون المدني لما ينشأ عن
رعايتها من العطل فاستبدلوها بعادات واصطلاحات عرفية تمكنهم من تمييز
اعمالهم وقضاء حاجاتهم فتنبه المشرعون لذلك وجمعوا تلك الاصطلاحات وسنوها
قانوناً وصاغوها بعبارات صريحة والفاظ فصحة ليعلم كل ما عليه من الواجبات
وما له من الحقوق

فأتى قانون التجارة استثناءً للقانون المدني ولذلك يجب الرجوع اليه
والمصير لاحكامه في كل المسائل التجارية التي لم ينص عليها صريحاً في قانون
التجارة. فاذا رفعت مسألة من هذا القبيل لاحدى المحاكم ولم تجد نصاً صريحاً عليها
في قانون التجارة وجب الحكم بمقتضى الاصول المقررة في القانون المدني كما يستدل
على ذلك مما صرح به فيه بعد بيان التواعد المتعلقة بالشركات اذ قيل في
المادة ٤٤٧ منه ان هذه التواعد تتبع في كافة الشركات مع عدم الاخلال بما هو
منصوص في قانون التجارة فيما يتعلق بمواد الشركات التجارية

ولا يغرب عن فطنة القارئ ان قانون التجارة او غيره من القوانين لا يكون
حسن الوقع محمود الاثر محكم الاطراف الا اذا كان مطابقاً وموافقاً لعادات
اهالي البلد السارية احكامه عليهم ولقد كان بودنا ان نبين في هذا الشرح هل
قانون التجارة المصري الجديد اتى مطابقاً لعادات اهالي القطر او لا ولكن لو
دخلنا في هذا المبحث لتجاوزنا الحدود التي رسمناها لهذا الكتاب ومع ذلك نقول
اننا رأينا تشابهاً تاماً بين القوانين المصرية والقوانين الفرنسية وهذا التشابه

لا ينشأ عنه ضرر فيما يتعلق بالمواد التجارية بخلافه فيما يتعلق بالمواد المدنية فان القوانين المدنية تلعب بها اهواء السياسة في كل بلد وتؤثر عليها اصول الدين كما يتسلط عليها النظام المدني فيجب ان تكون في كل اقليم على حسب ما يلائم اهله ويوافق مشاربهم ولا يحصل فيها تغيير ولا تعديل الا بالتأني والتؤدة على حسب سير الامة الخاضعة لاحكامها في طريق التمدن . واما القوانين التجارية فبمعكس ذلك لانها من مستلزمات حاجات لا تختلف بحسب المكان فتتشابه في كل البلدان او يحصل السعي في جعل بعضها متساوياً للبعض الآخر فان سهولة المواصلات وضرورة فتح باب للمعاملات التجارية مع البلاد الاجنبية استلقتنا نظر اهالي كل بلد نحو القواعد المتبعة في البلد الآخر والجماعات الامم والشعوب لحذف ما كان صعباً من اصولهم واستبدالها بما كان سهلاً من اصول غيرهم ليباري بعضهم البعض الآخر وبجارية ولذلك نجد الاختلاف بين القوانين التجارية ينقص يوماً فيوماً وربما يزول بتمامه في وقت من الاوقات ونحصل على قانون تجارة واحد عام يسهل المعاملات ويدراً للمخاضات

واذ بينا فيما سبق ان قانون التجارة عبارة عن مجموع الاصطلاحات والعادات التجارية بصيغة قواعد وان هذه الاصطلاحات والعادات تتغير احياناً بغاية السهولة لاضطرار تجار بلدة الى جعلها موافقة لاصطلاحات بلدة اخرى تكون لهم علاقة بها فيجب على الشارع ان يكون دائماً متسبهاً لتغيير الاحكام التي اجمع تجار بلدة على اهلها ومع ذلك قد تبقى هذه الاحكام في بعض الاحيان على ما هي عليه مع مخالفتها للعادة التي ابتدعت واستجدت وثبتت وتقررت فايها يتبع في هذه الحالة

ان الجواب على هذا السؤال يستلزم اولاً ان نعرف ان القانون اما ان يكون امراً او مفسراً فهو امر اذا قضى بعمل شيء او بالامتناع عنه مراعاة للنظام العام

وهو مفسر إذا كان المراد به البحث عن الغرض الذي قصده المتعاقدون كالأحكام
التي يعمل بها فيما يتعلق بالتعهدات المرتبة على توافق المتعاقدين
ففي الحالة الأولى يلزم اتباع القانون دون العادة فلا يجوز للتجار مثلاً أن
يتملصوا من اتخاذ الدفاتر المأمور بها في قانون التجارة أيًا كانت العادة التي تقضي
بغير ذلك ولا أن يشترطوا فائدة أزيد من الفائدة المقررة في القانون
وإما في الحالة الثانية فيجب اتباع العادة المقررة وإن كانت مخالفة للقانون
ما لم يكن هناك مشاركة صريحة بين المتعاقدين فإنها تتبع
ولكن لا يخفى أنه يصعب في بعض الأحيان إثبات تلك العادة التي علم بها
تقدم أن قانون التجارة مستنبط منها وتزيد هذه الصعوبة خصوصاً في بلادنا حيث
لم يُقرَّر في القوانين الأهلية تشكيل محاكم خاصة بالمواد التجارية بل جعل الحكم في
هذه المواد من خصائص القضاة الذين يحكمون في المواد المدنية وهؤلاء القضاة
بسبب اشتغالهم بوظائفهم لا يتمكنون من الوقوف على دقائق أعمال التجارة ولا
يطالعون على عاداتها وكان من الصواب أن تشكل محاكم تؤلف من تجار ويتولى
رئاسة أحدهم القضاة ولا سيما أن التجارة في هذا القطر رائجة والمعاملات التجارية
بينه وبين البلاد الأخرى كثيرة عديدة وأخذة في الزيادة والنمو فضلاً عن
اختلاف العادات في مراكز التجارة منه بحسب المكان والزمان ولو شكلت محاكم
بهذه الهيئة لرأينا التجار ذوي كفاءة لتفسير قصد المتعاقدين أكثر من غيرهم بسبب
معرفتهم بالعادات التجارية في كل مكان وإذا رُفعت مسألة قانونية في أثناء
الدعوى نجد القاضي الرئيس مترصاً لحلها

الكتاب الأول



في التجار وفي الأعمال التجارية

التاجر بمقتضى المادة الأولى من قانون التجارة هو من يشتغل بالمعاملات التجارية ويتخذها حرفة معتادة له فينتج من ذلك اننا لانعرف التاجر الا بعد العلم بأعماله التجارية ووجه التعريف بهذه الصورة ان التاجر يوصف بأعماله ولا توصف أعماله به بمعنى انه اذا عمل انسان عملاً تجارياً فيوصف بأنه تاجر بسبب هذا العمل ولا ينسب العمل للتجارة بسبب انه هو العامل له ولذلك سنقسم هذا الكتاب الى بابين نتكلم في احدهما على الأعمال التجارية ونبحث في الثاني عن التجار

الباب الأول

في الأعمال التجارية

قد ورد في المادة الثانية من قانون التجارة بيان الأعمال التي تعتبر تجارية وهي أولاً "كل شراء غلال او غيرها من انواع المأكولات او البضائع لاجل بيعها بعينها او بعد تهيئتها بهيئة أخرى او لاجل تاجيرها للاستعمال" فدخل بذلك اهم عمل من الأعمال التجارية وأكثرها استعمالاً ولذلك وجب علينا زيادة الشرح والتفسير فنقول انه ينتج مما تقدم ان الشراء لا يكون عملاً تجارياً الا اذا كان الغرض منه ابتاع غلال او غيرها من انواع المأكولات او البضائع وبيعها ثانياً فنبحث عن كل من هذين القيد من فالمراد في القيد الاول بلفظ غلال وغيرها من انواع

الماكولات محصولات الطبيعة المعدة لغذاء الانسان والحيوان والمراد بالبضائع
جميع الاشياء المنقولة التي يمكن بيعها فتدخل بذلك الغلال وغيرها ولم تر حاجة
للتصريح بلفظها

ولو سأل سائل هل لفظة بضائع التي تناول جميع الاشياء المنقولة كما تقدم
تصدق على سندات الديون او لا لجاز الجواب بالسلب بالاستناد على نص
القانون اذا اشترط فيه بيع البضائع بعينها او بعد تهيئتها بهيئة أخرى فيؤخذ من
ذلك ان الشارع اراد بلفظ البضائع ما يكون قابلاً للتهيئة بهيئة أخرى ولو بيع
بعينه ولا يتصور انهُ يمكن تهيئة تلك السندات بهيئة أخرى ولكن لا يكون هذا
الجواب صواباً لاستلزامه خروج بيع سندات الديون وشراؤها من الاعمال
التجارية وهو خلاف ما صرح به في الفقرة الرابعة من المادة الثانية التي تقضي
بان كل عمل متعلق بالكميالات او الصرافة يعتبر من الاعمال التجارية . ولا يخفى
ان الاعمال التي من هذا القبيل تتعلق دائماً بسندات الديون وعلى ذلك تعتبر تلك
السندات من البضائع ويجوز شراء سندات الديون العمومية وسندات وسهام
الشركات وسندات الديون التي على الافراد شراء تجارياً

وربما يذهب احد الى تعريف البضائع بانها كل ما يباع ويشترى ليدخل
فيها العقارات ويحتج على ذلك بان كل عمل يعمل في المنقولات من حيث
التداول بالبيع والشراء والتهيئة وما اشبه ذلك يمكن عمله أيضاً في العقارات
ويقول انه يوجد كثير من الشركات او الاشخاص يتجرون فيها ويشترى بعضها
منها لاجل بيعه ثانياً فلماذا لا يوصف هؤلاء الاشخاص بانهم تجار ولماذا يحرم
مداينوهم من حقهم في طلب اشهار افلاسهم فنقول اننا اذا نظرنا الى هذه الحجج بغير
تأمل ولا ترويح نخال انها حجج دامغة وبراهين قاطعة ولكن اذا علمنا الفكرة فيها
وجدناها ادلة خيالية وقياسات وهمية اذ لم يقصد في القانون ان الاعمال المتعلقة

بالعقارات تعتبر أعمالاً تجارية لأن العقارات من أنفس الأموال وإهتم بها الشارع
 الاهتمام التام في القانون المدني واشترط لصحة نقل ملكيتها من شخص لآخر أن
 يكون ثابتاً بسند رسمي مسجل بقلم كاتب المحكمة بحيث لا يصح الاحتجاج بانتقال
 الملكية بالنسبة لغير المتعاقدين إلا إذا توفّر هذا الشرط وجعل لرهنها حدوداً
 مخصوصة وبين عبارات صريحة الأحكام المتعلقة بحقوق الدائنين المرتهنين
 لها فلو أراد الشارع دخول الأعمال المتعلقة بها في الأعمال التجارية لصرح بذلك
 لما بيناه من أهميتها التي دعت لوضع الاحترازات والشروط التي ذكرناها

ولو قلنا أن الأعمال التجارية تشمل العقارات لجاز لمن يشتري عقاراً بقصد
 الاتجار أن يثبت ملكيته له بالبينة أو بقرائن الأحوال لأنه تقرر في المادة ٢١٥ من
 القانون المدني أنه إذا كان المدعى به عبارة عن نقود أو أوراق تزيد قيمتها عن
 ألف قرش فلا يقبل الإثبات بالبينة ولا بقرائن الأحوال في جميع المواد ما عدا
 التجارية ويفهم من ذلك أنه في المواد التجارية يجوز الإثبات بأي طريقة من
 الطرق التي منها البينة وقرائن الأحوال أي كانت قيمة المدعى به كما ذكر بالتصريح
 في المادة ٢٢٤ ولا يخفى أنه يترتب على جواز قبول الإثبات بالبينة أو بقرائن
 الأحوال فيما يتعلق بالعقارات أن تصبح الأصول الدقيقة المقررة في القانون فيما
 يتعلق بالرهون واخصاص الدائن بعقارات مدينه والتسجيلات عاطلة من
 الفائدة مهلة في العمل ولا يكون الإنسان آمناً من امتداد يد السلب والاختصاب
 لعقاره

وما يؤيد ما قلناه من أن الأعمال المتعلقة بالعقارات لا تعد أعمالاً تجارية
 ويقوي حجبتنا في ذلك أن التجارة بكلياتها وجزئياتها مؤسسة على قاعدتين لولاها لما
 آمن التجار من ضياع حقوقهم وأصبح الاتجار غير ممكن . الأولى من القاعدتين
 المذكورتين مقررة في مادتي ٦٠٧ و ٦٠٨ من القانون المدني وهي أن الملكية تثبت

في المنقولات بميزانها والثانية هي ان المنقولات لا يبيعها ما يكون مقرراً عليها من
 حقوق الرهن كما يتبع العقارات فكل تاجر يقدم على شراء بضاعة فانما هو بالاعتماد
 على هاتين القاعدتين وبوجودها لا يخشى الدعوى باستحقاق تلك البضاعة وطلب
 ردها ولا يخاف ان يتبعها حق امتياز الى اي يد انتقلت اليها ولا تسري هاتان
 القاعدتان على العقارات فان الملكية فيها لا تثبت بمجرد حيازتها وحق الرهن يتبعها
 واما القيد الثاني وهو ان يكون الغرض من الشراء البيع ثانياً فالمراد منه اخراج
 شراء الشيء بقصد الاستعمال ولو بيع بعد ذلك لعدم رغبة المالك في ابقائه فانه
 لا يعد في هذه الحالة عملاً تجارياً لان البيع ثانياً لم يكن في نية المشتري وقت الشراء
 واما اذا اشترى انسان شيئاً بقصد بيعه ثم ابقاه لنفسه لرغبته فيه فيعد مع ذلك هذا
 الشراء عملاً تجارياً

فينتج من هذا ان الشراء لا يكون عملاً تجارياً الا اذا كان الغرض منه البيع
 ولو لم يتم هذا الغرض بالفعل ولا يكفي مع ذلك بوجود نية البيع فقط بل يجب
 ان تكون هذه النية مقترنة بقصد الربح لان مجرد الشراء لاجل البيع لا يكون عملاً
 تجارياً كما اذا فرضنا ان انساناً رغب في سفر طويل ولم يشأ اكثر من خيل او ابل
 لاستعمالها في الركوب والحمل بل استحسن ان يشتريها ثم يبيعها بعد وصوله الى الجهة
 المقصودة فلا يعد هذا الشراء عملاً تجارياً وان كان البيع مقصوداً وقتئذ لانه لم يكن
 الغرض منه الاتجار والحصول على ربح ومع ذلك قد تشتري اشياء بغير قصد
 بيعها وبعد شراؤها عملاً تجارياً كشراء الدفاتر والاوراق وغيرها من الادوات
 التي تلزم للمكاتب فان هذه الاشياء من مستلزمات الاعمال التجارية ولذلك يعد
 شراؤها عملاً تجارياً متى كان مشتريها تاجراً

ولنجث الآن عن كيفية معرفة الغرض المقصود من الشراء هل هو البيع
 ثانياً والحصول على ربح اولا فنقول انه اذا اشترى تاجر شيئاً من قبيل الاشياء

التي تجر بها يظهر جلياً ان الغرض هو البيع ويعد عمله تجارياً وإما في الأحوال الأخرى فإذا كان المشتري تاجراً يُعتبر العمل تجارياً أيضاً ما لم يكن مدنياً بحسب نوعه أو نوع العقد المتعلق به وإما إذا كان غير تاجر فيعتبر العمل مدنياً إلى أن يثبت ما يخالف ذلك

وفي شراء محل التجارة^(١) موضع للخلاف إذ يمكن أن يقال أنه من الأعمال المدنية حيث لم يكن الغرض منه بيع ذلك المحل ثانياً بل بيع ما فيه من البضائع فقط ويمكن أيضاً أن يقال أنه من الأعمال التجارية حيث أن المبيعة في هذه الحالة معقودة بين تاجرين أحدهما وهو البائع يقصد التفرغ من الأعمال التجارية والثاني وهو المشتري يقصد البدء فيها والصواب الثاني

وقد اقتصر في النص الذي شرحناه على ذكر الشراء وأهل ذكر البيع فهل ينتج من ذلك أن البيع لم يكن عملاً تجارياً - حاشاً - فإن الشراء لا يكون عملاً تجارياً إلا إذا كان الغرض منه البيع فكيف لا يُعد تمام هذا الغرض من الأعمال التجارية ولا سيما أنه ورد في الفقرة الثالثة من المادة الثانية أن كل تعهد بإيراد أشياء يُعتبر عملاً تجارياً وإيراد هنا هو البيع ولكن لا يكون البيع من الأعمال التجارية إلا إذا وجد شرطان أحدهما أن يكون المبيع غلالاً أو غيرها من أنواع المأكولات والبضائع والثاني أن يكون الغرض منه الوصول إلى الغاية المقصودة من الشراء فخرج بالشرط الأول بيع العقار ولو سبق شراؤه لهذا الغرض وخرج بالشرط الثاني بيع البضائع الموروثة وبيع محصولات الأراضي إذا كان البائع صاحب هذه الأراضي أو الزارع لها ومع ذلك قد يوجد الشرطان المذكوران ولا يُعتبر البيع عملاً تجارياً كالبيع الذي يكون لاحقاً بعمل آخر مدني محض ومثال ذلك أن زارعاً اشترى أكياساً ووضع غلاله فيها ثم باعها مع الغلال فهذا

(١) المراد من شراء محل التجارة شراء ما فيه من البضائع وما له من الشهرة دون العقار

البيع مدني* لانه تابع لعمل مدني وهو بيع الغلال المنصوص عليه في المادة الثالثة ولنأت بمثال آخر وهو ان شخصاً ألف كتاباً واراد طبعه فاشترى حبراً وورقاً وطبعه بالفعل ثم باع نسخة التي لم تخرج عنها في الواقع فبيع الورق والحبر في هذه الحالة يعتبر عملاً مدنياً وان كانا من البضائع وسبق شراؤها لاجل بيعها لان البيع تابع لعمل آخر مدني ولكن لا يتفد حكم هذه القاعدة على من يشتري من اصحاب المطابع كتاباً من مؤلفه ويبيعه على ذمته بل يكون البيع عملاً تجارياً لان الشراء حصل لاجل البيع والحصول على ربح واما اذا اشترى معلم كتاباً وباعها لتلامذته او اشترى طبيب ادوية وباعها للمرضى فالبيع في هاتين الحالتين لا يكون عملاً تجارياً لانه تابع لعمل صناعة كل منهما

وجميع ما ذكر لم يكن حكمة قاصراً على البيع بل ينطبق أيضاً على التأجير للاستعمال المذكور في الفقرة التي نحن بصدد بيانها ولا حاجة اذن لزيادة الشرح والتفسير بل نختم هذه العبارة بتنبية لا يخلو من الاهمية وهو ان تأجير المنقولات من شخص بقصد تأجيرها لآخر يلزم اعتباره عملاً تجارياً ويدخل تحت القواعد التي سلفت لانه عبارة عن شراء الحق في استعمال شيء لاجل بيعه والحصول على ربح من ذلك

الثاني من الاعمال التي تعتبر تجارية "كل مقالة او عمل متعلق بالمصنوعات" والعمل المتعلق بالمصنوعات يصدق على كافة الاعمال التي يتوصل بها الى تهيئة المواد الاولية الاصلية بهيئة تجعلها قابلة للاستعمال في حاجات الانسان كاستخراج الزيت من الزيتون ونسج الكتان وليس المراد بالمواد الاولية الاصلية المواد الباقية على حالتها الطبيعية من غير ان تغيرها يد الصانع بل كافة المواد التي يمكن تهيئتها بهيئة أخرى مطلقاً كالقطن بالنسبة للغازل

والمغزول بالنسبة للناسج والمنسوج بالنسبة للصانع وغير ذلك
 وإذا كان التعبير بالعمل المتعلق بالمصنوعات عاماً يشمل جميع تلك الأعمال
 مع أن البعض منها مدني فلاجل التمييز بين ما تسري عليه أحكام قانون التجارة
 وبين ما تُراعى فيه أحكام القانون المدني تقول أنه إذا كان الصانع الذي غير هيئة
 المواد الأولية أحضر هذه المواد فيكون عمله تجارياً بمقتضى الفقرة الأولى والفقرة
 الثانية من هذه المادة وإما إذا كان الصانع المذكور لم يتعمد باحضار المواد بل تعهد
 بعمل صناعته فقط فيكون عمله مدنياً إذا لم يكن لعمله محل مخصوص وليس عنده
 من الآلات إلا الضروري فإن كان متخذاً محلاً وعنده آلات وأدوات تدل على
 رغبته في التمول وطلب الغنى بواسطة صناعته فيعتبر عمله تجارياً

وإذا قيل إن صاحب الاطيان قد يعمل بنفسه في محصولات اطيانه اعمال
 الصناعة التي تلزم لها كأن يستخرج العسل من قصب السكر الناتج من ارضه فهل
 يُعدُّ تاجراً أو لا ويكون عمله عملاً تجارياً أو لا يجاب بأنه إذا كان ذلك العمل
 يزيد في قيمة الشيء يكون تجارياً وإلا فيعتبر أنه من ملحقات اعمال الزراعة ولكن
 لا يكون هذا الجواب من الصواب لأنه لا يلزم أن تكون الزيادة في قيمة الشيء أو
 عدم الزيادة هي التي يستدل بها على نوع العمل فان هذه القيمة تتغير في كل
 وقت وأن بل يجب على ما نرى مراعاة عادات اهل الجهة واصطلاحاتهم فان
 كانت العادة تقضي بان العمل المتعلق بالمصنوعات الذي يعملها صاحب
 الاطيان في محصولات اطيانه يكون من اعمال الزراعة فيُعدُّ مدنياً والأفيعدُّ تجارياً
 الثالث من الاعمال التي تُعدُّ تجارية "كل مقالة أو عمل متعلق بالتجارة
 بالعمولة" والعمل بالعمولة هو التوكيل في المواد التجارية والموكل هو من يتدب
 شخصاً لعمل ما والوكيل هو من يعمل ذلك العمل بالعمولة فالوكيل بالعمولة

المتخذ ذلك حرفة له هو من يقبل من اي شخص تكليفه بعمل اي شيء متعلق بالتجارة على ذمة ذلك الشخص ويمتاز الوكيل بالعمولة عن باقي الوكلاء بان يعمل ما كلف به باسم نفسه في الظاهر كأن العمل خاص بشخصه وان كان في الباطن على ذمة غيره كالمقرر في المادة ٨١ خلافاً لباقي الوكلاء فانهم يتعاملون باسم موكلهم كما ورد في مادتي ٥١٢ و ٥٢٤ من القانون المدني وسنبين اسباب هذا الفرق والتميز عند الكلام على الاصول المتعلقة بالتوكيل بالعمولة

الرابع من الاعمال التي تُعد تجارية "كل مقالة او عمل متعلق بالنقل برّاً او بحراً" والمراد هنا بالنقل نقل البضائع الاشخاص سواء كان بالسكة الحديدية او بواسطة عربات او مراكب او غير ذلك ويسمى كل من ينقل الاشياء او الاشخاص في الاصطلاح بأمين النقل سواء كان واحداً او شركة مؤلفة من اناس كثيرين فينتج من ذلك ان شركات السكة الحديدية تُعد من امناء النقل وتسري عليها في جميع افعالها احكام قانون التجارة وانما قلنا شركات لتخرج صاحب السكك الحديدية الميرية لان اعمالها تُعد من الاعمال المدنية المحضة ولا تدخل في الاعمال التجارية اذا الغرض من انشاءها عمران البلاد وقرب المواصلات بين العباد ونشر لواء التمدن في جميع الانحاء والتمكن من المحافظة على الامن وغير ذلك وان نالت ربحاً فيكون نتيجة عرضية للعمل الاصلي الذي هو مدني محض كما ذكرنا آنفاً وما يؤيد هذا التأويل ما ورد في المادة التاسعة من القانون المدني من جعل السكك الحديدية المملوكة للحكومة من الاملاك الميرية التي لا يجوز بيعها ولا حجزها ولا تملكها بمضي المدة الطويلة ولو قيل ان اعمال مصلحة السكة الحديدية تعتبر تجارية لصح اشهار افلاسها وترتب على ذلك جواز بيع خطوطها وادواتها خلافاً لنص المادة السابق ذكرها

ولا يقال ان المادة ١٠١ من قانون التجارة صرح فيها بان احكام الفصل المختص بامناء النقل تسري على مصالح السكك الحديدية فيؤخذ منها ان اعمال السكك الحديدية الميرية تجارية لاننا نقول ان هذا ليس كافياً لاعتبارها تجارية لان المراد في تلك المادة ان تراعى احكام ذلك الفصل دون غيره في اعمال مصالح السكك الحديدية وان كانت مدنية ولنذلك نظائر في هذا القانون فاننا سنرى فيما يأتي ان الاحكام المدونة في الفصل المتعلق بالشركات التجارية تراعى في الشركات المشككة بهيئة تجارية وان كانت اعمالها مدنية . وسنعود الى البحث في هذا الموضوع عند الكلام على المادة المذكورة

وقد بينا فيما سبق ان لفظ امين النقل يتناول كل من ينقل الاشياء والاشخاص فهذه العبارات مطلقة مع انه يوجد اناس ينقلون البضائع والاشخاص لتعيشهم ولا يوصفون مع ذلك بانهم تجار كمن له عربة او دابة يستخدمها في النقل للحصول على اسباب المعيشة ولا يكون عمله تجارياً بل من قبيل تأجير الاشياء الداخلة في الاعمال المدنية وبناء على ذلك يجب التمييز بين هؤلاء الاناس وبين امناء النقل الذين تسري عليهم احكام قانون التجارة كما ميزنا فيما تقدم بين من يعمل عملاً متعلقاً بالمصنوعات وبين الصانع الذي يصنع شيئاً من هذا القبيل ولا يعتبر مع ذلك عمله تجارياً ولاجل الوصول الى هذا الغرض يلزم اتباع القاعدة التي وضعناها في ذلك الموضع ليمتاز امين النقل الذي تسري عليه احكام قانون التجارة عن يشتغل بذلك وتسري عليه احكام القانون المدني

وقد قال الشارع في الفقرة الثانية من المادة الثانية التي شرحناها كل مقولة او عمل متعلق بالمصنوعات او التجارة بالعمولة او النقل مع عدم الحاجة هنا لاستعمال لفظ مقولة لانه يدل على الاشتغال بذلك والاحتراف به والعمل هو الفعل مطلقاً مبتدأً او معاداً فان كان هذا الفعل يُعدّ عملاً تجارياً يكون

الاعمال التجارية وذلك وحسب ما يقتضيه المصلحة العامة لا يبرأ منه
كان يجب حذف لفظ محاولة بل لتخرج من ذلك لبيان ضرورة الاعمال التجارية
فان وجوده بجانب لفظ عمل يكسبه نوعاً من التخصيص ويظهر لنا ان العمل
الشارع ان لا يدخل في اعمال التجارة كل عمل متعلق بالمصنوعات او التجارة
بالعمولة او النقل اذا فعلته بالصدفة شخص من الاشخاص السارية عليهم احكام
القانون المدني

الخامس من الاعمال التي تعتبر تجارية "كل تعهد بتوريد اشياء" والتعهد
بتوريد شيء هو التزام شخص بان يسلم لآخر بضاعة اياً كانت او يمكنه من الحصول
على استعمال شيء وقد مر بك اننا استندنا فيما سبق على هذا النص لاثبات ان
البيع يجوز ان يكون من الاعمال التجارية فان التعهد بتوريد شيء لم يكن في الواقع
البيعاً تجارياً لكون الغرض منه الحصول على الربح الناشئ عن الفرق بين
الثمن المدفوع عند الشراء وبين الثمن المقبوض عند البيع

ولا يكون التعهد تجارياً اذا لم يشتر المتعهد به من آخر فاذا تعهد صاحب
الاراضي مثلاً بان يورد محصولات اطيانه لغيره لا يعتبر تعهداً من الاعمال
التجارية كما يظهر جلياً من المادة الثالثة من هذا القانون المقرر فيها انه اذا باع
احد اصحاب الاراضي او المزارعين محصولات الناتجة من الاراضي التي يملكها او
يزرعها فلا يعد هذا البيع عملاً تجارياً وقد اراد الشارع بذلك اخراج كافة
الاعمال المتعلقة بالزراعة من الاعمال التجارية لان الزارع ينال محصولات من
الارض ولم ينلها من شخص آخر

السادس من الاعمال التي تعتبر تجارية "كل ما يتعلق بالمحلات والمكاتب

التجارية "أن أصحاب المحلات والمكاتب المذكورة هم الذين يحترفون بالاهتمام
 بأشغال الغير وتجهيزها وسنطلق عليهم اسم وكلاء اشغال والأعمال التي يؤدونها
 هؤلاء الوكلاء متنوعة فمنها الشورى وتحصيل الديون وتصفية الاشغال والتوكيل
 عن الغير امام المحاكم وغير ذلك وهذه الحرفة مدنية بحسب نوعها ولكن جعلت
 تجارية بحسب القانون ليلزم المحترف بها بوفاء الواجبات المفروضة على سائر التجار
 وتسري عليه الاحكام المتعلقة بالتفليس والتفالس لانه لا يحترف غالباً بذلك
 الا من لم ينتج في صناعة أخرى فشددت عليه الوطأة من حيثية الاحكام القانونية
 ليزدجر عن الغش والخيانة اللذين يسهل ارتكابهما في الصنائع والمحرف التي
 من هذا القبيل ويأمن من يستعين به من غدره وشره

فان قبل كيف تنسب هذه المحلات والمكاتب الى التجارة مع ان اعمال
 اصحابها قد تكون غير تجارية كالشورى والتوكيل عن الغير امام المحاكم قلنا ان
 هذه النسبة مبنية على جعل اصحاب المحلات والمكاتب المذكورة تحت احكام
 قانون التجارة للاسباب التي بينها

السابع من الاعمال التي تعتبر تجارية "كل ما يتعلق بالمحلات المعدة للبيع
 بالمزايدة" ان اصحاب هذه المحلات يشبهون وكلاء الاشغال لانهم لم يكونوا الا
 واسطة بين البائع وبين المشتري فلم نر حاجة لشرح هذه العبارة اكتفاء بما ورد
 فيما يتعلق بالوكلاء

الثامن من الاعمال التي تعتبر تجارية "كل ما يتعلق بالملاعب العمومية"
 فيدخل بذلك كافة المحلات التي يكون الغرض من ايجادها هو العامة وتسليتهم
 بمقابل كالتياترات وملاعب الخيول ومحلات الغناء وغير ذلك فكل مدير لتياترو

او لغيره من الملاعب والمحلات المذكورة يُعدُّ تاجراً وكذلك اللاعبون والمغنون الذين يشتغلون بفنونهم بالاشتراك والاتحاد فان وجد مغنٍ محبوب البلاد لطرب العباد بالاشتراك مع مغنيين آخرين يمكن ان يقال انه لا يعدُّ تاجراً لانه لم يقصد بذلك جمع مال بل زيادة الشهرة وبعد الصيت وجذب القلوب للفنون ولكننا لا نوافق على هذا القول اذ يصعب الوقوف على حقيقة غرضه وكنه غايته بل نرى انه يدخل تحت حكم المادة التي نحن بصددھا اياً كانت غايته واصحاب المحلات والملاعب المذكورة وان كانوا معتبرين من التجار الا انه لا يسري هذا الحكم على الاشخاص الذين يستخدمونهم في التشخيص او الغناء بل يعتبر استخدامهم من قبيل ايجار الاشخاص واهل الصنائع الداخل في الاعمال المدنية فانهم يتعهدون بعمل صناعتهم او فنهم في نظير مبلغ مقدّر من قبل يستحقونه ولو خسر المدير وكسد عمله

التاسع من الاعمال التي تُعدُّ تجارية "كل عمل متعلق بالكمبيالات او الصرافة" والمراد بالكمبيالات هنا السندات التي تقوم مقام المسكوكات واما الصرافة فهي استبدال صنف من النقود بصنف آخر او بسندات تقوم مقامها فالنقود في هذه الاعمال هي نفس المبيع وليست هي الثمن كما في باقي الاعمال التجارية وسبب ذلك ان قيمتها تتغير وتقبل الزيادة والنقصان على حسب كثرتها او قلتها كالبضائع الاخر اعني ان طلبت عزّت وعلا سعرها وان عُرِضت للبيع رخصت ونخست قيمتها

والاعمال المتعلقة بالكمبيالات هي الاتجار في مسكوكات الذهب والفضة او في السندات التي تسد مسدها فتشمل ما يتعلق بالصرافة وتدخل في اعمال البنوك وهذه الاعمال تنقسم الى ثلاثة اقسام القسم الاول هو تحصيل الديون

وقبض قيمة السندات والقسم الثاني هو قبول ما يراد ايداعه سواء كان من الذهب والفضة او من السندات وقد كثر في هذا الوقت ايداع النقود لما ينجم عنه من النفع العظيم فانه يجعل اصحاب الاموال في أمن على اموالهم من الاخطار ويصرف عنهم الهموم والتفكر في كيفية حفظها من طوارق الايام وطوارئ الاحوال فضلاً عن الفوائد التي يأخذونها والقسم الثالث هو اقراض النقود للتجار من المبالغ المودعة لان الايداع المذكور هنا لم يراد به الايداع المستوفي للشرائط القانونية بل الايداع الذي يرخص للمودع عنده في استعمال المبلغ المودع فيصبح كأنه مالك له

والاقراض الذي نحن بصدده على نوعين احدهما اقراض مبلغ بشرط اخذ بضائع او سندات تأمينا فيكون هذا الاقراض مكفولا برهن منقول والثاني اقراض مبلغ لتاجر في مقابلة سند تحت الاذن يكتبه او في مقابلة كمبالة بحرها وفي هاتين الحالتين لا يكون للدائن الا دين مؤجل في نظير ما دفعه نقداً ويحجز اذا من ذلك قيمة الفوائد الى حلول الاجل المعين وهذا ما يسمى (اسكونت) اي اسقاط جزء من القيمة الاصلية

العاشر من الاعمال التي تُعد تجارية "كل عمل متعلق بالسمسة" والسهمسار هو من يتوسط بين شخصين يريدان التعاقد ولا يلتزم بشيء مطلقاً ولا مشاحة في الافتقار للأشخاص الذين يحترفون بهذه الحرفة لانه لو كان لابد لكل بائع او مشتر من التجار ان يبحث عن الآخر لنشأ عن ذلك تعطيل المعاملات فلا ريب فيما يترتب على توسط السهمسار من السهولة في التبادل والرواج في التعامل فانه يعرف من عنده بضاعة يريد بيعها ومن يكون محتاجاً الى تلك البضاعة فيجمع بين الاثنين ليتعاقدا

والساسة نوعان احدها الساسة الاعيادية والثاني الساسة الذين يشتغلون ببيع او شراء الكمبيالات والسندات وغيرها من الاوراق ذات القيمة التي تباع وتشري في البورسات ولم يرد ذكرهم في القانون مع ان وجودهم لاشك فيه ولا ريب وسنبحث في موضع آخر عما يخصهم

الحادي عشر من الاعمال التي تُعدُّ تجارية " جميع معاملات البنوك العمومية " ان البنوك العمومية هي التي تفتح برخصة من الحكومة وتُجعل تحت مراقبتها وتكون لها بسبب ذلك امتيازات خاصة بها دون البنوك الاخرى وهي من المحلات التجارية وتسري عليها اذن احكام قانون التجارة ولا يخفى ان الشارع قال في هذه الفقرة وفي الفقرة السابقة عليها كل عمل متعلق بالكمبيالات الخ وجميع معاملات البنوك ولم يذكر المقاولات المتعلقة بذلك فيؤخذ من عدم التصريح بها ان كل عقد متعلق بالصرافة او كل عمل متعلق بالكمبيالات او بالسمة يُعتبر عملاً تجارياً وان كان غير مكرر وتنفيذ فيه احكام قانون التجارة ولو كان الفاعل له غير محترف بحرفة الصرافة او السمة ولا متخذاً الاعمال المتعلقة بالكمبيالات مهنة له

الثاني عشر من الاعمال التي تُعدُّ تجارية " جميع الكمبيالات اياً كان اولو الشأن فيها " الكمبيالة صك يكتبه مقرض لشخص اخر مقيم في البلد عينها او في بلد اخرى بان يدفع تحت اذن شخص مسمى فيها او الى حاملها مبلغاً معيناً وهي كثيرة الاستعمال في التجارة لسهولة المعاملات وعدم الاضطرار لنقل النقود فضلاً عن قيامها مقام المسكوكات ويعتبر ما يتعلق بها من الاعمال التجارية سواء حررها تاجر او غير تاجر لعل تجاري او مدني الا في الحالة المبينة في المادة ٩٠٩

وستكلم عليها عند البحث في الكمبيالات

الثالث عشر من الاعمال التي تعتبر تجارية "جميع السندات التي تحت اذن ويمضيها او يختم عليها تاجر" فالسند الذي تحت اذن هو صك يتعهد به شخص بان يدفع في تاريخ معين تحت اذن شخص آخر مبلغاً معيناً ولا يعتبر ذلك السند من الاعمال التجارية بغير قيد ولا شرط بل لا يُعد من تلك الاعمال الا اذا كان من امضاه او ختم عليه تاجر لانه يؤخذ في هذه الحالة انه كتب بسبب عمل من اعمال التجارة ولا يقبل دليل ولا برهان على ما يخالف ذلك فان كتب تاجر مثلاً سنداً تحت اذن بدين مدني يعتبر مع ذلك تجارياً كانه كتب بمن بضاعة

الرابع عشر من الاعمال التي تعتبر تجارية "جميع السندات التي تحت اذن ويمضيها او يختم عليها غير تاجر بشرط ان يكون تحريرها مرتباً على معاملات تجارية" قد قيل فيما سبق ان السند الذي تحت اذن لا يكون من الاعمال التجارية الا اذا كان من امضاه او ختم عليه تاجر فاورد الشارع استثناء من ذلك وقال ان السندات التي من هذا القبيل ويمضيها او يختم عليها غير تاجر تُعد أيضاً من الاعمال التجارية متى كان تحريرها مرتباً على عمل تجاري فاذا اشترى مثلاً غير تاجر بضاعة بقصد بيعها وكتب بثمنها سنداً تحت اذن يعتبر هذا السند من المواد التجارية لانه لم يكتب للعمل التجاري

الخامس عشر من الاعمال التي تعتبر تجارية "جميع المقاولات المتعلقة بانشاء مبان متى كان المقاول متعهداً بتوريد الادوات والاشياء اللازمة لذلك" قد يرد على هذا النص ان المقاولات المذكورة خاصة بالعقارات فيلزم اخراجها من

الاعمال التجارية كما أُخْرِجَت العقارات نفسها ولكن ندفع هذا الايراد بان غرض
 الما قول في هذه الحالة شراء الادوات والاشياء اللازمة وبيعها برمج ولا دخول له
 في العقار فان لم يتعهد الما قول بتوريد الادوات والاشياء يعد عملة مدنياً لانه لم
 يقصده شراء شيء وبيعه برمج ولذلك اعتبر هذا العمل بحسب القانون من قبيل
 ايجار اهل الصنائع وفي رأينا ان هذا خطأ لانه يمكن تشبيه هذه الما قولات
 بالما قولات المتعلقة بالمصنوعات المعتبرة من الاعمال التجارية بغير استثناء
 ووجه التشابه هو ان الغرض في الحالتين الحصول على ربح من عمل الصنائع
 فكان من الصواب ان يقال كل مقالة متعلقة بانشاء مبانٍ تُعد من الاعمال
 التجارية بغير قيد ولا شرط

السادس عشر من الاعمال التي تعتبر تجارية "جميع العقود والتعهدات
 الحاصلة بين التجار والمتسبين والسماسرة والصارف ما لم تكن العقود والتعهدات
 المذكورة مدنية بحسب نوعها او بناء على نص العقد" فخرج بالقيد المذكور في
 آخر هذه العبارة كثير من الاعمال التي يعملها التاجر خارج دائرة اعمال تجارته
 كشراء اصناف الماكولات مثلاً لنفسه ولعائلته واقتسام التركات وشراء العقارات
 فان هذه الاعمال لا تُعد تجارية بسبب اتصاف فاعلها بانه تاجر. وقد ذكر ايضاً
 في تلك العبارة قيد آخر وهو ان تكون العقود والتعهدات حاصلة بين تجار الخ
 ومنه يؤخذ ان التعهد لا يكون تجارياً الا اذا كان بين تاجرين مع انه يكفي بان
 يكون احد المتعاقدين تاجراً فاذا اشترى مثلاً تاجر غلالاً او غيرها من اصناف
 الماكولات من غير تاجر يعتبر عقد الشراء تجارياً الى ان يثبت ما ينفي ذلك
 بمقتضى نص العقد لانه لا يُعلم غرض المشتري وقت الشراء هل هو للتجار او
 للاستعمال

وقد يتوهم ان التعبير بلفظ عقود يغني عن ذكر التعهدات اذ لا يكون عقد
 الا بتعهد فتدفع هذا الوهم بانه وان كان مفهوماً منه الا انه اتى به لان التعهد لا
 يكون في كل الاحوال مرتباً على اتفاق ومشارطة بل يجوز ان يكون مرتباً ايضاً على
 فعل كما تقرر في المادة ٩٢ من القانون المدني ومثال ذلك ان صاحب معمل
 استخدم جملة من العملة فخرج احدهم بسبب حادثة عرضية ناشئة عن اهل صاحب
 ذلك المعمل فتعده "اي التزامة" في هذه الحالة بتعويض الضرر الذي لحق بذلك
 العامل يصح ان يكون تجارياً على مقتضى القاعدة التي ذكرناها لانه مرتب على فعل
 وكل ما يلزم به التاجر بسبب اجراء حرفته يُعد تجارياً ولكن لا يكون هذا الحكم
 من باب العدل والانصاف لان اعمال التجار لا توصف بانها تجارية الا اذا كان
 الغرض منها الربح وفي الحالة المتقدم ذكرها لم يوجد هذا الغرض فضلاً عن ان
 الالتزام لم يكن مرتباً على اجراء الحرفة اذ ان عملها كان ممكناً بغير الاهال الذي
 وقع من صاحب المعمل فينتج مما ذكر انه اذا اعترف صاحب المعمل بتعده اي
 بالتزامه بالتعويض وكتب بناءً على هذا الاعتراف صكاً بانه مدين للعامل بمبلغ
 ما وامضى ذلك الصك يكون التعهد الذي تضمنه الصك المذكور مدنياً فان
 احوال العامل آخر بهذا الدين وكان المحال غير عالم بسببه جاز له بحسب
 رايانا ان يقول ان الدين تجاري لان التعهد تاجر وكل صك ممضي عليه او
 مختوم من تاجر يعتبر تجارياً كما سلف ويصح ان يقال ما يخالف ذلك بناءً على
 انه لا يجوز لانسان ان يتنازل الاعماله من الحقوق بغير زيادة واذ كانت حقوق
 العامل مدنية فلا يجوز للمحال ان يدعي بدعوى تجارية ولكن يجاب عن هذا
 القول بان العامل لم يتنازل في الواقع في الحالة التي فرضناها الا عن الحقوق
 الحائز هو لها اعني حقه في التعويض ولكن لما لم ير المتنازل اليه شيئاً في الصك
 يدل على سبب التعهد اي الالتزام بالتعويض حق له ان يعتقد ان التعهد تجاري

كما فرض ذلك في القانون اذ قيل فيه ان العقود والتعهدات المحاصلة بين التجار
الحق تعتبر من الاعمال التجارية ما لم تكن مدنية بحسب نوعها او بناء على نص
العقد

السابع عشر من الاعمال التي تعتبر تجارية " كل عمل من الاعمال المتعلقة
بالتجارة البحرية " السارية عليها الاصول المدونة في القانون الخاص بها كانشاء
السفن او شرائها او بيعها لسفرها داخل القطر او خارجه والرسائل البحرية المتعلقة
بالتجارة وشراء وبيع المهمات والادوات والذخائر للسفن واستئجار او تأجير السفن
وكل اقراض او استقراض بحري وكل عقد تأمين من الاخطار وغيره من العقود
والمشارطات سواء كانت متعلقة بماهيات الملاحين او اجرهم او باستخدام البحرية
في السفن التجارية وبالمجمل كافة المشارطات المتعلقة بالتجارة البحرية

— ١٠٠ —

الباب الثاني

في التجار

سنقسم هذا الباب الى فصول ثلاثة نبحث في الاول عن يطلق على اسم
تاجر وفي الثاني عن يصلح لان يكون تاجراً وفي الثالث عما على التجار من
الواجبات

الفصل الاول

فيمن يطلق عليه لفظ تاجر

ذكرنا في ما تقدم ان التاجر هو من يشتغل بالمعاملات التجارية ويتخذها
حرفة معتادة له فينتج من ذلك ان التاجر هو من يشتغل بالاعمال التي بينها في

الباب الاول بشرط ان تكون حرفة معتادة له فاذا سأل سائل عن المراد هنا بالاعتیاد نجيب بانه ليس له ضابط ثابت يرجع اليه ولا حد محدود يُعول عليه بل من خصائص قضاة المحاكم ان يحكموا بوجوده او عدمه على حسب الاحوال . ويشترط ان يكون الغرض من الاعتیاد على الاعمال التجارية الحصول على ربح كما يؤخذ من ذكر لفظ حرفة في التعريف فمن يعتاد مثلاً من مستأجري الاراضي على دفع اجرتها الى اصحابها بكميالات لا يعد تاجراً وان كانت الكمبيالات من الاعمال التجارية لان اعتياده على ما ذكر لم يكن من قبل الاحتراف

وتعريف التاجر الذي ذكر ليس خائفاً بالافراد من الاشخاص فقط بل يشمل المجموع منهم ايضاً كالشركات المؤلفة من عدة اناس فالتاجر كثيراً من الشركات تُعقد وتُشكل للاشتغال بعمل من الاعمال التجارية والحصول على ربح فتعتبر هذه الشركات تجارية وتسرى عليها احكام قانون التجارة كما تسري على الافراد

وقد يوجد مع ذلك بعض اشخاص يتخذون الاعمال التجارية حرفة لهم ولا يمكن مع ذلك وصفهم بانهم تجار كمن كانت تجارته قاصرة على شيء قليل جداً نحو بيع الاثمار والخضراوات والابروا الخيوط وغير ذلك مما يأتي به هؤلاء الاشخاص الى ابواب المساكن ويعرضونه للبيع فانه لا يمكن اعتبارهم تجاراً والزامهم بالوفاء بالواجبات المفروضة على التجار من نحو ايجاد دفاتر عندهم وغير ذلك ويوجد اشخاص آخرون يشتغلون عادة بالاعمال التجارية ولا يعتبرون من التجار كمديري شركات المساهمة ومستخدمي المحلات التجارية فانهم لا يشتغلون بتلك الاعمال باسمهم بل بطريق النيابة عن الشركة المتولين هم ادارتها او عن المحل المستخدمين هم فيه

وقد قلنا هنا لا يشتغلون باسمهم ولم تقل لا يشتغلون على ذمتهم لانه يوجد

اشخاص يُعتبرون من التجار وان كانت اعمالهم على ذمة غيرهم كالوكلاء بالعمولة فانهم يعتبرون من التجار وان كانت معاملتهم باسمهم على ذمة غيرهم ولنعد الى ذكر الاعياد لنبين هل يعتبر من التجار من يفتح دكاناً لبيع بعض السلع ثم يغلقها بعد برهة قليلة من الزمن بغير ان يعمل من الاعمال ما يكفي لاثبات العادة فنقول انه يلزم اعتبار صاحب تلك الدكان من التجار لان الاعياد المشترط في المادة الاولى انما يكون محله في حالة الاشتباه والابهام واما في الحالة التي فرضناها فلا يوجد اشتباه ولا ابهام فان رغبة صاحب تلك الدكان في الاتجار ظاهرة جلية وقصده في ان يكون تاجراً ثابت من فتح الدكان فلا حاجة اذن الى البحث عن العادة

فيتجّ مما سلف انه لا يوصف احد بانه تاجر الا اذا اتخذ التجارة حرفة معتادة له فان ادعى شخص ذلك كذباً ليغش غيره ويغره فلا يُعدّ تاجراً كمن يشتري مثلاً حريراً من صاحب محل لاستعماله في لوازم شخصه ويدعى انه تاجر ليشتري ذلك رخيصاً او بغير نقد الثمن فهذا الادعاء الكاذب لا يترتب عليه اعتبار مدعيه تاجراً وجواز اشتهار افلاسه بناء على طلب مدائه فان قيل ان في هذا احجافاً بحقوق البائع المذكور لانه اعتمد على التأمينات التي اعتقد وجودها بسبب دعوى المشتري انه تاجر فخيّب بانه كان الواجب عليه الاستعلام عن حقيقة الحال واذ قصر في ذلك فهو الاولى بتحمل عاقبة تقصيره ولكن لا يخفى انه يصعب في بعض الاحيان الاستفهام والاستعلام ولا سيما انه لا يتيسر في كل وقت معرفة اشتغال الشخص المراد الاستفهام عنه باعمال تجارية مدة كافية لاثبات العادة على الاحتراف بالتجارة او غير كافية لذلك فكان ينبغي للشارع ان يضع في القانون قاعدة لتسهيل المعاملات التجارية ودرء الاضرار التي تنشأ في غالب الاوقات من عدم الوقوف على حقيقة كل شخص من حيثية احترافه بالتجارة أو لا بان يلزم كل

من يريد الاشتغال بالتجارة بقيد اسمه في دفتر مخصوص يوجد في قلم كتاب المحكمة التي يرغب الاشتغال في دائرتها ويُرخص لكل انسان الاطلاع على ذلك الدفتر فان قصر احد في قيد اسمه لا يترتب على ذلك عدم اعتباره تاجراً وانما تجزم عليه المحكمة بغرامة وتأم من تلقاء نفسها بقيد اسمه

الفصل الثاني

فمن يصلح ان يكون تاجراً

يجوز بحسب الاصول والقواعد العمومية لكل شخص ذكراً كان او انثى ان يشتغل بالتجارة في اي شيء كان ولكن يوجد مع ذلك اشخاص لا يجوز لهم الاتجار وتوجد بعض اعمال تجارية لا يصح الاشتغال بها الا لافراد مخصوصين ولتكم على كل من هذين الاستثنائين على حدته

الفرع الاول

فمن لا يجوز له الاتجار

لما كان الاحتراف بالتجارة ربما يلحق ضرراً بمال المحترف بها او ينشأ عنه ما يخذش شرفه وجب ان لا يشتغل بانها الا لمن كان ذا اهلية لذلك وذا خبرة تامة فتقرر في القانون ان الاشخاص الذين لم يبلغ سنهم ثمانى عشرة سنة لا يشتغلون بالتجارة واما الاشخاص الذين بلغ عمرهم اكثر من ذلك فان كان سنهم زيادة عن احدى وعشرين سنة جاز لهم بحسب القانون ان يتخذوا التجارة حرفة لم بغير قيد ولا شرط وان كان اقل من احدى وعشرين سنة وكان قانون احوال الشخصية يقضي بانهم قصر فلا يسوغ لهم الاتجار الا بحسب الشروط المقررة فيه واما اذا كان القانون المذكور يقضي برشدهم فلا يتجرون الا باذن من المحكمة

الابتدائية . فيظهر من ذلك ان قانون التجارة يقضي آونة بما يخالف احكام قانون الاحوال الشخصية اذ ان الانسان الذي بلغ سنه ثمانى عشرة سنة ويقضى قانون احواله الشخصية برشده يجوز له ان يعمل كافة الاعمال التي ربما تلحق ضرراً بما له وتكون هذه الاعمال صحيحة معتبرة ولكن لا يسوغ له ان يتجر الا باذن من المحكمة ويصح اذن للمحكمة بمقتضى قانون التجارة ان لا تراعى احكام قانون الاحوال الشخصية وتحكم بعدم اهلية بعض الاشخاص للتجار مع اهليتهم لكافة الاعمال بمقتضى القانون المدني فان عمل من يبلغ سنه ثمانى عشر سنة ويقضى قانون احواله الشخصية برشده اعمالاً تجارية بغير اذن من المحكمة لا تعتبر هذه الاعمال صحيحة الا بصفة اعمال مدنية وبناء على ذلك لا يجوز الزام فاعلها بوفاء الواجبات المفروضة على التجار ولا يسوغ اشهار افلاسه واما اذا تحصل على اذن من المحكمة فيكون اهلاً لعمل كافة الاعمال التجارية بغير استثناء مع انه يحتمل ان قانون احواله الشخصية يقضي بشروط وقيود لذلك نحو عدم الترخيص له بالاعمال معينة خلافاً للمحكمة المطلوب منها الاذن فان غاية ما في وسعها اعطاء ذلك الاذن او الامتناع عنه فان اذنت كان الاذن مطلقاً فيما يتعلق بكافة الاعمال التجارية بغير استثناء عمل منها وان لم تأذن لا يكون طالب الاذن اهلاً لعمل من تلك الاعمال ولم يقتصر في القانون على ذكر الشروط اللازمة للترخيص للقاصر بالاشتغال بالتجارة بل وردت فيه ايضاً الشروط المتعلقة بالنساء اذ قيل ان اهلية النساء للتجارة تكون على حسب قانون احوالهن الشخصية ولم يكن المراد هنا اطلاق لفظة النساء على كل انثى بل على المتزوجات منهن فقط واما الابكار والارامل فالتجار مباح لهن كالرجال خلافاً للنساء المتزوجات فان اهليتهن للتجار لا تعتبر الا اذا كان قانون احوالهن الشخصية يقضي بذلك لانه يعين دون غيره الاحوال التي يجوز فيها للزوجة ان تتجربدون ان يترتب على ذلك شقاق بين العائلة ولا

اخلال لراحته وقد حُظر الاتجار على النساء المتزوجات مراعاةً للنظام العام كما حُظر على القصر مراعاةً لعدم خبرتهم فان عمل قاصر أو امرأة متزوجة عملاً تجارياً بدون مراعاة ما ذكرناه من الشروط لا يعتبر ذلك العمل تجارياً بل يُعد مدنياً وتختلف درجة اعتباره قانوناً بحسب احكام قانون الاحوال الشخصية من حيث الاهلية وعدمها

وقد حُظر الاتجار ايضاً على اشخاص آخرين غير القصر والنساء المتزوجات وهم القضاة وسائر موظفي الحكومة ولكن إن عمل احدهم عملاً تجارياً لا يكون باطلاً بل يعتبر قانوناً واذا تكرر بحيث ثبت الاعتياد عليه يُعد فاعله تاجراً ويسوغ اشهار افلاسه لان تجاوز هذا المنع لا يترتب عليه بطلان العمل بل معاقبة الفاعل باحدى العقوبات التأديبية كالتبريح والعزل واما ان بلغت المخالفة التي تقع في ذلك من الموظف الى درجة جنحة بان جمع بين وظيفته وبين الاشتراك مع متعهد بايراد اشياء للحكومة تحت ملاحظته كما ذكر في المادة ١٠٥ من قانون العقوبات فيكون العمل باطلاً ويجوز اغراولي الشأن التمسك بهذا البطلان بالنسبة لمن خالف النانون

الفرع الثاني

في الاعمال التجارية التي لا يصح الاشتغال بها
الاناس مخصوصين

قد توجد أعمال لو فعلها بغض الافراد لعدت من الاعمال التجارية ولكن الحكومة اخصت بها محافظة على النظام العام كضرب النقود ونقل المخاطبات والمراسلات التلغرافية والمسكوكات وعمل البارود وبيعه فان

الاشتغال بذلك محظور على افراد الناس في بلادنا
وتوجد اعمال تجارية اخرى لا ترخص الحكومة بالاشتغال بها الا لمن تحصل
على اجازة كييع الادوية وكذلك الملاعب واللياترات لا يجوز فتحها الا بعد الحصول
على اذن مخصوص وان كان ذلك من الاعمال التجارية ولكن وضعت هذه القيود
مراعاة للنظام العام على سبيل الاستثناء من القاعدة العمومية التي تقضي بان
التجارة حرفة مباحة

وقد تختص الحكومة احيانا ببعض الاعمال وتماز بها بدون ان يكون
ذلك مراعاة للنظام العام بل لتتوزل الى تحصيل رسوم وعوائد على بعض
البضائع فتشتري مثلاً شيئاً بسعر وتبيعه للعامة بسعر أعلى منه للاستغلال على
رج يسد مسد العوائد التي تاخذها على ذلك الشيء اذا كانت لا تحسب فلا يعد
اذن هذا الاختصاص او الامتياز من الاعمال التجارية بالنسبة للحكومة بل يعد
من الطرق التي تستعمل لسهولة تحصيل الاموال الميرية ولا لزوم هنا للتكلم على
ماهية الامتياز المذكور لان البحث فيه من خصائص فن الاقتصاد السياسي واذا
خضنا في الكلام عليه نضطر الى تجاوز الحدود التي رسمناها لهذا الكتاب



الفصل الثالث

فيما يجب على التجار

سنتكلم في هذا الفصل على امرين من الامور الواجبة على التجار وهما اعلان
الشروط المتفق عليها في عقود الانكحة واتخاذ دفاتر لقيدها

الفرع الأول

في اعلان الشروط المتفق عليها في عقود الانكحة

أنا نرى بعض الرجال يعتقدون اتفاقاً عند زواجهم مع من يرغبون الاقتران بها من النساء لبيان حقوق كل زوج فيما يتعلق باموال الآخر وقد تقرر في بعض قوانين الاحوال الشخصية اعتبار الاتفاقات التي تكون من هذا القبيل وتبين فيها ما يترتب على تلك الاتفاقات الآن الشروط المتعلقة بذلك تختلف على حسب الملة او الدولة التابع لها الزوج ولكن مهما كان هذا الاختلاف فلا بد من اتفاق تلك الشروط في اثر واحد في سائر البلاد وهو ما ينشأ عنها من الوثوق بالزوجين او عدم الوثوق بهما في التعامل مع الغير ولهذا السبب اوجب الشارع اعلان الشروط المتفق عليها في عقود الانكحة مراعاة لمصلحة غير المتعاقدين ممن يتعامل معها ويحتاج الى معرفة ما لكلٍ منهما من الحقوق بمقتضى عقد النكاح فتقرر في المادة التاسعة انه يجب على كل من يتزوج من التجار سواء كان ذكراً او انثى ان يخبر قلم كاتب المحكمة الابتدائية بالشروط التي حصل الاتفاق عليها في عقد الزواج وقد فرض ذلك ايضاً على كل متزوج يتخذ التجارة حرفة له وتعين في القانون ميعاد شهر للاخبار بتلك الشروط ويبتدىء هذا الميعاد من يوم الزواج بالنسبة للتاجر الذي يتزوج واما بالنسبة للمتزوج الذي يتخذ التجارة حرفة له فيبتدئ من يوم الشروع في الاتجار

وفرض على كاتب المحكمة ان يتخذ دفترًا مخصوصاً لقيد ما يخبر به من هذا القبيل وتسجيل ملخص سند المشاركة ان كان وقد اكتفى الشارع بالملخص لانه يفي بالغرض المقصود بدون ان يمكن العامة من الاطلاع على كافة تفاصيل الشروط المتفق عليها في عقد الزواج اذ لو حكم بدرج تلك التفاصيل لوجب

ذلك السخط من العائلات وتعطيل زواج التجار لما تضمنته في بعض الاحوال من المواد الشخصية التي لا يراد اطلاق الغير عليها

ولم يجعل ذلك الدفتر من المكونات بل يجوز لكل انسان الاطلاع عليه متى طلب ذلك وبين اسم التاجر الذي يريد معرفة ما يختص به بشرط ان لا يطلع الا على ما يختص بالتاجر المذكور والمراد بهذا القيد ان لا يتمكن اي انسان كان من تصفح هذا الدفتر ليقتضي وقته في هذا الاطلاع على ملخصات شروط لم يكن له شأن فيها

ولم يكن اعلان الشروط المتفق عليها في عقد الزواج واجبا بمقتضى القوانين السابقة بل تقرر ذلك في هذا القانون فقط ولهذا اورد فيه الشارع نصا يقضي على التجار المتزوجين قبل نشره ان يعلنوا الشروط المتعلقة بهم في ظرف سنة من تاريخ نشر القانون المذكور مراعاة للعدل والانصاف ومحافظة على التساوي بين من تزوج قبل نشره وبين من يتزوج بعده

وتبين في المادة العاشرة جزاء من يقصر في استيفاء ما سبق ذكره اذ قبل فيها ان التاجر الذي لم يوف بالاجراءات المبينة في هذا الفصل ثم افلس يحكم عليه بصفة مفلس مقصر اذا ثبت ان عدم الاخبار منه بما سلف ذكره اوجب الغير ان يعتمدوا غير مستحق ولكن هيئات الحكم بهذا الجزاء لانه متعلق على شرطين احدهما الافلاس والثاني ثبوت اعتماد الغير لذلك التاجر اعتمادا غير مستحق بسبب تقصيره في اعلان شروط زواجه

الفرع الثاني

في دفاتر التجار

من الجلي ان مصلحة كل انسان تستلزم وقوفه في كل آن على حقيقة حال

ثروته فيجب عليه اذا كان من ذوي البصائر ان يقيد ما ياخذهُ وما يعطيه والتاجر
اخرى بذلك لان اعمالهُ اوفر عدداً واكثر اهمية ويلزمهُ اذن بالضرورة الاهتمام
باتخاذ دفاتر ليقيد فيها اعمالهُ فان قيل ان لزوم ذلك ضرورة يغني عن تقريره في
القانون بحسب بان القانون لم يقضِ بوجوب اتخاذ تلك الدفاتر مراعاةً لمصلحة
التاجر الذي يتخذها دون غيره بل مراعاةً لمصلحة من يتعامل معه ايضاً لان
المعاملات التجارية تكون بغاية السرعة بحيث يجب زيادة الاحتياط والتحرز فيها
ولو جاز بحسب القانون اثباتها بطرق الاثبات المقررة فيما يتعلق بالمعاملات
المدنية لكان ذلك مخالفاً للعقل والصواب ولهذا السبب قيل في المادة ٢٢٤ من
القانون المدني انه يجوز اثبات العقود في المواد التجارية بكافة طرق الثبوت بغير
اقتصار على الطرق المقررة في المواد المدنية . لكن لما كان هذا الاطلاق العام
يترتب عليه ان يصعب في بعض الاحوال على القضاة الوقوف على حقيقة تاريخ
بعض المعاملات او شروطها تقرر في قانون التجارة وجوب قيدها في دفاتر مخصوصة
للمراجعة والتذكير عند الاقتضاء

ولا يتوهم ان الدفاتر لا تلزم الا ليعرف التاجر حالة ثروته او ليثبت معاملاته
بل تلزم له ايضاً في حالة الافلاس اذ يجب عليه فيها ان يبين للمحكمة ولمداينيه
كيفية ادارة اشغاله للعلم بحقيقة افلاسه ان كان ناشئاً عن تقصير او تدليس ولا
يتيسر له ذلك الا بواسطة الدفاتر التي تسهل ايضاً معرفة التاريخ الذي يُعين
لوقوف المفلس عن دفع ديونه لانه يجوز للمحكمة بمقتضى قانون التجارة ان تعين
لذلك تاريخاً سابقاً على اشهار الافلاس وتحمم بطلان الاعمال التي حصلت بعد
هذا التاريخ ولا يستدل ايضاً على هذه الاعمال الا من الدفاتر

فجميع هذه الاسباب الزمت الشارع بان يأمر باتخاذ الدفاتر ويصرح في
قانون العقوبات بما يعاقب به من يخالف هذا الامر ولكن لا يحكم بهذا العقاب

الأ في حالة الافلاس اذ يُعتبر فيها من وقعت منه المخالفة مفلساً مقصراً ويحكم عليه بالعقوبة المقررة لذلك في القانون فينتج من هذا الاستدراك أنه ما دام التاجر قائماً بالوفاء بتعهداته لا يعاقب على عدم اتخاذ الدفاتر ولا على عدم التيقن فيها بانتظام بل تظهر له عاقبة اهماله في مراعاة احكام القانون عند وقوفه عن دفع ديونه

ولم يستثن من التجار احد فيما يتعلق بوجوب اتخاذ الدفاتر ولو اثبت أنه غير قادر على ذلك بسبب طبيعي فلا يعفى مثلاً من اتخاذها من لا يعرف القراءة والكتابة اذ لم يقرر في القانون أنه لا بد من كتابة تلك الدفاتر بمعرفة نفس التاجر ومع ذلك اذا كانت التجارة قاصرة على شيء قليل جداً كما بينا آنفاً فلا يكون من العدل والانصاف الزام صاحبها باتخاذ دفاتر

واذ بينا فيما تقدم ما سنح لنا فيما يتعلق باتخاذ الدفاتر نتكلم هنا على نصوص القانون الخاصة بذلك فنقول أنه تقرر فيه أنه يجب على كل من يشتغل عادة بالاعمال التجارية سواء كان من الافراد او الشركات ان يتخذ ثلاثة دفاتر احدها دفتر اليومية والثاني دفتر المخاطبات والثالث دفتر قوائم المبرد

فدفتر اليومية يلزم ان يكون مشتملاً على بيان ما للتاجر وما عليه من الديون يوماً فيوماً وعلى بيان اعمال تجارته وبيان ما اشتراه او باعه او قبله او احواله من الاوراق التجارية وعلى بيان جميع ما قبضه وما دفعه ويكون مشتملاً ايضاً على المبالغ المنصرفة في لوازم شخصه او منزله انما لا يلزم بيان هذه المبالغ وقت صرفها اولاً فاولاً بل يجوز قيدها في الدفتر شهراً فشهرًا اجمالاً بغير بيان لمفرداتها فيشتمل اذن هذا الدفتر على كافة حسابات التجارة وقد اصاب احد اصحاب هذا العلم في تسميته بمحضر ما يعمل التاجر في كل يوم من الاعمال التي تتعلق بامواله اذ يجب بمقتضى النص الذي ذكرناه ان يكون مشتملاً على بيان حالة التاجر وبيان كل ما يخص بماله

وشروته فيلزم ان يقيد فيه مثلاً ما له وما عليه من الديون سواء كانت ناشئة عن اعمال تجارية او عن اعمال مدنية محضة . وقد فرض ايضاً بمقتضى ذلك النص قيد كافة اعمال التجارة وجميع ما يقبضه التاجر او يدفعه ولكن لا يتحم الوفاء بهذا الفرض الا على من يتجر بالبضائع والسلع بالجملة واما من يبيعها مجزأة فلا يتيسر له اجراء ذلك لان اتجاره بهذه الصورة لا يمكنه مطلقاً من الامثال لهذا الحكم فيكتفي بقيد جملة ايراده يوماً فيوماً وبيان ما باعه بثمن مؤجل

واما دفتر المخاطبات فيجب ان يكون مشتملاً على صور ما يرسله التاجر من الخطابات المتعلقة باعماله وخرجت بذلك الخطابات الخاصة بشخصه فلا يلزم بالطبع قيد صورها في هذا الدفتر اذ لا ارتباط لها بتلك الاعمال واما الخطابات التي ترد اليه فتقرر في القانون انه يلزم جمعها في كل شهر ووضعها في ملف على حدته وكذلك التلغرافات فانها في الواقع من قبيل الخطابات ولم يكن اتخاذها الدفتر وجمع تلك الخطابات من الافعال العقيمة بل لها فوائد جليلة لانه لو اختلف اثنان او اكثر في عمل من الاعمال التجارية او في نوعه او في الشروط المتفق عليها كثيراً ما يؤخذ من الدفتر او من الخطابات ما يزيل الاختلاف ويمكن من الفصل في المنازعة

ودفتر قوائم الجرد يشتمل على ما يكتبه التاجر في كل سنة من بيان امواله المتقولة والثابتة وما له وما عليه من الديون ويفتقر اليه كل تاجر لانه يظهر له حقيقة حاله ويبين له ما ربحه وما خسر مدة السنة ويمكنه من معرفة ما اذا كان قادراً على الاستمرار على الاتجار او عاجزاً عنه بحيث يجب عليه تصفية اعماله وقد يلزم ايضاً هذا الدفتر في حالة الافلاس اذ يتضح منه حقيقة سير المفسس ويعلم بواسطته هل اخفى شيئاً من ماله او لا

ولم يكتف الشارح بان يفرض على التجار اتخاذ الدفاتر التي ذكرت آنفاً بل

رأي وجوب منع كل غش أو تدليس منهم فيها بان أمرهم باستيفاء بعض اجراءات
 ثبت عدم استبدالها بغيرها وتكفل صحتها فتقرر في القانون لزوم خلوها من
 كل فراغ أو بياض أو كتابة في الحواشي ما عدا ما يترك من البياض في الدفتر
 الذي تقيد فيه صور الخطابات بطريق الطبع اذ يحصل ذلك اضطراراً بين كل
 خطاب والخطاب الآخر الذي يليه وتقرر ايضاً انه يجب على كل تاجر قبل
 بدء الكتابة في دفتر اليومية وفي دفتر قوائم الجرد ان يطلب وضع النمرة والعلامة
 على كل صحيفة منها بمعرفة من تعينه المحكمة الابتدائية لذلك من مستخدميها كيلا
 تيسر له في المستقبل استبدال صحيفة بغيرها وفي آخر كل سنة يطلب من ذلك
 المستخدم التأشير على الدفترين المذكورين وعلى دفتر صور الخطابات لاثبات نهاية
 الكتابة فيها لغاية تاريخ التأشير ومنع تغيير احدها فيما بعد بدفتر آخر ولما لم يقصد
 بذلك بحث ولا تفتيش قبل انه يجب على المستخدم التأشير على الدفاتر فوراً
 بحضور صاحبها او من يقوم مقامه ولا يجوز له باي وسيلة كانت الاطلاع على
 مضمونها وصرح في القانون بعدم اخذ رسوم على ذلك ولا على وضع النمرة والعلامة
 وقد اعناد التجار اختياراً على اتخاذ دفاتر غير الدفاتر التي ذكرناها كالدفتر
 الذي يسمونه بدفتر اليومية الذفرة ويكتبون فيه كافة الاعمال وقت حصولها
 لينقلوها عند الفراغ من الشغل الى دفتر اليومية المذكور انفاً والدفتر المعروف
 عندهم بدفتر الشطب وهو ما يستنبط من دفتر اليومية بحسب اصول مقررة
 وكذلك دفتر يومية الصندوق الذي يبين فيه كافة ما يوضع في الصندوق او
 يؤخذ منه بحيث يعلم ما يوجد به في كل آن بغاية السهولة ودفاتر اخرى كثيرة تختلف
 بحسب اهمية التجارة ونوعها وتكون تارة لازمة وآونة غير ضرورية
 واذا لزم الشارع التجار باتخاذ دفاتر وجب قبولها دليلاً على الاعمال المقيدة

فيها فذكر في المادة ١٧ أنه يجوز للقضاة قبول الدفاتر التجارية لاجل الاثبات في دعاوي التجار المتعلقة بمواد تجارية اذا كانت تلك الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانوناً فان كانت غير مستوفية لهذه الشروط لا تكون حجة امام المحاكم كما ورد في المادة ١٥ عقاباً ثانياً على عدم الامتثال لاحكام القانون فيما يتعلق باتخاذ الدفاتر خلاف العقاب الاول الذي تكلمنا عليه فيما سبق وهو اعتبار التاجر مفلساً مقصراً اذا افلس وكانت دفاتره غير مستوفية للشروط السابق ذكرها

ولم تنص المادة ١٧ بقبول الدفاتر حجةً ودليلاً بغير قيد ولا شرط بل قيل ان قبولها يكون في دعاوي التجار المتعلقة بمواد تجارية فيؤخذ من ذلك ان حكم تلك المادة لا ينفذ الا اذا كان المتنازعان من التجار وكانت المنازعة حاصلة بشأن عمل تجاري بحيث اذا لم يتوفر هذان الشرطان معاً يكون اثبات التعهد واثبات الوفاء بحسب الاصول القانونية العمومية . واشترط ايضاً ان تكون الدفاتر مستوفية للشروط المقررة قانوناً فان كانت غير مستوفية لذلك لا تكون حجة امام المحاكم بمقتضى نص المادة ١٥ كما قيل فيما تقدم اعني انه لا يجوز لاحد من المتنازعين ان يمسك بهامع ان الصواب جعل عدم جواز ذلك قاصراً على من اهل في استيفاء تلك الشروط اذ لو باع تاجر مثلاً بضاعةً لتاجر آخر وكتب المشتري هذا العمل في دفاتره وكانت دفاتره غير مستوفية للشروط المقررة قانوناً ثم حصلت بينهما منازعة واراد البائع اثبات الامر المتنازع فيه بواسطة دفاتر المشتري لما كان من العدل والانصاف حرمانه من حقه في ذلك بسبب اهل المشتري في مراعاة واتباع احكام القانون فيما يتعلق باتخاذ الدفاتر ولا صحت مجازاته على تقصير غيره ومع ذلك لا يترتب على حكم المادة ١٥ اضرار عظيم لسببين احدهما ان الدفاتر المستوفية للشروط المقررة قانوناً لا تكون حجة حتماً لان للقضاة الحق في عدم

قبولها ولو كان العمل المتنازع فيه مكتوباً في دفاتر كل واحد من الخصام والدليل على ذلك انه قيل في المادة ١٧ يجوز للقضاة قبولها ولم يقل يجب عليهم قبولها والسبب الثاني هو ان قرائن الاحوال تُعد من طرق الاثبات في المواد التجارية وذكر عمل من الاعمال في دفتر غير مستوفٍ للشرائط المقررة قانوناً يُعتبر في اغلب الاحيان لدى القضاة من قرائن الاحوال فيبينون حكمهم على هذه القرائن المستنبطة من ذلك الدفتر ولا يستندون عليه مباشرة . وقد تبين في المادة ١٦ جواز الاطلاع على دفاتر التجار في جميع المنازعات المتعلقة بالتجارة اذ قيل فيها انه لا يجوز للمحكمة في غير المنازعات التجارية ان تأمر بالاطلاع على دفتر اليومية ولا على دفتر صور الخطابات ولا على دفتر قوائم الجرد الا في احوال مخصوصة معينة ويُفهم من ذلك ان الاطلاع عليها في المنازعات التجارية جائز في كل الاحوال وقد ينشأ عن ذلك ضرر عظيم لان الاطلاع عليها لا يكون الا بتسليمها او بتقديمها فتسليمها يكون للبحث فيها بتمامها ويمكن الغير من معرفة اسرار التاجر المتعلقة باعماله فيتوصل بذلك الى الاضرار به بان ياربّه ويجاريه في تجارته ولهذا السبب لا يلزم اصدار امر بتسليمها الا في احوال استثنائية ويكتفى في الاحوال الاخرى بتقديمها الذي هو عبارة عن اظهارها وايرازها للاطلاع على مواضع مخصوصة منها بغير انتقالها من يد صاحبها

والاحوال التي يجوز فيها للمحكمة ان تأمر بالاطلاع على الدفاتر اربعة غير المنازعات التجارية وهي مواد الاموال المشاعة ومواد التركات وقسمة الشركات وحالة الافلاس وفي الواقع لا بد في هذه الاحوال من معرفة كافة اعمال التاجر وحقيقة حاله في الحال او فيما مضى

وجوز دائماً لكل من الخصام ان يطلب الاطلاع على الدفاتر في الاحوال

المرخص فيها بذلك او تقديمها ولكن المحكمة غير مقيدة بهذا الطلب ولا ملزمة
 باجابه الا اذا رأت انه يترتب على ذلك ظهور الحقيقة وفي هذه الحال يجوز لها
 بصرف النظر عن طلب احد الاخصام ان تأمر من تلقاء نفسها بتسليم
 الدفاتر او تقديمها

الكتاب الثاني

في المشرطات التجارية

ان العقود على وجه العموم تنقسم الى احد عشر نوعاً بحسب القانون المدني ويشترك بعضها بين الاعمال المدنية وبين الاعمال التجارية ويختص البعض الآخر بالاعمال المدنية . ولما كان اهتمامنا في هذا الكتاب قاصراً على شرح وتفسير المسائل التجارية فلا نتكلم هنا الا على العقود المشتركة بحيث نبحث فيها عما يتعلق بتلك المسائل فقط فنقول ان هذه العقود خمسة انواع احدها عقود البيع والثاني عقود الايجار والثالث عقود الشركات والرابع عقود التوكيل والخامس عقود الرهن وموجود زيادة على هذه الانواع نوع سادس خاص بالمواد التجارية وهو عقود الكمبيالات وسنتكلم عليه بعد الفراغ من البحث في الانواع الاولى

الباب الاول

في عقود البيع

عقد البيع اكثر العقود استعمالاً في المواد التجارية واهم عمل من اعمال التجارة ومع ذلك لم يرد عليه نص في هذا القانون لاستيفاء الاصول المتعلقة به من جميع الاطراف في القانون المدني لانه لم يكن في المواد المدنية باقل اهمية منه في المواد التجارية ويتج من ذلك ان البيع لا يكون بحسب علم القوانين تجارياً تارة ومدنياً آونة بل حكمه واحد في كل الاحوال ولا تختلف التعهدات والالتزامات التي

تترتب عليه في حال عنها في حال آخر فوجب اذن بحسب الاصول والقواعد تطبيق نصوص القانون المدني عليه. ولكن لما ظهر عند العمل صعوبة تطبيق بعض هذه النصوص على ما يتعلق بالتجارة استبدل ما استصعب بعادات واصطلاحات اكثر ملائمة لحاجات التجار

واذ تقدم ان حكم البيع واحد في المواد المدنية والمواد التجارية نبين هنا الاصول والقواعد المتعلقة بالبيع المدني مع زيادة الشرح والتفسير فيما يكون له ارتباط بالتجارة وسنقسم هذا الباب الى اربعة فصول نذكر في الفصل الاول القواعد العمومية المتعلقة بالبيع ونبين في الفصل الثاني ما يجب على البائع وفي الفصل الثالث ما يجب على المشتري ونبحث في الفصل الرابع عن البيع المؤجل

الفصل الاول

في القواعد العمومية المتعلقة بالبيع

البيع عقد ينقل به احد المتعاقدين ملكية شيء للآخر او يلتزم بنقلها في مقابلة دفع الثمن المتفق عليه بينها او الالتزام بدفعه ولا يتم البيع الا بوجود مبيع واشتراط ثمن ورضا المتعاقدين واهليتهما للتصرف

فالمبيع هو ما وقع عليه البيع وكان من الاشياء التي لها قيمة يمكن تقديرها بالنقد ما لم يقرر في القانون عدم جواز بيعها كالعقارات والاموال المبينة في المادة التاسعة من القانون المدني والحقوق التي تؤول لانسان في ارث اخر على قيد الحياة كما ورد في المادة ٢٦٣ من القانون المذكور

وميجوز ان يكون المبيع عيناً معينة بالذات او شيئاً معيناً بالنوع فقط فان كان المبيع معيناً بالنوع فقط لا يكون البيع صحيحاً الا اذا كان التعيين يطلق

على اشياء يقوم احدها مقام الآخر فان قال انسان لآخر مثلاً بعتك الزيت الموجود في مخزني بمصر العتيقة يكون البيع في هذه الحالة عيناً معينة بالذات وإما ان قال له بعتك قنطاراً من الزيت فيكون المبيع معيناً بالنوع فقط ويجوز اذن للبائع ان يسلم اي زيت شاء متى كان غير مغشوش وقابلًا للتجار فيه ولكن يشترط في هذه الحالة تعيين قدر الزيت وزناً او كيلاً كما في المثال

وإذا كان المبيع عيناً معينة بالذات تنتقل ملكيته للمشتري بمجرد رضاه المتعاقدين وإما ان كان معيناً بالنوع فقط فلا تنتقل ملكيته للمشتري الا بتسليمه اليه لان النوع المعين به المبيع يشمل افراداً او اصنافاً عديدة ولا يعلم ايها يبيع للمشتري الا عند التسليم فتمتاز حيثئذ عين المبيع عن غيرها وتنتقل اليه ملكيتها ولا بد في كلتا الحالتين من وجود المبيع وقت العقد والا كان العقد لاغياً ومع ذلك اذا لم يكن المبيع موجوداً وقت العقد وكان لا بد من وجوده فيما بعد بقي العقد معلقاً الى وقت الوجود وهذه الاصول تراعى فيما يتعلق بالبيع التجاري بغير فرق ولا تمييز

واما اشتراط الثمن فهو اتفاق المتعاقدين على ما يدفعه احدهما للآخر في مقابلة نقل الملكية بشرط ان يكون معادلاً لقيمة المبيع فان كان دونها بكثير لا يُعتبر العقد عقد بيع بل عقد هبة للمشتري او يعتبر ان البائع قصد به غشاً وتديساً اضراراً بحقوق مدائنيه فيجوز لهم في هذه الحالة طلب ابطاله كما تقرر في المادة ١٤٣ من القانون المدني

ويلزم ان يكون الثمن معيناً وليس المراد بذلك وجوب تقديره وقت البيع بل يجوز للمتعاقدين ان يفوضا الى غيرها تقديره فيما بعد او ان يشترطا دفعة باعتبار السعر الذي يباع به في يوم مخصوص ويلزم ايضاً ان يدفع الثمن من نقود والا كان العقد عقد معاوضة وليس عقد بيع ومع ذلك يجوز دفعة من اوراق تقوم

مقام النقود كسندات البنوكة والكمبيالات ولكن للبائع الخيار بين قبولها وعدمه
واما رضا المتعاقدين فهو قبول احدهما البيع والاخر الشراء واتفاقهما على
نوع العقد وعلى المبيع وثمنه ولا يكون صحيحاً فيما يتعلق بالبيع وغيره الا اذا كان
صادراً من شخص متصف بالاهلية للتصرف بغير اجبار ولا اكراه. واذ قلنا فيما
تقدم ان البيع لا يتم الا برضاء المتعاقدين وذكرنا في هذا الموضع تعريف الرضاء
وشروطه بقي علينا البحث عن تعيين الوقت الذي يعتبر فيه حصول الرضاء فنقول
انه اذا كان المتعاقدان حاضرين فلا نزاع فيما يتعلق بوقت حصوله واما اذا كانا
غائبين كما يقع في اغلب الاحيان ولا سيما في المواد التجارية بمعنى ان احدهما موجود
وقت العقد في بلد والاخر في بلد غيره فاما ان يكون البيع بطريق المخاطبات او
بواسطة شخص فان كان بطريق المخاطبات فقد يقع التردد بين اعتبار حصول
الرضاء في وقت قبول المخاطب ما عرض عليه من مرسل الخطاب وبين اعتبار
حصوله وقت وصول خبر القبول الى المرسل المذكور ولزيادة البيان نأتي لذلك
بمثال فنقول ان زيدا التاجر المقيم في ثغر الاسكندرية كتب خطاباً لعمر والمقيم
في اسبوط وعرض عليه فيه ان يبيعه بضاعة بثمن معين فهل يتم عقد البيع وقت
قبول عمرو ما عرضه عليه زيد او وقت وصول خبر القبول الى زيد. فيمكن ان
يجاب عن هذا السؤال بان العقد يتم وقت قبول عمرو اذ تقدم قبول زيد وتم
اذن التزام الطرفين ويستند في ذلك على ان العقد ينشأ عن اتحاد ارادتين وقبول
كل من المتعاقدين في الحالة التي فرضناها وجد الاتحاد ويمكن ايضا ان يجاب
بان العقد لا يتم الا وقت وصول خبر القبول الى زيد لان رغبة كل واحد من
المتعاقدين في التعاقد لا تكفي لتمام العقد بل لا بد من علم كل منهما برغبة الآخر
في ذلك اي لا بد من وصول خبر القبول لزيد وحل المسألة بالطريق الاول
يترتب عليه صعوبات حجة عند العمل بموجبه لانه لا ييسر معرفة حقيقة الوقت

الذي قبل فيه عمرو البيع بخلاف حلها بالطريق الثاني فانه مبني على سبب قوي وهو ضرورة علم كل من المتعاقدين برغبة الآخر في التعاقد وقبولة لذلك كما لو فرضنا وجود تاجرين حاضرين ولكل منهما رغبة في التعاقد مع الآخر فانه لا يترتب على رغبتهما في ذلك التزام احدهما بشيء الاخر بل لا بد من معرفة كل واحد منهما برضاء الآخر وقبوله وبناء على ذلك نرجح حل المسألة المتقدمة بهذه الصورة ونقول ان زيدا لا يلتزم بالبيع لعمرو الا بعد وصول خبر قبوله اليه ويجوز له اذن ان يعدل قبل ذلك عما عرضه عليه ما لم يكن قد عين ميعادا للقبول فيجب عليه ان ينتظر انقضاء هذا الميعاد وكذلك لا يلتزم عمرو بالشراء الا بعد وصول خبر قبوله الى زيد بحيث يجوز له قبل ذلك العدول عن قبوله اذا امكنه محو اثره بغير علم زيد كأن يتوصل الى اخذ الخطاب المضمن قبولة من البوستان بعد وضعه فيها واذا فرضنا انه لم يتوصل لذلك بسبب سفر الخطاب يمكنه ارسال تلغراف بنقض قبوله ويتخلص بهذه الوساطة من الزامه بالشراء اذا وصل التلغراف قبل الخطاب

واذا كان البيع بواسطة شخص فلا يمكن معرفة وقت تمام العقد الا بعد معرفة صفة الوساطة هل هو سمسار او وكيل بالعمولة او وكيل مفوض في امر مخصوص لان لكل منهم حكما خاصا به فان كان الوساطة سمساراً يعتبر تمام العقد في وقت علم كل من المتعاقدين بقبول الآخر كما في حالة حضورهما او في حالة البيع بطريق المخاطبة اذ لم يتعاقد السمسار في هذه الحالة باسمه ولا على ذمته بل هو واسطة للجمع بين البائع والمشتري وان كان الوساطة وكيلاً بالعمولة يعتبر ايضاً ان المتعاقدين حاضران لان الوكيل المذكور لم يتعاقد الا باسمه فكأنه حاضر بصفة اصيل لا وكيل وان كان الوساطة وكيلاً مفوضاً في امر مخصوص للتعامل بالنيابة عن المشتري او عن البائع فتراعى حدود توكيله اعني انه اذا كان مفوضاً

تفويضاً مطلقاً في البيع أو الشراء فيتم العقد بمجرد علم المتعاقد معه بقبوله وإما إذا كان توكيله مشروطاً فيه أن العقد لا ينفذ إلا بعد تصديق الموكل فلا يتم العقد إلا متى أخبر الوكيل من تعاقد معه بأنه تحصل على إذن من الموكل وقد يكون الرضاء مؤجلاً أو معلقاً على شرط سواء كان العقد مدنياً أو تجارياً ولم تُعين لاثباته طرق مخصوصة بل تراعى في ذلك الأصول العمومية التي تقتضي قبول الاثبات بكافة الطرق في المواد التجارية ما عدا بعض عقود منها مذكورة في قانون التجارة فإنه لا بد من اثباتها بالكتابة

وأما اهلية المتعاقدين للتصرف فهي أن يكون كل من البائع والمشتري متصفاً بالصفات المعتبرة شرعاً لصحة التعامل فإذا لم توجد كان العقد غير تام وليس من خصائصنا أن نبين هنا الأحوال التي يكون فيها الإنسان فاقداً لاهلية إذ يتعلق ذلك بالقانون المدني وغاية ما يمكننا بيانه هو أنه يجب بحسب الأصول اعتبار كل إنسان أهلاً للتصرف ما لم يثبت ما ينفي اهليته لأن كل قاعدة عمومية تشمل جميع الأفراد أو الجزئيات إلى أن يظهر وجه الاستثناء

الفصل الثاني

فيما يجب على البائع

يجب على البائع أن يسلم للمشتري المبيع ويضمن له الانتفاع به بدون معارضة وسلامته من العيوب الخفية فتسليم المبيع هو وضعه تحت تصرف المشتري ويتم تارة بالمناولة من يد إلى أخرى وآونة بتسليم المفاتيح وحينئذ بمجرد إرادة المتعاقدين فإن كان المبيع بضاعة موجودة تحت يد البائع يكون تسليمه بالمناولة أو بتسليم مفاتيح المخازن الموضوع فيها وإن كان موجوداً تحت يد المشتري قبل البيع لسبب آخر أو إذا كان تسليمه بالمناولة غير ممكن لوجوده في محل غير المحل الذي تم فيه البيع

فيكون التسليم مجرد ارادة المتعاقدين كما يحصل في اغلب الاحيان في المواد التجارية بمقتضى ورقة تدل على بيع البضاعة وتسمى عند التجار فاتورة وثبت لحاملها ملكية المبيع ويعتاض عن هذه الورقة في بعض الاوقات بالسند المأخوذ من السكة الحديدية او بذكورة النقل اذا كانت البضاعة محضرة من بلد الى بلد آخر

ويجب ان يكون التسليم لنفس المشتري ومع ذلك يجوز ان يكون لمن يقوم مقامه سواء كان بحكم القانون او بمقتضى نص في العقد . وقد يستغنى على حسب اصطلاح التجار عن تسليم المبيع باعطاء امر من البائع لأمين مخازنه بان يسلم للمشتري البضاعة فيجوز للمشتري ان يتنازل عنه لغيره وهكذا بحيث تباع البضاعة عدة مرات من شخص الى آخر بغير انتقالها من محل وجودها

وان كان البيع بتأجيل يجب ان يكون التسليم فوراً وان كان مؤجلاً يكون التسليم عند حلول الاجل وقد ذكر في المادة ٢٧٥ من القانون المدني انه يجب تسليم المبيع في محل وجوده وقت البيع ما لم يشترط ما يخالف ذلك ولكن لا يلزم اخذ هذه المادة في جميع الاحوال على اطلاقها بل تقيد في بعض الاحيان كما في حالة ما اذا بيعت مثلاً في الاسكندرية سفينة موجودة في امريكا ولم يشترط احضارها لهذا الغرض فلا يترتب على ذلك التزام المشتري بالتوجه الى تلك البلاد البعيدة لاستلامها بل يتظر رجوعها لان وضع القاعدة المقررة في تلك المادة انما هو بالنسبة للكثير الغالب

واذا عين البائع في عقد البيع محلاً لوجود المبيع فيه غير محل وجوده الحقيقي يكون ملزماً بنقل المبيع الى المحل المعين اذا طلب المشتري ذلك فان كان النقل غير ممكن او يترتب عليه تأخير مضر بالمشتري يكون له الحق في فسخ البيع مع اخذ التضمينات

ويجب ان يكون التسليم شاملاً للمبيع ولجميع ما يعد من ملحقاته وقد يكون

التسليم في بعض الاحيان شاملاً لمقدار اقل من مقدار المبيع او اكثر منه كأن يشتري انسان مثلاً مشحون مركب جملتها المقررة الف قنطار ولا يحجب عند الاستلام الا ثمانمائة قنطار فلا يسوغ له ان يلزم البائع باتمام المقدار المبيع ولا سيما ان التجار اصطحو على اضافة لفظ تقريباً في المشارطات المتعلقة بالبيع التي من هذا القبيل وإذا سأل سائل عن الحدا الذي ينتهي اليه التقريب يجاب بانه يراعى في ذلك عرف التجارة المصطلح عليه في محل البيع فان لم يكن هناك عرف ولم يعين المتعاقدان الحدا الاقصى ولا الحدا الادنى يتبع نص المادة ٢٩٢ من القانون المدني المقرر فيها انه لا يجوز للمشتري فسخ البيع الا اذا زاد الفرق على نصف العشر و يترتب على تسليم المبيع نقل ملكيته للمشتري اذا كان معيناً بالنوع فقط واما اذا كان معيناً بالذات وقت العقد فلا يكون للتسليم تعلق بنقل الملكية لانه حصل بمجرد البيع وإنما يترتب عليه امران احدهما ان يكون للمشتري الحق في ابقاء المبيع عنده ولو ظهر انه غير مملوك للبائع متى كان معتقداً وقت البيع ملكية البائع له فاذا باع انسان مثلاً لآخر شيئاً سبق بيعه لشخص ثالث يكون المبيع ملكاً لمن وضع يده عليه اولاً ولو كان البيع اليه متأخراً عن البيع للمشتري الثاني والامر الثاني انه لا يسوغ للبائع في حالة افلاس المشتري ان يفسخ عقد البيع بسبب عدم الوفاء به ولا يجوز له التمسك بحقوقه في ذلك كماقرر في المادة ٢٨٠ من القانون المدني اذا سلم المبيع اخيراً ولم يحصل على الثمن وحرمانه من هذا الحق هو بمقتضى المادة ٢٥٤ من القانون التجاري ويصير البائع اذن كياقي المدائنين العاديين للتفليسة

وإذا تأخر البائع عن التسليم بعد تكليفه به تكليفاً رسمياً يكون للمشتري الحق في فسخ البيع او في طلب وضع يده على المبيع كما تقرر في المادة ٢٧٨ من القانون المدني فهو مخير بين طلب تنفيذ العقد وبين طلب فسخه و يترتب على

ذلك في المواد التجارية ان المشتري يطلب تنفيذ العقد اذا غلا سعر المبيع وان امتنع البائع عن التنفيذ جاز له ان يطلب من المحكمة الاذن بشراء بضاعة من نوع المبيع والزام البائع بفرق السعر واما اذا لم يطلب المشتري تنفيذ العقد ساغ له طلب فسخه وسواء اراد التنفيذ او الفسخ يكون له الحق في طلب الحكم على البائع بالتضمنات والتعويضات اذا حصل ضرر بسبب التأخر عن التسليم وكان التأخر ناشئاً عن فعل البائع ولا حاجة لبيان ما في القيد الاخير من العدل والانصاف لان الزام البائع بتعويض الضرر يقوم مقام عقوبة ولا يكون الحكم بالعقوبة من العدل الا اذا وقع فعل يستوجبها اي اذا حصل من البائع اهمال او تقصير ولو تقرر في القانون غير ذلك لعد اجحافاً بالحقوق واعسافاً في الحكم اذ لو فرضنا ان البائع افرغ جهده في حفظ المبيع ووقايته وبذل ما في وسعه للتوصل الى تسليمه في الوقت المتفق عليه ثم حدثت افة سماوية او قوة قاهرة لا يمكن دفعها ونبته عن التسليم ولم يُعَف مع ذلك بحسب القانون من العقوبة لكان عدم المعافاة في هذه الحالة غاية الجور ومنتهى الظلم

واذ فرغنا من ذكر ما يجب على البائع فيما يتعلق بالتسليم نبين ما يجب عليه من حيثية ضمان المبيع في حالة دعوى الغير باستحقاقه وضمن عيوبه الخفية فضمن البائع للمبيع في حالة دعوى الغير باستحقاقه هو ان يتعهد بان لا يحصل للمشتري تشويش ولا معارضة في الانتفاع به بحيث يلزم بتعويض الضرر اذا ادعى احد استحقاقه ولا يحتاج التعهد بذلك الى شرط مخصوص به في العقد بل يكون واجباً بالضرورة على البائع ما لم يصرح في العقد بعدم الضمان ومع ذلك اذا اشترط عدم الضمان فلا يعتبر هذا الشرط صحيحاً الا اذا كان حق المدعي باستحقاق المبيع غير مبني على فعل صادر من البائع فاذا ادعى احد استحقاق المبيع ونزع ملكيته من المشتري ولم يشترط البائع عدم الضمان يكون ملزماً برد الثمن وتعويض الخسارة

الناتجة عن نزع الملكية وتشمل هذه الخسارة ما صرفه المشتري على المبيع لحفظه ووقايته وما حرم منه بسبب نزع الملكية من الأرباح المقبولة قانوناً وبرد الثمن بتمامه ولو نقصت قيمة المبيع وأما إذا زادت بعد البيع فتحسب الزيادة من ضمن الخسارة وتندرج في المواد التجارية دعوى الغير باستحقاق المبيع لانه يكون دائماً بضاعة أعني من المنقولات فيتمسك المشتري بنقل الملكية اليه بمجرد الاستلام كما تقرر في المادة ٤٦ من القانون المدني فيما يتعلق بالاموال المنقولة ولا تحصل إذن تلك الدعوى إلا اذا كان المبيع مسروقاً او ضائعاً كما ورد في تلك المادة او كان سفينة او مركباً كما يؤخذ من المادة الرابعة من قانون التجارة البحري

وقد يحصل تشويش للمشتري في الانتفاع بالمبيع وان لم يدع احد استحقاقه بان يكون محل تجارة مثلاً ويفتح البائع فوراً محلاً آخر من نوعه فيبصر المشتري ويجاريه في الاتجار واختلف في هذه الحالة هل يلزم البائع بالضمان او لا فذهب البعض الى عدم الزامه بذلك مستنداً على ان التجارة حرفة مباحة وذهب البعض الآخر الى الزام البائع بذلك لان من يبيع محل تجارة لا يبيع ما يوجد فيه من البضائع فقط بل يبيع ايضاً اسمه وشهرته والمنفعة العائدة من اعتياد بعض الناس على التردد اليه والشراء منه فان فتح محلاً مشابهاً له يسترجع طبعاً هؤلاء الناس وينشأ عن ذلك تشويش للمشتري في الانتفاع بالمبيع ونحن نرجح هذا المذهب بشرط ان يحصل ضرر بالفعل من فتح المحل الجديد وأما اذا كان المحل الجديد في جهة بعيدة بحيث لا يظن ان من اعتاد على الشراء من المحل القديم يتجشم التعب ويتكلف قطع المسافات للوصول اليه فلا يكون البائع ملزماً بشيء ما وينتج من ذلك ان حل هذه المسألة يكون بحسب الاحوال

وأما ضمان العيوب الخفية فهو ان يكون البائع مسئولاً عن العيوب الخفية في المبيع اذا كانت تنقص القيمة التي اعتبرها المشتري او تجعل المبيع غير صالح

لاستعماله فيما اعد له كما تقرر في المادة ٢١٢ ففي الحالة الاخيرة وفي حالة ما اذا كان نقص القيمة بمقدار لو علمه المشتري لامتنع عن الشراء يكون المشتري مخيراً بين فسخ البيع وبين طلب نقصان الثمن مع التضمينات في المحالين اذا اثبت علم البائع بالعيب الخفي

ولم تكن العيوب الخفية التي يترتب عليها ذلك معينة في القانون بل تعتبر بحسب الاحوال فان كانت البضاعة المسلمة مثلاً موافقة لما يلزم ان يتوقعه المشتري لا يكون هناك عيب والأفهي معينة. وفي المواد التجارية يمتاز البيع على حسب عينة عن البيع بغيرها ففي الحالة الاولى يجب ان يكون المبيع المراد تسليمه موافقاً للعينة وفي الحالة الثانية يلزم ان يكون بالافصاف المبينة في العقد وان لم يصرح في العقد بتلك الافصاف يكفي بان يكون خالياً من الغش ومتداولاً في التجارة ولا يسوغ اذن للبائع ان يسلمه من ارداء الاصناف ولا للمشتري ان يطلبه من احسنها

الفصل الثالث

فيما يجب على المشتري

يجب على المشتري ان يدفع الثمن ويستلم المبيع فدفع الثمن هو ان يؤدي للبائع المبلغ المتفق عليه في مقابلة المبيع ويكون الوفاء به واجباً حالاً ما لم يوجد شرط صريح في العقد بخلاف ذلك كما ذكر في المادة ٢٢٩ فان قيل هل يتقدم دفع الثمن على التسليم او يتأخر عنه يجاب بان العرف التجاري يقضي بالتسليم قبل الدفع ولكن يجوز للبائع بحسب القانون حبس المبيع في يده لحين استيلائه على المستحق فوراً من الثمن على حسب الاتفاق كما تقرر في المادة ٢٧٩ فيستلزم ذلك الوفاء بالثمن قبل التسليم فاذا كان المشتري غير آمن من البائع يجوز له ان يشترط

في العقد تأجيل دفع الثمن لحين تسليم المبيع وقايةً لمصالحه من الضرر وإن لم يشترط ذلك يسوغ له أن يتوجه إلى مخازن البائع للكشف على مقدار المبيع ونوعه أو يطلب من المحكمة نقله إلى محل شخص ثالث للكشف عليه وفي هذه الحالة يجب على هذا الشخص أن يحفظه عنده على ذمة البائع ويلزم أن يكون دفع الثمن في مكان تسليم المبيع بمقتضى المادة ٢٢٩ ولم يأمر الشارع في هذا الموضع باتباع القاعدة المقررة في المادة ١٧٠ التي يعتبر بمقتضاها أن الوفاء مشروط بحصوله في محل التعهد إذا كان التعهد به عبارة عن تقود لأن للبائع الحق في حبس المبيع عنده لحين استيلائه على الثمن فيجب إذن على المشتري أن يحضر إليه لإداء الثمن واستلام المبيع ويكون الوفاء بهذه الصورة في مكان التسليم فإن كان دفع الثمن مؤجلاً تتبع القاعدة السابقة ذكرها لأن التسليم في هذه الحالة تم قبل ذلك ولم يبق إلا أداء الثمن فيجب الحضور عند المشتري لطلب الوفاء بما تعهد به ويكون دفع الثمن من تقود أو من أشياء تقوم مقامها كالكميالات والسندات ولكن يجوز للبائع الامتناع عن قبول الكميالات وطلب دفع الثمن من تقود

وقد يكتب المشتري في أغلب الأحيان كميالةً بالثمن فهل يعتبران الدين استبدال في هذه الحالة بغيره أو لا أعني هل يكون الدين الناشئ عن البيع انقضى وتبدل بدين آخر مرتب على تعهد المدين في الكميالة بالدفع أو لا ربما يجاب بالإيجاب فيبعد بذلك الجيب عن الصواب لأن استبدال الدين بغيره لا يثبت بالقرائن بل لا بد أن يكون بعقد كما نقرر في المادة ١٨٦ من القانون المدني وحيث فلا يعتبر حصول استبدال في هذه الحالة بل تبقى للبائع حثوقه في الامتياز ولا يصح من الدائنين العاديين ولا يسقط حقه في الدين إلا بمضي خمس عشرة سنة بدلاً عن خمس سنين فقط إذا كان الدين مرتباً على الكميالة دون غيرها وإذا لم يدفع المشتري الثمن المتفق على الوفاء به فوراً وكان المبيع باقياً تحت

يد البائع يكون للبائع المذكور الحق في حبسه في يده ولو عرض عليه المشتري رهناً أو كميالة كما ورد في المادة ٢٧٩ ولقد أصاب الشارع في الترخيص للبائع في حبس المبيع عنده لحين دفع الثمن لأنه لا يكون من العدل الزامه بالوفاء بما تعهد به أي بتسليم المبيع مع تأخر المشتري عن الوفاء بتعهده أي بدفع الثمن ومع ذلك إذا أعطى البائع للمشتري بعد البيع أجلاً لدفع الثمن لم يحل فيسقط حقه في حبس المبيع لأن تعهده بالتسليم غير معلق على شرط ولا موجد بخلاف تعهد المشتري بأداء الثمن فإنه مؤجل ولا يصح إذن أن يتوقف عليه الوفاء من البائع إلا إذا قلت التأمينات المعطاة من المشتري لدفع الثمن أو صار في حالة اعسار يترتب عليه ضياع الثمن على البائع كما تقرر في المادة ٢٨١ من القانون المدني أو إذا افلس كما ذكر في المادة ٢٨٧ من قانون التجارة فلا يسوغ في هذه الأحوال إجبار البائع على تسليم المبيع حالة كونه غير متحقق من الحصول على الثمن بل يجوز له أن يحبسه عنده ما لم يأت المشتري بكفيل

وليكن معلوماً أنه لا يجوز للبائع حبس المبيع إلا إذا كان في يده بالطرق القانونية بحيث إذا انتقل من يده ولو مجازاً لا يسوغ له حبسه ومثال ذلك أني إذا بعثك قمحاً مثلاً موجوداً في مخازني وسلمت اليك مفاتيحها سقط حقّي في الحبس لأن القمح أصبح في حيازتك بحسب القانون وإن كان موجوداً في مخازني ولا يكون للبائع بعد تسليم المبيع إلا الخيار بين طلب فسخ عقد البيع بسبب عدم الوفاء بالثمن وبين طلب دفع الثمن المذكور فطلب فسخ البيع يترتب عليه إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل العقد إذ يصبح البيع كأنه لم يكن ويسترجع البائع المبيع ويرد ما قبضه من الثمن للمشتري وربما يحكم في هذه الحالة على المشتري بتعويض الضرر الذي لحق بالبائع بسبب عدم الوفاء بشروط البيع وأما طلب دفع الثمن فيترتب عليه أن يترك البائع المبيع للمشتري ويكرهه على أداء الثمن وهذه الطريقة

أكثر اتباعاً من الأولى في المواد التجارية لأن فسخ البيع لا يطلب إلا إذا كان المبيع موجوداً بعينه في يد المشتري ممتازاً عن غيره ومنعزلاً عن سواه وقليلاً يتفق ذلك إذا المبيع دائماً في المواد التجارية يكون من الأشياء المعينة بالنوع والمقدار فقط ومتى أضيف على ما يوجد من نوعه في محل المشتري لا تيسر تمييزه ولو فرضنا إمكان فرزها ربما لا يوجد في يد المشتري وقت طلب الفسخ بسبب بيعه لشخص ثالث ويتمسك هذا الشخص بنقل ملكيته إليه بمجرد استلامه إذا رفع البائع الدعوى عليه وفضلاً عن ذلك توجد حالة لا يجوز فيها للبائع أن يطلب فسخ البيع ولو أمكن فرز المبيع وكان موجوداً في يد المشتري وهي حالة إفلاس المشتري المذكور لأن دائني المفلس في هذه الحالة نظروا المبيع عنده وتوقعوا حصولهم على حقوقهم من قيمته فلا يكون من العدل حرمانهم منه ولكن إذا كان المبيع لم يزل وقت الإفلاس خارجاً عن محل المفلس جاز للبائع بحسب الأصول أن يحجزه ويسترجعه لزوال العلة التي ذكرناها

وإذا استحسن البائع طلب دفع الثمن بدلاً عن طلب فسخ العقد في حالة وجود المبيع في يد المشتري فيكون له بمقتضى المادة ٦٠١ من القانون المدني حق الامتياز والتقدم على غيره في اخذ المستحق له من قيمة المبيع بشرط أن يكون مملوكاً للمشتري إلى وقت طلب بيعه على يد المحكمة لحصوله على مطلوبه وأما إذا خرج من يد المشتري فيزول حق الامتياز لأن المشتري الآخر يتمسك بنقل الملكية إليه بمجرد الاستلام. وكذلك إذا أفلس المشتري يزول حق الامتياز للأسباب التي بينها عند الكلام على فسخ البيع. ورب قائل يقول إن حق البائع في الامتياز يتقل في هذه الحالة على ثمن المبيع إذا كان لم يزل في ذمة المشتري الجديد لأن الامتياز هو حق التقدم على الغير في استيفاء الدين من ثمن الشيء المقرر عليه هذا الحق ويلزم إذن أن يختص البائع الأول بثمن المبيع الباقي في ذمة المشتري الثاني لحصوله على

دينه فيجاب بان العمل بهذا القول ينشأ عنه مشاكل حجة وبصرف النظر عن ذلك يترتب عليه مخالفة ما تقرر في القانون من حيثية تعليق الامتياز على وجود المبيع في ملك المشتري

وفي هذا القدر من الشرح والتفسير فيما يتعلق بدفع الثمن الكفاية ولنبحث الآن عما يجب على المشتري من حيث استلام المبيع فنقول انه يجب على المشتري ان يستلم المبيع في الوقت المتفق عليه والا كان للبائع الخيار بين طلب فسخ عقد البيع وبين طلب الوفاء به فان طلب فسخه يكون له الحق في ابقاء المبيع عنده وطلب تعويض ما ينشأ عن ذلك من الضرر واما اذا اراد الوفاء بالعقد فيجوز له ان يستحصل على اذن من المحكمة اما بايداع المبيع على عهدة المشتري في احد محلات الحكومة او في يد شخص ثالث ويبقى بهذه الوسيلة تحت طلبه ويلزم بدفع الثمن بتمامه واما ببيع المبيع ثانياً على ذمة المشتري وان ظهر فرق في هذه الحالة بين المتحصل من البيع ثانياً وبين الثمن المتفق عليه في العقد يلزم به المشتري

الفصل الرابع

في البيع المؤجل

قد افردنا البيع المؤجل بفصل مخصوص نبحث عنه فيه لما له من الاهمية بسبب كثرة الاستعمال وبسبب ما ينشأ عنه من المشاكل والمصاعب والبيع المؤجل لا يحصل الا في حالتين احدها اذا كان البائع لا يملك المبيع والثانية اذا كان مال كالة ولكنه غير موجود في المحل الذي يجب تسليمه فيه فيلزم للبائع في هاتين الحالتين ميعاد لاستحصاله على المبيع وتسليمه للمشتري او لاضاره من محل وجوده لمحل التسليم. ولا حاجة لشرح ما يتعلق ببيع الاشياء الموجودة في

محل غير محل التسليم اذ تراعى فيه القواعد العمومية التي تخص بالبيع المطلق وقد بيناها فيما تقدم وكذلك يبيع عرف التجارة الذي يقضى بامهال المشتري ليرى البضاعة المسلمة ويتحقق موافقتها لما قصد شرائه

واما بيع الاشياء التي لم تكن مملوكة للبائع ففيه من الاهمية ما يدعونا للتطويل وزيادة الشرح ولا سيما انا نرى في التجارة كثرة الاقبال على ذلك في كل يوم ونجد عدداً عظيماً من التجار يبيعون في كل آن في البورصة مقداراً معيناً من البضائع او من السندات ولم يكن عند هم شيء منها وقت البيع بل يستحصلون عليها عند حلول اجل التسليم . واذا قيل ان البيع بهذه الصورة باطل بمقتضى المادة ٢٦٤ من القانون المدني ولا يترتب عليه الا الزام البائع بالتضمينات كما تقرر في المادة ٢٦٥ اذا كان المشتري معتقداً وقت البيع صحة ملكية البائع بحاجب بانه لم يقرر في المادة ٢٦٤ بطلان البيع بهذه الصورة الا مراعاة لمصلحة المشتري وتنبيهاً له ليتحقق قبل الشراء ملكية المبيع للبائع ويكون على يقين من حقوقه فلا يروج عليه الغش ولا يخدعه التغرير فيؤخذ من ذلك انه اذا كان عالماً بشرط البيع اي بتعهد البائع بالاستحصال على المبيع غير المملوك له وتسليمه اليه فلا يكون هناك غش ولا تدليس بل اتفاق صريح بين المتعاقدين ولا بد من تنفيذ هذا الاتفاق وان كان مخالفاً لنص تلك المادة

والشراء بشرط تأجيل التسليم لا يستلزم ان يتظر المشتري حلول الاجل حتى يتصرف في المبيع بل كثيراً ما يبيعه قبل ذلك اعني لا يبقى في يده تعهد البائع بالمبيع بل يتنازل عنه الى آخر وهذا الآخر يسقط حقه فيه الى ثالث وهكذا الى حلول اجل الوفاء فيتوجه حيثئذ المشتري الاخير الى البائع الاول ليستلم منه المبيع وقد تكون هذه البيوع المتوالية باسعار مختلفة فيطلب البايع من المشتري الاول دفع الثمن المتفق عليه بينهما واذا كان المشتري المذكور باع بستين قرشاً

مثلاً ما اشتراه بخمسين قرشاً فيسلم الى البائع له حواله بخمسين قرشاً على من اشترى منه ويقبض هو العشرة قروش قيمة الباقي واما اذا باع ذلك باربعين قرشاً فقط فيسلم الحواله باعتبار هذا السعر ويدفع الباقي وبهذه الطريقة تكون المحاسبة بين كل بائع ومشتري من تداول بينهم المبيع ولا يترتب على طلب المشتري الاخير التسليم من البائع الاول ان يصبح البائعون والمشترون الآخرون غير مسئولين بل يكون كل بائع منهم مسئولاً لدى من اشترى منه ولا علة للبائع الاول بالمشتري الاخير بل تكليف هذا المشتري للبائع المذكور بالتسليم اليه يكون بالنيابة عن المشتري الاول

وقد يحصل البيع المؤجل ولا يقصد البائع تسليم المبيع ولا المشتري استلامه بل يراد فقط دفع الفرق بين السعر المتفق عليه وقت البيع وبين السعر التجاري وقت حلول اجل التسليم كأن يبيع زيد مثلاً لعمر وعشرة آلاف اردب من القمح بسعر مائة قرش عن كل اردب ويؤجل التسليم الى شهر ولكن يشترط بالتصريح او ضمناً عدم التسليم بالفعل بل دفع فرق السعر فاذا بلغ السعر عند حلول الاجل مائة قرش وقرش يدفع زيد لعمر وعشرة آلاف قرش قيمة الفرق بين السعر الذي بيع به وبين السعر الذي يشتري به زيد لو كان ملزماً بتسليم المبيع واما اذا نقص السعر واصبح قدره تسعة وتسعين قرشاً فيدفع عمر و لزيد عشرة آلاف قرش قيمة ما يخسره لو استلم المبيع

وقد اختلف في هذه الاعمال هل هي جائزة بحسب القانون او لا فاجازها البعض وذهب البعض الآخر الى عدم جوازها لان المراد من البيع والشراء اكتساب ملكية شيء فان حصل الشراء ولم يقصد استلام المبيع بل طلب الربح من فرق السعر لا يعد ذلك بيعاً ولا شراء بل من العاب النجس والصدفة وقد

حلت محكمة الاستئناف المختلطة هذه المسألة بحكم صدر منها في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢
وقد اتى هذا الحكم موافقاً للاصول المقررة في القوانين المتبعة امام المحاكم المختلطة
المطابقة فيما يتعلق بذلك لقوانين المحاكم الاهلية. ولنورد هنا تعريب ذلك الحكم
للعلم بما تضمنه من التأويل والتفسير وهو كما ترى

وحيث انه لا يوجد شك ولا ريب في صحة البيع المؤجل بحسب الاصول
المقررة في القوانين المتبعة بالقطر المصري

وحيث ان المادة ٢٠٤ من القانون المدني (٢٢٨ من قانون المتاكم الاهلية)
ذكر فيها ان البيع يجوز ان يكون بتاً او مؤجلاً او مقيداً بشرط
وحيث انه يصح اذن تطبيق احكام القانون المدني المتعلقة بالتعهدات على
بيع السندات العمومية وغيرها مما يجوز التعامل فيه بيعاً مؤجلاً

وحيث ان الشروط الاربعة التي لا يعتبر الاتفاق بدونها صحيحاً تتوفر في
البيع المؤجل ولو كان قصد المتعاقدين عدم تسليم المبيع بل دفع فرق السعر
وتلك الشروط هي رضا المتعاقدين واهليتهما للتصرف ووجود مبيع معين ولو
بالنوع فقط وسبب جائز قانوناً للعقد

وحيث ان الشرطين الاولين متوفران طبعاً في البيع المؤجل الذي نحن
بصدده وكذلك المبيع فانه موجود وهو الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع

وحيث انه اذا اعترض فيما يتعلق بسبب العقد على اعتبار البيع المؤجل بغير
تسليم المبيع بان قوانين واحكام كثير من البلاد اتفقت على رفض الدعاوي التي
ترفع بطلب قيمة الفرق الناشئ عن اعمال البورصة التي يراد بها الحصول على ربح
من زيادة اسعار السندات العمومية او نقصانها وتعتبر اذن من العاب البورصة
ندفع هذا الاعتراض بان تلك الاحكام مبنية على نصوص صريحة في قوانين

متبعة تقضي بالنهي عن ألعاب القمار والمراهنة بحيث يعتبر كل فعل من هذا القبيل خنخة

وحيث أنه لم يرد نص في القانون المدني المصري على الوفاء بالديون الناشئة عن ألعاب القمار والمراهنة

وحيث أنه لم يرد أيضاً نص في قانون العقوبات يقضي بالنهي عن المراهنة والألعاب المتعلقة بزيادة أسعار السندات العمومية أو نقصانها

وحيث أن ألعاب البخت والصدفة لم تذكر إلا في المادة ٢١٦ من قانون العقوبات (٢٢٧ من قانون المحاكم الأهلية) ونص المادة المذكورة كالآتي "كل من فتح محلاً لألعاب القمار والنصيب وأعد لدخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالحبس من شهر إلى ستة شهور وبدفع غرامة من مائة غرش إلى خمسة آلاف غرش"

وحيث أنه من البديهي أن هذه المادة لا تنطبق على أعمال البورصة وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن القوانين المتبعة بالقطر المصري تقضي ضمناً بعدم جواز ألعاب البخت والصدفة ولكنها لم تمنع المحاكم عن التصديق على الطلبات المتعلقة بديون ناشئة عن فرق الأسعار في البورصة بل أحالت على عهدها البخت والنظر في الأحوال لمعرفة ما إذا كان يستدل منها على أن الأعمال التي من قبيل ما ذكر حصلت بموجب اتفاق صحيح خالٍ من الغش والتدليس أو لا

وحيث أن كثرة الأعمال التي تتم في كل يوم في القطر المصري فيما يتعلق بفرق أسعار السندات العمومية وغيرها من البضائع كالقطن وبزرتيه وما أشبه ذلك ثبت لنا أن الشارع راعى العرف التجاري وأباح البيع المؤجل سواء كان بشرط تسليم المبيع أو بشرط الاكتفاء بدفع فرق السعر وقد ثبتت هذه القاعدة في قوانين أخرى جديدة تقرر فيها استثناء أعمال البورصة من ألعاب البخت

والصدفة وإن قضت بالنهي عن تلك الألعاب لمخالفتها للنظام العام ومنافاتها
لحسن الآداب . اهـ

وفي ذكر هذه الأسباب كفاية فلا حاجة لنا لزيادة الكلام على البيع الموجل

—x—

الباب الثاني

في عقود الأيجار

ان الاجارة في المواد المدنية على نوعين احدها اجارة الاشياء والثاني اجارة
الأشخاص وارباب الصنائع وسنجعل هنا بحثنا قاصراً على النوع الثاني لان
الاصول المقررة في القانون المدني فيما يتعلق بالنوع الاول تراعى في المواد التجارية
بغير فرق ولا تمييز فلا حاجة للكلام عليها في هذا الموضع بخلاف النوع الثاني
فانه يشمل احوالاً معينة تتبع فيها اصول خاصة بها وهي اجارة السماسرة ومتعهدي
النقل وسنبحث فيما يتعلق بكل فريق على حدة في فصل مخصوص

—x—

الفصل الاول

في السماسرة

السمسار كما مر هو من يتوسط بين شخصين يريدان التعاقد وهو اما ان
يكون مطلقاً في اعمال حرفته بان يشتغل ببيع البضائع والسندات وغيرها من
اعمال الصرافة او مأموراً ببيع السندات وشراؤها فقط بحيث تكون اعماله قاصرة على
ذلك ولكل منها اصول خاصة به نتكلم عليها في فرع مخصوص

—x—

الفرع الاول

في السمسار المطلق في اعمال حرفته

قد ذكر في المادة ٦٦ من قانون التجارة ان السمسرة حرفة مباحة ومن المستغرب ذكر ذلك في القانون لان الاصول العمومية منحت لكل انسان الحرية التامة في اتخاذ التجارة حرفة له والسمسرة لم تخرج عن كونها من الاعمال التجارية فلا حاجة اذن للتصريح بانها مباحة في نص مخصوص ولكن الشارع انما صرح بذلك نفيًا للأنحة السامسة التي صدرت في ٧ جمادى الثانية سنة ١٢٧٤ وتقرر فيها انه لا يجوز لاحد الاشتغال بالسمسرة الا اذا اقام ستة اشهر مع سمسار مشهور وقدم كفيلاً وحصل على رخصة من مجلس التجار

واذ كانت السمسرة حرفة مباحة جاز لكل انسان ان يشتغل بها بغير توقف على وفاء بشرط ولا تضيق بقيد وساغ ايضاً لكل بائع او مشتري ان يطلب توسط من يريد في اتمام اعماله. والمراد من اطلاق الحرية التامة لكل انسان في الاشتغال بالسمسرة انه لا يحتاج لطلب اذن من محكمة او غيرها ولكن فرضت عليه واجبات وتقررت له حقوق كما في المادة ٦٧ من هذا القانون اذ قيل فيها انه يتبع فيما للسامسة من الحقوق وفيما عليهم من الواجبات وفيما يعطى لهم من الاجرة العرف التجاري والقواعد المقررة للتوكيل ونص هذه المادة يؤيد ما قلناه فيما تقدم من اتباع العرف التجاري في المواد التجارية التي لم يرد عليها نص مخصوص في القانون التجاري مع مراعاة الاصول المدونة في القانون المدني. فعلينا اذن ان نورد ما نقرر في القانون المذكور من الاصول المتعلقة بالتوكيل في المواد المدنية لنستنبط منها ما يراعى ويتبع فيما يختص بالسامسة فنقول انه ذكر في المادة ٥١٢ ان التوكيل عقد به يؤذن الوكيل بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته فيؤخذ من هذا التعريف

ان السمسار يشبه الوكيل من وجه ويمتاز عنه من وجه آخر فوجه التشابه انها يشتركان في جواز تكليف كل منهما بالبحث عن مشتر او بائع مثلاً ووجه الامتياز ان السمسار لا يكون مرخصاً له في اتمام الشراء او البيع بل يكون واسطة في الجمع فقط بين المتعاقدين بحيث يستغنيان عن توسطه متى رضيا بالتعاقد ويتمان العقد بانفسهما بخلاف الوكيل فانه يتعامل باسم موكله وبناء على ذلك لا يسري حكم المادة ٥١٨ على السمسار لان مقتضاها اعطاء الحق لمن يعامل الوكيل في طلب صورة رسمية من سند التوكيل ليعلم حدود وكالته ويأمن من تجاوز دائرة التوكيل ويكون على يقين من صحته لحفظ حقه في الرجوع على الموكل في حالة عدم الوفاء ولا حاجة لهذه الاحشائيات فيما يتعلق بالسمسار لانه واسطة فقط في الجمع بين الطرفين كما قلنا فيما سلف ومتى جمع بينهما يتمكن كل منهما من معرفة احوال الآخر فيعتمد عليه في الوفاء بالعقد او لا يعتمد

وقد نقرر في المادة ٥١٢ ان التوكيل يعتبر بلا مقابل ما لم يوجد شرط صريح بخلاف ذلك او شرط ضمني يتضح من حالة الوكيل وحكم هذه المادة يتبع فيما يتعلق بالسمسار لان حالته يستدل بها في كل الاحوال على وجود الشرط الضمني ويكون المقابل على حسب الاتفاق ومع ذلك للقاضي النظر المطلق في تقديره في المواد المدنية بحسب ما يستصوبه واما في المواد التجارية فيكون التقدير بحسب العرف التجاري فان حصلت منازعة وحب على القاضي مراعاة ذلك العرف كما ذكر في المادة ٦٧ من قانون التجارة

ويستحق السمسار اجرتة ولو لم يتم البيع الذي عهد اليه لعدم وجود مشتر ما لم يقض الاتفاق او العرف التجاري بغير ذلك لانه من العدل والانصاف مكافأته على ما تجشبه من الاتعاب وتكلفته من المشاق متى كان عدم اتمام البيع غير ناشئ عن تقصيره كما حكمت بذلك محكمة الاستئناف المختلطة باسكندرية في

جلستها التي عقدت في يوم ١٢ جونيوس سنة ١٨٧٩
والسمسار كالوكيل مسئول عن تقصيره ولو كان يسيراً لان له اجرة مقررة
ولا يجوز له متى انتدب لعل ان يتغنى عنه في وقت غير لائق بل يجب عليه السعي
والكد بما في وسعه لاتمام ما انيط به على احسن حال متى قبل ذلك ويجب عليه
ايضاً عقب اتمام كل عمل ان يكتبه في محفظة ثم يقيد يوماً فيوماً في دفتر اليومية مع
بيان اسم المشتري واسم البائع وتاريخ العمل ووقت تسليم البضاعة ومقدارها
وجنسها ومقدار ثمنها وجميع شروط العمل فيؤخذ من ذلك ان السمسار ملزم
بان يكون عنده دفتر محفظة يكتب فيه كل عمل يعمل وهذا الدفتر شبيه بدفتر
اليومية الذفرة الذي تكلمنا عليه عند البحث فيما يتعلق بدفاتر التجار ولا فرق بينهما
سوى وجوب اتخاذ احدهما وهو دفتر المحفظة وجواز اتخاذ الآخر ووجه وجوب
ذلك ان السمسار طويل الاقامة في البورصة وكثير الاعمال بحيث لا يتيسر له
نقل دفتر اليومية معه الى حيث ذهب واذا اهل القيد لحين عودته الى محله ربما
يدركه سهو عن بعض الاعمال فيضيّق الوقت عن قيدها جميعها. ولا يلزم ان
يكون دفتر المحفظة مستوفياً للشروط المقررة فيما يتعلق بباقي دفاتر التجار لانه شبيه
باليومية الذفرة كما قلنا آنفاً ويعتبر صحيحاً سواء وضعت عليه علامة احد مأموري
المحكمة او لم توضع وسواء كان خالياً عن البياض والشطب والكتابة بين السطور
او غير خالٍ من ذلك. واما دفتر اليومية فيلزم ان يكون مستوفياً لتلك الشروط
لانه لا يوجد عذر للسمسار في اهمالها اذ في وسعه ان يقيد فيه اعماله وقت الفراغ
واطئنان البال

ولم يأمر الشارع باتخاذ الدفترين المذكورين مراعاةً لمصلحة السمسار فقط بل
مراعاةً لمصلحة غيره ايضاً ليكون مستنداً لاثبات الشروط التي حصل بموجبها
اي عمل كان اذا لم يجد المتعاقدان نفس العمل المذكور ولا توسط السمسار فيه

ولذلك تقرر في القانون انه اذا طلب احد المتعاقدين من السمسار كشفًا مستخرجًا من دفاتره ببيان ما يختص بالعمل الذي اجراه على ذمة المتعاقدين المذكورين وجب عليه اعطاؤه بمجرد طلبه في اي وقت كان وكذلك اذا طلبت منه المحكمة تقديم دفاتره او ابداء توضيحات وجب عليه اجابة الطلب فوراً والا الزم بتعويض الخسارة التي تنشأ عن امتناعه من اعطاء الكشف او تقديم الدفاتر او ابداء التوضيحات . وان وجد اخلاف بين البيانات المكتوبة في دفتر المحفظة وبين البيانات المقيدة في دفتر اليومية فيعتبر منهما ما تدل قرائن الاحوال على صحته بحيث يرجح ما كتب في دفتر المحفظة اذا لم تدل قرائن الاحوال على صحة ما قيد في دفتر اليومية لان السمسار يكتب بنفسه في الدفتر الاول كل عمل عقب اتمامه واما دفتر اليومية فيكون القيد فيه عادة بمعرفة كاتب لم يعلم بشروط العمل الا ما ذكر في دفتر المحفظة وقد يخطئ في الفهم او يغلط في نقل الرقم ولا سيما ان الكتابة فيما ينقل عنه تكون اضطراراً بالفلم الرصاص وبغاية السرعة

وفضلاً عن الزام السمسرة باتخاذ الدفترين المذكورين واعطاء ما يلزم استخراجاً منهما من الكشوفات وتقديمها بعينها اذا اقتضى الحال ذلك لاثبات الشروط المتفق عليها بين المتعاقدين فرض عليهم ايضاً ابقاء عينات البضاعة التي تباع على يدهم وحفظها الى وقت التسليم مع التأشير عليها بما يلزم لمعرفة بدونها اشتباه ما لم يصرح لهم من المتعاقدين بغير ذلك لانه ربما تحصل منازعة او اخلاف فيما يتعلق بجنس المبيع عند تسليمه فيكون الفصل بحسب العينة واما بعد التسليم فلا حاجة لحفظها لانه لا يتوقع حصول منازعة تستلزم تقديمها

وقد خص السمسار بمقتضى المادة ٧٤ بمسئولية لم يشاركه فيها غيره من الوكلاء في حالة ما اذا بيعت على يده ورقة من الاوراق المتداول بيعها بان جعل مسئولاً عن صحة امضاء البائع الموضوع عليها فان ضاعت او سرفت مثلاً ورقة

من الأوراق التجارية أو سند من السندات المكتوبة باسم أصحابها وإراد من وجدها أو سرقها أن يقبض القيمة المذكورة فيها بأن يبيعها لغيره على يد سمسار بمقتضى تحويل باسم صاحبها الحقيقي يكون السمسار مسئولاً عما يطلبه صاحب تلك الورقة من مشتريها وللسمسار الرجوع على البائع الذي كتب التحويل بطريق الغش والتزوير ولا حاجة لبيان ما في ذلك من الفوائد إذ من الجلي أن معرفة السمسار بما يعود عليه من المسؤولية تلزمه بأن يتحقق من صحة ملكية البائع للورقة التي يريد بيعها قبل توسطه في البيع ويترتب على ذلك صعوبة التمكن من ارتكاب الغش والتزوير في تحويل السندات

ورب قائل يقول أن المسؤولية المقررة في المادة ٧٤ لا تكون عن صحة امضاء البائع فقط بل يلزم أن تكون أيضاً عن اهليته للتصرف والتعامل بحيث يعتبر السمسار مسئولاً عما يترتب على بطلان العقد إذا ثبت عدم اهلية البائع ويستند في ذلك على أن المشتري من صالحه أن يتحقق من اهلية البائع للتعاقد ليكون آمناً مما ينشأ عن عدم الاهلية وفي الحالة التي نحن بصددتها قام السمسار مقامه إذ عهد إليه الشراء فلزمه التحرز والاحتراز مما يبطل العمل وفاء بما عليه من الواجبات بصفة وكيل ووقاية لمصلحة موكله من الضرر. فنُدفع هذا القول على ما فيه من العدل والانصاف بأنه غير قانوني لأن المسؤولية إما أن تكون مرتبة على اتفاق أو على نص في القانون ولا نص هناك يقضي بمسؤولية السمسار عن اهلية البائع للتعامل ولو أراد الشارع ذلك لما تأخر عن التصريح به كما صرح بالمسؤولية عن صحة الامضاء وإذا قيل أن تلك المسؤولية تستتج من الأصول العمومية المتعلقة بالتوكيل يجاب بأن الوكيل لا يكون مسئولاً إلا عن تقصيره وعدم معرفة اهلية البائع لا يبد تقصيراً لأنها لم تكن من الواجبات المفروضة عليه حتى يؤخذ على أهملها وفضلاً عن ذلك لو كان عدم التصريح بالمسؤولية

عن الاهلية مبنياً على الاكتفاء بالاصول العمومية المذكورة لما وجد لزوم للتصريح
بالمسئولية عن صحة الامضاء لانها اقرب استنباطاً من تلك الاصول
ولما كان السمسار واسطة للجمع بين الشخصين اللذين يريدان التعاقد
وجب عليه ان يبين اسم من انتدبه فان لم يبينه وقت البيع او الشراء وتعامل
باسمه يعتبر انه هو المتعاقد مع البائع والمشتري ويعد وكيلًا بالعمولة ويكون مسئولاً
عن الوفاء كما تقرر في المادة ٧٥

—١٥١—

الفرع الثاني

في مأموري بيع السندات وشراؤها

لا فرق بين السماسرة وبين هؤلاء المأمورين سوى اقتصارهم في الاعمال على
ما يتعلق بالسندات وعدم بيان اسم من يبيعون او يشترون على ذمته فان اذنت
مثلاً لآدم بشراء سندات بمبلغ الف ليرة استرلينية من سندات الدين الموحد
بشرط تسليمها في آخر الشهر يشتريها من مأمور آخر يكون مكلفاً بالبيع ويرسل لي جواباً
بالنص الآتي: قد اشتريت لك في هذا اليوم سندات بمبلغ الف ليرة استرلينية من
سندات الدين الموحد بسعر كذا بشرط ان يكون تسليمها ودفع ثمنها في آخر الشهر
فالمرجوفيد ذلك بطرفكم. وكذلك المأمور المكلف بالبيع يرسل لموكله خطاباً بهذا
المعنى بحيث لا يعلم المشتري ممن اشترى ولا البائع لمن باع فيكون كل مأمور من
هؤلاء المأمورين مسئولاً اذن عن الوفاء بعقد البيع او الشراء ويعتبر وكيلًا
بالعمولة كما ورد في المادة ٧٥ من هذا القانون وتراعى فيما يتعلق به الاصول التي

سنتينها عند الكلام على الوكلاء بالعمولة وليكن معلوماً أنه في حالة بيع السندات أو شرائها يعتبر المبيع معيناً بالنوع فقط لأن ثمر ما يباع فيها لا تبين وقت العقد

—

الفصل الثاني

في متعهدي النقل

متعهد النقل هو من يلتزم بنقل البضائع أو الأشخاص من جهة لاخرى براً أو بحراً بمقابل ويعد من التجار لأن أعماله معتبرة من الأعمال التجارية كما ذكر في الفقرة الثانية من المادة الثانية من هذا القانون ويجب عليه اذن الوفاء بجميع الواجبات المفروضة على التجار المبينة فيما تقدم فلنكتفِ هنا بالبحث عما يلزم لتمام عقود النقل وإثباتها وما يترتب عليها

فالعقود المذكورة تتم كباقي العقود بمجرد رضا المتعاقدين وهما المرسل وأمين النقل وينضم اليهما اضطراراً في كل الأحوال شخص ثالث وهو المرسل اليه إلا أنه لا يكون انضمامه بصفة متعاقد بل بصفة قائم مقام المرسل فيما يتعلق بالعقد فيجوز له أن يطلب الوفاء وإن يستوفي الاجراءات المقررة للحصول على ذلك في حالة الامتناع . ولا يثبت رضا المتعاقدين بحسب العرف التجاري إلا بصك يسمى تذكرة النقل وهي خطاب يكتبه المرسل للمرسل اليه اشعاراً بارسال البضاعة ويلزم بمقتضى المادة ٩٦ ان تكون مؤرخة ومشملة على بيان جنس الاشياء المراد نقلها وعلى وزنها او حجمها فضلاً عن الشروط المتفق عليها بين الطرفين فيما يتعلق بالميعاد المعين للنقل والتعويضات التي تستحق في حالة التأخير وبين فيها ايضاً اسم الوكيل بالعمولة الذي يحصل النقل بواسطته ومسكنه واسم أمين النقل وصفته ومحله واجرة النقل ويوضع عليها

امضاء او ختم المرسل او الوكيل بالعمولة ويكون على هامشها نياشين ونمر الاشياء المراد نقلها والاصل ان يذكر فيها اسم المرسل اليه ولكن جرت العادة ان تكتب تحت اذنيه او تحت اذن حاملها ويجزر منها عادةً نسختان احدها يبعث بها للمرسل اليه لاستلام البضاعة بموجبها والاخرى تعطى لامين النقل لطلب الاجرة بمقتضاها فينتج من جميع ذلك ان رضا المتعاقدين يثبت بتذكرة النقل كما قلنا فيما تقدم وهي عبارة عن مشاركة بين المرسل وامين النقل او بين المرسل والوكيل بالعمولة وامين النقل ولكن اثبات الرضاء بهذه الطريقة لم يكن واجباً حتماً بل يجوز اثباته بطرق اخرى ايما كانت

وقد تقرر في المادة ٩٦ انه يجب على الوكيل بالعمولة ان يقيد في دفتره تذكرة النقل بالتام بدون تخلل بياض بين الكتابة ليكون كل ذي شأن على يقين من الحصول على صورة منها في حالة ضياع النسخ الاصلية وفرض ايضاً على الوكيل المذكور ان يقيد في يوميته بيان جنس البضائع ومقدارها والثلث المقدرها اذا طلب منه ذلك كما ورد في المادة ٩٠ بحيث يقتصر في قيد ذلك البيان على ما يخبر به المرسل بغير بحث ولا تحقيق ليكون دليلاً على تسليم البضاعة اليه فان لم يحصل القيد لا يؤخذ من ذلك عدم استلام البضاعة بل يجوز للمرسل ان يثبت تسليمها بأي طريقة كانت ولولا جواز ذلك لهُ لاصح عرضة للضرر سواء كان بسبب ما يقع من الوكيل من الغش والتدليس او من الاهمال والتقصير

والعقود المتعلقة بالنقل ملزمة للطرفين فانها تلزم المرسل بامرير احدها تسليم ما يراد نقله من البضائع الى امين النقل في الميعاد المعين في تذكرة النقل او في اقرب وقت ان لم يعين ميعاد بحيث يترتب على تاخير المرسل في ذلك الزامه بتعويض الضرر الذي يلحق بامين النقل بسبب التأخير بشرط ان لا يتجاوز اجرة النقل في أي حال من الاحوال والثاني دفع اجرة النقل وملحقاتها في الميعاد

المتفق عليه سواء كان من نفس المرسل مباشرة أو من المرسل اليه عند وصول البضاعة اذا حصل الاتفاق على ذلك وإن امتنع المرسل اليه أو تأخر عن الدفع يجوز لأمين النقل الرجوع على المرسل لأن المرسل اليه لم يكن إلا قائماً مقامه وملحقات اجرة النقل هي المصاريف التي تترتب على العقد كالرسوم والعوائد التي تطلب على وضع البضائع في المخازن أو على نقلها

ولأمين النقل الحق في حبس الأشياء المنقولة لاستيفاء المستحق له من الاجرة والمصاريف وحقه في ذلك لم يكن مذكوراً بالتصريح في هذا القانون ولكنه يؤخذ من نص المادة ٤٨٨ من القانون المدني اذ قيل فيها ان للمحافظ حق حبس الوديعة لاستيفاء ما هو مستحق له وأمين النقل وإن كان من ارباب الصنائع يجوز له التمسك بهذا النص لانه حافظ للبضاعة التي تعهد بنقلها وشبيهه بحافظ الودائع كما تقرر في المادة ٤٨٩ من القانون المدني وفضلاً عن ذلك صرح في المادة ١٠٠ من قانون التجارة بانه اذا حصل الامتناع عن استلام الأشياء المنقولة أو وقع نزاع فيه تعين المحكمة اهل خبرة لتحقيق حالتها وإثباتها ثم تأمر بنقل تلك الأشياء الى محل مؤتمن وبيع جزء منها بقدر اجرة النقل ليحصل أمين النقل على المستحق له مؤقتاً لحين الفصل في المنازعة

فينتج مما تقدم ان أمين النقل آمن في حالة وجود البضاعة تحت يده من الحصول على الاجرة والمصاريف سواء كان بحبسها أو بطلب بيع جزء منها وإما اذا سلم البضاعة فلا امتياز له ولا تقدم بل يكون من الدائنين العاديين وإذا ورد على ذلك ان أمين النقل شبيه بقبودان السفينة ولكل قبودان بمقتضى المادة ١٢٦ من قانون التجارة البحري حق التقدم على غيره في استيفاء اجرته ولو سلم البضائع لأصحابها فيكون لأمين النقل أيضاً حق الامتياز ولو بعد تسليم الأشياء المنقولة فندفع هذا الايراد بان احكام قانون التجارة البحري استثنائية ولا يجوز

طبيعتها على ما يتعلق بالاتجار برّاً وزيادة على ذلك لم يصرح بامتياز القبودان
الأمين عن حجز البضائع في السفينة وحسبها بسبب عدم دفع الأجرة كما ورد في
المادة ١٢٥ من القانون المتقدم ذكره بخلاف أمين النقل فإن له حقاً في حبس
الأشياء المنقولة إذا لم تدفع أجرة حملها ولو ألزم القبودان بتسليم البضائع بغير أن يقرر
له امتياز يكفل له حقوقه بعد ذلك من قبيل الجور والاعتساف

وأما ما يلتزم به أمين النقل فيقتضي العقد فامران أيضاً أحدهما سرعة إرسال
البضائع والأعيان على قدر الامكان على حسب الاتفاق فإذا لم يحصل الإرسال
في الميعاد المتفق عليه يكون أمين النقل ملزماً بتعويض الضرر ما لم يكن التأخير
ناشئاً عن قوة قاهرة كما تقرر في مادتي ٩١ و ٩٨ بشرط أن يثبت ذلك أمين
النقل . وإذا قيل إن الأمين المذكور لا يكون مسئولاً إلا عن تقصيره والتقصير
لا يستدل عليه بقرائن الأحوال ويجب إذن على المرسل إليه إثباته يكون هذا
القول خطأً لأن الأمين قصر في هذه الحالة في الوفاء بما تعهد به وعليه إذن
أن يثبت أن تقصيره ناشئ عن قوة قاهرة ليتخلص من الزامه بتعويض الخسارة
وأما المرسل والمرسل إليه فلا يجب عليهما إلا إثبات التأخير وإثبات حصول
ضرر بسببه إذا كان التعويض غير متفق عليه . وأما إذا كان متفقاً عليه فلا
لزوم لإقامة دليل ولا برهان على حصول الضرر بل يقتصر المدعي في هذه الحالة
على طلب المبلغ المعين في المشاركة بصفة تعويض ولا يسوغ الاحتجاج عليه بأنه
لا يستحق هذا المبلغ إلا إذا ثبت الضرر لأنه لا يوجد مانع من اتفاق المتعاقدين
على دفع التعويض بمجرد حصول التأخير سواء نشأ عن ذلك ضرر حقيقي أو لا
وتعيين مبلغ التعويض في المشاركة يستدل منه على وجود ذلك الاتفاق وإما في
حالة عدم تعيين مبلغ التعويض فيها فلا بد من إثبات الضرر في الواقع لمعرفة
مقدار ما يترتب عليه من التعويض لأنه يلزم أن يكون بنسبة الخسارة بحيث إذا

ظهر عدم حصول ضرر لا يستحق تعويض مطلقاً
 وإذا كان مقدار التعويض مصرحاً به في العقد يجب الحكم بدفعه بغير نقصان
 ولا زيادة كما تقرر في المادة ١٢٢ من القانون المدني ومع ذلك إذا كان التأخير
 زائداً بحيث نشأ عنه ضرر جسيم لم يتوقعة المتعاقدان يجوز على ما نرى للمرسل أو
 المرسل إليه أن يطلب مبلغاً زائداً عن المبلغ المتفق عليه وفي حالة عدم التصريح
 بمقدار التعويض في العقد يكون عبارة عما أصاب الدائن من الخسارة وما ضاع عليه
 من الكسب كما ذكر في المادة ١٢١ من ذلك القانون ولكن إذا كان التأخير غير
 ناشئ عن تدليس من أمين النقل فلا يكون التعويض إلا عما كان متوقع الحصول
 عقلاً وقت العقد

والأمر الثاني الذي يلتزم به أمين النقل بمقتضى العقد هو أن يسلم الأشياء
 المنقولة بغير تلف فان تلفت أو عدمت يكون الوكيل بالعمولة الذي تعهد بالنقل
 أو أمين النقل نفسه ضامناً لها ما لم يحصل ذلك بسبب قوة قاهرة أو عيب ناشئ
 عن نفس الشيء أو ما لم يقع خطأ أو إهمال من المرسل أو ما لم يشترط الوكيل
 بالعمولة عدم الضمان كما ذكر في مادتي ٩٢ و ٩٧ وإثبات حصول القوة
 القاهرة أو وجود العيب أو وقوع الخطأ أو الإهمال يكون في هذه الحالة بمعرفة
 أمين النقل كما في حالة التأخير التي تكلمنا عليها آنفاً لأنه مسئول عن تلف
 البضاعة أو ضياعها متى كان ناشئاً عن تقصيره أو عن فعله فعليه نفي التقصير
 أو الفعل بأن يثبت القوة القاهرة أو العيب الموجود في نفس الشيء أو الخطأ أو
 الإهمال من المرسل

وقد صرحنا فيما تقدم بانفراد الوكيل بالعمولة في اشتراط عدم الضمان ولم
 نطلق ذلك عليه وعلى أمين النقل اذ قيل في المادة ٩٢ وهو (أي الوكيل بالعمولة)
 ضامن للبضائع والأعيان اذا حصل فيها تلف أو عدمت ما لم يوجد شرط بخلاف

ذلك النسخ ولم يذكر هذا القيد في المادة ٩٧ المتعلقة بأمين النقل لأن الوكيل بالعمولة الذي يتعهد بالنقل لا يقوم بوفاء هذا التعهد مباشرة بل بواسطة أمين النقل ولا جناح عليه إذا اشترط عدم ضمانه لما ينشأ عن فعل الغير أو تقصيره بخلاف أمين النقل فإنه يقوم بنفسه بالوفاء بالتعهد ويلزم إذن أن يكون مسئولاً عن فعله أو تقصيره فحظر عليه اشتراط عدم الضمان محافظة على النظام العام ووقاية له مما يلحقه من الخلل إذا جاز لكل انسان أن يشترط عدم مسئوليته عما يقع منه من الخطاء والتقصير ومع ذلك إذا صرح أمين النقل في العقد بأنه لا يكون مسئولاً عما عساه يحدث بالاشياء المراد نقلها فلا يترتب على ذلك سوى الزام المرسل أو المرسل اليه باثبات حصول التلف أو الضياع بسبب تقصير الالامين ليسقط الشرط وتعود عليه المسئولية مراعاة للقاعدة العمومية التي تقضي بأن كل فعل نشأ عنه ضرر للغير يوجب ملزومية فاعله بتعويض الضرر ولا ينطبق على هذه الحالة ما قلناه فيما سبق من حيثية تكليف أمين النقل بالاثبات لأنه لا يكلف بذلك إلا إذا كان المراد تخلصه من المسئولية بسبب ما صادفه من القوة القاهرة ونحوها بعكس ما في هذه الحالة فإن المقصود اثبات تقصيره ليصبح مسئولاً وصاحب الشأن في ذلك هو المرسل أو المرسل اليه

وإذا اثبت أمين النقل في الاحوال التي سبق بيانها ان التلف أو الضياع نشأ عن قوة قاهرة وتخلص بذلك من المسئولية يلتزم بالخسارة المرسل تارة والمرسل اليه آونة لأنه قيل في المادة ٩٤ ان البضائع التي تخرج من مخزن البائع أو المرسل يكون خطرهما في الطريق على من يملكها فيؤخذ من ذلك انه إذا كان العقد بين المرسل وبين المرسل اليه لا يقضي بنقل الملكية بان كان المرسل اليه وكيلًا بالعمولة لبيع تلك البضائع أو أمينًا عليها فقط يكون الخطر على المرسل اذا هو المالك لها وما إذا كان العقد يقضي بنقل الملكية بان كان عقد بيع مثلاً فاما

ان يكون المبيع معيناً بالذات او معيناً بالنوع فقط . ففي الحالة الاولى اذا تلف المبيع في الطريق يلتزم المرسل اليه بالخسارة لانه اصبح مالكاً له بمجرد البيع وفي الحالة الثانية اي اذا كان المبيع معيناً بالنوع فقط تكون الخسارة على المرسل لان الملكية لا تنتقل بمجرد البيع بل لا بد من التسليم ولا يتيسر ذلك الا بعد وصول البضاعة ويجوز الاتفاق على غير ذلك كما قيل في المادة ٩٤ فاذا اتفق المتعاقدان على تسليم المبيع في محل البائع يكون تلفه او ضياعه على المشتري ولو كان من الاشياء التي يقوم بعضها مقام البعض لانه يتعين في هذه الحالة بمجرد استلام امين النقل له

وقد يكون النقل بواسطة عدة متعهدين بالتعاقب اعني ان الاشياء المراد نقلها تنتقل من يد امين الى يد آخر قبل وصولها الى المحل المقصود فلنبحث عن يكون مسئولاً منهم عن تلفها او ضياعها فنقول انه اذا تعهد احد امناء النقل بتوصيل بضاعة ثم كلف بذلك اميناً آخر من تلقاء نفسه اي بدون ان يكون متفقاً عليه من قبل في تذكرة النقل يكون المتعهد المذكور مسئولاً عن التلف او الضياع كما ورد في المادة ٩٢ ويجوز اذن للمرسل اليه ان يطلب تعويض الضرر عند وصول البضاعة من الامين الاخير بصفة كونه قائماً مقام المتعهد الاول او يمتنع عن الاستلام وتعاد البضاعة الى المرسل وهو يرفع الدعوى على ذلك المتعهد مباشرة ولو حصل التلف بعد انتقال البضاعة من يده الى يد الامين المتوسط في النقل لكن له الرجوع في هذه الحالة على هذا الامين ما لم يكن قد استلم البضاعة بعد حصول التلف فيها وقت وجودها عند امين آخر توسط قبلة وعرف من كان سبباً في التلف منها لانه اذا كان امين النقل الذي نشأ التلف عن فعله معروفاً يكون مسئولاً دون غيره لدى المتعهد الاول او لدى المتوسط الاخير في النقل اذا دفع التعويض واما اذا لم يكن معروفاً فيصعب الوقوف على الحقيقة ويحكم

بحسب قرائن الاحوال مع البحث عما اذا كان التلف ظاهراً او غير ظاهر فان كان ظاهراً يلزم المتوسط الاخير بتعويض الخسارة لانه لو كان ذلك التلف الظاهر موجوداً عند تسليم البضاعة لامتنع عن استلامها او طلب بالاقل اثبات حالتها وان كان التلف غير ظاهر فيسأل عنه المتعهد الاول لان من توسط بعده في النقل لم ير اثرًا يدل على حصول التلف بخلافه فانه تحقق بالضرورة من عدم وجود عيب في البضاعة عند استلامها

واذا عين المرسل في تذكرة النقل الامين المتوسط فلا جناح على المتعهد الاول اذ لا يصح ان يسأل عن تقصير انسان لم ينتخبه بنفسه بل الزم باستخدامه ولا يكون ضامناً اذن الا للتلف الناشئ عن فعله او تقصيره بحيث يتخلص من الضمان اذا اثبت انه سلم للمتوسط الذي عينه المرسل البضاعة في حالة جيدة ولم تقل اذا اثبت انه سلمها خالية من التلف لانه اذا كان التلف غير ظاهر يبقى على رايها ضامناً له الى ان يثبت انه نشأ عن فعل احد الامناء الذين استلموا البضاعة بعده

واذ فرغنا من بيان ما يتعلق بتعويض الضرر الناشئ عن التأخير في نقل البضائع او عن ضياعها او تلفها نتكلم على الميعاد المقرر لسقوط الحق في الدعوى بذلك على امين النقل فنقول انه تقرر في المادة ٩٩ ان استلام الاشياء المنقولة ودفع اجرة النقل مبطلان لكل دعوى على امين النقل وعلى الوكيل في ذلك بالعمولة اذا كان العيب الذي حصل فيها ظاهراً من خارجها واما اذا كان غير ظاهر فيجوز اثباته بواسطة احد المحضرين او شيخ البلد ولكن لا تقبل الدعوى بالعيب المذكور الا اذا حصل الاخبار بها في ظرف ثمان واربعين ساعة من وقت الاستلام وقدم الطلب للمحكمة في ظرف ثلاثين يوماً ويضاف الى هذين الميعادين ميعاد مسافة الطريق وذكر ايضا في المادة ١٠٤ ان كل دعوى على الوكيل

بالعمولة وعلى أمين النقل بسبب التأخر في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بمضي مائة وثمانين يوماً فيما يختص بالرساليات التي تحصل في القطر المصري وبمضي سنة واحدة فيما يختص بالرساليات التي تحصل للبلاد الأجنبية وبتدئ الميعاد المذكور في حالة التأخير أو الضياع من اليوم الذي وجب فيه نقل البضائع وفي حالة التلف من يوم تسليمها وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش أو الخيانة

وقد ذكر الشارع كلمة تلف في المادة ١٠٤ مع أن المادة ٩٩ اشتملت على بيان ما يترتب عليه بطلان الدعوى به فلم توجد حاجة إذن لتكرار ذلك في المادة ١٠٤ بل كان يلزم الاقتصار فيها على ما يتعلق بالدعوى الخاصة بالتأخير أو بالضياع دون التلف ولكن الشارع أتى بتلك الكلمة لأنه نقل في المادة ١٠٤ نص المادة ١٨٨ من القانون الفرنسي كما هو وسهى عما دونه في المادة ٩٩ من الأحكام الخاصة بالتلف

وقد انقسمت في القانون الدعاوي التي ترفع من المرسل أو المرسل إليه على أمين النقل إلى قسمين أحدهما يشمل الدعاوي المتعلقة بتلف البضائع والثاني يشمل الدعاوي المتعلقة بضياعها أو التأخير في نقلها وتقرر في المادة ٩٩ أن الدعاوي الداخلة في القسم الأول تسقط بمجرد استلام الأشياء المنقولة ودفع الأجرة إذا كان العيب ظاهراً ولا حاجة لبيان ما في ذلك من العدل والإنصاف لأنه من البديهي أن استلام تلك الأشياء مع ما فيها من العيوب الظاهرة يؤخذ منه أن المرسل إليه ترك اختياراً حقه في الدعوى وأما إذا كان التلف غير ظاهرياً وجد المرسل إليه البضاعة في حالة جيدة عند الاستلام ودفع الأجرة ثم ظهر له عيب فيها فبقي حقه في رفع الدعوى بذلك بشرط أن يثبت التلف بواسطة أحد المحضرين أو شيخ البلد ويخبر أمين النقل به في ظرف ثمان وأربعين ساعة ويقدم الطالب للمحكمة في

ظرف ثلاثين يوماً خلاف مسافة الطريق في الميعادين
 واما الدعاوي التي يشتمل عليها القسم الثاني اي التي تتعلق بالتأخير او
 الضياع فتقرر في المادة ١٠٤ انها تسقط بمضي مائة وثمانين يوماً فيما يختص
 بالارساليات التي تحصل في داخل القطر المصري وبمضي سنة فيما يختص
 بالارساليات التي تحصل للبلاد الاجنبية وبتدئ هذا الميعاد من اليوم الذي
 وجب فيه نقل البضائع

واي نص كل من مادتي ٩٩ و ١٠٤ قاصراً على سقوط الحق في الدعاوي
 التي ترفع على امين النقل بعد انقضاء الميعاد المقرر ولم يتكلم الشارع في هاتين
 المادتين على الدعاوي التي ترفع من امين النقل بطلب اجرة لان سقوط
 الحق فيها يكون بحسب الاصول العمومية المقررة لذلك في القانون المدني
 لكن اذا كان امتناع المرسل او المرسل اليه عن دفع الاجرة مبنياً على التأخير في
 نقل البضائع او على ضياعها ورفع امين النقل دعواه بعد انقضاء المواعيد المقررة
 لسقوط الحق في الدعوى بسبب التأخير او الضياع عاد للمرسل او المرسل اليه
 ما كان له من الحقوق في طلب التعويض بقدر المطلوب منه بصرف النظر عن
 انقضاء المواعيد لان المادتين المذكورتين لم تقضيا الا بسقوط الحق في اقامة
 الدعوى منه وليس في ابداء اوجه الدفع ولا سيما ان هذه الالوجه لا يسقط الحق
 فيها ابداً بحسب القواعد المقررة في علم القوانين وفضلاً عن ذلك اذا حضر على
 المرسل او المرسل اليه دفع دعوى امين النقل بواسطة طلب التعويض لا يمكن
 للامين المذكور ان يسكت عن اقامة دعواه الى ان يتقضي الميعاد المقرر لسقوط
 الحق في طلب التعويض ثم يطلب اجرة ويحصل عليها ولو تلفت الاشياء المنقولة
 او تأخر نقلها او ضاعت ولا يخفى ما في ذلك من الجور والانساف
 وقد قلنا فيما تقدم ان النقل قد يكون بواسطة عدة متعدين بالتعاقب فلنبحث عما

اذا كان ميعاد سقوط الحق في الدعوى بسبب التأخير أو التلف أو الضياع يراعى
 فيما يرفع من الدعاوي من المرسل أو المرسل اليه على امين النقل فقط أو يراعى
 ايضاً في الدعاوي التي ترفع من بعض المتعهدين على البعض الآخر بطريق الرجوع
 فاذا فرضنا انه حصل تلف في البضاعة ورفع المرسل اليه الدعوى بذلك على
 امين النقل الاخير وظهر للامين المذكور ان التلف ناشئ عن فعل غيره من
 توسط قبله في النقل يجوز له ان يطلب دخول ذلك المتوسط في الدعوى بصفة
 ضامن او ينتظر الحكم عليه ثم يرجع على المتوسط المذكور فاذا انتظر الحكم فهل
 يجب عليه الرجوع في ظرف ثلاثين يوماً من وقت استلام البضاعة او يبقى حقه
 في ذلك الى ان تنقضي المدة الطويلة المقررة لسقوط الحق في غير هذه الحالة
 والجواب انه يمكن ان يقال ان له الرجوع على المتوسط في ظرف الثلاثين يوماً
 ويمكن ان يقال ايضاً ان له الرجوع الى انقضاء المدة الطويلة ولكن نرى غير ذلك
 فاننا بينا فيما سبق ان امين النقل الاخير قائم مقام غيره من توسط في النقل قبله
 سواء كان واحداً او اكثر ولا سيما ان الدعوى لم تقم في وجهه بناء على ان التلف
 ناشئ عن فعله بل بناء على ان المرسل اليه لم يعرف غيره ويتج اذن من ذلك
 ان تكليفه بالحضور امام المحكمة يترتب عليه انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق
 بالنسبة لجميع الامناء الذين توسطوا في النقل قبله ولا تبدى هذه المدة ثانياً
 بالنسبة له اذا حكم عليه الا من يوم صدور الحكم بمعنى انه اذا رفعت دعوى على
 احد امناء النقل بسبب التأخير أو التلف أو الضياع وحكم عليه يجوز له الرجوع
 على من توسط قبله في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم اذا كانت الدعوى
 مبنية على تلف البضائع واما اذا كانت مبنية على ضياعها أو التأخير في نقلها
 فيكون الميعاد مائة وثمانين يوماً او سنة بحسب الاحوال وهكذا الى ان ينتهي
 الامر الى من كان التلف ناشئاً عن فعله

وورد في المادة ١٠٢ بيان كيفية تقدير قيمة البضائع التي تضيع فقليل انه اذا كانت هذه القيمة مقدرة من قبل يجوز للمحكمة ان تعتمد على قول المرسل المؤيد باليمين واستعمل هنا لفظ يجوز لانه من الجلي ان المحكمة ليست مقيدة بهذا القول بل يسوغ لها قبول كافة الادلة. واما اذا كانت القيمة غير مقدرة فيكون تقديرها بحسب البيانات المذكورة في تذكرة النقل واذا ظهر ان المرسل او المرسل اليه اخذ مبلغاً زائداً عن قيمة البضائع الحقيقية جاز للمحكمة ان تعاقبه على ذلك بمقتضى المادة ١٠٣ بان تحكم عليه بدفع ضعف الفرق الزائد والمصاريف المنصرفة ولو اصبح الحكم الصادر بتقدير قيمة البضاعة انتهائياً وان كانت المادة ٢٢٢ من القانون المدني تقضي بان الاحكام التي صارت انتهائية تكون حجة بالحقوق الثابتة بها ولا يجوز قبول دليل على ما يخالفها

وقد تقرر في المادة ١٠١ ان الاحكام التي اشتمل عليها هذا الفصل تسري على ارباب السفن والعربات العمومية ومصالح السكك الحديدية ونحوهم ممن يتقلون الاموال فاذا قيل كيف تسنى لنا ان نقول فيما سبق ان مصالح السكك الحديدية لا تعتبر تجارية مع وجود هذا النص الصريح الشامل للمصالح المذكورة يجاب بان برهاننا على ما قلناه واضح جلي وهوان العمل لا يعد تجارياً الا اذا كان القصد منه الحصول على ربح والحكومة لم تقصد ذلك عند انشاء السكك الحديدية فاخرجناها مما تسري عليه احكام قانون التجارة ولا سيما انها مخصصة للمنافع العامة اي لا يجوز بيعها ولا حجزها ولا تملكها ولكن هذا لا يمنع من مراعاة بعض احكام ذلك القانون فيما يتعلق بها فانها من اعظم وسائل النقل والمواصلات ومن اقوى الوسائط لانتشار التجارة فوجب اعتبارها كغيرها من وسائط النقل لتكون الاحكام الخاصة بها شاملة لجميع من يفعلها بغير استثناء ولا تمييز ويتج اذن من ذلك ان مصالح السكك الحديدية مدنية ولكن تنفذ فيها بعض الاصول التجارية كما

تتخذ في بعض الشركات المدنية التي تشكل بالكيفية المقررة في قانون التجارة فاننا سنرى فيما يأتي انه يجوز لكثير من تلك الشركات التي لا تشتغل إلا بالاعمال المدنية المحضة ان تراعي في تشكيلها وادارتها الاصول المدونة في قانون التجارة وتبقى مع ذلك مدنية

الباب الثالث

في عقود الشركات

ان الشركة بمقتضى المادة ٤١٩ من القانون المدني عقد بين اثنين او اكثر يلتزم به كل من المتعاقدين وضع حصة في رأس المال لاجل عمل مشترك بينهم وتقسيم الارباح التي تنشأ عنه بينهم . فيؤخذ من هذا التعريف ان المراد من الشركة جمع اموال متفرقة في عدة ايدٍ وانضمام اناس كثيرين لعمل يضيق ذرع شخص واحد عن اجرائه سواء كان لافتقاره لكثرة المال او لتعدد العمال — ولم تكن الشركة حادثة مبتدعة ولا طريقة مخترعة بل جبل الانسان على طلبها في اغلب الاوقات للاستعانة على قضاء ما يعجز عنه بمفرده من الحاجات وفيها من الفوائد ما يعم بحيث لا يختص بها قوم دون قوم فاننا طالما سمعنا عن بلاد شاسعة وانحاء واسعة لا يصل اليها الانسان الا بعد الجهد الجهد والزم المديد وتجشم الاخطار وقطع الاوعار ثم اصبحت اقرب من جبل الوريد واتصل بعضها ببعض الآخر بعد التفريق والتبديد بان عقدت الشركات فذلت الصعوبات وفتحت الطرق والمسالك وعمرت القفار والممالك وعاد من ذلك على ارباب تلك الشركات الربح الجسم وعلى باقي العالم النفع العظيم لما ينتج عن سهولة المواصلات

من انتشار التجارة وزيادة العماره — ولم تكن الشركة مفيدة فقط فيما مضى وغيره
وانقضى بل هي نافعة في كل زمان ضرورية في كل عصر وان ولا بد ان يزيد
الانكباب عليها في الاستقبال ويتسع نطاقها بتوالي الاجيال لما ظهر فيها من
النجاح والتقدم والفلاح ولذلك اهتم بها الشارع غاية الاهتمام واحكم اصولها
ومبانيها غاية الاحكام ووضع لها قواعد مخصوصة نبث عنها في هذا الباب
فتقول

ان عقود الشركات تتبع فيها الاصول المبينة في القانون المدني والشروط
المتفق عليها بين الشركاء والقواعد المنصوص عليها في القانون التجاري كما تقرر
في المادة ١٩ منه وقد ذكرنا لزوم اتباع الاصول المبينة في القانون المدني فيما
يتعلق بعقود الشركات لدخول ذلك في عموم ما قلناه فيما تقدم من وجوب مراعاة
تلك الاصول في سائر المواد ما لم يرد نص مخصوص عليها واتباعا لما ورد في
المادة ٤٢٧ من القانون المدني اذ قيل فيها ان القواعد المدونة في ذلك القانون
تتبع في كافة الشركات مع عدم الاخلال بما هو منصوص في قانون التجارة فيما
يتعلق بمواد الشركات التجارية فوجب علينا اذن ان لا تقتصر عند البحث في
الشركات على شرح نصوص قانون التجارة بل نفسر ايضا الاصول الواردة في
القانون المدني ونبدأ بها لانها اعم واما الشروط المتفق عليها بين الشركاء فلا
نتكلم عليها لانها ليست محصورة ولا معينة بل تختلف بحسب ارادة المتعاقدين
وغاية ما نقوله عنها هو انه يلزم اتباعها متى كانت جائزة قانونا اعني ما لم يكن في
القانون نص يقضي بالنهاي عن مدلولها

الفصل الاول

في الاصول العمومية المبينة في القانون المدني فيما يتعلق بالشركات

لا حاجة لنا ان نأجل الشرح في هذا الفصل فيما يتعلق بالاصول المبينة في القانون المدني المختصة بالشركات فان حضرة العلامة العامل الفهامة الفاضل شفيق بك منصور كفانا مؤونة ذلك في كتابه الجليل الذي شرح به القانون المدني بمساعدة احدا و بناء على ذلك ستتصير هنا على البحث فيما ينفذ في الشركات التجارية من الاصول التي لم يرد في قانون التجارة نص ينافيها مع التزام الاجاز والاختصار فنقول

انه يؤخذ من تعريف الشركة الذي بيناه في صدر هذا الباب ان الشركة لا تتم الا بعقد ووضع راس مال مشترك للحصول على ربح مشترك ايضا فعقد الشركة هو اثبات ارادة كل من المتعاقدين في المشاركة والمراد بالشركة هنا ما يكون الغرض منه التعاون والتضافر على عمل للحصول على ربح ولا يدخل فيها الاشتراك في الشؤون والمصالح بسبب اتحاد عدة افراد فيها بغير اتفاق بينهم كاجتماع دائنين كثيرين لمدين واحد مفلس او كاشتراك عدة ورثة في تركة واحدة آلت اليهم لانه لا توجد شركة في هاتين الحالتين لعدم وجود عقد بين اولي الشأن . وتختلف الشركة عن الاشتراك في الشؤون والمصالح بامر من احدها ان الشركة عقد وتستلزم اذن اهلية المتعاقدين خلافا للاشتراك في الشؤون فانه لا يتوقف على ذلك لانه لم يكن مبنيا على ارادة اصحاب تلك الشؤون بل ناشى عن مقتضيات الاحوال والامر الثاني ان الشركاء يعينون ميعادا للشركة في العقد على حسب ما يستصوبونه واما المشتركون في الشؤون فليس في وسعهم الاتفاق

على امر مطلقاً لان اشتراكهم في ذلك غير مبني على اتحاد ارادتهم كما ذكر آنفاً بل لكلٍ منهم الحرية المطلقة في الانعزال عن الباقي متى شاء

وقد يكون العمل والربح مشتركين بين اثنين او اكثر ومع ذلك لا توجد شركة بينهم كمن يستخدم من التجار انساناً لمعاوئته على اعماله بشرط اعطائه حصة من الربح فلا يعتبر هذا المستخدم شريكاً لمن استخدمه الا اذا ثبت ذلك باضافة اسمه الى اسم ذلك التاجر بصفة عنوان لشركة بينهما او بوجود شرط في العقد يقضي بالتزامه بما يخسره من الخسارة بقدر حصته في الربح او باحوال اخرى تدل على قصد الشركة بينهما

واما وضع رأس المال فلا يتم بدونه الشركة بحيث اذا كان لانسان حصة في الربح ولم يكن وضع جزءاً من رأس المال لا يعتبر شريكاً بل يعتبر ما يأخذه من الربح هبة . ويجوز ان تكون الحصة في رأس المال نقوداً او اوراقاً ذات قيمة او منقولات او عقارات او حقاً في شيء من ذلك ويجوز ايضاً ان تكون عبارة عن عمل لواحد من الشركاء انما يلزم في كل الاحوال ان تكون معينة ومبيناً نوعها وذات قيمة يمكن تقديرها بالنقد فينتج من ذلك انه لا يجوز الاكتفاء بما لاحد الشركاء من اثمان الغير له اذ لا قيمة لذلك يمكن تقديرها ويسوغ ان توضع الحصة في رأس المال ما بيناه لتكون ملكاً تاماً للشركة او ليكون لها حق الانتفاع بها فقط فان وضعت ليكون للشركة فيها حق الملك التام تصبح ملكاً شائعاً لجميع الشركاء وتقسم بينهم عند انتهاء الشركة . واما اذا كان الغرض الانتفاع بها فقط فتعود لصاحبها عند انتهاء الشركة ويلزم في هذه الحالة التصريح في العقد بان لا يكون للشركة الا حق الانتفاع والا تعتبر الحصة ملكاً تاماً لها كما ذكر في

المادة ٤٢١ من القانون المدني

، يجب على كل من الشركاء ان يهـدى حصته في الوقت المتفق عليه والا

يلزم بالتضمينات مجرد مطالبته بالطريقة الرسمية وإذا نشأ عن تأخير ضرر للشركة وجب عليه تعويضه بغير مقاصة بالارباح التي استجلبها ولا يترتب مع ذلك على التأخير في تسليم الحصة عدم انتقال ملكيتها للشركة بل تعتبر ملكاً لها بمجرد الوعد بتسليمها متى كانت عيناً معينة. ويكون الشريك ضامناً لحصته في رأس المال كضمان البائع للمبيع بمعنى أنه يكون مسئولاً عن دعوى الغير باستحقاقها أو عما يوجد فيها من العيوب الخفية

وأما الربح المشترك بين الشركاء فهو أن يكون لكلٍ منهم حصة منه لوضعه جزءاً من رأس المال فإن اشترط عدم اعطاء أحدهم حصة من الربح لا تعتبر الشركة بالنسبة له إذ لا تتم الشركة إلا إذا كان لكلٍ من الشركاء نصيب في الربح. ولا يلزم أن تكون الحصص متساوية متعادلة بل يكفي بتعيين حصة لكل واحد أيًا كانت على حسب الاتفاق وإن لم يعين ذلك في العقد يراعى ما تقرر في القانون من أن تكون حصة كل واحد في الارباح بقدر حصته في رأس المال أن كانت عيناً وإما أن وضع أحدهم عمله بصفة رأس مال تكون حصته مساوية لآخر حصة من حصص الشركاء الذين وضعوا حصصهم في رأس المال عيناً وإذا وضع أحدهم رأس مال عيناً زيادة على عمله يستحق في مقابلة ذلك حصة من الربح نسبية ويأخذ في مقابلة العمل حصة مساوية لآخر حصة من حصص الشركاء الذين وضعوا رأس المال عيناً

ويترتب على اشتراك الجميع في الربح اشتراكهم في الخسارة بحيث لا يجوز أن يشترط في العقد أن واحداً من الشركاء لا يلتزم بحصة في الخسارة كما لا يجوز أن يشترط أن لا يكون له نصيب في الربح ومع ذلك يسوغ أن يشترط أن الحصة في الخسارة لا تتجاوز الحصة في رأس المال أعني أنه لا يلتزم الشريك بتعويض الخسارة من أمواله الخاصة به الخارجة عن الشركة وبناءً على ذلك يجوز للشريك

الذي دخل في الشركة بعلمه فقط ولم ترتب له اجرة على هذا العمل ان يشترط عدم اشتراكه في الخسارة اكتفاء بضيايع عمله. وان لم يبين في العقد مقدار الحصة في الخسارة هل هو بقدر الحصة في الربح او اكثر او اقل فالقانون يعتبره مساوياً للحصة في الربح

واذ فرغنا من الكلام على الشروط التي نتم بها الشركة نبحث عن كيفية انتهائها وتصفتها سواء كانت مدنية او تجارية فانه لا فرق في ذلك بين الشركات المدنية وبين الشركات التجارية الا في احوال قليلة جداً نبينها في موضعها فنقول ان الشركة تنتهي بمقتضى المادة ٤٤٥ من القانون المدني باحد الامور الآتية وهي
اولاً انقضاء الميعاد المحدد للشركة لان عقد الشركة لا يتم الا برضاء جميع الشركاء واتفاقهم واذ كان هذا الاتفاق محدوداً بزمان معين فمن الجلي انه لا يجوز بقاؤها بعده ولو لم يحصل الغرض المقصود منها ما لم يظهر ان هذا الاجل لم يعين الا بقاء على الاعتقاد بكفايته لان تمام العمل المراد اتمامه بواسطة الشركة

ثانياً انتهاء العمل الذي انعقدت الشركة لاجله فانه يجوز عدم تعيين اجل مخصوص لانقضاء الشركة بل يسوغ ان يكون انقضاؤها معلّفاً على انتهاء العمل الذي عقدت من اجله في اي وقت كان فاذا اشترك مثلاً اثنان او اكثر في عمل معين تبقى الشركة بينهم الى ان ينتهي هذا العمل فتحل حيثئذ لزال سبب وجودها

ثالثاً هلاك مال الشركة لانها لا تقوم الا به فان ضاع جميع رأس المال تنتهي بالضرورة واما اذا ضاع جزء منه فقط فلا يكون انتهاءها واجباً حتماً بل جائز للشركاء اذا رأوا ان الباقي لا يقوم بادارة عمل كافٍ

رابعاً موت احد الشركاء او الحجر عليه او افلاسه خلافاً للقاعدة العمومية التي تقضي بان التعهدات والعقود لا تنسخ بمجرد موت احد المتعاقدين او زوال

اهليته بل تنتقل الى من قام مقامه ولم تراخ هذه القاعدة هنا لان عقد الشركة خاص بنفس الانسان ومبني على حالة شخصه فضلاً عن ان المحجر او الافلاس يمنع المحجور عليه او المفلس من ادارة امواله الخاصة به فبالاخرى اموال الشركة ولا يصح اذن ان يكون شريكاً ويأخذ حصة من الربح مع عدم امكانه اجراء عمل ايّا كان انما يستثنى من ذلك بعض الشركات التجارية لما ينشأ عن فسخها بناء على احد هذه الاسباب من الاضرار بعدم امكانها الاشتغال باعمال كلية تستلزم سنين عديدة لانها لا تكون على يقين من حوادث المستقبل بل تخشى فسخها بسبب موت احد الشركاء او المحجر عليه او افلاسه فضلاً عن ان شركات المساهمة وشركات التوصية فيما يختص بالشركاء الموصين غير مرتبطة بالاشخاص حتى تنسخ بموت احدهم او افلاسه او المحجر عليه فان غاية ما يجب فيها على المساهمين او على الشركاء الموصين هو دفع رأس المال المتفق عليه فان مات احدهم او حجر عليه او افلس لا يترتب على ذلك انتهاء الشركة اتباعاً لما نقرر في المادة ٤٤٥ اذا اشترط فيها عدم الاخلال بالاصول المخصوصة المتعلقة بالشركات التي لا تنسخ بموت احد الشركاء غير المتضامين او افلاسه او المحجر عليه

خامساً ارادة جميع الشركاء اذ من البدهي ان الشركة كما عقدت برضاهم واتفاقهم تنتهي بارادتهم واختيارهم

سادساً انفصال احد الشركاء عن الشركة اذا كانت مدتها ليست معينة بشرط ان لا يكون هذا الانفصال مبنياً على غش ولا واقفاً في غير الوقت اللائق له فيؤخذ من ذلك انه يجوز بوجه الاستثناء انتهاء الشركة بغير ارادة جميع الشركاء متى كانت مدتها غير معينة لان عدم تعيين المدة يترتب عليه ان يكون كل شريك مخيراً بين الانفصال عنها وبين البقاء فيها مع مراعاة القيود المذكورة آنفاً ولا يلزم بالاستمرار عليها خصوصاً اذا اصبح بعض الشركاء لا يعتمد عليه ولا يؤتمن ولكن

يتبع ذلك في الشركات المرتبطة بنفس الأشخاص وإما الشركات التي لا يتوقف عملها على الأشخاص فلا ترى أن انفصال واحد عنها موجب لانتهائها ولا سيما أنه صرح في قانون التجارة بعقد شركات يجوز لكل شريك فيها أن يفصل عنها ويدخل فيها غيره بدلاً عنه

وقد توجد أسباب أخرى يترتب عليها انتهاء الشركة زيادة عن الأسباب التي سبق بيانها ولكن لا ينشأ عنها ذلك حتماً بل جوازاً إذ قيل في المادة ٤٤٦ أنه يجوز للمحاكم أن تفسخ الشركة بطلب أحد الشركاء لعدم وفاء شريك آخر بما تعهد به أو لوقوع منازعة قوية بين الشركاء تمنع جريان اشغال الشركة أو لأي سبب قوي غير ذلك . فالفسخ بسبب عدم وفاء أحد الشركاء بما تعهد به لم يكن خاصاً بعقود الشركات بل شاملاً لجميع العقود والتعهدات الملزمة للطرفين فانها تنفسخ بمجرد تقصير أحد المتعاقدين في الوفاء بما تعهد به ولو لم يُصرح بذلك في العقد لان التقصير في الوفاء بالتعهد يخل بالعقد ويجوز إذن لكل واحد من الشركاء ما عدا من قصر منهم أن يطلب باسمه فسخ الشركة ولو اراد باقي الشركاء غير ذلك لان محرد ارادتهم الاستمرار على الشركة لا يترتب عليه تغيير حالة العقد ولا حرمان ذلك الشريك مما له من الحق في طلب الوفاء بالشروط المتفق عليها

وأما المنازعة القوية التي تمنع جريان اشغال الشركة فلم يأت الشارع بذكرها إلا بياناً للسبب القوي وتمثيلاً له لان السبب القوي شامل لامور عديدة واحوال مختلفة تستلزم حل الشركة ككراهة بعض الشركاء للبعض الآخر أو اعسار أحدهم واختلال ائتماله أو حدوث عاهة به ينشأ عنها عجزه عن الاشتغال بعمل أو نقصان الأرباح أو غير ذلك من الأسباب التي من هذا القبيل ويجوز طلب حل الشركة بناء عليها ولكن لا يجاب الطلب إلا إذا رأت المحكمة أن السبب قوي

ويترتب على حل الشركة وجوب تصفيتها وتقسيم المال بين الشركاء بان
يُعين ما لها وما عليها وإذا زاد ما لها عما عليها تقسم الزيادة بين مستحقيها ويكون
ذلك بمعرفة واحد أو أكثر يعين للتصفية من الشركاء أو من غيرهم سواء كان في
عقد الشركة أو باتفاق الشركاء أو بمعرفة المحكمة إذا لم يتفق الشركاء على التعيين
ويعتبر من يعين مأموراً للتصفية مكلفاً باتمام كافة الأعمال على أحسن حال فيجب
عليه أن يتم ما بدأت فيه الشركة من ذلك قبل انتهائها وبقي ما يكون لها من
الحقوق من السقوط بمضي المدة الطويلة بواسطة استيفاء الإجراءات اللازمة
لاقطاع تلك المدة ويطلب إعلان بروتستو عدم الدفع إذا تأخر مدينوها عن
الوفاء بما لها من الكمبيالات ويرفع الدعوى بالمبالغ المستحقة لها ويبيع ما يكون
للشركة من البضائع وغيرها ما لم يحظر عليه ذلك في العقد المتضمن تعيينه ويكون
البيع بحسب ما يستصوبه ما لم يتفق الشركاء على طريقة مخصوصة فيجب عليه
اتباعها

ومتى علم مال الشركة يدفع منه ما عليها من الديون ويقسم الباقي بين
الشركاء بنسبة حصة كل منهم في رأس المال وتخصص حصة كل شريك بمعرفة
من يعين في العقد وإن لم يصرح في العقد بتعيين أحد يكون ذلك بمعرفة المأمور
بالتصفية ولكن يجوز في جميع الأحوال لكل واحد من الشركاء أن يتظلم من القسمة
لمحكمة المواد الجزئية إذا رأى إجحافاً بحقوقه فتعين المحكمة حيثن واحد أو أكثر
من أهل الخبرة ليبحث عما إذا كان جانب العدل والإنصاف مراعى في تعيين
الحصص أو لا ويفصل في المنازعة سواء كان بتعديل الحصص المذكورة أو
بإبقائها على ما هي عليه

ولا بد من تصديق المحكمة على القسمة إذا كان أحد الشركاء قاصراً أو غير
أهل للتصرف أو غائباً . ورب معترض يقول إن الشركة عقد وكل عقد لا يعتبر

صحيحاً إلا إذا كان كل من المتعاقدين أهلاً للتصرف فلا يصح إذن أن يكون أحد الشركاء قاصراً فندفع هذا الاعتراض بأن القاصر يدخل في قسمة الشركة إذا انحلت بموت أحد الشركاء وكان هو وارثاً له وإذا كانت القسمة بطريق القرعة فتحصل أمام قاضي المواد الجزئية وبحرر بها محضر ولم يكن اجراءؤها بهذه الطريقة واجباً على الدوام بل يراعى فيها ما اشترط في العقد وإن لم يوجد في العقد شرط خاص بذلك يأخذ كل شريك من مال الشركة حصة على حسب ما وضعت في رأس المال فإن وضع أحد الشركاء في رأس المال شيئاً ليكون للشركة حق الانتفاع به فقط يأخذه بعينه دون غيره

والقسمة في هذا المقام عبارة عن معاوضة بين الشركاء لأن مال الشركة كان شائعاً بينهم ولما تعينت لكل واحد منهم حصة فيه تنازل الباقي عما لهم في هذه الحصة من الحقوق في مقابلة اختصاص كل منهم بما وقع في نصيبه وربما ينشأ عن القسمة بهذا الاعتبار مشاكل جمة إذا وجد عقار من ضمن مال الشركة لأننا إذا اعتبرنا أن القسمة يترتب عليها نقل الملكية كالمعاوضة وفرضنا أن أحد الشركاء رهن ملكاً شائعاً قبل اجرائها لكن بعد انتهاء الشركة فيضطرنا ذلك إلى التسليم بأن العقار المرهون ينتقل بما عليه من الرهن إلى من وقع في نصيبه ولو كان غير الراهن ويكون للمرتهن حق عيني عليه ولكن للشريك الذي اخص به أن يرجع على من رهنته فينشأ عن ذلك كثير من المشاكل والدعاوي وقد تنبه لها الشارع وأراد منعها فقرر في المادة ٤٥٧ أن كل حصة وقعت بموجب القسمة في نصيب أحد الشركاء تعتبر أنها كانت دائماً ملكاً له قبل القسمة وبعدها ويعتبر برأيه لم يملك غيرها من الأموال التي قسمت فيؤخذ من هذا النص أن القسمة لا يترتب عليها نقل ملكية بل الغرض منها مجرد تعيين الحصة وبعبارة أخرى نقول أن كل شريك لا ينال شيئاً من باقي الشركاء بناءً على القسمة ولا

يكتسب حقاً جديداً لأنه عد من يوم انتهاء الشركة مالكا دون غيره لما وقع في نصيبه وغير حائز لأي حق كان فيما وقع في نصيب غيره — ويتج من ذلك أنه إذا رهن أحد الشركاء عقاراً من عقارات الشركة ووقع هذا العقار في نصيب غيره يعتبر الرهن باطلاً لأن الرضاء به لم يكن من المالك الحقيقي

وفي هذا القدر من التفصيل والبيان كفاية فأننا لم نهمل شيئاً من الأصول المذكورة في القانون المدني التي تراعى في مواد الشركات التجارية والمدنية من حيث تشكيلها وانتهائها وتصفيتهما وإما من حيث إدارة أعمالها فقد وردت بعض أصول في القانون المذكور ولكننا لم نتكلم عليها لأنها استبدلت في قانون التجارة بأصول خاصة بالشركات التجارية



الفصل الثاني

في الأصول الخاصة بالشركات التجارية

قد ذكر في المادة ١٩ من قانون التجارة أن الشركات التجارية المعتبرة قانوناً

ثلاثة أنواع

الأول شركة التضامن

والثاني شركة التوصية

والثالث شركة المساهمة

فيؤخذ من هذا النص أن المراد في القانون أنه متى شكلت شركة من أي نوع من هذه الأنواع فلا بد أن تُعد تجارية أيًا كان العمل الذي عقدت من أجله وليس هذا الاستنباط بصحيح لأن ذلك لم يكن مطرداً فإن الأصول العمومية تقضي بأن الشركة توصف باعتبار أعمالها أعني إذا كانت تلك الأعمال مدنية تُعد

مدنية وإن كانت تجارية تُعدُّ تجارية بصرف النظر عن كيفية تشكيلها كما يوصف
الإنسان بأنه تاجر باعتبار أعماله بحيث إذا اشترى إنسان عقاراً وقال إن الشراء يعتبر
تجارياً وتبع فيه الأصول التجارية فلا يلتفت إلى قوله بل يعتبر الشراء مدنياً لأن
وصف العمل بأنه مدني أو تجاري لم يكن بإرادة أصحاب الشأن فيه ولا على حسب
رغبتهم بل على حسب نوعه فإذا كانت إرادة أصحاب الشأن لا تكفي لتغيير نوع
العمل بأن يعد تجارياً مثلاً ما كان مدنياً فبالأولى لا يصح ذلك فيما يتعلق بالشركات
بناءً على كيفية تشكيلها ولا سيما أن عقد الشركة لم يكن مقيداً بأصول لا يتعداها أو
محدوداً بمحدود لا يتخطاها بل يجوز للشركاء أن يتفقوا على أي أمر كان بحسب إرادتهم
بشرط أن يكون جائزاً قانوناً ولا حظر عليهم إذن في مراعاة بعض الأصول المتعلقة
بالشركات التجارية في عقد الشركات المدنية ولا يترتب على ذلك اعتبار الشركة
تجاريةً لأنه إذا عقدت مثلاً شركة وسميت بشركة توصية أو بشركة مساهمة باعتبار
كيفية جمع رأس المال فلا ينبغي على مجرد التسمية أن تعد الشركة تجارية إذا
كانت أعمالها مدنية

ويتج من جميع ما ذكرنا المقصود في المادة ١٩ الشركات التجارية باعتبار
أعمالها لأننا إذا صرفنا النظر عن هذا الاعتبار لخالفنا الأصول العمومية المتعلقة
بتمييز الأعمال التجارية وإنما وضع الشارع المادة المذكورة بذلك النص بناءً على أن
أكثر الشركات التي بينها تجارية. ولم تكن الشركات قاصرةً على الأنواع الثلاثة
المبينة في المادة ١٩ وهي شركة التضامن وشركة التوصية وشركة المساهمة بل
توجد شركات أخرى كما يتضح من المادة ٥٩ إذ ورد فيها أنه زيادة عن أنواع
الشركات الثلاثة السالف ذكرها تعتبر بحسب القانون الشركات التجارية المسماة
بشركات المحاصة وسنبحث عن كل نوع من هذه الأنواع في فرع مخصوص نبين
فيه تعريف نوع الشركة وكيفية تشكيلها وإدارة أعمالها وانتهائها وتصفيها

الفرع الأول

في شركة التضامن

ان شركة التضامن شبيهة بالشركات المدنية لانها تعقد بين اثنين او اكثر ويكون الشركاء فيها مسئولين عن ديونها على وجه التضامن والتكافل وقد ورد تعريفها في المادة ٢٠ بانها الشركة التي يعقدها اثنان او اكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسمها وفي هذا التعريف قصور لكونه غير مانع من دخول غير المعروف فيه (اي في التعريف) حيث لم يذكر فيه الفصل او الخاصة التي بها يمتاز المعروف عن غيره من انواع الشركات فانه يصدق ايضاً على شركة التوصية لانها تعقد بين اثنين او اكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة وتكون ادارتها بعنوان فكان الصواب اذن تعريف شركة التضامن بانها الشركة التي يعقدها اثنان او اكثر بقصد الاتجار بعنوان مخصوص ويكون الشركاء فيها متكافلين اذ ان تكافل الشركاء خاص بها ولا يكون الا فيها فكان يخرج بهذا القيد ما عدا المعروف

وعنوان الشركة هو الاسم الذي يدل عليها وهو اما ان يكون مركباً من اسماء جميع الشركاء او قاصراً على اسم واحد منهم او اكثر مع الحاق لفظ وشركائهم او وشركائهم ولم يكن الغرض من العنوان جعله علماً للشركة فقط بل استعماله ايضاً في الامضاء ولذلك لا يجوز ان يدخل فيه اسم واحد الا اذا كان شريكاً كما صرح بذلك في المادة ٢١ منعاً من اعتبار شخص انه شريك على خلاف الحقيقة فاذا ادخل في عنوان الشركة اسم شخص خارج عنها يعد ذلك من قبيل النصب ولو لم يكن للاسم حقيقة في عالم الوجود وان كان المسمى به موجوداً فلا جناح عليه

ألا إذا اشترك في الغش والتدليس فإن اشترك فيه يُعد مشاركا للجاني ويلزم بدفع ديون الشركة كأنه شريك بالفعل فيها

وعقد شركة التضامن لا يتم إلا بمشارطة ووضع رأس مال للحصول على ربح كما بينا ذلك عند الكلام على الأصول العمومية المبينة في القانون المدني ولا حاجة إذن لاعادة البحث عن هذه المبادئ بل تقتصر هنا على بيان كيفية اثبات المشارطة فنقول انها لا تثبت في المواد التجارية فيما يتعلق بشركة التضامن إلا إذا كانت بالكتابة سواء كانت رسمية او غير رسمية بشرط اعلانها ولم يصرح في القانون المدني بهذه القيود فيما يتعلق بالشركات المدنية فيؤخذ من ذلك انه يجوز اثبات تلك الشركات بشهادة شهود او بقرائن الاحوال اذا كان رأس المال لا يتجاوز الف قرش وان زاد على ذلك فلا تثبت إلا بالكتابة كما تقرر في القانون المذكور بخصوص طرق الاثبات على وجه العموم

وانما اشترط اثبات عقد الشركة في المواد التجارية بكتابة سواء زاد رأس المال عن الف قرش او نقص عنه لان الشركات التجارية اوسع نطاقا من حيثية الاعمال واقوى ثباتا بالنسبة للبقاء والاستمرار فوجب تدوين الشروط المتفق عليها بين الشركاء ومع ذلك لا يترتب على عدم اثبات تلك الشروط بالكتابة فيما يتعلق بشركة التضامن الغاء الشركة مباشرة لان الكتابة لا تلزم في كافة المواد مدنية كانت او تجارية إلا للاثبات فان كان جميع الشركاء معترفين بالشركة وغير مختلفين في الشروط المتفق عليها بينهم لا توجد حاجة للكتابة بل تعتبر الشركة صحيحة

وقد قلنا ان عدم اثبات الشروط بالكتابة لا يترتب عليه بطلان الشركة مباشرة لان البطلان لا يحكم به إلا اذا كان بنص صريح ويؤخذ من هذا انه يترتب عليه البطلان بواسطة وهو كذلك لان المادة ٤٨ قضت بتسليم ملخص مشارطة

شركة التضامن والتوصية الى قلم كتاب المحكمة لتسجيله في السجل المعد لذلك ولصقه في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية والمادة ٤٩ قضت بلزوم درج ذلك الملخص في احدى الصحف التي تطبع في مركز الشركة وتقرر في المادة ٥١ انه يجب استيفاء هذه الاجراءات والا كانت الشركة لاغية ومن البديهي ان استيفاء الاجراءات المذكورة معلق على وجود الملخص ووجود الملخص معلق على وجود الكتابة فينتج من ذلك ان عدم وجود الكتابة يكون العلة الاصلية في البطلان وان كان بواسطة

ولا يخفى ما في نشر مشاركة الشركة واشهارها من الفوائد لانه يتوصل الناس بذلك الى العلم بوجود الشركة والحدود والتمواعد التي تعينت لها والتأمينات التي تبعث على الاعتماد عليها وقد بينت في القانون كيفية النشر فيما يتعلق بالشركات خاصة وهي فيما يختص بشركة التضامن ان يسلم ملخص من المشاركة لقلم كتاب كل من المحاكم الابتدائية التي يوجد في دائرتها مركز الشركة او فرع من فروعها ويلصق هذا الملخص مدة ثلاثة اشهر في اللوحة المعدة في المحكمة للاعلانات القضائية ويدرج في احدى الصحف التي تطبع في مركز الشركة وتكون معدة لنشر الاعلانات القضائية او في صحيفتين تطبعان في مدينة اخرى. ولم تطلق للشركاء الحرية التامة في تحرير ذلك الملخص وعمله كيف شاءوا بل قيدوا بقيود وعينت في القانون البيانات التي لا بد من استيفائها وهي

اولاً اسماءهم والقابهم وصفاتهم ومساكنهم

ثانياً عنوان الشركة

ثالثاً اسماء الشركاء المأذونين منهم بالادارة وبوضع الامضاء

رابعاً بيان وقت ابتداء الشركة ووقت انتهائها

خامساً وضع امضاء المأمور الذي تحررت على يده المشاركة اذا كانت

رسمية وإما إذا كانت غير رسمية فامضاء الشريك الذي يعلن المخلص
ولا حرج على الشركاء إذا زادوا على هذه البيانات لأن الغرض من
تعيينها عدم حذف شيء منها وليس عدم إضافة زيادات عليها . ولم يشترط أن
يكون تسليم ذلك المخلص ونشره بمعرفة واحد مخصوص من الشركاء بل يجوز
لكلٍ منهم إجراء ذلك بمعرفة لا اشتراكهم جميعاً في المصلحة الناشئة عن عدم بطلان
المشاركة ولكن لابد من استيفاء هذه الإجراءات في مدة خمسة عشر يوماً من
تاريخ وضع الامضاء على المشاركة وإلا كانت الشركة لاغية بحيث يسوغ لغير
الشركاء أن يحتج بهذا البطلان ولا يجوز لهم أنفسهم الاحتجاج به على الغير لأن
اهلهم في مراعاة أحكام القانون لا يصح أن يكون حجة لهم وإما بالنسبة لبعضهم مع
بعض فيجوز الاحتجاج بالبطلان لحل الشركة لأنه لا يكون من العدل الزام
الشركاء بالاستمرار عليها مع بطلانها بالنسبة للغير وإمكان الحكم بانها لاغية بمجرد
طلب ذلك من أي إنسان كان خارج عنها بناء على عدم استيفاء الإجراءات المقررة
ولا يكون البطلان مترتباً حتماً على مجرد انقضاء مدة الخمسة عشر يوماً بل لا يحكم
به إلا بناء على طلب من له شأن في ذلك فان انقضت مدة الخمسة عشر يوماً ولم
يطلب الحكم بالبطلان ثم أعلن المخلص زال ذلك البطلان ولكن لا يعتبر زواله
إلا بعد تاريخ النشر فان تعامل إنسان مع الشركة بعد هذا التاريخ لا يصح له
الاحتجاج بالبطلان وإما من تعامل معها قبل النشر فيسوغ له أن يطالب الحكم
بان الشركة لاغية ولو نشر المخلص بعد التعامل فان الشركة تُعد بالنسبة له
كأنها لم تكن فلا يطالب حينئذ إلا بنفس المتعاقد معه من الشركاء ولكن في
الغالب لا يطلب الحكم بالغائها لأن الأنفع له اعتبارها حتى يمكنه أن يطالب جميع
الشركاء . ولا يكتفي بنشر مخلص مشاركة الشركة بالكيفية التي ذكرت بل يجب
أيضاً بمقتضى المادة ٥٨ نشر كل تغيير أو تعديل يحصل فيها كالاستمرار على الشركة

بعد انقضاء مدتها او فسخها قبل هذه المدة او تبديل احد الشركاء او خروجه منها
او تغيير عنوانها او غير ذلك والا كان التعديل لاغياً بالنسبة للغير ووجب
مراعاة احكام المشاركة الاصلية

وقد قيل في القانون ان عدم النشر يترتب عليه بطلان عقد الشركة وخشي
الشارع من ان يتوهم من ذلك ان تقسيم الارباح والاشراك في الخسارة السابقة
على طلب الحكم بالبطلان يكونان بحسب الاصول العمومية المقررة في المادة ٤٢٠
من القانون المدني والمواد التالية لها لغاية المادة ٤٢٢ وليس بحسب الشروط
المتفق عليها في العقد المحكوم ببطلانه فاستدرك ذلك في المادة ٥٤ من قانون
التجارة وصرح فيها بانه اذا حكم بالبطلان يتبع في تسوية حقوق الشركاء في الاعمال
التي حصلت قبل طلبه نص المشاركة التي حكم ببطلانها واما الاعمال التي
حصلت بعد طلب الحكم فلا يتبع فيها ذلك النص

واما ادارة اعمال شركة التضامن فتكون بواسطة مدير واحد او اكثر من
الشركاء او بواسطة الشركاء جميعهم ويجوز لهم ان يشترطوا ان تكون ادارتها بمعرفة
غيرهم ولكن يجب عليهم في هذه الحالة ان يصرحوا بذلك في ملخص المشاركة
الذي ينشر ويعين المدير في العقد فان لم يعين فيه لا يكون العقد باطلا بل
يعتبر كل واحد من الشركاء مأذوناً من شركائه بالادارة اتباعاً للمادة ٤٢٨ من
القانون المدني

ولا يجوز عزل المدير المعين في عقد الشركة الا برضاء جميع الشركاء ورضائه
ايضاً اذا كان شريكاً لانه كما حصل الاتفاق على تعيينه في العقد يلزم الاتفاق
على عزله ولكن في ذلك من الاضرار ما لا يخفى لان توقف جواز عزل المدير
على رضائه يترتب عليه ان يكون مستبداً مستقلاً بحيث يسعه ان يعمل
اعمالاً مضرة بالشركاء فتلافي الشارع ذلك بان صرح بجواز العزل لاسباب قوية

من غير توقف على رضائه كتجاوزه حدود مأموريته أو تقصير منه أو تدليس وغير ذلك من الأسباب التي لا بد من عرضها للمحكمة للنظر فيما إذا كانت موجبة للعزل أو لا

والمدير مرخص له في عمل كافة الأعمال التي لم تكن مخالفة للغرض المقصود من الشركة فيؤخذ من ذلك أنه غير مقيد ولا محظور عليه متى راعى هذا الشرط فربما يعمل عملاً يعود على الشركة بالضرر والخسارة فإن أراد الشركاء وقاية أموالهم من ذلك وجب عليهم أن يشترطوا قيوداً في عقد الشركة بأن يصرحوا بأن الأعمال المهمة لا ينفرد بها المدير بل لا بد من اشتراكه في إتمامها مع الشركاء كلهم أو بعضهم ولكن لا يجوز الاحتجاج بهذا الشرط بالنسبة لمن يتعامل مع الشركة إلا إذا نُشر في ملخص المشاركة

وأما الأعمال المخالفة للغرض المقصود من الشركة فلا يجوز حتماً الاشتغال بها إلا برضاء جميع الشركاء بحيث لا يكتفي في ذلك باتحاد آراء المديرين ولا بأغلبية آراء الشركاء وإن حصلت منازعة فيما يتعلق بمعرفة عمل من الأعمال هل هو مخالف للغرض المقصود أو غير مخالف له ترفع هذه المنازعة للمحكمة للفصل فيها وإن حصل مجرد اختلاف بين المديرين في معرفة ما إذا كان عمل من الأعمال مفيداً للشركة أو غير مفيد يرجح رأي أغلبيهم وإن تساوت الآراء وجب توقيف العمل للاشتباه في منفعته

ومن البديهي أن المدير يكون مسؤولاً لدى الشركاء عما يقع منه من الخطأ والتقصير ولكن لا يجوز للشركاء الاعتذار للغير بهذا الخطأ أو التقصير بل إذا فرضنا أن المدير عقد عقداً مضرراً بمصلحة الشركة تكون مسئولة معه عن الوفاء به ولو كان الضرر بيناً ولها الرجوع عليه لالزامه بتعويض الخسارة نعم لا تكون الشركة مسئولة عن الوفاء بذلك العقد إلا إذا حصل بعنوانها كما ورد في المادة ٢٢ من

قانون التجارة اذ يحتمل ان المدير عقد العقد المذكور على ذمة نفسه فلا وجه حيث
لدخول الشركة فيه فان كان العقد خاصاً به ولكنه وضع عليه الامضاء بعنوان
الشركة لا يقبل منها دليل ولا برهان على اختصاص المدير به دونها لان من
يتعاقد معه غير ملزم بالبحث عن حقيقة ما اذا كان العقد على ذمته او على ذمة
الشركة بل له مجرد نظر عنوان الشركة ان يعتقد ان التعاقد معها ولا سيما اذا
كان العقد متعلقاً بعمل من الاعمال التي عقدت الشركة من اجلها واما اذا
كان العمل من نوع آخر فيحصل الاشتباه ويلزم على رايها في هذه الحالة البحث عما
اذا كان في العقد غش وتدليس ممن تعاقد مع المدير او لم يكن فان ظهر انه لم يقع
منه غش ولا تدليس بان كان معتقداً ان الشركاء اتفقوا على الالتزام بما تعهد به
المدير او رخصوا له في وضع الامضاء بعنوان الشركة على التعهدات الخاصة
بشخصه يكون له الرجوع على الشركة وان ثبت حصول الغش منه بان كان
عالمًا ان المدير غير مرخص له في وضع الامضاء بعنوان الشركة على التعهدات
الخاصة به ولو كانت متعلقة باعمال من قبيل الاعمال التي عقدت الشركة
من اجلها فلا تلتزم الشركة بالوفاء بالعقد متى اثبت ذلك الغش

وكذلك الحكم في عكس ما تقدم اي اذا عقد المدير عقداً هو في الحقيقة على
ذمة الشركة ولم يمس عليه بعنوانها بل وضع عليه امضاءً الخصوصي لا يقبل من
المتعاقد معه دليل او برهان على ان العقد كان على ذمة الشركة ولا يجوز له اذن
الزامها بالوفاء به واذا ورد على ذلك ان مفهوم المادة ٤٤٢ من القانون المدني
يقضي بالالتزام الشركة بالشروط التي يعقدها احد الشركاء في الشركات التجارية
باسمها فنقول ان المادة ٢٢ من قانون التجارة علق هذا الالتزام على استعمال
عنوان الشركة وهذا فضلاً عن ان وضع امضاء المدير على العقد بغير عنوان
الشركة وقبول من تعاقد معه بذلك يؤخذ منها رضا المتعاقد المذكور

بالتعامل مع المدير دون غيره ويكون اذن رجوعه على الشركة من قبيل
الغش والتدليس

وان وضع واحد من الشركاء الامضاء على العقد بعنوان الشركة ولم
يكن مكلفاً بالادارة فلا تلتزم الشركة بالوفاء بالعقد وان كان مصرحاً في المادة
٢٢ ان الشركاء في شركة التضامن متضامنون لجميع تعهداتها ولو لم يحصل
الامضاء عليها الا من احدثهم الخ لان الشارع لم يأت بهذا النص الا على فرض
ان الشركاء مديرون للشركة وفي الحالة التي ذكرناها لم يكن الامر كذلك ولم
يكن للشريك غير المكلف بالادارة حق في ان يعمل عملاً يترتب عليه الزام
الشركة بشيء ولا يجوز ايضاً لمن تعامل معه ان يحتج بانه كان معتقداً بان التعامل
على ذمة الشركة اذ كان في وسعه ان يعرف قبل التعاقد هل الشريك الذي
تعاقده معه مديره او لا

والحاصل ان شركة التضامن لا تلتزم للغير بالوفاء بعقد الا اذا حصل
التعاقد مع المدير ووضع الامضاء على العقد بعنوان الشركة فان لم يتوفر هذان
الشرطان لا تكون الشركة ملزمة بشيء بل يعتبر ان العقد بين الغير وبين
المدير او الشريك الذي تعامل معه ليس الا . ولكن اذا كان العقد الذي
عقده الشريك غير المكلف بالادارة او عقده المدير باسمه حصل في الحقيقة
على ذمة الشركة ونشأ عنه ربح لها جاز للمتعاقد معه ان يتمسك بحكم المادة ١٤١
من القانون المدني ويطالب الشركة بقدر ما آل اليها من المنفعة لكن لا تكون
مطالبة لها باسمه بل باسم المتعهد فانه حل محله ويسوغ للشركة في هذه
الحالة ان تدفع المطالبة بكافة الاوجه التي يجوز لها الاحتجاج بها على المتعهد
المذكور

وان توفر الشرطان في العقد تلتزم الشركة بالوفاء به فاذا تاخرت عن

ذلك تتركه على الوفاء بكافة الطرق التي يكرهها غيرها من المدينين اعني ان يكون لدائنها كافة الحقوق التي للدائنين عموماً على المدينين الآخرين فيجوز له رفع الدعوى عليها امام المحاكم وطلب اشهار افلاسها وحجز اموالها وبيعها والحصول على المستحق له من ثمن المبيع بطريق التقدم على دائني الشركاء ويسوغ له ايضاً ان يطالب كل شريك مباشرة بجميع الدين لان الشركاء فيها متضامنون كما هو مقرر في المادة ٢٢ خلافاً للاصول المقررة في القانون المدني فيما يتعلق بما يلتزم به كل شريك من ديون الشركة فان الشركاء في الشركات المدنية لا تضامن بينهم فيها ولا تكافل بل يلتزم كل واحد منهم بحصة من الدين بقدر حصته وفي شركة التضامن تقبض ذلك لان الشارع حكم بالتضامن والتكافل بين الشركاء فيها لما ينشأ عن ذلك من زيادة ائتمان الغير لها فيكون من يتعامل معها آمناً على حقوقه

ولا تقوم شركة التضامن بغير تكافل بين الشركاء فلا يجوز لهم ان يشترطوا غير ذلك في عقد الشركة واذا قيل ان هذا المنع منافٍ للحرية في التعاقد يجاب بانه وضعت في القانون اصول مخصوصة فيما يتعلق بالشركات التجارية فلا يسوغ لمن يعقد شركة ان يخالفها وقايةً لحقوق الغير وتوصلاً لزيادة ثروة الشركة وغاية ما يمكن اجراؤه هو ان يشترط الشركاء عند حصول عقد بينهم وبين غيرهم ان لا يكون كل منهم مسئولاً الا بقدر حصته وليس بطريق التضامن والتكافل فيراعي هذا الشرط لانه لا يخل بمباني عقد الشركة بل يعد اتفاقاً خاصاً بامر عرض ويكون هذا الاتفاق صحيحاً لان التضامن اشترط ليكون الغير آمناً على حقوقه فان تنازل باختياره عن ذلك لا حظر عليه ولا حرج

وقد قضت المادة ٢٢ بالتكافل في شركة التضامن فيما يتعلق بتعهداتها فقط بشرط ان تكون بعنوانها فيؤخذ من ذلك ان التضامن لا يكون الا في

الأعمال التي تحصل بينها وبين غيرها وأما الأعمال التي بين الشركاء بعضهم مع بعض فلا تكافل فيها ولا تضامن وعلى ذلك إذا دفع أحد الشركاء ديناً من ديون الشركة لا يجوز له الرجوع بجميع هذا الدين على واحد من الباقي بل يجب عليه أن يرجع على كل واحد بقدر حصته كما تقرر في الأصول العمومية في المواد المدنية ما لم يتفقوا على غير ذلك

ويكون انتهاء شركة التضامن وتصفيتهما بالكيفية التي بينها في الفصل السابق عند الكلام على الأصول العمومية المبينة في القانون المدني فيما يتعلق بالشركات عموماً لأن الشركة المذكورة هي عبارة عن اشتراك أناس كثيرين في عمل واحد أو أكثر فينبغي وبين الشركات المدنية توافق من حيثية أسباب انتهائها وكيفية تصفيتهما ويلزم إذن أن تراعى فيها أسباب الانتهاء التي تنحل بها الشركات المدنية وتنبع الأصول المتعلقة بالتصفية وقسمة الأموال

الفرع الثاني

في شركة التوصية

قد قلنا فيما سبق أن الغرض من الشركات جمع أموال متبددة في أيدي متعددة ليحصل منها رأس مال وإفري يساعد على الاشتغال بأعمال جسيمة وكذلك التضافر والتعاون لانتماء تلك الأعمال وعلم ما ذكر في الفرع السابق أنه يمكن الوصول إلى هذا الغرض بواسطة شركة التضامن وكان يمكن الاكتفاء بها ولكن لما كانت هذه الشركة مقيدة بقيود شتى نحو اشتراط التكافل بين الشركاء فيها واعتبار كل منهم تاجراً حتماً وربما يتجنب بعض الناس الدخول فيها بسبب تلك القيود فوجب البحث عن طريقة أخرى تكون الإنسان من الوصول إلى الغرض المقصود بغير تلك الشروط والقيود وأوجدت شركة التوصية وهي ما يكون الشركاء

فيها على نوعين أحدهما الشركاء المسئولون المتضامنون عن أعمال الشركة وتعهداتها بتمامها والثاني الشركاء المسئولون بقدر حصصهم في رأس المال فقط اذ قيل في المادة ٢٣ من قانون التجارة ان شركة التوصية هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد او أكثر مسئولين ومتضامين وبين شريك واحد او أكثر يكونون اصحاب اموال فيها وخارجين عن الادارة ويسمون موصين فيؤخذ من ذلك انه لا بد من دخول النوعين في هذه الشركة سواء كان باشتراك اثنين فقط أحدهما مسئول والثاني موصٍ او باشتراك اكثر من اثنين بشرط ان يكون احدهم مسئولاً على الأقل

ويلزم ان يكون للشركة المذكورة عنوان خاص بها ويجب ان يكون هذا العنوان اسم واحد او أكثر من الشركاء المسئولين المتضامين كما تقرر في المادة ٢٤ ولا يجوز ان يدخل فيه اسم واحد من الشركاء الموصين كي لا تظن العامة انه مسئول ايضاً وتغتر بذلك . فان اذن احد الشركاء الموصين بدخول اسمه في عنوان الشركة يكون ملزماً على وجه التضامن بجميع ديونها وتعهداتها كما ذكر في المادة ٢٩ ولكن يحتمل ان تكون الشركة بين واحد مسئول فقط وبين كثير من الموصين فان كان عنوانها قاصراً على اسم المسئول دون غيره لا يوجد ما يدل عليها وان كان مركباً من اسم المسئول المذكور ولفظة وشركائه يتوهم وجود غيره من الشركاء المسئولين ومع ذلك نرجح اضافة هذا اللفظ في هذه الحالة اذ بدونها لا يمكن التمييز بين الاعمال الخاصة بشخص الشريك وبين الاعمال التي تكون على ذمة الشركة ولا سيما انه قد اصطلح على ذلك في العمل

وتشكل شركة التوصية بالكيفية المقررة فيما يتعلق بتشكيل شركة التضامن اعني انه لا بد من مشاركة ورأس مال مشترك للحصول على ربح مشترك ايضاً ويلزم ان تكون المشاركة بالكتابة وان تشر بواسطة تعليقها في اللوحات المعدة

لذلك ودرجها في الجرائد فلتراجع الاصول والشروط التي بينها فيما سلف
لمراعاتها عند الحاجة بغير افعال شيء منها سوى ذكر اسماء الشركاء الموصين في
ملخص المشاركة الذي يُنشر واستبدال ذلك ببيان مقدار المبالغ التي تحصلت
او يلزم تحصيلها بصفة رأس مال كما ورد في المادة ٥٠ لان الانسان لا يستفيد
شيئاً من معرفة اسمائهم لعدم جواز رفع دعواه عليهم فيما يتعلق بتعهدات الشركة الا
بنسبة حصتهم في رأس المال سواء دفعوها بالفعل او وعدوا بدفعها فيهم اذن
معرفة مقدار هذه الحصة وليس الاسم ليكون على بينة من درجة ائتمانه لهذه الشركة
ولا فرق بين شركة التوصية وبين شركة التضامن من حيث نشر ملخص
المشاركة سوى ما بيناه ووجه هذا الفرق ظاهر جلي لانه علم سبب عدم ذكر اسماء
الشركاء الموصين في شركة التوصية واستبدالها ببيان مقدار الحصة في رأس
المال واما في شركة التضامن فلا حاجة لمعرفة الغير بقدر حصة كل شريك لانه
مسئول عن الوفاء بديون الشركة من جميع امواله سواء دخلت في رأس المال
او لم تدخل فيلزم اذن معرفة اسمه بصرف النظر عن حصته . وان لم ينشر عقد
شركة التوصية وحكم بطلانه لهذا السبب فلا يترتب على ذلك اعتبار ان
الشركاء الموصين متضامنون كما تبين في المادة ٥٥ بغير لبس ولا ابهام

وتناط ادارة هذه الشركة بواحد او اكثر يعين في العقد اذ قيل في المادة
٥٠ انه يلزم ان يشتمل ملخص المشاركة الذي ينشر على بيان اسماء الشركاء
المأذونين بالادارة فيؤخذ من ذلك انه لا يجوز عزلهم الا باتفاق الجميع كما حصل
الاتفاق على التعيين وقت العقد ولكن اذا فعل المدير ما يضر بمصلحة الشركة
يجوز لكل شريك ان يطلب عزله تمسكاً بالعبارة الاخيرة من المادة ٤٢٧ من
القانون المدني لان العزل في هذه الحالة لم يكن مبنياً على ارادة الشركاء بل ناشئ
عن فعل المدير الذي لا بد ان يكون مسؤولاً عنه ولو اشترط وقت العقد غير

ذلك لعدم جواز هذا الشرط لمخالفته للاصول العمومية التي تقضي بان كل انسان مسئول عن فعله

ولا يعين المدير الا من الشركاء المتضامنين لانهم اكثر مصلحة في الشركة من الشركاء الموصين فحُظِرَت الادارة على الموصين ومنعوا عن مباشرة اي عمل متعلق بها ولو بناء على توكيل خوفاً من ان يقعوا الشركة في وهاد الاعمال المهلكة لاموالها لانهم على يقين من عدم التزامهم بشيء زيادة على حصصهم في رأس المال فان ساءت العاقبة لاخوف عليهم ولا هم يسألون بل تعود المسؤولية على الشركاء المتضامنين واولئك هم الخاسرون . وقد تنبه الشارع لهذه النتيجة فمنعهم عن العمل ولو بناء على توكيل وان كان ذلك مخالفاً للاصول العمومية التي وضعها في موضع آخر فيما يتعلق بالتوكيل وتقضي بان الوكيل يقوم باداء ما أُحبل على عهده على ذمة موكله وقد اتى بما ينافي تلك الاصول كيلا يتيسر للموصي الحصول على توكيل والاستبداد في الادارة مع تخلصه من المسؤولية عما ينشأ من اعماله من الخسارة بواسطة وجود مدير في الظاهر معين في العقد اسماً لا حقيقة

ولم يكتفِ الشارع بمجرد النهي بل صرح في المادة ٢٠ بعقاب من يخالف ذلك اذ قيل فيها ان من يعمل من الشركاء الموصين عملاً متعلقاً بالادارة يكون ملزماً على وجه التضامن بديون الشركة وتعهداتها التي تنتج من العمل الذي اجراه فان تعددت اعماله او كانت جسيمة او ترتب عليها اعتباراً مديراً بسبب جسامتها او تعددها جاز الزامه على وجه التضامن بجميع تعهدات الشركة او بعضها بغير اقتصار على ما ينتج من اعماله فقط

فيؤخذ ما ذكر انه لا يجوز للشريك الموصي ان يدخل في اعمال الشركة باي طريق كان ولا ان يعمل عملاً متعلقاً بالادارة ولو بناء على توكيل من المدير

مستوفٍ للشروط المقررة في القانون . وهذا المنع يستلزم البحث عما يصدق عليه العمل المتعلق بالادارة المذكور في المادة ٢٨ ليعلم ما يسوغ للشريك الموصى فعله وما يجب عليه الامتناع عنه ويعرف هل من الجائز له ان يستخدم في الشركة بوظيفة صراف او كاتب او امين مثلاً او ليس من الجائز لما يجتمه ذلك من الاختلاف لانه يمكن ان يقال ان استخداماً منافياً للغرض المقصود وهو ان لا تكون له كلمة ولا يد في الادارة واذا استخدم في اشغال الشركة ربما يكتسب نفوذاً ويتوصل للدخول فيها ولو بطريقة غير ظاهرة ويمكن ايضاً ان يقال ان المراد منعه عن الاشتراك في الادارة الخارجية التي تجعل له علاقة بالغير بحيث يحصل في معرفة حقيقته اشتباه وليس المراد منعه عن الاعمال التي يعملها اي مستخدم كان بشرط ان لا يتعدها فلا يخطئ احد في معرفة حقيقته ونحن نرجح القول الاخير لانه لا جناح ولا حرج على من يعمل عملاً لم ينبه عنه القانون والنهي هنا قاصر على العمل المتعلق بالادارة والمقصود بالادارة اتمام الاعمال التي عقدت من اجلها الشركة ولا تشمل اذن بهذا الاعتبار اعمال الكاتب او الصراف او الامين ولكن قد يصعب في بعض الاحيان تعيين الحد الذي لا يتجاوزه المستخدم والحد الذي تبدي فيه مسئولية المدير فيجب على من يقبل من الشركاء الموصين استخداماً في الشركة ان يلتفت الى ذلك لانه اذا دخل في الادارة سواء كان خطأ او عمداً يصبح مسئولاً كما هو مقرر في المادة ٢٠

ورب معترض يقول ان الشارع جد واجتهد في سد كل مدخل يتوصل به الشريك الموصى الى الاشتراك في اعمال الادارة مع كونه ذا حصة في رأس المال ويود بالطبع ان يرى الشركة في ثروة ونجاح وتقدم وفلاح فيجاب بان سبب ذلك مبين فيما سبق ومع ذلك لم تهمل مصلحة هذا الشريك بل تقرر في المادة ٢١ ما يمكنه من الاطّئان على ماله والوقوف على حقيقة حاله بان رخص

له في ابداء النصائح واجراء التنقيش والملاحظة بحيث اذا ظهرت له ما يدل
على اشراف ماله على الضياع يجوز له طلب عزل المدير عملاً بالمادة ٤٢٧ من
القانون المدني كما قلنا آنفاً

ولم يتجتم على المدير اتباع تلك النصائح بل هو مخير بين قبولها وبين رفضها
لانه لا يترتب على ابدائها من الشركاء الموصين ان يكونوا مسئولين عن اتباعها
ولو ألزم المدير بمراعاتها لاصبح كآلة في يد الشركاء المذكورين يديرونها كيف
شاءوا وصاروا هم المديرين في الواقع خلافاً لما ورد في المادة ٢٨

فنتج من جميع ما تقدم ان ادارة شركة التوصية منوطة بالمدير دون غيره
بحيث لا تلتزم بالتعهدات الا اذا حصلت منه ولكن من البديهي انها لا تسأل
عن الوفاء بتلك التعهدات الا اذا كان الامضاء موضوعاً عليها بعنوان الشركة
فيجوز في هذه الحالة للمتعهد لهم ان يرفعوا دعواهم عليها مباشرة في وجه المدير
ويطلبوا اشلار افلاسها ويحصلوا على المستحق لهم من ماله ويسوغ لهم اجراء ذلك
ايضاً مع نفس المدير وغيره من الشركاء المتضامنين اعني انه يكون لهم الحق في
طلب جميع الدين من اي واحد من ذكر لتضامن بعضهم للبعض الآخر كما
تقرر في المادة ٢٢ فيما يتعلق بالشركاء غير الموصين واما الشركاء الموصون فلا
يلزمهم من الخسارة الا بقدر المال الذي دفعوه او الذي كان يلزمهم دفعة الى
الشركة كما في المادة ٢٧ فان سبق دفع هذا المال لا يكون لدائني الشركة حق في
مطالبتهم بشيء مطلقاً وان لم يسبق دفعة كلة او بعضه يجوز للدائنين المذكورين
ان يطالبوهم بما يكون باقياً في ذمتهم ولكن لا يطالبونهم بذلك مباشرة بصفاتهم
الذاتية لانهم لم يتعهدوا لهم بشيء ولم يكونوا مسئولين عن تعهدات الشركة بل
بصفة كونهم مدينين لمدينهم كما ذكر في المادة ١٤١ من القانون المدني ما لم يدخلوا
في الادارة فيعتبرون شركاء متضامنين ويجوز رفع الدعوى عليهم بما نتج من عملهم

على وجه الاستثناء من القاعدة العمومية المقررة في المادة ٢٧ القاضية بعدم التزامهم بشيء من الخسارة زيادة على حصتهم في رأس المال

وتنحل شركة التوصية بالأسباب التي تنتهي بها شركات التضامن والشركات المدنية بشرط مراعاة القيود الآتية وهي أن موت أحد الشركاء أو الحجر عليه أو إفلاسه من ضمن الأسباب التي تنسخ بها الشركات إذا كان قوامها بالأشخاص وليس بالأموال فقط. والشركاء في شركة التوصية على نوعين أحدهما الشركاء المتضامنون الذين دخلت أسماؤهم في عنوان الشركة والثاني الشركاء الموصون فان مات واحد من النوع الأول أو حُجر عليه أو أفلس تنسخ الشركة وإما إذا مات واحد من النوع الثاني أو حُجر عليه أو أفلس فلا تنسخ لأن ارتباطها إنما هو به باله فقط وليس بها ارتباط بشخصه كما صرح به في الفقرة الرابعة من المادة ٤٤٥ من القانون المدني إذ اشترط فيها عدم الإخلال بالأصول المخصوصة المتعلقة بالشركات التجارية التي لا تنسخ بموت أحد الشركاء غير المتضامين أو إفلاسه أو الحجر عليه

وكذلك في حالة انفصال أحد الشركاء عن الشركة لا تنسخ إذا كان المنفصل من الشركاء الموصين لأن قوامها لم يكن بوجوده وقد قلنا أن موته لا ينشأ عنه الفسخ وإن كان يترتب عليه دخول ورثته في الشركة أو دخول من أوصى اليهم فأولى أن لا يصح فسخها بناءً على انفصاله عنها بل يجوز له الخروج منها والتنازل عن حقوقه فيها لاخر محل محله

وتكون تصفية شركة التوصية بالكيفية المبينة فيما سبق فلا حاجة لزيادة

شيء هنا عن ذلك

وقد قلنا أنه يجوز للشريك الموصى الخروج من الشركة بان يتنازل عن حقوقه فيها لغيره وفي ذلك من الصعوبات ما لا يخفى لأن التنازل لا يكون

صحياً ألا إذا رضي به المدين بموجب كتابة كما تقرر في المادة ٢٤٩ من القانون المدني والمدين في هذه الحالة هو الشركة وهيئات الحصول على رضائها . فهذا القيد الذي اشترطه الشارع لصحة الحوالة بالديون وبيع مجرد الحقوق ينشأ عنه تعطيل المعاملات عموماً وتعطيل بيع الحقوق في شركة التوصية خصوصاً لأنه يمنع سهولة تداولها وانتقال ملكيتها من يدٍ لأخرى كالبنصائع وغيرها من الاعيان ويرتب على ذلك ان لا يقدم احد من ارباب الاموال على الدخول في الشركة اذا كان ممن يريد ان يحفظ لنفسه الحق في استرداد ما وضعه في رأس المال في اي وقت كان بواسطة التنازل عنه لغيره في مقابلة ما يأخذه منه وقبلما يوجد اذن من يقبل منهم الاشتراك واذا وجد فلا يضع في رأس المال الا جزءاً قليلاً ولكن الشارع تلافى هذا الامر وازال تلك الصعوبات بما صرح به في المادة ٤٢ عند الكلام على شركة المساهمة من جواز تجزئة رأس مال شركات التوصية الى اسهم بدون اخلال بالقواعد المقررة لنوع هذه الشركة فيسهل التنازل عنها اذ يحصل تارة بمجرد تسليم سنداتهما من يد الى أخرى وأونة بكتابة في دفاتر الشركة كما ذكر في المادة ٢٨ وفي المادة ٢٩ ولا حاجة اذن لمراعاة المادة ٢٤٩ من القانون المدني

وسبب تنبه الشارع لذلك هو انه لما رأى ما في التنازل عن الحقوق في شركات المساهمة من السهولة لكتابة سندات اسهم بها وما ينشأ عن هذه السهولة من الفوائد الجمة استحسن اطلاق ذلك في شركات التوصية فصرح في المادة ٤٢ بجواز تجزئة رأس مال شركات التوصية الى اسهم بدون اخلال بالقواعد المقررة لنوع هذه الشركة ولا نبحث هنا عن الاسهم فاننا سنتكلم عليها عند شرح الاحكام المتعلقة بشركة المساهمة فلا داعي للتكرار بل تقتصر في هذا الموضع على تأويل المادة ٤٤ فنقول ان الاسهم في شركات التوصية يجوز ان تكون باسماء اربابها

اي مكتوبة باسماء اصحابها ويسوغ ان تكون لحاملها اعني بغير تعيين اسم فيها وقد اصطلحت الشركات على كتابة الاسهم في اغلب الاحيان بالصورة الاخيرة لامكان نقل ملكيتها بهذه الوساطة بمجرد تسليمها من يد لاخرى كغيرها من المقولات ولم تلتفت تلك الشركات الى ما ينشأ عن ذلك من الاضرار فانه اذا اعلن تشكيل شركة برأس مال جسيم واشترط دفع جزء فقط من رأس المال وقت الاشتراك وبدأت في العمل قبل دفع الباقي ثم اعسرت يحكم باشهار افلاسها ويضطر الدائنون الى البحث عن المساهمين لمطالبتهم بالجزء الباقي من قيمة الاسهم ولا يتوصلون الى معرفتهم لعدم كتابة اسمائهم في دفاتر الشركة وكان في امكان الشارع تلافي هذا الامر بواسطة منع كتابة الاسهم لحاملها الا بعد دفع القيمة بتمامها ولكن خاف ان يترتب على هذا المنع تعطيل المعاملات وصعوبة تداول الاسهم فاقصر في المادة ٤٤ على التصريح بان سندات الاسهم في شركات التوصية تكون باسماء اربابها حتى يدفع نصف قيمتها لان الشركة التي جمعت نصف رأس مالها لا بد ان تهتم به وتقيه من الخسارة ولا يخشى اذن من افلاسها ولذلك تقرر في تلك المادة ان المساهمين والاشخاص المتنازل لهم باسمائهم لا يكونون مسئولين الا الى تمام الوفاء بهذا النص

وقد قيل في المادة ٤٣ انه لا يجوز لاي شركة ان تجزئ رأس مالها الى اسهم او اجزاء اسهم قيمة كل واحد منها اقل من اربعة جنيهات مصرية اذا كان رأس المال المذكور لا يزيد على ثمانية آلاف جنيه واما اذا زاد على ذلك فلا يجوز ان تكون قيمة السهم او جزئيه اقل من عشرين جنيهاً مصرياً ورب معترض يزعم ان هذا الشرط عري من الفائدة اذ ان فيه اجحافاً بحقوق الشركاء وتضييقاً عليهم في التعاقد فندفع هذا الاعتراض بان الغرض من الشرط المذكور منع الغش والتدليس اذ يمكن بدونه بعض الاشخاص من عقد شركة وتجزئة رأس مالها الى

اسهم قليلة القيمة ويطمعون الغير في ربح جسم فينكبُّ القراء على الاشتراك املاً في ذلك الربح ويضعون في رأس المال ما أدخروه من زمن مديد بواسطة الاقتصاد والتتير ولا يتمكنون مع ذلك من مراقبة اعمال المديرين لاشتغالهم بحرفهم الاصلية او لقلّة حصتهم في رأس المال ويتركون اذن المديرين مطلقي العنان بغير واش ولا رقيب فيلتمهون المال غنية باردة كأنه وقع لهم في نصيب

فينتج مما تقدم ان المراد من المادة ٤٢ وقاية مصالح العباد من العبث بها واغتيالها ولا حظ على مؤسسي شركة التوصية في تجزئة رأس المال الى اسهم بشرط مراعاة تلك المادة والمادة ٤٤ ويقبل حينئذ اصحاب الاموال على الاشتراك لانهم يكونون على يقين من امكانهم التصرف في حصصهم في اي وقت شاءوا بواسطة بيع ما اخذوه من الاسهم ولكن لا يترتب على التجزئة المذكورة اخلال بالقواعد المقررة لنوع هذه الشركة كما ورد في المادة ٤٢ فلا بد من مراعاة الاصول المبينة فيما سبق المتعلقة بعقد تلك الشركة وتشكيلها وحملها سواء كان رأس المال مجزأاً الى اسهم او غير مجزأ ولا بد ايضاً من وجود شركاء موصين وشركاء مسؤولين متضامين والشركاء الموصون في حالة تجزئة رأس المال الى اسهم هم المساهمون ولا يكونون مسؤولين الا بقدر حصتهم في رأس المال ولا يجوز لهم الدخول في الادارة وان كان من الصعب اثبات دخولهم في ذلك اذا كانت الاسهم باسم حاملها لانها تنتقل من يد الى أخرى بغير وجود اثر يدل على انتقالها فلا يعرف من عمل عملاً متعلماً بالادارة اهو صاحب اسهم ام لا فيتمكن من الدخول في الادارة بغير وقوف على حقيقة صفته بل لو علمت حقيقة لربما يدعي تغيير صفته بواسطة بيع ما كان في يده من الاسهم ويضيق الذرع عن دحض دعواه ولا يخفى ما ينشأ عن ذلك من الاخلال بالاحكام المقررة في المادة ٢٨ مع ما هي عليه من الاهمية وربما دعى ذلك بعض الناس الى ان يذهب الى ان اسهم شركة التوصية يجب

ان تكون باسماء اربابها وهذا المذهب يكون خطأً لانه قيل في المادة ٤٢ انه يجوز ايضاً ان يكون رأس مال شركات التوصية متجزئاً الى اسهم الخ فيؤخذ من لفظ ايضاً ان شركات التوصية شبيهة بشركات المساهمة فيما يتعلق بالاسهم بحيث يجوز ان تكون الاسهم في كليهما بصيغة واحدة ولما كان الاصل في اسهم شركة المساهمة ان تكون لحاملها لا يسوغ منع ذلك في شركة التوصية وفضلاً عما ذكر معلوم انه لا ينشأ عن تداخل الشركاء الموصين في ادارة الشركة الا تضامهم مع الشركاء المسئولين فلا يصح منع الشركة من تجزئة رأس مالها الى اسهم تكتب باسماء حاملها وحرمانها مما ينتج من ذلك من الفوائد بناءً على ان التجزئة يترتب عليها تمكن الشركاء الموصين من الاشتغال ببعض الاعمال المتعلقة بالادارة هذا ما وضعه الشارع من الاحكام المتعلقة بشركات التوصية المحززة رأس مالها الى اسهم وكان حقه زيادة التوسع في ذلك لان هذه الشركة تجمع اموالاً كثيرة كشركة المساهمة متى جزأت رأس مالها الى اسهم وكان اذن من الواجب زيادة استيفاء اصولها ومباينها لتكون محبوبة الاطراف ويكون الشركاء فيها آمنين على اموالهم بحيث تكون غير معرضة لنقد المديرين وشرهم وحبذا ما نقرر فيما يتعلق بشركة المساهمة من انه لا يجوز ايجادها الا بامر يصدر من الجنب الخديوي وهذا الامر لا يصدر بالضرورة الا بعد التحقق من وضع النظامه على اساس متين بقي مصالح المساهمين من الضرر فكان على الشارع إما ان يوجب ذلك في شركة التوصية ايضاً وإما ان يستوفي في القانون كافة الاصول والقواعد التي تراعى في تشكيل وإدارة تلك الشركة في حالة تجزئة رأس مالها بان يضع احكاماً خاصة بما يأتي

اولاً تعيين المبلغ الذي يدفع وقت الاشتراك في الاسهم بحيث لا يكون قليلاً حتى لا يسهل على المساهمين الاشتراك باخذ اسهم عديدة لا تيسر لهم فيما

بعد دفع قيمتها

ثانياً عدم الترخيص لمؤسسي تلك الشركة في البدء في العمل الأبعد وجود شركاء يضعون رأس المال بتمامه بحيث تعين العقوبة التي يحكم بها عليهم في حالة مخالفة ذلك كيلا يبدأوا في العمل بجزء غير كافٍ من رأس المال وربما لا يجدون فيما بعد شركاء بالباقي فيسوء حال الشركة وتخسر ما جمعتها من الأموال

ثالثاً كيفية تقويم الحصة التي توضع في رأس المال عينا لمنع الغش والتدليس في ذلك

رابعاً كيفية تشكيل مجالس للمراقبة مع بيان خصائصها وكيفية صدور القرارات من الجمعية العمومية وتعيين عقوبات يحكم بها على من يخالف الأحكام المقررة في القانون من المؤسسين والمديرين

وجميع ذلك زيادة على ما ورد في مادتي ٤٢ و ٤٤ من حيثية قيمة كل سهم وعدم جواز كتابته باسم حامله الأبعد دفع نصف قيمته. ومن الظاهر الجلي أن أهال وضع اصول في القانون بالمعنى الذي بيناه ينشأ عنه اضرار جمة لان شركة التوصية المجرأ رأس مالها الى اسم أصبحت بغير تلك الاصول مطلقة مباحة بحيث يمكن تشكيلها بغير اذن وإدارتها كيف شاء المؤسسون لها فيفضلها على شركة المساهمة من يخشى مراقبة الحكومة بسبب ما انطوى عليه من الخبث والخيانة ويلتجئ اليها من لم يتحصل على اذن بعقد شركة مساهمة وإن قيل أن في اشتراط تضامن الشركاء المسؤولين الكفاية للامن على الحقوق يجاب بأنه لا يكون لهذا الشرط فائدة ولا عائدة اذا كان رأس المال وافراً جداً وكان نطاق الاعمال واسعاً او كان عقد الشركة مع سوء القصد وخبث النية

الفرع الرابع

في شركة المساهمة

لا يكون في شركة المساهمة اي واحد كان من الشركاء مسئولاً عن ديونها وتعهداتها الا بقدر حصته في رأس المال بخلاف شركة التضامن التي يكون الشركاء فيها متضامنين مسئولين عن كافة ديونها وتعهداتها وبخلاف شركة التوصية التي يكون الشركاء فيها من النوعين . وقد تفضل شركة المساهمة على باقي الشركات اذا كان العمل الذي عقد لاجله الاشتراك يستلزم زمناً مديداً لانها لا تنحل كغيرها من الشركات بموت واحد من الشركاء او افلاسه او الحجر عليه لعدم ارتباطها بنفس الاشخاص ولا تعليق وجودها عليهم وهي الشركة التي يجرأ رأس مالها الى اسم اي يكتب برأس مالها سندات قيمة كل سند منها مساوية لقيمة الآخر كما قلنا فيما تقدم ولا يجوز ان تكون هذه القيمة اقل من اربعة جنيهات مصرية اذا كان رأس المال لا يزيد على ثمانية آلاف جنيه ولا اقل من عشرين جنيهاً اذا زاد على ذلك فمن يكون له سهم واحد او اكثر يعد شريكاً فيها بحصة على حسب عدد الاسهم ويتيسر له بغاية السهولة التنازل عن تلك الحصة لثبوتها في سندات وهذه السندات اما ان تكون باسم صاحبها او لحاملها فيكون التنازل عنها في الحالة الاولى بكتابة في دفاتر الشركة يوضع عليها امضاء كل من المتنازل والمتنازل له او امضاء وكيليه ويذكر ذلك مدير الشركة في هامش السند الأصلي او على ظهره او يعطى سنداً جديداً باسم المتنازل له واما في الحالة الثانية فيكون التنازل بمجرد تسليم السند من يد لاخرى ويعلم من ذلك ان الصيغة الاخيرة اكثر استعمالاً لما فيها من السهولة دون الصيغة الاولى غير انه

ينشا عنها ما بيناه عند الكلام على شركة التوصية المحزاً رأس مالها الى اسهم اعني صعوبة معرفة صاحب السهم لمطالبته في حالة افلاس الشركة بالباقي في ذمته من قيمة السهم ان لم يسبق دفعها بتمامها وقد لاحظ الشارع هذا الامر فيما يتعلق بشركة التوصية فقال ان سندات الاسهم فيها لا تكون لحاملها الا بعد دفع نصف قيمتها واما في شركة المساهمة فلم يشترط هذا القيد لانه لا يجوز ايجادها الا بامر يصدر من المحضرة الفخيمة الخديوية كما ذكر في المادة ٤٥ فيعين فيه الوقت الذي بسوغ فيه جعل سندات الاسهم لحاملها

ويدخل تحت سندات الاسهم سواء كانت لحاملها او باسماء اربابها عدة انواع لانها اما ان تكون بحصة في رأس المال عيناً او بحصة في الارباح في مقابلة عمل او تكون للانتفاع بها فقط او تكون بحصة للمؤسسين فالسندات التي بحصة في رأس المال عيناً هي ما تدفع قيمتها من تقود او من اوراق ذات قيمة ويكون لاصحابها حق شائع في ملكية رأس المال واخذ حصة نسبية في الربح

والسندات التي بحصة في الارباح في مقابلة عمل احد الشركاء هي ما يكون لاصحابها نصيب في الربح وليس لهم حق في مال الشركة الا اذا وجد في نظامها شرط يقضي بذلك

والسندات التي تكون للانتفاع بها فقط هي التي ترد قيمتها لاصحابها من الاموال المخصصة لاستهلاك سندات رأس المال بحيث لا يترتب على رد قيمتها عدم اعتبار صاحبها شريكاً بل يبقى بهذه الصفة ويستمر على اخذ حصته في الربح ولكنه لا يشترك في قسمة مال الشركة الا بعد رد قيمة باقي السندات بتمامها واذا خصصت جزءاً من ارباحها لرد قيمة السندات التي بحصة في رأس المال وردت بالفعل قيمة السندات كلها او بعضها ثم اخلت اعمال الشركة

وافلست فلا يجوز لدائنيها ان يطلبوا من حاملي السندات التي نحن بصددھا ارجاع ما اخذوه ثانياً لان المساهمين وان كانوا مسئولين عن ديون الشركة بقدر حصتهم لا حرج عليهم ولا حظر في اخذ الارباح في كل سنة والمبالغ التي رُدَّت اليهم دُفعت من تلك الارباح ولو لم تُرد لاخذوها بصفة حصة في الربح فلم يخسر الدائنون شيئاً ولا حق لهم اذن في المطالبة الا اذا حصل الرد من راس المال

والسندات التي بحصة المؤسسين هي التي تعطي لمن اوجد الشركة في مقابلة اعمال فكرته في ذلك وتجب عليه الكد والتعب وهذه السندات هي كالسندات التي بحصة في راس المال ويكون لاصحابها حصة في الربح وفي مال الشركة بغير ان يدفعوا من مالهم شيئاً

ولا يكون راس مال شركة المساهمة مما يتحصل من الاسهم فقط بل يكون ايضاً في بعض الاحيان مما يتحصل من الاقتراض اذا اقتضت الحال ذلك ولم يستحسن جمع اسهم جديدة لينال المساهمون السابقون زيادة الربح ويكون الاقتراض بواسطة كتابة صكوك قبة كل منها مساوية لقيمة الآخر ويبيعها للعمامة وتسمى سندات دين على الشركة وتكتب تارة باسم صاحبها وتارة لحاملها ويسهل التنازل عنها ويكون لاصحابها باعتبارها سندات دين ما سنذكره من الحقوق اولاً ان ترد اليه قيمة تلك السندات من مال الشركة قبل قسمته بين المساهمين ثانياً ان يأخذ فوائد ما اقترضه بسعر معين من قبل بغير زيادة ولا نقصان بخلاف ما يأخذه المساهمون فانه ينقص ويزيد على حسب نجاح اعمال الشركة او عدم نجاحها ولذلك لا يكثر تغير اسعار سندات الدين واما اسعار سندات الاسهم فتتغير كثيراً على حسب تقدم او تاخر الشركة في الاعمال كما قلنا والحاصل ان شركة المساهمة هي الشركة التي يجرأ راس مالها الى اسهم وكل

واحد من الشركاء فيها لا يكون مسئولاً عن ديونها وتعهداتها إلا بقدر حصته فلا يلزم أحدهم بدين مثلاً بمفرده ولا يجوز إذن أن يكون اسم أحد الشركاء عنواناً لها بل تعنون باسم الغرض المقصود منها كشركة ترعة السويس وشركة البنك العقاري المصري وشركة المياه في مصر وغير ذلك

ويشترط في عقد شركة المساهمة استيفاء الشروط المقررة فيما يتعلق بشركات التضامن وشركات التوصية وهي اتفاق الشركاء على الاشتراك ووضع رأس مال مشترك للحصول على ربح مشترك أيضاً ويزاد على هذه الشروط شرطاً آخر وهو الحصول على إذن من الحكومة لأن رأس المال يجمع من أيدي العامة وقد يأخذ الإنسان بعض أسهمه بغير اطلاع على نظامنامه الشركة بل بناء على مجرد الوعد في اعلان او منشور بربح زائد ولو لم يشترط التصديق من الحكومة على عقد الشركة بان لم يصرح في المادة ٤٠ بمنع جواز ايجاد شركة المساهمة بدون امر يصدر من الجناب الخديوي بالتصديق على الشروط المدرجة في عقد الشركة وبالترخيص في تشكيلها لاصح عقد تلك الشركات مباحاً بحيث يتمكن اولو الغدر والفساد من سلب اموال العامة بمجرد الوعد بحصول ربح او ربما لا يحسن مؤسسوا الشركة وضع اصولها ومبانيها فتعود من ذلك خسائر جمة وتضيع اموال الوف من الناس لم يقتنوها الا بعد الكد والتعب

والغرض من توسط الحكومة في ذلك مراعاة النظام العام والمحافظة على مصالح العباد بواسطة التحقق من صدق الطوية وامكان نجاح العمل المقصود قبل الترخيص بتشكيل الشركة ومع ذلك لا يؤخذ من اعطاء الاذن من الحكومة انها تكفل نجاح العمل الذي عقدت الشركة من اجله لانها لاتعد بمجرد ذلك من المتعاقدين ولا يعتبر تداخلها الا للمحافظة على النظام العام ولا يصح ان يكون الاذن ناطقاً بمنح امتياز او احتكار او مانعاً لغير من أعطي اليه من

الاشتغال بنفس العمل المتعلق به

والمشاركة التي يلتزم بها المتعاقدون السعي في الحصول على الرخصة اللازمة لاجتياز شركة المساهمة يلزم ان تكون بكتابة سواء كانت رسمية او غير رسمية كما ورد في المادة ٤٧ لسببين احدهما انها الاساس الذي تبنى عليه النظامنامه والثاني لزوم نشرها بعد الحصول على الرخصة فان الشركة تعد مشكلة بمجرد اعطاء الرخصة ولكن لا يعلم وجودها الا بعد اعلان تلك الرخصة والمشاركة الابتدائية والنظامنامه ويكون اعلان ذلك بتعليقه في المحكمة الابتدائية مدة ثلاثة اشهر ونشره في احدى الجرائد كما تقرر في المادة ٥٧

وقد سها الشارع عن ذكر الميعاد الذي يجب فيه الاعلان وفاته تعيينه في تلك المادة ومع ذلك يلزم على رايانا مراعاة الميعاد المقرر في المادة ٥١ بان يكون الاعلان في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الحصول على الرخصة وان كانت تلك المادة متعلقة بشركة التضامن وشركة التوصية لان نفس عبارة المادة ٥٧ تدل على ان الشارع اراد ان الاصول المتعلقة بالشركتين المذكورتين تتبع في شركة المساهمة ايضاً فصرح بوجوب اعلان المشاركة وغيرها وترك ذكر الميعاد سهواً لاعتماداً اذ لو كان مراده استثناء ما صرح به من تلك الاصول دون الباقي لجاز بالضرورة اعلان مشاركة شركة المساهمة في اي وقت كان ولو بعد بدئها في العمل بعدة سنين وهذا مخالف للعقل بعيد عن الصواب فلا يصح نسبته للشارع

وكذلك لم يعين الشارع تعييناً صريحاً في المادة ٥٧ المحكمة الابتدائية التي تعلق فيها الرخصة وغيرها مما ذكر ولا الجرائد التي ينشر فيها ذلك فنقول ان المراد بتلك المحكمة المحكمة التي يوجد في دائرتها مركز الشركة او فرع من فروعها والمراد بالجرائد ما يطبع منها في مركز الشركة ويكون معداً لنشر الاعلانات القضائية

وان لم يوجد في مركز الشركة جرائد فيكون النشر في صحيفتين تطبعان في مدينة اخرى اذ الغرض من الاعلان اشهار وجود الشركة في مركزها اولاً ثم في غيره فاذا حصل في غير المحكمة المذكورة او في غير تلك الجرائد لما وصلنا الى الغاية المقصودة وفصلاً عن ذلك قلنا فيما سبق ان مراد الشارع استيفاء كافة الاصول المتعلقة بشركة التضامن وشركة التوصية وقد عين عند ذكر تلك الاصول المحكمة التي يجب فيها تعليق المشاركة والجرائد التي يلزم نشرها فيها كما بينا آنفاً . فان لم تعلن مشاركة الشركة ونظامنا منها والامر المرخص بايجادها يلزم مديروها بديونها على وجه التضامن لانهم هم المكلفون بالاعلان باعتبار صفتهم واهلهم في ذلك يترتب عليه عدم العلم بعقد الشركة وتوهم من يتعامل معهم ان التعامل على ذمتهم بصفاتهم الذاتية وبحق له اذن ان يطالب نفس من تعامل معه منهم بما يستحقه وان قيل ان التعامل من المديرين واحد فما وجه الزام باقيهم بالدين بطريق التضامن يجاب بانهم اشتركوا جميعاً في التقصير في الاعلان فمن العدل والانصاف اشراكهم ايضاً في عاقبة ذلك

ولم يكتف بالزام المديرين الذين يقصرون في الاعلان بديون الشركة بل قيل في المادة ٥٧ انهم يلزمون بالتعويضات ايضاً ومن البديهي انه لم يكن المراد بتلك التعويضات ما يستحقه من يتعامل مع المديرين المذكورين بل ما يجب دفعه للمساهمين الذين اعتمدوا على هؤلاء المديرين في مصالحهم فاهلوا . ولا تستحق تلك التعويضات في حالة عدم الاعلان فقط بل في حالة التأخير ايضاً لانه اوجب عدم البدء في اعمال الشركة في الوقت اللازم وربما ينشأ عن ذلك نقصان في الربح

ولا يترتب على عدم الاعلان الزام المساهمين غير المكلفين بالادارة بشي ءالبته

فان الغيت الشركة بسبب عدم الاعلان لا يجوز لدائنيها مطالبتهم بديونهم اذ لم يرض

القانون باشتراكهم مع المديرين في المسئولية

وقد قيل في المادة ٤١ ان جميع شركات المساهمة التي تؤسس في القطر المصري يجب ان تكون مصرية فاذا سأل سائل عن سبب اشتراط ذلك في شركة المساهمة دون باقي الشركات نقول ان الشارع اراد بهذا النص تعيين المحاكم التي يكون من خصائصها الحكم في الدعاوي التي ترفع من الشركة المذكورة او عليها لتعدد هذه المحاكم في القطر واختصاص كل منها بدعوى معينة ولم ير حاجة لذلك فيما يتعلق بشركات التضامن وشركات التوصية لان كلا منها معنون باسم احد الشركاء فتسهل معرفة المحكمة التي يكون من خصائصها الحكم في المنازعة التي تحصل بينها وبين غيرها اي اذا كان ذلك الشريك تابعاً لدولة غير الدولة التابع لها خصمة يكون الحكم في المنازعة من خصائص المحاكم المختلطة واما اذا كان كلاهما تابعاً لدولة واحدة فيكون الحكم من خصائص محاكم هذه الدولة بخلاف شركة المساهمة فانها لم تكن معنونة باسم شخص بل معينة بالغرض المقصود منها كقولك شركة المياه فان رغب احد مطالبتها بدين او طلب اشهار افلاسها بحار في معرفة المحكمة التي يلزم تقديم طلبه اليها ولذلك صرح الشارع في المادة ٤١ باسم الدولة التي تكون تلك الشركة تابعة لها في القطر المصري ليكون من يتعامل معها على بينة وذكر ايضاً في تلك المادة انه يجب ان يكون مركزها الاصلي في القطر المذكور وسبب ذلك ظاهر جلي

ووردت في المواد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ بعض الاصول المتعلقة بادارة هذه الشركة ولم يطل الشارع البيان والتفصيل في ذلك كما فعل فيما يتعلق بالشركات الاخرى لان شركة المساهمة لا يجوز ايجادها الاّ بامر يصدر من الجنب الخديوي فرأى عدم لزوم اهتمامه ببيان كيفية ادارتها بالتفصيل الوافي وترك ذلك للمؤسسين مكثفياً بالحكومة من الحق في التفتيش والملاحظة بحيث يتيسر لها منع ما يضر

بمصلحة العباد او يخل بالنظام العام فضلاً عن انه على يقين من ان الحكومة لا تأذن بتشكيل هذه الشركة الا بعد البحث والتقيب في الشروط المدونة في النظامنامه والتحقق من وجود ما بقي مصالح المساهمين وغيرهم من الضرر وانما اورد في تلك المواد بعض الاصول المتعلقة بالادارة لانه يؤخذ منها تعريف شركة المساهمة وتمتاز بها هذه الشركة عن غيرها من باقي الشركات فان ادارة شركة التضامن وشركة التوصية تناط باحد الشركاء المسؤولين بخلاف شركة المساهمة التي لا ارتباط لها باشخاص مخصوصين فان ادارتها تناط بوكلاء الى اجل معلوم سواء كانوا من الشركاء او من غيرهم وباجرة او بغيرها ويجوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحاً به في نظامنامه الشركة او وجد شرط يقضي بعدم عزلهم كما ذكر في المادة ٢٤

فيظهر من ذلك انه يجوز ان يكون مدير وشركة المساهمة من المساهمين او من غيرهم سواء كانوا من التجار او من غير التجار لانهم مجرد وكلاء لا يعملون عملاً من الاعمال التجارية بانتمهم ولا على ذمتهم ويجوز ان يكونوا باجرة او لا ويعتبرون في الحالين بصفة وكلاء بحيث لا يسوغ لهم ان يتجاوزوا اعمال الادارة بمراعاة الشروط المقررة في النظامنامه بمعنى انه اذا وجد شرط يقضي بالنهاي عن اتمام بعض الاعمال ما لم تعرض على مجلس المراقبة وجب عليهم الوفاء به والا كانوا مسئولين واذ وُصف هؤلاء المديرون بانهم مجرد وكلاء جاز بالضرورة عزلهم وتقرر في المادة ٢٤ جواز ذلك بغير قيد ولا شرط مراعاة لمصلحة الشركة لانه متى علم المدير بجواز عزله في اي وقت كان يخلص النية في خدمته ويجعل الصداقة والاستقامة ديدنه في وظيفته ولا سيما انه غير مسئول حتى صرح في القانون بجواز العزل ولو وجد شرط يقضي بغير ذلك كانه من الاصول المتعلقة بالنظام العام التي لا يسوغ الاخلال بها في اي حال من الاحوال

وان قيل لم لم يصرح بذلك فيما يتعلق بشركات التضامن وشركات
التوصية ايضاً بحاج بان مديري هذه الشركات مسئولون عن اعمالهم بالنسبة
لدائيتهم وامام مديرو شركة المساهمة فلم يكونوا مسئولين عن اعمالهم ولذلك احتس
من شرهم وغدرهم مجاوز عزم فضلاً عن اشتراط تعيينهم لاجل معلوم تحريضاً لهم
على التمسك بعري الصداقة وانهاضاً لهمهم وتقوية لعزيمتهم اذ لو عينوا لاجل
غير معين بحيث لا يعزلون الا عند حصول تقصير منهم او خطأ يكتفون باداء
اعمالهم بغير خطأ ولا تقصير ولا يزيدون على ذلك جداً ولا اجتهداداً في نجاح
الشركة وتقدمها بخلاف ما اذا كان تعيينهم لاجل معين فانهم يشمرون الذيل
ويصلون النهار بالليل لتقدم الشركة ونجاحها وازدياد ثروتها وربحها املاً في
امتداد ذلك الاجل لما يرى من اجتهدادهم ومشاربتهم على العمل

ولم يكن لمديري شركات المساهمة التصرف المطلق والتسلط التام من
غير رقيب ولا وازع ولا تقييد بملاحظ او مراجع بل لابد ان يرجعوا في
اعمالهم الى مجلس المراقبة والجمعية العمومية ولكل منها خصائص محدوده . فمجلس
المراقبة له التفتيش والملاحظة في كل الاوقات واما الجمعية العمومية فلا تعقد الا
في مواعيد معينة لتسمع بيان اعمال الشركة وتقدر الحصاص التي يلزم توزيعها من
الربح وتعين المديرين للمدة المستقبلية وتذاكر فيما يجب عمله طلباً للفائدة والمنفعة
بشرط مراعاة الشروط المدونة في النظامنامه بحيث اذا قرر رايها على امر مخالف
لتلك الشروط يكون لاغياً ولا يسوغ لاحد المديرين اجرائه والا كان مسئولاً
وقد قلنا فيما تقدم ان هؤلاء المديرين يعتبرون بصفة وكلاء فينتج من ذلك
انه يلزم ان يكون العقد المتضمن تعيينهم مشتملاً على بيان ما عهد اليهم ونيط بهم
ليقفوا عند الحد المرسوم ويخلصوا بذلك من المسؤولية اذ صرح في المادة ٢٥ بان
الوكلاء المديرين ليسوا مسئولين الا عن وفاء العمل الذي اُحيل على عهدهم اي

لا يترتب على ما يجرونة من الإدارة الزامهم بشيء ما فيما يختص بعهدات الشركة الزاماً خاصاً بأشخاصهم أو على وجه التضامن وقد أتى هذا النص مطابقاً للأصول العمومية المتعلقة بالتوكيل التي تقضي بأنه إذا عمل الوكيل عملاً يكون الموكل مسؤولاً عن الوفاء به بحيث يعتبر ملزماً بذلك دون غيره ولكن إذا تجاوز المديرون حدود التوكيل يحق لمن تعامل معهم أن يلزمهم بالوفاء بالعقد ما لم يكونوا قد أخبروه بسعة الوكالة عند تجاوز الحدود كما ذكر في المادة ٥٢٤ من القانون المدني وإن لم يوفوا بالعمل الذي أُحيل على عهدتهم يكونوا مسؤولين كما ذكر في المادة ٢٥ ومسؤوليتهم تكون بالنسبة للمساهمين دون غيرهم سواء كانت بسبب تقصير خطير أو يسير ولكن لا يسألون عن التقصير اليسير إلا إذا كانوا باجرة ويجب عليهم بمقتضى المادة ٥٢٥ من القانون المدني أن يقدموا حساباً عن إدارة أعمالهم ويلزم بحسب الأصول تقديم هذا الحساب لكل واحد من المساهمين ولكن لما كان ذلك يستلزم كثرة الأشغال وزيادة الأعمال اصطلح على أن يشترط في النظامنامه تقديمه للجمعية العمومية

والحاصل أنه إذا عمل المدير عملاً بغير تجاوز حدود التوكيل لا يكون مسؤولاً عنه بل تلزم الشركة بالوفاء به وإن قصرت في ذلك يسوغ لمن تعامل معها أن يطلب الزامها بالوفاء ويرفع دعواه بما ذكر إلى المحكمة ويستحصل على المستحق له من أموالها وإن لم تكف هذه الأموال وكان المساهمون قد دفعوا قيمة الأسهم بتامها ضاع عليه حقه وخسر ماله وأما إذا كان المساهمون لم يدفعوا قيمة الأسهم كلها أو بعضها فيجوز له مطالبتهم بقدر الباقي في ذمتهم بناء على ما لكل إنسان من الحقوق فيما يكون لمدينه كما تقرر في القانون المدني

فيعلم من ذلك أن المساهم آمن على ماله الخارج عن الشركة أيًا كانت مقادير ديونها وسواء أحوالها بحيث لا تجوز مطالبته فيما يتعلق بأعمال الشركة إلا بما يكون

باقيا في ذمته من قيمة الاسهم التي اخذها وهو بهذا الاعتبار شبيه بالشريك الموصى في شركة التوصية

وتحل هذه الشركة بالاسباب التي تنقضي بها غيرها من الشركات ما عدا موت احد الشركاء او الحجر عليه او اشهار افلاسه او خروجه منها فانه لا ينشأ عن ذلك انتهاء الشركة اذ لا ارتباط لها باشخاص المساهمين الذين ربما يكونون في الغد غير من كانوا في اليوم لما اوضحناه من جواز التنازل عن الاسهم وتكون تصفية اعمالها بحسب القواعد العمومية المتعلقة بذلك المينة انفا فلا حاجة للعود الى ذكرها

الفرع الرابع

في شركة المحاصة

شركة المحاصة هي الشركة التي يعقدها اثنان او اكثر لعمل واحد او اكثر بعمل واحد الشركاء باسمه خاصة بشرط قسمة الربح فيما بعد كمن يجد بضاعة ويرغب شراءها لبيعها ويضيق ذرعه عن ذلك لعدم كفاية ما في يده من المال فيعرض على آخر اشتراكه معه ويقبل هذا الآخر ذلك ويسلمه حصته في رأس المال فيتم الشراء وحده باسمه ثم يبيع البضاعة ويقدم الحساب لمن اشترك معه ويقسمان الربح وتنتهي حيثئذ الشركة بينهما

فينتج من ذلك ان شركة المحاصة ليست كباقي الشركات من حيثية تشكيلها لزمن مديد وعقد مشارطتها بالكتابة وعلان تلك المشارطة بل هي شركة تُعقد لزمن قصير بغير اشهار بحيث لا يعلم بوجودها الا المحاصون ولذلك قيل في المادة ٥٩ انه لا يكون لها رأس مال شركة ولا عنوان شركة . ولا يقال

كيف لا يكون لها رأس مال وهي بدونه لا يمكنها ان تعمل عملاً وقد صرح في المثال المتقدم بان شراء البضاعة لا يتم الا بعد جمع المال من الشريكين وهذا يعد لامحالة رأس مال لاننا نقول ان الشارع لم يرد انه لا يكون لها رأس مال اصلاً لخروج ذلك عن حد المعقول بل غرضه ان لا يكون لها رأس مال مستمر على الدوام بحيث لا يقسم بعد انتهاء العمل ولذلك اضاف لفظ رأس مال للشركة فقال في المادة ٥٩ ليس لها رأس مال شركة اي دائم مستمر فلا ينافي ان يكون لها رأس مال بغير هذا القيد

ويشترط في تشكيل تلك الشركة ما اشترط في غيرها من الاتفاق بين الشركاء ووضع رأس مال مشترك للحصول على ربح مشترك ايضاً ولكنها تمتاز عن الشركات الاخرى بعدم لزوم عقد مشاركة بالكتابة ولا نشر ولا اعلان كما يؤخذ من المادة ٦٤ اذ لا حاجة لاستيفاء هذه الاجراءات في عقد لم يكن للغير شأن فيه لعدم استمراره في الوجود البرهنة يسيرة من الزمن ولا سيما انه كثير الحصول بين التجار شائع التداول بغاية السهولة بغير سبق اصرار في اغلب الاحيان وفي الواقع كثيراً ما نرى تاجراً يعرض على آخر الاشتراك معه بالمخاصة في عمل على شرف التمام ويقبل هذا الآخر ذلك ويتم العمل فوراً ولا يخفى ما ينشأ عن هذه السهولة من انتشار التجارة واتساع نطاقها ولو اشترط في القانون عقد مشاركة هذه الشركة بكتابة لما وجدت تلك السهولة ولا امكن تنجيز الاعمال بالكيفية التي بينها

واذ كان تشكيل شركات المخاصة بغير مشاركة بالكتابة جاز اثبات وجودها بكافة الطرق وان كان الشارع اقتصر في المادة ٦٢ على ذكر الاثبات بابرار الدفاتر والمخطابات لانها اكثر استعمالاً واقرب طريقاً للوصول للغاية المقصودة اذ لا بد ان يقيد احد الشركاء العمل في دفتاره

ولا تناط ادارة هذه الشركة بمدير مخصوص بل كل من يعقد من المحاصين

عقداً مع الغير يكون مسئولاً له دون غيره كما ذكر في المادة ٦١ وإذا دخل في العقد جميع المحاصيين يكونون مسئولين جميعاً على وجه التضامن وتعد الشركة بينهم في هذه الحالة شركة تضامن وإن كانت بغير مشاركة ولا اعلان فإن عدم اعلان المشاركة لا يجوز لهم الاحتجاج على الغير كما بينا فيما سلف وتحل هذه الشركة بالاسباب التي تنتهي بها الشركات المدنية ما عدا انقضاء الميعاد لأن شركة المحاصة لا تعقد لأجل معين بل لعمل واحد أو أكثر ومتى انتهت هذه الشركة بسبب اتمام العمل الذي عُقدت من أجله يقتسم الشركاء الأرباح أو الخسائر على حسب الاتفاق الذي حصل بينهم بحيث إذا تأخر الشريك الذي عمل العمل عن تقديم الحساب يجوز لباقي الشركاء أن يطلبوا من المحكمة الزامه بذلك

—•••—

تَمَّة

قد فرغنا من الكلام على ما يخص أنواع الشركات التجارية كل نوع على حدة وبقي علينا البحث في المادة ٦٥ التي لم تكن خاصة بنوع واحد منها بل مشتركة بين جميع الأنواع ولذلك لم يتسن لنا شرحها في أحد الفروع المتقدمة فأفردناها بهذه التمة فنقول إن الدعاوي التي تنشأ عن أعمال الشركة لا يسقط الحق فيها ما دامت الشركة قائمة إلا بحسب القواعد العمومية المتعلقة بذلك المبينة في القانون المدني أعني بعد مضي خمس عشرة سنة ما عدا بعض أحوال استثنائية فإن انتهت الشركة لا يصح مراعاة هذه المدة لما يترتب على ذلك من استمرار تضامن الشركاء في أثناءها وضعف الثقة بهم في الأعمال التجارية إلى انقضائها ولذلك رأى الشارع لزوم تنقيصها فصرح في المادة ٦٥ بأن كل ما نشأ عن أعمال الشركة من

الدعوى على الشركاء غير المأمورين بتصفية الشركة أو على النائمين مقامهم يسقط الحق في إقامته بمضي خمس سنين من تاريخ انتهاء مدة الشركة إذا كانت المشاركة المبينة فيها تلك المدة اعانت بالكيفية المقررة قانوناً أو من تاريخ إعلان الاتفاق المتضمن فسخ الشركة. ولو لم يأت الشارع بهذا النص لزال الأمن في التجارة لأن كل تاجر دخل في شركة تجارية يبقى معرضاً مدة خمس عشر سنة لمطالبته بديون الشركة والاستحصال عليها من أمواله التي كانت خارجة عن الشركة أو اكتسبها بعد انتهائها ولقد أجاد الشارع وإصاب في تلافي ما ينشأ عن ذلك من الضرر والخسارة بأن رخص للتاجر المذكور في الاحتجاج بسقوط الحق في الدعوى بعد انقضاء مدة خمس سنين فقط متى كان غير مأمور بالتصفية ولا قائماً مقام المأمور بذلك

ورب سائل يسأل عن مجوز الاحتجاج عليه بسقوط الحق في الدعوى فنقول إن الدعوى التي ترفع على أحد الشركاء إما أن تكون من شخص خارج عن الشركة أو من شريك آخر سواء كان بنفسه أو بواسطة المأمور بالتصفية فإن كانت مرفوعة من شريك على آخر سواء كان بنفسه أو بواسطة المأمور بالتصفية لا يجوز على رأينا الاحتجاج بمضي مدة الخمس سنين وإن كانت عبارة المادة ٦٥ مطلقة ووجه عدم جواز ذلك أنه اشترط في تلك المادة أن الحق في الدعوى لا يسقط بمضي الخمس سنين إلا إذا علم للغير انتهاء الشركة سواء كان بإعلان المشاركة المبينة فيها مدتها أو بإعلان الاتفاق المتضمن الفسخ ومن البديهي أنه لا لزوم لهذا الشرط فيما يختص بعلاقة بعض الشركاء مع البعض الآخر إذ أنهم يعلمون ذلك بالضرورة ويؤخذ أن من ذلك أن الشارع أراد عند وضع تلك المادة الاحتجاج بسقوط الحق بمضي المدة في الدعوى التي ترفع على الشركاء من غيرهم ولا سيما أن الغاية المقصودة من المادة المذكورة مساعدة الشركاء المتضامين وإعانتهم بتخليصهم من

مضى التضامن مدة خمس عشر سنة ولا تضامن بينهم فيما يتعلق بتعامل بعضهم مع البعض

وإذ علم أن الاحتجاج بمضي الخمس سنين لا يكون إلا على غير الشركاء فمن مفهوم ذلك يتبين أنه لا يسوغ للشركاء الموصين ولا للمساهمين أن يتسكوا بمضي هذه المدة إذا انحلت الشركة وكانت قيمة الأسهم باقية في ذمتهم كلها أو بعضها وطالبهم بها الشركاء أو دائنوا الشركة لأنه إذا كانت المطالبة من الشركاء يراعى ما قلناه فيما سبق من عدم الاحتجاج بمضي الخمس سنين إلا على غيرهم وإذا كانت من دائني الشركة فلا تُعد أنها منهم مباشرة بل بصفة كونهم قائمين مقام مدينهم وهم باقي الشركاء بناءً على ما لم من الحقوق في سائر أموال هؤلاء المدينين كماقرر في المادة ١٤١ من القانون المدني وعلى ذلك يُعتبرون أنهم حلوا محل مأمور التصفية ولا يسقط حقهم في الدعوى إلا بعد مضي خمس عشرة سنة

وكذلك لا يجوز للشركاء في شركة المحاصة أن يتسكوا بحكم المادة ٦٥ لأنه لا علم للغير بوجودها ومن يتعامل معها لا يعرف إلا الشريك الذي تعامل معه فيبقى حقه محفوظاً في رفع الدعوى على هذا الشريك إلى انقضاء المدة المعتادة ويتج ما ذكر أن الاحتجاج بمضي مدة الخمس سنين كماقرر في المادة ٦٥ لا يجوز إلا للشركاء المسؤولين عن ديون الشركة بوجه التضامن ما عدا من كان منهم مأموراً بالتصفية فإنه لا يسقط الحق في إقامة الدعوى عليه باعتبار هذه الصفة إلا بعد مضي خمس عشرة سنة وإما باعتبار شريكاً فيكون كباقي الشركاء ولو لا ذلك لكان أسوأ حالاً من غيره ولما قبل أحد الأقدام على التصفية فضلاً عن أن مأمور التصفية شبيه بالوكيل ولا يُسأل أذن عن شيء بهذه الصفة فإن رُفعت عليه دعوى من دائني الشركة تعتبر مرفوعة عليه بصفة كونه حائزاً لمال الشركة ومن المعلوم أنه يجوز للدائنين أن يطلبوا منه حساباً عن ذلك إلى

انقضاء مدة خمس عشر سنة بحيث لا يسوغ لم الزامه بشيء متى اثبت انه لم يبق
عنده من مال الشركة قليل ولا كثير وان رُفعت عليه تلك الدعوى بصفة
كونه شريكاً متضامناً بصرف النظر عن اعتباره مأموراً بالتصفية يسقط الحق في
الدعوى بالنسبة له بمضي خمس سنين كما يسقط بالنسبة لباقي الشركاء المتضامنين
مراعاة للعدل والانصاف اذ لو كان المراد منعه عن التمسك بمضي تلك المدة
لوجب التصريح بجواز رجوعه على باقي الشركاء بقدر حصصهم في الدين الذي
يقوم بوفائه خلافاً لمذلول المادة ٦٥

والمراد بسقوط الحق في الدعوى على الشركاء بمجرد مضي خمس سنين عدم
مطالبتهم بشيء من اموال الخاصة بهم التي كانت خارجة عن الشركة واما مال
الشركة فيبقى ضامناً لحقوق دائئها مدة خمس عشرة سنة بحيث اذا دفعت الشركة
لمن حضر من دائئها ديونهم واقتسم الشركاء ما بقي بعد ذلك ثم حضر دائئ آخر بعد
عشر سنين يكون له الحق في مطالبة كل واحد من الشركاء بنسبة ما اخذه من
مال الشركة فيعلم من ذلك ان لكل دائئ من دائئ الشركة التي يكون فيها الشركاء
مسؤولين حقلين احدهما على مال الشركة والثاني على كل واحد من الشركاء المتضامنين
والاول يبقى مدة خمس عشر سنة والثاني يبقى بمقتضى المادة ٦٥ خمس سنين
فقط من تاريخ العلم بانتهاء الشركة علماً حقيقياً او باعتبار اشهار الانتهاء باعلانه
ولا يتوهن احد انه بمجرد انتهاء الشركة ومضي الخمس سنين بعد ذلك
يكون للشركاء الحق في الاحتجاج بسقوط الدعوى بل تبدئ هذه المدة من يوم
علم الغير بانتهاء الشركة علماً حقيقياً او باعتبار استيفاء ما هو مقرر لذلك وهو
انتهاء المدة المعينة للشركة اذا كانت مبينة في عقد الشركة وسبق اعلانه او
اعلان الاتفاق المتضمن فسخ الشركة اذا لم تكن لها مدة او كانت لها مدة وانتهت
قبل انقضاءها بسبب من الاسباب

ولم يرد في المادة ٦٥ ما يتنافى الاصول العمومية المتعلقة بسقوط الحق بمضي
المدة الا فيما يتعلق بالميعاد دون باقي الاصول الخاصة باقطاع تلك المدة وغيرها
ما بين في القانون المدني فيجب اذن مراعاتها كما ذكر في تلك المادة التي اضطررنا
الى الاسهاب في شرحها والاطناب في ايضاحها ما اشتملت عليه من اللبس
والابهام والايجاز الذي تاباهُ صناعة الكلام مما لا يحسن مثله في عبارات القوانين
التي يجب ان تكون على تمام الوضوح ونهاية السهولة

الباب الرابع

في التوكيل

التوكيل عقد به يؤذن الوكيل بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته كما ورد في
المادة ٥١٢ من القانون المدني فالوكيل هو من يعمل عملاً باسم من كلفه به وعلى
ذمته ولم يذكر في القانون المدني وكيل بغير هذه الشروط والقيود للاكتفاء في
الاعمال المدنية بان يكون الوكيل على هذه الصفة واما في الاعمال التجارية فلم
يكتف بالوكيل الذي ينطلق عليه التعريف المتقدم لجملة اسباب احدها ان
الوكيل على مقتضى التعريف المذكور لا يعمل عملاً إلا باسم موكله اعني بعد التصريح
باسم من كلفه بهذا العمل فينشأ عن ذلك اشتهار الاعمال التي يتوسط في اتمامها
مع لزوم كتمانها في المواد التجارية لانه كثيراً ما يكون من مصلحة التاجر عدم العلم
باسمه وقت اتمام العمل وكتمان العمل نفسه واخفاء المحل الذي ياخذ منه بضاعته
كيلا يباريه احد ولا يجاريه والسبب الثاني انه متى كان الوكيل لا يعمل عملاً إلا
باسم موكله فيكون الموكل مسئولاً دون غيره ويضطر اذن من يتعامل مع الوكيل
المذكور الى الاستعلام عن سيرة الموكل ودرجة يسره ليكون آمناً على حقوقه وينشأ

عن ذلك البطء والتواني في اتمام العمل مع لزوم السرعة في المواد التجارية والثالث انه يجب على الوكيل بسبب عدم مسئوليته ان يثبت وكالته ويضطر اذن الى الاستحصال على توكيل رسمي يحرر في قلم كتاب المحكمة ويصدق عليه ولا يخفى ما ينتج من ذلك من ضياع الزمن وكثرة المصاريف فدعت هذه الاسباب التجار للبحث عن شروط وقيود اخرى للوكلاء الذين يتوسطون في اتمام اعمالهم وتوصلوا الى استبدال الوكلاء الذين يعملون العمل باسماء موكلهم بوكلاء آخرين يعملون العمل باسمائهم وهم الوكلاء بالعمولة ولا فرق بين الوكلاء السالف ذكرهم والوكلاء بالعمولة سوى ان الفريق الاول يعمل العمل باسم الموكل والفريق الثاني يعمل باسمه وهذا الفرق وان كان يتبادر للذهن انه فرق ضعيف لكنه عند امعان النظر على غير ما ذكر لمنعه الاضرار السابق ذكرها التي تنشأ في كل الاحوال عن توسط الوكلاء المذكورين في القانون المدني وتداخلهم في الاعمال التجارية ويوجد فرق آخر بين الفريقين وهوان الوكيل بالعمولة يعمل العمل دائماً باجرة لانه اتخذ ذلك حرفة له للحصول على ربح واما الوكيل في المواد المدنية فيعتبر عملة على الدوام بغير مقابل لانه لم يتخذ الوكالة حرفة ولا يكون له الحق في اخذ اجرة ما لم يوجد شرط صريح او شرط ضمني يتضح من حالته

واذ كان الغرض من هذا الكتاب شرح قانون التجارة فلا حاجة لنا لاطالة الكلام على ما يتعلق بالوكيل في المواد المدنية بل تقتصر على البحث فيما يخص الوكيل بالعمولة فنقول ان الوكيل المذكور هو من يعمل عملاً باسم نفسه او باسم شركة (المراد بالشركة هنا الشركة التي تكون مؤلفة لاعمال التوكيل بالعمولة) بامر الموكل وعلى ذمته في مقابلة اجرة او عمولة كما ذكر في المادة ٨١ وهو الملزم دون غيره لموكله ولمن يتعامل معه وله الرجوع على كل واحد منهما بما يخصه من غير ان يكون لاحدهما طلب على الآخر كما ورد في المادة ٨٢

فينتج من ذلك ان الوكيل بالعمولة لا يعتبر بهذه الصفة ولا تكون له الحقوق التي تترتب عليها الا اذا عمل العمل باسمه بصفة ان يكون مسؤولاً عنه لدى من تعامل معه واذا عقد عقداً باسم موكله لا يعتبر وكيلًا بالعمولة بل وكيلًا باعتبار التعريف الوارد في القانون المدني ويكون لكل من الموكل والمتعاقد الثاني مطالبة الآخر مباشرة كما صرح بذلك في المادة ٨٢ غير انه لا يكتفي في ذلك بمجرد اظهار اسم الموكل واتمام العمل على ذمته بل لابد ان يكون العقد باسمه بناء على اذن منه فان لم يأذن بذلك يكون الوكيل مسؤولاً دون غيره لمن تعامل معه واذا اقتضى الحال رفع دعوى فتكون في وجهه مباشرة ما لم يثبت حصول الاذن ويطلب من تعامل مع الوكيل الاطلاع عليه ليسوغ له رفع الدعوى على نفس الموكل

ويتم عقد التوكيل كباقي العقود باتفاق ارادتين اعني بقبول الوكيل لما كلفه به الموكل ويجوز اثبات حصول ذلك العقد بكافة طرق الاثبات . وقد اصطلح في العمل في اغلب الاحيان على تكليف الوكيل بالعمولة باجراء الامر المراد بكتابة وجرى العرف بين التجار على اعتبار سكوت الوكيل عن المجاوبة على تلك الكتابة بالرفض قبولاً فان من احترف بصنعة واشهر احترافه بها يعتبر انه عرض على العامة اعمال صنعتيه واستعد في كل الاوقات لاجراء ما يكلف به منها وتعد ارادته حاصلة على الدوام فاذا كلفه انسان بعمل يعد انه قابل لما عرضه عليه واتفق بذلك الارادتان ويتم العقد ويحصل حينئذ الارتباط به

وقد يستحسن الوكيل بالعمولة عملاً ويعمله من تلقاء نفسه باسم موكله بغير اذن منه فتراعى في ذلك القواعد المقررة فيما يتعلق بمن يدير او يعمل عملاً لآخر بغير اذن كما ذكر في المادة ٨٤ اعني لا يلزم من عمل العمل على اسمه بالمصاريف الا بقدر ما آل اليه من المنفعة فاذا اشترى الوكيل بالعمولة باسم شخص بضاعة

بأنف قرش وباغها ذلك الشخص بتسعة قرش فلا يدفع للوكيل إلا الثمن الذي قبضه اذ لا يصح الزامه بخسارة ناشئة عن عمل لم يكلف به غيره وإنما يلزم ان تستثنى من ذلك الاحوال التي لا يقع فيها من الوكيل غش ولا تدليس ولا يكون له قصد سيئ كأن يكلف انسان وكيلًا بالعمولة بان يعمل عملاً عند الفرصة ففي هذه الحالة يلتزم الموكل بكافة الخسائر وليس على الوكيل اذا حصلت منازعة إلا ان يثبت حلول الفرصة وإتمام العمل بشروط حسنة بالنسبة للاحوال

وينتهي عقد التوكيل بإتمام العمل الذي عقد من اجله وموت احد المتعاقدين وعزل الوكيل وتخليه عن الوكالة . فانهاء العقد بإتمام العمل الذي عقد من اجله لا يحتاج الى شرح ولا تفسير واما انتهاءه بموت احد المتعاقدين فبين سببه وهوان العقد المذكور مرتبط بنفس الأشخاص ومبني على ثقة احد المتعاقدين بالآخر فاذا مات احدهما يكون انتهاءه من مصلحة الآخر . وانتهاءه بعزل الوكيل او تخليه عن الوكالة لا يحتاج ايضاً الى بيان سبب اذ قلنا فيما تقدم ان العقد مبني على ثقة احد المتعاقدين بالآخر فيجب اطلاق الحرية لكل منهما في فسخ العقد متى ضعفت تلك الثقة بشرط ان لا يكون الفسخ مبنيًا على غش كان يعزل الموكل الوكيل بقصد ان يتم بنفسه العمل مع الغير مباشرة مع علمه بشروع الوكيل في ذلك او كأن يتخلى الوكيل عن الوكالة ليم العمل على ذمته لما رأى فيه من الفوائد والمنافع وفي هاتين الحالتين يكون لمن لحقه ضرر بسبب فسخ العقد الحق في اخذ تعويض وذهب البعض الى جواز الحكم بطلان التخي المبني على غش الزام الوكيل بإتمام العمل ولكن هذا المذهب ضعيف . وكذلك لا يجوز التخلي عن الوكالة في وقت غير لائق ولو بغير غش كأن يخبر الوكيل الموكل بتخليه في وقت لا يمكن فيه الموكل من اتمام العمل بواسطة وكيل آخر ويترتب على عقد التوكيل ان يلتزم كل من المتعاقدين للآخر بامور يجب

عليه الوفاء بها فالوكيل بالعمولة كغيره من الوكلاء يجب عليه امران احدهما ان يتم العمل الذي عهد اليه والثاني ان يقدم حساباً عن ذلك الى موكله فتميم العمل يلزم ان يكون بالاسعار والشروط التجارية وقت الشروع فيه في الجهة الموجود فيها وبذلك لا يكون مسئولاً عن شيء ما لم يقبضه الموكل بشروط معينة وتعليمات صريحة فان قيده بتعليمات تامة صريحة يجب عليه اتباعها بحيث اذا لم يتيسر له اتمام العمل بالسعر والشروط التي اشتملت عليها تلك التعليمات وجب عليه الامتناع عن اتمامه والا كان مسئولاً ومسئوليته لا تكون بمجرد مخالفته للتعليمات بل يعتبر في هذه الحالة كمن عمل عملاً على ذمة انسان بغير اذنه فان نشأت خسارة عن هذا العمل يكون ملزماً بها فاذا باع بضاعة بثمن ازيد من الثمن المعين في التعليمات او اشترى بضاعة بثمن اقل من الثمن المقدّر له فيها لا جناح عليه ولو حدثت خسارة بعد ذلك وان باع بضاعة بثمن اقل او اشترى بها بثمن ازيد يلزم بفرق السعر

واما تقديم الحساب فيلزم ان يكون بعد تميم العمل الذي كلف به الوكيل بحيث تثبت صحته اذا احتمل الريب والاشتباه بأن يبرز السندات المأخوذة ممن تعامل معه فانه لا يستحق بسبب ذلك العمل الا اجرته دون الحصول على اي منفعة أخرى فاذا اشترى شيئاً مثلاً باسمه واراد ان يستحصل من موكله على ثمن ازيد من الثمن الذي دفعه عد ذلك خيانة منه

ولا يكفي بتقديم الحساب فقط بل يجب ايضاً على الوكيل اذا كان مكلفاً ببيع شيء ان يدفع لموكله الثمن الذي قبضه بعد استئصال العمولة التي يستحقها والمبالغ والمصاريف التي دفعها بسبب التوكيل واذا كان مكلفاً بشراء شيء آخر لزمه ارسال ذلك الشيء الى الموكل او لمن يعينه واذا اعطى للمشتري في الحالة الاولى ميعاداً لدفع الثمن او اعطى للبائع في الحالة الثانية ميعاداً لتسليم المبيع

وجب عليه عند حلول الاجل ان يأخذ ما أُجِّلَ الوفاء به سواء كان الثمن او المبيع ويسلمه الى موكله واذا حصل تقصير في الوفاء فلا يكون مسئولاً الا اذا اثبت الموكل ان منع الخسارة التي لحقت به كان ممكناً بواسطة تجنب التعامل مع المعسر من التجار. وقد يتعذر عليه اثبات ذلك بسبب عدم اقامته في الجهة التي حصل فيها العمل فاصطلح لتلافي هذا الامر على ان الوكيل يضمن لموكله الوفاء بالعمل الذي عمله على ذمته في مقابلة الزيادة في اجرتيه ويعتبر الضمان بهذه الصورة صحيحاً فانه شبيه بالسيكورتاه (اي عقد التأمين) ويُعد الموكل مؤمناً له والوكيل مؤمناً وزيادة الاجرة جعل السيكورتاه

واما ما يلتزم به الموكل للوكيل فهو دفع العمولة اي الاجرة التي تكلف بالعمل في مقابلتها وتقدر عادة على كل مائة من ثمن البضاعة التي يشتريها او يبيعها وكذلك دفع المصاريف التي صرفها على البضاعة كمصاريف وضعها في المخازن ونقلها دون مصاريف التأمين (اي السيكورتاه) اذا استصوب الوكيل ان يؤمن على البضاعة من تلقاء نفسه بغير اذن من الموكل ما لم تكن البضاعة قابلة للتلف بحسب نوعها او يخشى عليها في اثناء السفر من بعض الاخطار فيكون التأمين في هذه الحالة واجباً حتماً ولو قصر فيه الوكيل لعد ذلك خطأ منه

وقد يلتزم الموكل في بعض الاحيان بان يدفع للوكيل بالعمولة مبالغ أخرى زيادة عن قيمة العمولة وملحقاتها لان الوكيل المذكور لا يكون في اغلب الاوقات مجرد واسطة في بيع وشراء البضاعة بل يشتغل كثيراً باعمال البنوك ويقرض لموكله مبالغ على البضائع التي يرسلونها اليه فيستحق هذه المبالغ وفوائدها وله حق الامتياز في استيفائها واستيفاء غيرها مما يكون له من الاجرة والمصاريف من ثمن البضائع المرسلة او المسلمة اليه او المودعة عنده زيادة على ما له من الحق في مطالبة نفس الموكل بذلك ورفع الدعوى عليه

وقد قيل في المادة ٨٥ ان حق الامتياز المذكور يكون للوكيل بالعمولة بنهر استثناء ومع هذا الاطلاق لا يكون حق الامتياز إلا للوكيل بالعمولة المكلف بالبيع كما يؤخذ من عبارة تلك المادة التي قصرت الامتياز على البضائع المرسلة او المسلمة او المودعة فتدل هذه الالفاظ على ان الامتياز معلق على تسليم البضاعة او ارسالها او ايداعها والارسال والتسليم لا يكونان إلا بقصد البيع فضلاً عما ينتج من نص المادة ٨٨ وهو اذا بيعت البضائع وسلمت على ذمة الموكل فللوكيل بالعمولة ان يأخذ من ثمنها قيمة دينه بالاولوية والنقد على مدائني الموكل المذكور فيعلم من هذا النص ان البضائع أرسلت بقصد بيعها

ولا يؤهمن ما قلناه من حيثية اختصاص الوكيل بالعمولة المكلف بالبيع بحق الامتياز المترّر في المادة ٨٥ ان الوكيل بالعمولة المكلف بالشراء لا امتياز له ولا تقدم على غيره بل له حق الامتياز المترّر لبائع المنقولات في المادة ٦٠١ من القانون المدني الذي استوفينا شرحه سند الكلام على عقد البيع وليس المراد بذلك اعتبار هذا الوكيل بصفة بائع بالنسبة لموكليه بل المراد ان محل محل البائع الذي اشترى منه والتزم له بالثمن ويكون له ما كان للبائع المذكور من الامتياز ولا سيما انه قيل في المادة ١٦١ من القانون المدني ان من دفع دين شخص فله حق الرجوع عليه بقدر ما دفعه وقيل في المادة التالية لها ان التأمينات التي كانت على الدين الاعلى تكون تأميناً لمن دفعه اذا كان ملزماً بالدين مع المدين او بوفائه عنه واذا كان الوكيل ملزماً بثمن ما اشتراه على ذمة موكليه فيحل محل البائع بمقتضى المادة ١٦٢ وتكون له التأمينات التي كانت للبائع المذكور وبالمجمله حق الامتياز المترّر في المادة ٦٠١

فينتج من ذلك ان حق الامتياز الذي يكون للوكيل بالعمولة المكلف بالشراء لا يكون له مباشرة بل بواسطة بخلاف الوكيل المكلف بالبيع فان امتيازهُ

على البضائع المرسلة او المسلمة اليه او المودعة عنده ليس بواسطة بل يكون له مجرد
الارسال او التسليم او الايداع ويبقى ما دامت البضائع تحت يده وان باعها
وسلمها على ذمة موكله يكون له الحق في اخذ دينه من ثمنها بالاولوية والتقدم على
غيره كما ذكر في المادة ٨٨ وان دفع المشتري الثمن باوراق تجارية يكون له حق
الامتياز عليها ما دامت تحت يده كما ورد في المادة ٨٦ وان لم يدفع المشتري الثمن
باوراق ولا يتقود بتسك الوكيل بالحق الذي له على المبيع بمقتضى المادة ٦٠١ من
القانون المدني اذ هو البائع ويكون له هذا الحق من وقت البيع اني من وقت
سقوط الحق المترر له في المادة ٨٥

واذا كانت البضائع باقية تحت يد الوكيل بالعمولة لعدم وجود مشتر لها
بالشروط التي اشترطها الموكل واراد الوكيل مع ذلك ان يأخذ ماله فيعمل بحكم
المادة ٨٩ ويستحصل من القاضي المعين للامور الوقفية في المحكمة الكائن محله في
دائرتها على الاذن ببيع تلك البضائع كلها او بعضها بالمزايدة العمومية على يد سمسار
يعين لذلك في الاذن المذكور بشرط ان ينبه اولاً على موكله بالوفاء تنبيهاً رسمياً
ولم تحصل ثمة من هذا التنبيه في ظرف ثلاثة ايام خلاف مواعيد المسافة

ولا يخفى ما في هذا الحكم من الاجحاف بحق الموكل لانه وان كان
الاستحصال على الاذن ببيع البضائع في حالة رهنها من العدل والانصاف بسبب
وضعها تأمينا على الدين المؤجل وحلول الاجل بغير وفاء ولكن لا مناسبة ولا
مشاكلة بين هذه الحالة وبين حالة طلب الاذن لبيع البضائع لحصول الوكيل
بالعمولة على دينه بل يوجد بينهما بون عظيم لان دين الوكيل بالعمولة لم يكن
لاجل معين بل حصل الاتفاق ضمناً على دفعه وقت بيع البضاعة اختياراً فيكون
من الجور الزام الموكل ببيعها قهراً في وقت لم تكن فيه الاسعار موافقة لسداد دين
لم يحل ميعاد استحقاقه وعلى ذلك يجب على النضاة تلافي هذا الامر بأن لا يأذنوا

بيع البضاعة كالمقرر في المادة ١٨٩^أ في احوال استثنائية كحالة سوء قصد
الوكيل او عدم كفاءته لحسن ادارة اعماله او كحالة ما اذا ظهر جلياً ان عدم البيع
يشأ عنه ضياع مال الوكيل

ولا خوف من عدم الاذن ببيع البضاعة فان حق الوكيل في الامتياز مؤيد
بمجه في حبس البضاعة الموجودة تحت يده كما صرح به في المواد السالف ذكرها
وفي المادة ٦٠٥ من القانون المدني التي تمنح حق الحبس لكل دائن ممتاز بحيث
لا يجوز اجبار الوكيل بالعمولة على تسليم البضاعة الموجودة تحت يده المملوكة لموكله
ما لم يدفع له المستحق اليه وان ندر مراعاة ذلك لمخالفته للغرض المقصود من
الوكيل اعني سرعة بيع البضاعة ولا سيما انه لم يقرر في المادة ٨٨ حق امتياز
الوكيل على ثمن البضاعة الا للوصول الى ذلك الغرض بعدم تعطيل بيع البضاعة
ومنع المشاكل التي تحدث بين الوكيل والموكل

ولنعد هنا الى المادة ٨٢ التي ذكرناها فيما سلف لزيادة شرحها وتفسيرها
فتقول انه صرح فيها بأن الوكيل ملزم دون غيره لموكله ولمن يتعامل معه وله
الرجوع على كل واحد منها بما يخصه من غير ان يكون لاحدهما طلب على الآخر
فيعلم من ذلك انه لا علاقة ولا ارتباط بين المتعاملين الحقيقيين بل يكون الارتباط
بين الوكيل بالعمولة وبين كل من التعامل معه والموكل فان كان الوكيل مديناً
بدين خاص به لمن باع له بضاعة الموكل جاز للمشتري ان يستوفي دينه من ثمن
البضاعة بطريق المقاصة وان كان دائناً للموكل فلا تسوغ له المقاصة اذ لا يكون
لكل من الموكل ومن تعامل معه الوكيل طلب على الآخر كما ذكر في تلك المادة
ما لم يشهر افلاس الوكيل فيجوز للموكل بمقتضى المادة ٢٨١ ان يطالب من اشترى
البضاعة من المفلس بثمنها ان لم يكن قد دفعه قبلاً لانه يسوغ له خلاف ذلك
استرداد البضائع التي سلمها للوكيل المفلس من دائنيه مادامت موجودة عيناً فمن

باب اولى ان يطالب بتمنّها اذا باعها الوكيل المذكور ولم يقبض الثمن كما نرى ذلك عند البحث في الافلاس

وان كان الوكيل الذي افلس مكلفاً بشراء بضاعة واشتراها بالفعل على ذمة موكله ثم افلس قبل اخذ ثمنها فهل يجوز لصاحب البضاعة ان يطالب الموكل بالثمن او يجب على الموكل المذكور ان يدفع الثمن الى وكلاء الدائنين ليدخل في مال التفليس وياخذ صاحب البضاعة حصته فيه كباقي الدائنين وعندنا ان الراي الاخير ارجح لاننا استندنا في قولنا السالف على ان البضاعة ارسلت للمفلس قبل افلاسه لبيعها وبقيت عيناً وقلنا ان لصاحبها الحق في استردادها من دائني الوكيل وفي الحالة التي فرضناها لم تكن البضاعة مرسلة للوكيل ببيعها بل اشتراها باسمه وبيننا عند الكلام على عقد البيع ان حق البائع في استرداد المبيع يسقط اذا سلمه للمشتري قبل الافلاس فاذا كان البائع لا يجوز له استرداد نفس المبيع فكيف يحق له اخذ الثمن ولا سيما ان حكم المادة ٢٨١ الذي يرخص للموكل في الرجوع على من اشترى البضاعة من وكيله ورد على وجه الاستثناء من القاعدة العمومية المقررة في المادة ٨٢ التي تقضي بانه لا يكون لاحد من المتعاملين الحقيقيين طلب على الآخر وكل استثناء مانع غير المستثنى

الباب الخامس

في الرهن

الرهن عقد به يضع المدين او غيره في حيازة الدائن عيناً معينة او حقاً في عين معينة تأميناً على الوفاء بالدين بحيث يكون للدائن حق حبس الشيء المرهون لحين الوفاء بالتام وحق استيفاء دينه من ثمن المرهون مقدماً بالامتياز على من

عده كما ورد في المادة ٥٤٠ والمادة ٥٤١ من القانون المدني والمراد هنا رهن المتقولات دون العقارات لان رهن العقارات ليس من الاعمال التجارية فضلاً عما يستلزمه من الصعوبات وضياح الاوقات وامارهن الاموال المنقولة فقريب المتال سهل العقد لان التاجر لا بد ان يكون عنده شيء من المتقولات كال بضائع والاوراق التجارية وغيرها فيسهل عليها اتساع دائرة الاعمال وزيادة الكسب والربح كما يسهل على الدائن المرتهن بيعها في حالة عدم الوفاء

ولا فرق بين هذا العقد في المواد المدنية وبينه في المواد التجارية من حيثية اتباع الاصول المقررة في القانون المدني في ما يتعلق بكيفية اتمامه وبما يترتب عليه وانما يمتاز احدهما عن الآخر بان يكون الرهن التجاري لعل من الاعمال التجارية سواء كان الراهن تاجراً او غير تاجر فاذا رهن انسان شيئاً واقترض بهذه الوساطة مبلغاً اعد لعل تجاري يعد الرهن تجارياً ولو كان المقرض غير تاجر واذا اعد ذلك المبلغ لعل مدني يعتبر الرهن مدنياً ولو كان المقرض تاجراً ولكننا قلنا فيما سبق ان كل عمل يعمله التاجر يعد تجارياً الى ان يثبت ما ينفي ذلك فيجب علينا ان نعتبر الرهن منه تجارياً الى ان يثبت ان المبلغ المقرض اعد لعل غير تجاري وكذلك يجب علينا ان نعتبر الرهن من غير التاجر مدنياً الى ان يثبت ان المبلغ المقرض اعد لعل تجاري فيعتبر حينئذ تجارياً

ويتم عقد الرهن في المواد التجارية بالشروط التي يتم بها في المواد المدنية اعني برضاء المتعاقدين وتسليم الشيء المرهون ولا حاجة لان نبين هنا وجه لزوم رضاء المتعاقدين لاننا فيما سلف بينا ان اي عقد كان لا يتم بدونه وانما نبين في هذا الموضع كيفية ثبوت الرضاء بهذا العقد فنقول انه اشترطت هنا شروط بطريق الاستثناء من القواعد العمومية ولقد اصاب الشارع في وضع تلك الشروط اذ لولاها لاضطررنا الى اتباع ما هو مقرر في المادة ٢٢٤ من القانون المدني فيما

يتعلق بمجوز اثبات العقود في المواد التجارية بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم بكافة طرق الثبوت التي منها الاثبات بالبيئة وبقرائن الاحوال ولا يخفى ما ينشأ عن ذلك من تسهيل طرق الغش والتدليس على ذوي الخيانة من التجار بان يتمكنوا عند وشك افلاسهم من اخفاء بضائعهم ومنقولاتهم عند غيرهم بدعوى انها مرهونة ويتوصلوا بذلك الى غبن دائئهم فاراد الشارع منع هذا الغش واشترط في المادة ٧٦ من القانون التجاري ان الرهن لا يثبت بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم الا بالطرق المقررة في القانون المدني وهي فيما يتعلق بالمنقول ان يكون الرهن بسند ذي تاريخ ثابت بوجه رسمي مشتمل على بيان المبلغ المرهون عليه وبيان الشيء المرهون بياناً كافياً فيبطل بهذه الوساطة كل غدر او خيانة بحيث اذا وقع امر من ذلك يُعرف تاريخ وقوعه ويعمل عند الاقتضاء بموجب المادة ٢٢٧ من قانون التجارة التي صُرح فيها بان كل رهن عقار من عقارات المدين او منقول من منقولاته بعد الوقت الذي عينته المحكمة انه وقت وقوفه عن دفع ديونه او قبله بعشرة ايام يُعد لاغياً فينتج مما تقدم ان الرهن لا يثبت بالنسبة للمتعاقدين الا بسند بالكتابة دال على رضائهم يشتمل على بيان الشيء المرهون والمبلغ المرهون عليه بحيث اذا لم يوجد سند بالكتابة لا يجوز اثبات الرضى بالبيئة ولا بقرائن الاحوال ولا يثبت بالنسبة لغير المتعاقدين الا اذا كان السند المذكور ذاتاً تاريخ ثابت بحيث يترتب على عدم وجود سند بالكتابة بطلان العقد ولو كان بغير تدليس

ولم نر لاشتراط اثبات عقد الرهن بالكتابة حاجة كلية وان قلنا فيما سبق ان الشارع اصاب في ذلك منعاً للغش والتدليس اذ من المعلوم ان عقد البيع اهم من عقد الرهن ويمكن ارتكاب الغش فيه كما يمكن في الرهن ومع ذلك صُرح في القانون المدني بان عقود البيع والشراء في المواد التجارية يجوز اثباتها بالنسبة

للمتعاقدين وغيرهم بكافة طرق الثبوت التي منها الاثبات بالليونة وبقرائن الاحوال ولم يات الشارع في قانون التجارة بما يناهض هذا النص فكان يمكن الاستغناء عن القيود التي اشترطت فيما يتعلق بالرهن ولا سيما انه يترتب عليها تعطيل عقده مع كثرة فوائده في المواد التجارية

ولم يكن اثبات الرهن بالطرق المقررة في القانون المدني شرطاً لازماً في كل الاحوال كما يؤخذ من العبارة الاولى من المادة ٢٦ بل اشتملت تلك المادة في العبارات الاخرى على استثناء بعض الاشياء بسبب نوعها كالاوراق المتداول بيعها وسندات الشركات سواء كانت بسهام او بمخصص في الارباح او من السندات المحررة باسماء اربابها وغير ذلك . فالاوراق المتداول بيعها ثبت رهنها ايضاً بتحويلها تحويلاً مستوفياً للشرائط المقررة قانوناً ومذكوراً فيه ان تلك الاوراق سلمت بصفة رهن والمراد بالتحويل المستوفي للشرائط التحويل المشتمل على البيانات المذكورة في المادة ١٢٤ من القانون التجاري غير انه لما كان مدلول هذا التحويل انتقال الملكية لزم التصريح فيه في حالة الرهن بالغرض المقصود كيلا يدعي الدائن المرتهن ملكية الورقة له فان ذكر في التحويل ان الورقة سلمت بصفة رهن ولكن لم تستوف الشرائط المقررة يعمل بمقتضى المادة ١٢٥ ويعتبر التحويل توكيلاً فقط اعني انه لا يجوز للدائن المرتهن ان يطلب دفع قيمة الورقة باسمه بناء على ما له من الحق بل باسم مدينه ويسوغ الاحتجاج عليه بكافة الواجه التي يصح الاحتجاج بها على المدين المذكور

واما سندات الشركات التجارية او المدنية التي يصح التنازل عنها بكتابة في دفاتر الشركة سواء كانت سهام او بمخصص في الارباح او من السندات المحررة باسماء اربابها فيثبت رهنها ايضاً بالتنازل عنها بصفة تأمين بشرط ان يذكر ذلك في دفاتر الشركة كما نقرر في المادة ٢٩ فيما يتعلق باثبات انتقال ملكية هذه

السندات وإذا لم تقبل الشركة ذكر التنازل بتلك الصفة في دفاترها فيرجع المتعاقدان إلى القاعدة العمومية أعني كتابة سندات بتاريخ ثابت مشتمل على بيان الشيء المرهون والمبلغ المرهون عليه

وإذا كان الشيء المراد رهنة ديناً عادياً أعني ثابتاً بسند لا تنقل ملكيته بالتحويل ولا بالتسليم من يد إلى أخرى فلا يثبت رهنة وإن كان العقد بسند ذي تاريخ ثابت إلا أن رضي به المدين الأصلي كما ذكر في المادة ٢٤٩ من القانون المدني المشار إليها في المادة ٥٤٩ منه التي فرض اتباعها في المادة ٧٦ من قانون التجارة . وقد يندر في المواد التجارية رهن الديون التي من هذا القبيل

والشرط الثاني الذي يتم به عقد الرهن تسليم الشيء المرهون للدائن أو لشخص آخر يعينه المتعاقدان ولوضع هذا الشرط فوائد مهمة لا يمكن بدونه حصولها لأنه إذا بقي الشيء المرهون في يد المدين لا يعلم الغير بوجود الرهن ولا تيسر له بسبب ذلك معرفة حقيقة درجة يسر المدين المذكور فضلاً عن أنه يكون في إمكان المدين رهن ذلك الشيء ثانياً أو بيعه وإخلال بحقوق المرتين الأول فلا يكون الرهن اذن صحيحاً إلا إذا سلم الشيء المرهون للدائن أو إلى شخص آخر يقوم مقامه كما ورد في المادة ٥٤٠ من القانون المدني وفي المادة ٧٧ من قانون التجارة والتسليم إما أن يكون حقيقياً بأن يوضع بالفعل الشيء المرهون تحت تصرف الدائن المرتين في مخازنه أو سفنه وإما أن يكون اعتبارياً بأن يوضع الشيء المذكور تحت تصرف الدائن في الكمر أو في مخزن عمومي أو بأن تسلم إليه قبل وصوله تذكرة الشحن أو النقل أو غيرها من الأوراق والسندات التي لا يمكن استلام ذلك الشيء غيرها كما بين في المادة ٧٧ ولم يعد الشارع في تلك المادة من طرق التسليم إعطاء مفاتيح المخازن الموضوع فيها الشيء كما صرح بذلك في المادة ٢٧٣ من القانون المدني فيما يتعلق بتسليم الأشياء المبعة مع أنه كان ينبغي مراعاة ذلك في

الرهن أيضاً لان الشيء المرهون يكون في اغلب الاحيان سبب المواد التجارية من البضائع وكثيراً ما يرى المرتهن عدم لزوم نقلها لمحلها واعادتها لمحل المدين عند الوفاء لما ينشأ عن ذلك من كثرة المصاريف ولا سيما ان الرهن في تلك المواد يكون عادة لمدة قصيرة لضرورة البيع في اقرب وقت

ويترتب على عقد الرهن حق عيني للدائن المرتهن والتزام كل من المتعاقدين بما يلتزم به المودع والمودع عنده اعني انه يجب على الدائن ان يحفظ الشيء المرهون ويكون مسئولاً عن هلاكه او تلفه الناشئ عن تقصيره او اهماله فاذا هلك او تلف بسبب قهري يكون التلف على المالك كما تقرر في المادة ٥٤٤ من القانون المدني ولا يجوز للدائن المذكور ان يتفجع بالرهن بدون مقابل بل عليه ان يسعى في استغلاله بحسب ما هو قابل له وتستنزل الغلة من الدين ولو قبل حلول الاجل بحيث انها تستنزل اولاً من الفوائد والمصاريف ثم من اصل الدين كما ذكر في المادة ٥٤٥ من ذلك القانون ويجب عليه ايضاً ان يرد عند الوفاء الشيء المرهون بعينه وما ينتج منه ان لم يستنزل من اصل الدين وان خرج ذلك الشيء من يده بسبب قهري او بتقصير غيره واخذ بدلاً عنه مبلغاً من النقود او غير ذلك يرد ما اخذه

واما المدين فيجب عليه ان يؤدي للدائن الخسارات التي نشأت عن العيوب الخفية في الشيء المرهون والمصاريف التي صرفها لحفظه بحيث اذا لم يدفع الخسارات ولا المصاريف ولا اصل الدين يكون للدائن الحق في حبس الشيء الى ان يستوفي جميع ما ذكر وفضلاً عن ذلك يكون له حق الامتياز على ثمن الشيء المذكور اذا لم يحصل الوفاء بالدين واضطر الدائن الى طلب بيعه بمراعاة الاصول المقررة في القانون فيما يتعلق ببيع الرهن

والدائن حق ثالث غير حق حبس الشيء وحق الامتياز على ثمنه وهو حق

الاستحصال على امر بيعه في حالة عدم الوفاء عند حلول الاجل بان يئبه على مدينه بالوفاء تنبيهاً رسمياً وان لم يوفه في ظرف ثلاثة ايام بعد ذلك خلاف مواعيد المسافة يقدم عريضة للقاضي المعين للامور الوقتية ليحصل منه على الاذن ببيع جميع الاشياء المرهونة او بعضها بالمزايدة العمومية على يد سمسار يعين لذلك في الاذن المذكور ويكون البيع في المحل والساعة اللذين يعينهما القاضي وله ان يامر بلصق اعلانات ودرجها في الجرائد اذا اقتضى الحال ذلك ولا يخفى ما في البيع بهذه الصورة من السهولة وعدم الاضطرار الى استيفاء اجراءات عديدة كما في بيع الاشياء المرهونة اذا كان الرهن مدينياً فانه لا يتوصل الدائن الى ذلك الا بعد الحصول على حكم كما يؤخذ من المادة ٥٤٢ من القانون المدني اذ قيل فيها ان للدائن فقط الحق في طلب بيع المرهون بالكيفية الجائزة لسائر الدائنين والحصول على حكم يستلزم ازماناً مديدة ومصاريف عديدة ولذلك صرح الشارع في المادة ٧٨ من قانون التجارة بالاجراءات المخصوصة التي يلزم استيفاؤها في بيع الرهن التجاري منعاً لتعطيل التجارة وتسهيلاً لاعمالها ما لم يكن المرهون من الاوراق التجارية فيتبع حكم المادة ٨٠ بان يستبدل بيعها بتحويل قيمتها بمعرفة الدائن المرتهن لها لانها أعطيت له تأميناً على دينه بتحويل مستوفى للشرائط المقررة قانوناً ومذكور فيها انها سلمت بصفة رهن فيلزم قبض قيمتها في ميعاد الاستحقاق ولا يمكن ذلك الا بتسليم الورقة بعينها واذ كانت موجودة تحت يد الدائن وجب الدفع اليه ولا سيما انها محولة اليه تحويلاً مستوفياً للشرائط وبمقتضى هذا التحويل يكون له الحق في اخذ قيمتها

وليس للدائن في حالة عدم الوفاء بالدين الا طلب بيع الرهن بالكيفية التي بينها كما ذكر بالتصريح في المادة ٧٩ اذ قيل فيها ان كل شرط يرخص فيه للدائن ان يمتلك الشيء المرهون او يتصرف فيه من غير مراعاة الاجراءات المقررة

أنفاً يعد لاغياً ولم يأت الشارع بهذا النص إلا مراعاة لمصلحة المدين لان الدائن
ربما يقترح وقت الاقراض شروطاً مجحفة بالمدين وضرورة الاحتياج تلجئ ذلك
المدين الى قبولها لعدم امكانه غير ذلك

الباب الخامس

في الكمبيالات

الكمبيالة صك يكتب بعارة وجيزة بالصيغة المقررة في القانون ويجعل به
كاتبه انساناً معيناً او حاملاً على مدينه او عياله سواء كان مقيماً في البلدة بعينها
او في بلدة اخرى بمبلغ من النقود في مقابلة ما اخذ من الخصال من المسكوكات
او من البضائع او غيرها . وللكمبيالة فوائد حجة في التجارة ونفع عظيم اذ تسع
بواسطة العلاقة بين الناس المقيمين في بلاد متفرقة وانحاء متباعدة ويسهل
توصيل النقود من جهة لاخرى بغير تكلف بمصاريف ولا خوف من خطر
فضلاً عما ينشأ عنها من السرعة في تهيئ الاعمال التجارية كيف لا وهي من اعظم
الاسباب التي ترتب عليها وصول التجارة الى ما هي عليه الآن من الانتشار
والكثرة لان الفوائد التي تنجم عنها لم تكن قاصرة على ما بيناه بل منها ايضاً قيامها
مقام المسكوكات في الاعمال التجارية ولا يخفى ما ينتج عن ذلك من سهولة تلك
الاعمال التي ربما تعطلت في اغلب الاحيان بسبب عدم وجود نقود عيناً لو لم
تكن الكمبيالة من شأنها ان تقوم مقامها وتسد مسدها فاننا اذا فرضنا ان تاجراً
ملزم بدفع مبلغ لآخر وكانت يده خالية من المسكوكات لامكنه مع ذلك
البقاء بدينه بواسطة ما يكون حائزاً له من الكمبيالات ويسوغ لهذا الاخر
اعطائها لثالث وفاء بها عليه وهكذا يصح انتقالها الى عدة ايدي الى ان يحل ميعاد

دفع قيمتها . وقد بين ذلك بوضح عبارة أحد العلماء بفن الاقتصاد حيث قال ان الكميالة لا تغني فقط عن استعمال المسكوكات في بعض الاحيان بل تقوم مقامها في احوال عديدة كما لو فرضنا ان مزارعاً في احدى القرى له عميل في بلدة اخرى يبيع له محصولاتة وفي ذمته عشرة جنيئات لبائع عفاير فيسوغ له ان يعطي كميالة على عميله بالمبلغ المرقوم للبائع المذكور ويجوز للبائع ان يحيل بها دائناً له ويصح لهذا الدائن ان يسلمها لشخص آخر وهذا الآخر يبعث بها لاحد الصيارف لاستلام قيمتها وقيدها في الحساب التجاري فينتج من هذا المثال ان الكميالة انتقلت الى اربعة ايدي وفاء بديون كأنها من المسكوكات المعدودة

وقد اراد الشارع ان يزيد في سهولة تداول الكميالة فصرح بانها تكتب تحت اذن صاحبها بمعنى انه يجوز دفع قيمتها له بنفسه او لمن ياذنه باستلام تلك القيمة بالنيابة عنه بكتابة يكتبها على ظهر الكميالة وتسمى تحويلاً واحب ايضاً الشارع ان يكون صاحب الكميالة آمناً على حقوقه ومتيقناً من الحصول عليها في الاجل المعين فاشترط تضامن وتكافل من كتب الكميالة ومن قبلها ومن احوال بها وحظر على القضاة اعطاء ميعاد للمدين زيادة على الاجل المعين للوفاء بقيمتها ورخص لحاملها في توقيع حجز تحفظي على منقولات صاحبها وقابلها ومحبليها ان لم يدفعوا له قيمتها فيسهل بذلك تداولها بلا شك ولا ريب ويمكن الوصول الى الغرض المقصود منها وهو قيامها مقام النقود ولا سيما مع وجود الصيارف الذين يشتغلون بالصرافة وبالجملة يقرضون التاجر ما يحتاج اليه من المبالغ في مقابلة تحويل ما عنده من الكميالات لم فيرضى في اغلب الاحيان ببيع بضائعه مع تأجيل الثمن بشرط ان يأخذ كميالة به لانه على يقين من اغنيائها بمسكوكات في اي وقت شاء وينشأ من ذلك اتساع نطاق التجارة وزيادة الثروة والعمارة . ولكن لا يخفى ان هؤلاء الصيارف لا يدفعون قيمة ما تحوّل اليهم من الكميالات

بتامها لانهم لا يستردون تلك القيمة الا بعد حين فمن العدل ان يحجزوا جزءاً قليلاً منها في مقابلة ما آكل الى التاجر من المنفعة بسبب حصوله على نقود قبل حلول الاجل المعين لدفعها اليه من المدين ويسمى ذلك الجزء بحسب الاصطلاح اسقاطاً (اسكت). ولو سأل سائل عن الاسقاط المذكور هل يجوز ان يتجاوز اثني عشر في المائة اولا يجوز بناء على ما تقرر في المادة ١٢٥ من القانون المدني من انه لا يصح الاتفاق على فوائد ازيد من ذلك لساغ الجواب بالاجاب بناء على ان الجزء المحجوز مُسقط في مقابلة الحوالة بالدين والديون تباع كالبضائع بالثمن الذي يتفق عليه المتعاقدان ولكن يرد على ذلك ان الحوالة بالديون لم تكن بيعاً بل افتراضاً فان من يحيل كمبيالة لصيرفي لا يبيع له الدين بل يقترض منه مبلغاً ويضمن له الوفاء به بتسليمه الكمبيالة بحيث اذا لم يتحصل الحال على القيمة في الميعاد جاز له الرجوع على المحيل والزامه بالوفاء لانه ضامن ليسار المدين بخلاف ما اذا كان المراد بذلك بيعاً حقيقياً فلا يضمن البائع للمشتري الا وجود الدين في وقت البيع كما ورد في المادة ٢٥١ من القانون المدني وينتج من هذا انه لا يجوز ان يتجاوز الاسقاط اثني عشر في المائة ومع ذلك لا يرضى الصيارف في بعض الاوقات باقراض مبالغ بهذا السعر فياخذون علاوة عليه يسمونها عمولة مع انهم ليسوا بصفة واسطة بين المقرضين واصحاب الاموال المقرضة ليستحقوا تلك العمولة لان تلك الاموال وان لم تكن مملوكة لهم بل مودعة عندهم لكنهم يقرضونها على ذمتهم كأنها اموالهم

وقد لا يكتفي الصيرفي بالاسقاط والعمولة بل يحجز تارة مبلغاً زيادة على ذلك في مقابلة الفرق بين اسعار النقود في البلد الذي حصلت فيه الحوالة وبينها في البلد الذي يكون فيه الوفاء ويسمى ذلك كامبيو لانه اذا اراد انسان ان يؤدي في مصر مبلغ الف قرش مستحق الدفع في بلد آخر فيدفع تارة هذا المبلغ بغير زيادة

ولا نقصان وطوراً يدفع اقل منه وآونة أكثر على حسب تعادل او اختلاف الاسعار في البلدين ففي الحالة الاولى لا يحجز الصير في شيئاً وفي الحالة الثانية يدفع بعضاً من الفرق وفي الحالة الثالثة يأخذ قيمة الفرق واذ كانت هذه المسألة غير متعلقة بقانون التجارة بل بفن الاقتصاد السياسي فلا نطيل عليها الكلام هنا

ولنعد الى البحث عن الكمبيالة فنقول ان تعريفها بالحد الذي ذكرناه في اول هذا الباب يستلزم وجود محيل ومحال عليه ومحال والاول يسمى بحسب الاصطلاح صاحباً والثاني مسحوباً عليه او قابلاً والثالث مسحوباً له او حاملاً ولفظ حامل اعم لانه يتناول كل من كانت الكمبيالة في يده بخلاف لفظ مسحوب له فانه لا يطلق الا على من أعطيت له الكمبيالة من صاحبها الاول

وقد يدخل اشخاص آخرون في تحرير الكمبيالات ويكونون معينين تارةً للساحب ومرةً للمسحوب عليه وطوراً للمسحوب له . فالمعين للساحب اما ان يكون وكيلًا عادياً يسحب الكمبيالة على ذمة موكله واما ان يكون وكيلًا بالعمولة ويسمى صاحباً على ذمة غيره بان يسحب الكمبيالة باسمه على ذمة موكله كما صرح في المادة ١٠٧ واما المعين للمسحوب عليه ويكون معيناً ايضاً للساحب فاما ان يكون موصياً اي مكلفاً في الكمبيالة نفسها بقبولها او بدفع قيمتها اذا لم يقبلها او لم يدفعها للمسحوب عليه وقد تسمى بذلك لان الساحب اوصاه بالدفع في حالة امتناع المسحوب عليه واوصى المسحوب له ان يطلب منه ذلك في الحالة المذكورة واما ان يكون متوسطاً للدفع وهو من يدفع من تلقاء نفسه قيمة الكمبيالة بدلاً عن المسحوب عليه بطريق المتوسط واما ان يكون معيراً لمحله وهو من يقبل ان يدفع المسحوب عليه قيمة الكمبيالة في محله كما ذكر في المادة ١٠٧ وسيرد عليك فيما بعد سبب ذلك . واما المعين للمسحوب له فهو المحال اي من تُعطى اليه الكمبيالة من المسحوب له ليقبض قيمتها من المسحوب عليه ولا حاجة لان نبين كيفية ذلك في

هذا الموضع لاننا قلنا فيما تقدم انه يجوز انتقال الكمبيالات من يد الى أخرى بطريق التحويل . ويوجد فضلاً عن ذلك من يكون معيناً لكل واحد من ذكر وهو الضامن احتياطاً اي من يكفل دفع قيمة الكمبيالة اذا عجز عن ذلك الساحب او الحيل او السحب عليه

واذ فرغنا من بيان تلك المبادئ فنهتم بشرح وتفسير مواد القانون المتعلقة بالكمبيالة ولزيادة السهولة نقسم ذلك الى سبعة فصول نبحث في الفصل الاول عن كيفية تحرير الكمبيالة وفي الثاني عن نقل ملكية الكمبيالة وفي الثالث عن ضمان دفع قيمتها وفي الرابع عن دفع القيمة وفي الخامس عن الامتناع عن الدفع وفي السادس عن سقوط الحق في الدعوى المتعلقة بالكمبيالة وفي السابع عن الاحكام التي تضمنتها المادة ١٨٩ والمواد التالية لها الى المادة ١٩٢ فيما يتعلق بالاوراق التجارية غير الكمبيالات

الفصل الاول

في تحرير الكمبيالات

قد قلنا فيما سبق ان للكمبيالة فوائد شتى منها الاكتفاء عن نقل النقود من جهة لاخرى ولذلك اشترط في قوانين اغلب بلاد اوروبا وفي قوانين المحاكم المختلطة بالقطر المصري انه يلزم ان تسحب الكمبيالة من بلد الى بلد آخر بحيث اذا لم يستوف هذا الشرط تُعتبر حوالة عادية ولا تكون لها الامتيازات الخاصة بالكمبيالات ولكن لما رأى واضع قوانين المحاكم الاهلية في الديار المصرية ما ينشأ عن ذلك من عدم اتساع نطاق التجارة وتقلص ذيوها صرح في المادة ١٠٥ بان الكمبيالة تسحب من بلد الى بلد آخر او الى نفس البلد المحررة فيه لانه وان

كان الغرض من الكمبيالة بادئ بدء الاكتفاء بها عن نقل النقود من جهة
 لاخرى ولكن لكثرة استعمالها في التجارة أصبحت تقوم مقام المسكوكات ولو قيدت
 بالسحب من بلد الى بلد آخر فقط لتعطل انتشار التجارة كما ذكر آنفاً ولذلك
 اعترض كثير من افاضل العلماء على هذا القيد واثبتوا ما يبنى عليه من التضييق
 بحجج وادلة دامغة حتى رجع رأيهم واتبع مذهبهم وابطل ذلك القيد في كثير
 من بلاد اوروبا وحذت مصر حذوها في القوانين المستجدة فصرح الشارع في
 المادة ١٠٥ بجواز سحب الكمبيالة الى نفس البلد المحررة فيه منعاً للبس والابهام
 وليت واضعي القوانين في سائر البلاد اتفقوا على الاصول والقواعد
 المتعلقة بالكمبيالات فانها كثيرة الاستعمال في التجارة حتى أصبحت شائعة بين
 جميع الامم والشعوب وكثيراً ما نرى في كل يوم عدداً وافراً منها مسحوباً بمبالغ
 جسيمة على تجار بلد من عملائهم او دائنيهم المقيمين في بلد آخر قريباً كان او
 بعيداً ومع ذلك لنا أمل وطيد في الاتفاق على ذلك بعد برهة وجيزة من الزمن
 لان الاحوال تقتضيه والاعمال تدعو اليه وعلى كل حال نبحث الآن عن
 الاصول التي تراعى فيما يتعلق بالكمبيالة التي تسحب من بلد الى آخر لمعرفة اي
 اصول البلدين يتبع فنقول انه اذا سحبت كمبيالة من بلد الى بلد آخر تراعى في
 صيغتها قوانين البلد المحررة فيه ولو كانت غير مطابقة لقوانين البلد التي يحصل
 فيه الدفع فاذا سحب مصري على بلاده كمبيالة من بلد لم تشترط فيه بعض
 البيانات المدونة في المادة ١٠٥ واهل شيئاً منها لوجب مع ذلك على المحاكم
 المصرية ان تحكم بصحة الكمبيالة كأنها مشتملة على كافة الشروط المقررة في القانون
 مراعاةً للقاعدة العمومية التي تقضي بان حل المسائل المتعلقة بصيغة العقود
 يكون بمقتضى قوانين البلد المحررة فيه بخلاف المسائل المتعلقة بالاجراءات التي
 يلزم استيفاؤها لطلب الدفع واثبات الامتناع عنه فتراعى فيها قوانين الجهة المعنية

للدفع فاذا سحب مصري في مصر كميالة على بلد آخر لم يشترط فيه اثبات عدم الدفع بروتستو ثم رجع عليه المسحوب له بسبب عدم الوفاء بقيمة الكميالة فلا يجوز له التخلص من ضمان الوفاء المقرر في المادة ١٦٤ بان يحتج بعدم عمل البروتستو اذ لا يصح الزام حامل الكميالة بعمله في بلد لم يكن معروفا فيه وفي هذا القدر كفاية فلتكلم الآن على البيانات التي يلزم ان تشتمل عليها الكميالات وهي عشرة على حسب ما ورد في المادة ١٠٥ كما ياتي

اولاً التاريخ اعني اليوم والشهر والسنة اللاتي تحررت فيها وليان ذلك في الكميالة عدة اسباب احدها معرفة كون الساحب اهلاً للتصرف وقت تحرير الكميالة او غير اهل لذلك والثاني معرفة كونه مفلساً في ذلك الوقت او مشرفاً على الافلاس او غير ذلك والثالث التمكن من العمل بموجب المادة ١١٦ المصرح فيها بانه اذا وجدت عدة كميالات وكان مقابل الوفاء واحداً يراعي ترتيب تواريخ سحبها فيما يتعلق بحقوق كل من حاملها في استيفاء مطلوبه من مبلغ مقابل الوفاء والرابع معرفة حلول اجل الدفع اذا كانت الكميالة مسحوبة ليوم او اكثر او لشهر او اكثر . وقد اصطلح في العمل على اضافة اسم البلد المحررة الكميالة فيه وان لم يقض القانون بذلك ولو قضى بان يكون سحب الكميالة من بلد لاخر كما هو مقرر في قانون المحاكم المختلطة لكانت هذه الاضافة واجبة لانه لا ييسر غيرها معرفة صحة الكميالة او عدم صحتها فاذا كان صاحب الكميالة في مصر او المسحوب عليه او المسحوب له اجنبياً وجب بيان اسم البلد مراعاة لاحكام القانون المتقدم ذكره

ثانياً المبالغ المراد دفعة ولا حاجة لبيان لزوم ذكر ذلك فانه ظاهر جلي اذ من البديهي ان الكميالة لا تكتب الا بمبلغ من النقود ولا بد من تعيين هذا المبلغ في نفس الكميالة بحيث لو اقتصر كاتبها فيها على احالة المسحوب له بالمبلغ

المطلوب له من المحال عليه بغير تعيينه لما عدت كمبالة

ثالثاً اسم المسحوب عليه ويوضع عادةً هذا الاسم في العنوان مع اضافة ما يُعرف به المسمى فاذا لم يكن الساحب متذكراً اسم الشخص المراد السحب عليه وامكنة تعيينه بلقبه او صنعته او محله بقدر الكفاية تكون الكمبالة بهذه الحالة صحيحة لان المقصود معرفة المسحوب عليه . ويلزم ان يكون المسحوب عليه غير ساحب الكمبالة وغير حاملها اذ لا يقبل العقل انها تكون مسحوبة على نفس صاحبها او على من يكون دفع قيمتها اليه ولذلك اختلف في صحة الكمبالة المسحوبة من احد الصيارف او التجار على احد فروع محله الاصلي فذهب البعض الى عدم صحتها لان الساحب والمسحوب عليه في هذه الحالة كأنها واحد في الواقع وليس لحامل الكمبالة التأمينات التي تكون له لو كانا اثنين مستقلين وذهب البعض الآخر الى غير ذلك واستند على ما ورد في المادة ٢٤ من قانون المرافعات من حيثية التمييز بين المحل الاصلي وكل فرع من فروع فيما يتعلق بالمحكمة المختصة بالحكم في الدعاوي التي تُرفع من كلٍ منها او عليه ونحن نرجح المذهب الاخير .

رابعاً الميعاد الذي يجب الدفع فيه فانه لا بد من تعيين ميعاد بحيث اذا قيل ان الدفع يكون في الميعاد المتفق عليه بغير تصريح به او علق على شرط او امر غير محقق لا يُعد السند الذي بهذه الصورة كمبالة لانه لا يمكن معرفة ميعاد الدفع قبل حله . وقد ذكرت في المادة ١٢٧ كيفية تعيين ميعاد الدفع بان قيل فيها انه يجوز سحب الكمبالة لدفع قيمتها بمجرد الاطلاع عليها او بعد يوم او اكثر او شهر او اكثر من وقت الاطلاع او بعد يوم او اكثر او شهر او اكثر من يوم تاريخها او في يوم مشهور او معين كيوم عيد او يوم سوق موسم فالكُمبالة التي تكون قيمتها مستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها هي التي لم يكن مقرراً فيها ميعاد مُوَجَّل بل مشروط دفع قيمتها بمجرد تقديمها فيكون لحاملها الحق في تقديمها في اي وقت شاء

لاستيفاء قيمتها ولكن الشارع لم يستحسن اطلاق الحرية اليه في ذلك منعاً لاستمرار مسؤولية الساحب والمحمل على حسب ارادة حامل الكمبيالة فصرح في المادة ١٦٠ بأنه يجب عليه ان يطلب دفع قيمتها في ميعاد من ستة اشهر الى سنة من تاريخ الكمبيالة على حسب المسافة بين محل السحب وبين محل الدفع . واما الكمبيالة التي تدفع بعد يوم او اكثر او شهر او اكثر من وقت الاطلاع عليها فهي التي يقرر فيها ميعاد معين يتدنى من يوم قبول المسحوب عليه لها او من يوم عمل بروتستو عدم القبول كما ورد في المادة ١٢٩ ولا عبرة في هذه الحالة بمجرد تقديم الكمبيالة بغير التأشير عليها بما يفيد ذلك بل يلزم اثبات تقديمها للمدين بالتأشير عليها منه بذلك او بعمل بروتستو دال على تقديمها والامتناع عن التأشير . وتراعى في تقديم هذه الكمبيالة للمدين المواعيد المقررة في المادة ١٦٠ السابق ذكرها للاسباب التي بينهاها . واما الكمبيالة التي تدفع بعد يوم او اكثر او شهر او اكثر من تاريخها او في يوم مشهور او معين كيوم عيد او يوم سوق موسم فهي التي لا يكون ابتداء ميعاد دفع قيمتها معلقاً على تقديمها للمدين او على التأشير منه عليها بقبولها او على عمل بروتستو عدم القبول لان ابتداء الميعاد في هذه الحالة وغايته مبيّن

فان قيل ما سبب هذا التمييز هاته الاحوال لمعرفة ميعاد الدفع مع تعيين الاجل في كل منها يجاب بان المراد بذلك ازالة الصعوبات وحل المشكلات في تأويل العبارات المتعلقة بالمواعيد في حالة ما اذا كانت الكمبيالة مسحوبة من بلد الى بلد آخر له تقويم مختلف كما لو فرضنا ان انساناً سحب في اسكندرية كمبيالة على احدى بلاد اليونان او الروس حيث يختلف التقويم باثني عشر يوماً عن التقويم المتبع عند التجار المقيمين في الديار المصرية وعين ميعاد الدفع في يوم ١٥ جونيوفيتعسر على المسحوب عليه معرفة اي التقويمين يتبع بخلاف ما اذا عين الساحب ميعاد الدفع بعد شهر من تاريخ الكمبيالة فيتيسر للمسحوب

عليه معرفة التقويم الذي يجب عليه اتباعه وهو المصطلح عليه في محل السحب
وان قيل ما لزوم تعيين ميعاد الدفع في يوم سوق موسم مع تعيين الاوقات
بالتواريخ فيجاب بانه اصطلاح على ذلك راجعاً للتجارة ومساعدة للمدين لانه لا
يخفى ان البيع والشراء يكثران في الاسواق التي من هذا القبيل فيتيسر للمدين دفع
ما عليه واذ كان تعيين ذلك اليوم بمعرفة الحكومة في بعض الاحيان بحيث لا
يُعرف من قبل ليُصرح به في الكمبيالة فاصطلح في هذه الحالة على سحب الكمبيالة
لدفع قيمتها في يوم سوق الموسم المعروف بكذا مثلاً وتدفع حينئذٍ تلك القيمة في
اليوم المذكور بلا مشاحة ولا خلاف اذا كان الموسم لا يستمر الا يوماً واحداً واما اذا
كان يستمر اياماً عديدة فيستحق الدفع في اليوم السابق على اليوم المعين لانتهاى الموسم
كما صرح في المادة ١٢١ تلافياً لما عساه ان يحصل من الخلاف بين الدائن
والمدين اذ من مصلحة الاول ان يكون الدفع في اول يوم للاقتفاع بقيمة الكمبيالة
بان يوفي بما عليه من الديون او يؤدي ثمن ما اشتراه من البضائع وغيرها ومن
مصلحة الثاني تاخير الدفع الى آخر يوم ليحصل على القيمة بتمامها بغاية السهولة
وقد قلنا فيما سلف انه يجوز سحب الكمبيالة لدفع قيمتها بعد شهر او اكثر من
تاريخها او من تاريخ الاطلاع عليها فاذا فرضنا ان كمبيالة سحبت في يوم معين لدفع
قيمتها بعد شهر اعني في اليوم المقابل ليوم التاريخ من الشهر التالي ولم يكن في الشهر
التالي يوم مقابل لليوم المذكور كما اذا سحبت في ٢٠ يناير لتُدفع قيمتها بعد شهر
ومعلوم ان الشهر التالي وهو فبراير لا تبلغ ايامه ابداً ثلاثين فهل يستحق الدفع في
غاية شهر فبراير اي كان عدد ايامه او يستحق بعد مضي ثلاثين يوماً فيكون في
اول يوم من شهر مارت او ثاني يوم منه لا يصح الجواب بالثاني اي باستحقاق الدفع
بعد مضي ثلاثين يوماً بل بالاول بمعنى ان الدفع يستحق في غاية الشهر وتعتبر
الايام الناقصة كايام الاعياد فانه قيل في المادة ١٢٢ انه اذا وافق حلول الميعاد

لدفع قيمة الكميالة يوم عيد رسمي فدفعها يكون مستحقاً في اليوم الذي قبله ولا يخفى أن أيام الشهر تعد على حسب التقويم الموافق للتاريخ المبين في الكميالة كما ذكر في المادة ١٢٠ فإن سحبت كميالة لدفع قيمتها بعد شهر أو أكثر من تاريخ الاطلاع عليها وحصل الاطلاع عليها بالفعل وناشر عليها بالقبول وكان القبول مؤرخاً عدت أيام الشهر على حسب التقويم الموافق لتاريخ القبول خامساً المحل الذي يجب الدفع فيه ولزوم بيان ذلك في الكميالة ظاهر جلي لانه لا بد لحاملها من معرفة المحل الذي يتوجه اليه في يوم حلول الاجل ليستوفي القيمة فان الكميالة وإن كانت تُدفع قيمتها عادةً في محل المسحوب عليه لكن يجوز سحبها على شخص واشتراط دفع قيمتها في محل شخص آخر كما ذكر في المادة ١٠٧ وقد يحصل ذلك اذا كان المسحوب عليه لا يوجد في محله يوم حلول الاجل فيعين للدفع المحل الذي يودع فيه القيمة او اذا كان غير مقيم في البلد الذي يريد المسحوب له سحب الكميالة اليه وله معرفة باناس فيه او اذا كان لا يقي امواله عنده بل يودعها عند عميله من الصيارف وفي كل الاحوال يبين المسحوب عليه محل الدفع في الكميالة وقت قبوله اياها او يعينه الساحب في نفس الكميالة وقت تحريرها اذا كان سبق الاتفاق على ذلك بينه وبين المسحوب عليه سادساً التصريح بان القيمة وصلت وقد اشترط ذلك في القانون ليكون دليلاً على براءة ذمة المسحوب له ووجود سبب صحيح لسحب الكميالة واريد بهذا القيد الزيادة في قوتها بان يثبت أن سحبها لباعث حقيقي وليس للتغير والتدليس ولم ير لنا ان هذه الاسباب تستلزم في الواقع التصريح في الكميالة بوصول القيمة لان هذا الشرط لا يمنع من استعمال الغش والتصريح بان القيمة وصلت على خلاف الحقيقة فكان يمكن الاستغناء في القانون عن هذا الشرط كما اهل في قوانين اخرى كثيرة من قوانين اوروبا ومع ذلك لا بأس من شرحه وتفسيره في هذا

الموضع فنقول ان كل من سحب كمبيالة يبين فيها عادة ان القيمة وصلت تقدًا او
او بضائع او وردت في الحساب الجاري او غير ذلك وقد اصطلح التجار على بيان
كيفية وصول القيمة كما ذكر مع عدم الحاجة الى ذلك اذ كان نص القانون قاصرًا
على وجوب التصريح بوصول القيمة أيا كانت الكيفية وقد توجد حالة لا تيسر
فيها للساحب ان يصرح بوصول القيمة اليه وهي حالة سحب الكمبيالة له تحت
اذنيه فانه من البديهي ان القيمة لا تصل الى الساحب الا من المسحوب له وهما في
هذه الحالة واحد فيعمل حينئذ بمقتضى المادة ١٠٦ بان يذكر وصول القيمة في
التحويل الاول الذي يقع عليه الساحب وبه تتوفر في الكمبيالة الشروط اللازمة
بدخول الشخص الثالث الذي لا تعتبر الكمبيالة صحيحة بدونه

سابعًا اسم من تدفع اليه قيمة الكمبيالة وهو اما ان يكون الساحب بنفسه او
شخصًا آخر فاذا كان الدفع لاخر جاز للساحب ان يصرح باسمه وان لا يصرح
به بان يقول فقط ان القيمة تدفع لمن يقدم الكمبيالة للمسحوب عليه اعني انها تدفع
لحاملها واما اذا كان الدفع لنفس الساحب فتكتب الكمبيالة تحت اذنيه كما في
حالة ما اذا كان شخص مقيمًا في احدى البلاد ولم يكن معروفًا فيها ويريد
الاستحصال على دراهم ولم يجد من يأمنه ويعتمد على امضائه اذا سحب كمبيالة على
عميله في بلدة اخرى واراد بيعها باسقاط جزء من القيمة فيكتب الكمبيالة تحت
اذنيه ويرسلها لعميله ليؤشر عليها بالقبول ويردها اليه فيجد بغاية السهولة من
يشتريها منه باسقاط جزء من قيمتها وبمجيئها بها وقد بينا فيما تقدم ان الكمبيالة
تستوفي الشروط اللازمة بواسطة هذا التحويل لانه يشتمل على ذكر وصول القيمة
وبيان اسم الشخص الثالث الذي لا تكون بدونه الكمبيالة صحيحة

وقد يهمل الساحب ذكر اسم المسحوب له فتعد الكمبيالة مكتوبة لحاملها
وتتفل للملكية فيها بمجرد تسليمها من يد لاخرى بغير تحويل ولا يكون اذن محيلوها

مسؤولين عن عدم الوفاء ولا مخالفة في ذلك للقانون لان حامل الكمبيالة المكتوبة بهذه الصورة يضع اسمه عليها عند تقديمها لدفع قيمتها فتعد كأنها كتبت تحت اذنه من وقت تحريرها وتوفر حيثئذ فيها كافة الشروط المقررة في القانون ثامناً ان الكمبيالة تحت الاذن وانما كان ذلك شرطاً لان الغرض المقصود من الكمبيالة سهولة تداولها وانتقال ملكيتها بمجرد التحويل واقرب طريق لاصابة هذا الغرض كتابتها تحت الاذن ولكن لا يكون هذا الشرط لازماً الا اذا كانت الكمبيالة تحت اذن شخص معين لانه لا يمكن نقل ملكيتها في هذه الحالة الا بالتحويل والتحويل لا يصح الا اذا كان مصرحاً فيها بانها تحت الاذن فاذا كانت لحاملها فلا حاجة للتصريح بانها تحت اذنه اذ يمكن نقل ملكيتها بمجرد تسليمها من يد لاخرى كأنها من المسكوكات

واذ علم مما تقدم ان كتابة الكمبيالة تحت الاذن شرط لازم لتداولها وبيعها فاذا قال الساحب للمسحوب عليه ادفع مبلغ كذا الى فلان ولم يقل بعد ذلك او تحت اذنه تُعد الكمبيالة بهذه الصورة مجرد حوالة . وليس المراد كتابة هذا اللفظ بعينه في كل الاحوال بل المراد مدلوله سواء عبر عنه به او بغيره بشرط ان يظهر جلياً ان ساحب الكمبيالة قصد انها تكون من الاوراق المتداولة فيكتفي بقوله مثلاً ادفع الى فلان او الى من يكون حاملاً لهذه الكمبيالة بطريقة قانونية او ادفع الى فلان او الى من يأذن بالدفع اليه

تاسعاً امضاء الساحب او ختمه ولا حاجة لبيان لزوم ذلك لانه من البدهي ان كل عقد يلزم ان يوضع عليه امضاء او ختم كاتبه سواء كانت كمبيالة او غيرها والا فلا يُعد ملزماً ولا يترتب عليه اثر ما

وقد قيل في المادة ١٠٧ انه يجوز ان تسحب الكمبيالة بامر شخص على ذمته كأن يبيع زيد بضاعة الى عمرو ثم يبيعها عمرو الى خالد فيسحب زيد كمبيالة على خالد

بامر عمرو وعلى ذمته ومتى دفع خالد قيمتها تبرأ ذمته من ثمن البضاعة التي اشتراها من عمرو وتبرأ ذمة عمرو من الثمن المستحق الى زيد فزيد في هذه الحالة يسحب الكفيل على امر عمرو وعلى ذمته ولو لم يُصرح بجواز ذلك في القانون لاقتضى الحال تحرير كفيالين وتضاعفت المصاريف. ولا يخفى انه لا يسوغ لاحد ان يسحب كفيال على ذمة غيره الا بامر منه ويجب على ذلك الغير ان يشعر المسحوب عليه بسحب الكفيلة لئلا يمتنع عن دفع قيمتها فالساحب على ذمة غيره يعد في هذه الحالة وكيلًا عن الأمر لانه كلف بسحب الكفيلة بالنيابة عنه وكذلك المسحوب عليه لانه كلف بدفع قيمتها

ولا تكون الكفيلة صحيحة الا اذا كان صاحبها ذاهلية للتعاقد فكل كفيال مسحوبة من قاصر من غير التجار او من فاقد الاهلية تكون باطلة بمقتضى المادة ١١٠ ولكن بطلانها لا يراعى الا فيما يتعلق بالقاصر فقط او بفاقد الاهلية بحيث اذا سحب احدهما كفيال وانتقلت من المسحوب له لآخر ولم تدفع قيمتها في ميعاد استحقاق الدفع يرجع حاملها على المسحوب له بغير مراعاة بطلانها وعند رجوع المسحوب له على الساحب القاصر يجوز للقاصر المذكور التمسك ببطلانها بناء على عدم اهليته للتعاقد ولو كان المسحوب له معتقداً وقت تحرير الكفيلة وجود الاهلية لانه اخطأ في عدم التحقق من ذلك من قبل فيلتزم بالقيمة لمن كان احالة بها وربما تضيع عليه جزءه له على نقصيره واهماله. فان قيل ان الشارع كان في غنى عن التصريح ببطلان الكفيلة في المادة ١١٠ للاكفاء بالاصول العمومية التي نقضي بان مجرد عدم الاهلية موجب للبطلان على وجه العموم فالجواب انه اراد من التصريح بذلك في هذا الموضع ان يبين ان البطلان قاصر على ما يتعلق بفاقد الاهلية بحيث تعتبر الكفيلة المضادة منه صحيحة بالنسبة لجميع محيليهادونه فيجوز لكلٍ منهم الرجوع على الآخر بحسب ترتيب التحويل الى ان يلتزم المسحوب له

بالخسارة ان كانت وصرح الشارع بذلك لتلا محكم بطلان الكمبيالة بالنسبة للجميع ولا يخفى ما يترتب على مثل هذا الحكم من الظلم والجور بالنسبة لحامل الكمبيالة اذ ليس مطلوباً منه ان يعرف حالة الساحب والمحيلين الذين قبل الشخص الذي احاله هو بها اي هل هم حائزون الاهلية الكافية للتعاقد او لا بل الواجب عليه فقط هو معرفة حالة من احال الكمبيالة اليه اذ هو مسئول امامه عن الوفاء بها عند استحقاق ميعادها وما دام هذا الشخص اهلاً للتعاقد وحائزاً لاثمانيه فيكفيه ذلك لاطمئنان باله وياخذ حيث ذ الكمبيالة خصوصاً وان حامل الكمبيالة لا يعرف في الغالب الأشخاص الذين تداول هذا السند بينهم قبل وصوله لمن تنازل عنه اليه

وانما قلنا يلتزم المسحوب له بالخسارة ان كانت لانه لم يكن المراد من بطلان الكمبيالة بالنسبة للقاصر او فاقد الاهلية ان يتخلص من دفع قيمتها ولا جناح عليه بل يتبع في هذه الحالة حكم المادة ١٢١ من القانون المدني بان يلتزم برد قيمة المنفعة التي استحصل عليها بتنفيذ المشاركة من المتعاقد معه ذي الاهلية فاذا اثبت المسحوب له عند الرجوع على فاقد الاهلية ان المبلغ الذي دفعه اليه انتفع به ولم يزل تحت يده جاز له استرداده كله او بعضه اذا كان الانتفاع حصل بالبعض فقط الا ان الاسترداد لا يكون مبنياً على الكمبيالة فانها باطلة بل يكون مبنياً على وجود القيمة تحت يد فاقد الاهلية بغير وجه حق وتعد دعوى الاسترداد بهذه الطريقة مدنية محضة

عاشراً عدد نسخ الكمبيالة اذا كتبت منها عدة نسخ فان الساحب يكتب احياناً عدة نسخ من الكمبيالة اذا كان يخشى من ضياعها او كان محل الدفع بعيداً عن محل السحب ويرسل كل واحدة من تلك النسخ في بريد من البرد التي تسافر الى محل الدفع ليكون على يقين من وصول احداها على الاقل في وقت اللزوم.

وقد تكتب ايضاً عدة نسخ من الكمبيالة اذا كانت تحت اذن صاحبها ليرسل نسخة للمسحوب عليه ليؤشر عليها بالقبول ويحفظ النسخ الاخرى ليكون في وسعه بيعها اذا امكن ذلك قبل رد النسخة الموضوع عليها القبول. ويجب على الساحب ايّا كان الغرض من تعدد النسخ ان يذكر في كل واحدة فيها عددها بان يقول ادفع بموجب هذه النسخة الاولى او الثانية او الثالثة وهكذا كيلا يظن احد ان كل نسخة قائمة بنفسها بل قائمة مقام الجميع كما ان الجميع يقوم مقام نسخة واحدة كما صرح بذلك في المادة ١٠٥

واذ تم الكلام هنا على البيانات التي يلزم استيفائها في الكمبيالة بمقتضى المادة ١٠٥ فلنبحث عما يترتب على اهل بعض تلك البيانات فنقول انه ذكر في المادة ١٠٨ ان الاوراق الموصوفة بوصف كمبيالة ولم تكن مستوفية للشروط السالف ذكرها والكمبيالات التي ذكر فيها على غير الحقيقة اسم او صفة تعتبر سندات عادية فاذا لم يستوف شرط واحد او اكثر من الشروط المقررة في المادة ١٠٥ لا يعتبر السند كمبيالة ولو كتب بهذا القصد بل يعد سنداً عادياً ولا يكون مع ذلك من الاوراق التجارية الا اذا كان من امضاء تاجر او كان تحريره مبنياً على عمل تجاري وفضلاً عن ذلك لا يكون بهذا الاعتبار صحيحاً الا اذا كان الشرط المهل لا يترتب عليه بطلان السندات العادية فاذا كتب سند مثلاً بصيغة الكمبيالات ولم يذكر فيه المبلغ المراد دفعه او اسم من يلزمه الدفع او اسم من يجب الدفع اليه يكون باطلاً ولا يعتبر بائياً صفة كانت. واذا كتبت الكمبيالة بالشروط المقررة في المادة ١٠٥ مع استعمال الكذب في واحد منها او اكثر فلا يترتب على ذلك بطلان الكمبيالة الا اذا وقع الكذب في الاسم او الصفة فالكذب في الاسم هو ان يسحب انسان كمبيالة باسم غير اسمه او على شخص آخر غير موجود او بتقليد امضاء شخص موجود ويعد ذلك تزويراً واما الكذب في الصفة فهو ان يكون انسان مشتركاً مع آخر

في الاسم فيضع امضاؤه على الكمبالة ويوصف نفسه بوصف سميه ليؤم ان
 الساحب للكمبالة سميه المذكور ولذلك لا يُعد هذا الفعل تزويراً بل نصباً
 ويترتب على الكذب سواء كان في الاسم او في الصفة عدم اعتبار السند
 كمبالة كما في حالة اهل شرط من الشروط السابق بيانها واعتباره سنداً عادياً
 ما لم تقتض الاصول المدنية بغير ذلك ولكن لا يجوز لمن علم بذكر الاسم او الصفة
 على غير الحقيقة ان يحتج على من كان غير عالم به لانه لم يكن عيباً ظاهراً فاذا
 سحبت كمبالة على انسان غير موجود مثلاً او ذكرت فيها صفة على غير الحقيقة
 واحتمل بها آخر معتقداً صحتها يكون له الحق في اعتبارها كمبالة وفي عمل
 بروتستو عدم الدفع وفي كافة الامتيازات المقررة في القانون لحامل الكمبالات
 بحيث لا يجوز للساحب الذي ارتكب ذلك الغش ان يحتج به ويدعي ان الكمبالة
 سند عادي

ولا يخفى ان الكمبالة تشتمل عادة على بيانات أخرى زيادة عن البيانات
 التي دونت في المادة ١٠٥ او تقر في المادة ١٠٨ وجوب استيفائها ولا تُعتبر الكمبالة
 سنداً عادياً ولم تكن تلك البيانات معينة ولا محصورة اذ لم يرد عليها نص في
 القانون بل حدثت اصطلاحاً ولذلك تختلف بحسب مقتضيات التجارة وبعضها
 اكثر استعمالاً من البعض الآخر كالعبارة التي يذكرها الساحب في الكمبالة في
 اغلب الاحيان بان يقول ان هذه الكمبالة سحبت بعد اشعار المسحوب عليه اذا اخبره
 بالفعل انه سحب او سيسحب عليه كمبالة يبلغ كذا الميعاد كذا او يقول سحبت
 هذه الكمبالة بغير اشعار اكتفاء بها ولا حاجة لبيان ما يترتب على اشعار المسحوب
 عليه من الفوائد اذ من الواضح انه يعرف بذلك قبل وصول الكمبالة انه مدين
 للساحب فيقبلها او غير مدين له فيمتنع عن قبولها. وكذلك يذكر احياناً في الكمبالة
 ان رجوعها الى الساحب يكون بغير مصاريف فان حاملها ملزم بعمل بروتستو

عدم الدفع اذ لم تدفع قيمتها وهذا البروتستو يستلزم بالضرورة مصاريف تكون
وافرة في بعض الاحيان بالنسبة لقيمة الكمبالة فيشترط الساحب ان يكون
الرجوع بغير مصاريف توفيراً لها او ارضاءً للمسحوب عليه لما يترتب على البروتستو
من نقص اعتباره . ويجب على حامل الكمبالة ان يراعي هذا الشرط ولا فيلزم
بالمصاريف الا ان ذكر ذلك كما قدمنا لم يكن شرطاً لازماً يوجب القانون بخلاف
البيانات التي تقدم الكلام عليها فانه لا بد من استيفائها كما سلف ومتى كانت متوفرة
تعد الكمبالة من الاعمال التجارية ولو كان من امضاها غير تاجر او كتبت
بسبب عمل مدني

ولكن تستثنى من ذلك بمقتضى المادة ١٠٩ الكمبالات المسحوبة او المقبولة
او المحالة من النساء او البنات اللاتي لسن بتاجرات فانها لا تعتبر من الاعمال
التجارية بالنسبة لهن فلا يسوغ للنساء ولا للبنات اللاتي لسن بتاجرات ان
يلتزم بدين تجاري بمقتضى كمبالة ولو كن ذوات اهلية تامة للتعاقد والتعامل
واذا امضت احدهن كمبالة لا تعتبر تجارية بالنسبة لها بل تعد مدنية كأنها من
السندات التي تحت الاذن واما بالنسبة للمسحوب عليه وللحميلين فتعتبر تجارية
كغيرها . واذا سأل سائل عن سبب هذا الاستثناء نقول هو عدم انتباه من
الشارع فان حبس المدين لزامه بالوفاء بالدين كان جائزاً في فرنسا قبل
سنة ١٨٦٧ اذا كان الدين ثابتاً بموجب كمبالة فاراد واضع القوانين الفرنسية
ان يستثنى من ذلك النساء اللاتي لسن بتاجرات مراعاةً لحالتهن ولهذا السبب
صرح بان الكمبالات المحررة منهن لا تعد من الاعمال التجارية ثم ابطال في سنة
١٨٦٧ الحبس للوفاء بالدين سواء كان المدين ذكراً او انثى تاجراً او غير تاجر
ولكنه سها عن حذف الاستثناء المذكور فتقله واضع القوانين المصرية بغير
التفات الى زوال السبب المقتضي زوال المسبب

ولم يفتق علينا بعد ذلك إلا البحث عن الكمبالة هل يترتب عليها استبدال الدين بغيره أولا كما اذا فرضنا ان زيدا اشترى شيئا من عمرو وكتب له بالثمن كمبالة فهل يستبدل الدين الاول الناشئ عن البيع بدين اخر ناشئ عن الكمبالة من حيث هي بغير التفات الى السبب الاول او يبقى الدين الاول مثلما هو. والثاني هو الصواب لانه صرح في المادة ١٨٦ من القانون المدني ان استبدال الدين بغيره لا يكون الا بعقد صريح ولا يستدل عليه بقرائن الاحوال فان لم يُصرح به في الكمبالة او في عقد مخصوص يستمر الدين الاصلي كما هو ويعد ناشئا عن البيع وتبقى كافة التامينات المشترطة لذلك بحيث اذا لم يوف المدين بالدين في الاجل المعين جاز للدائن مطالبة بكافة الحقوق الثابتة له بمقتضى الكمبالة وعقد البيع بخلاف ما اذا كان يترتب على تحرير الكمبالة استبدال الدين بغيره فانه يسقط حق البائع في فسخ البيع ولا يكون له امتياز ولا يخفى ما في ذلك من الضرر والخسارة

الفصل الثاني

في نقل ملكية الكمبالة

تنتقل ملكية الكمبالة بمقتضى المادة ١٢٢ بمجرد تسليمها اذا كانت لحاملها واما اذا كانت تحت الاذن فتنتقل ملكيتها بطريق التحويل وهو عبارة وجيزة يكتبها حامل الكمبالة على ظهرها ليستفاد منها انتقال الملكية منه الى آخر. وقد خص الشارع الكمبالة بسهولة انتقال الملكية طلبا للغرض المقصود منها وهو قيامها مقام المسكوكات كما قلنا فيما سلف فانه لو اشترط انه يجب على المسحوب له ان يتوجه بنفسه الى المسحوب عليه ليقبض قيمة الكمبالة او لو اشترط مراعاة نص المادة ٢٤٩

من القانون المدني فيما يتعلق بالحوالة بالديون بان لا يكون التحويل صحيحاً الا برضاء
 المدين بالكتابة لما يمكن تداولها كالمسكوكات ولا حصلت منها فائدة للتجارة
 ولا يكون التحويل لازماً الا اذا كانت الكمبيالة تحت اذن شخص معين فيها
 كما ذكر آنفاً فاذا كانت لحاملها فلا حاجة للتحويل فان المسحوب عليه التزم بمجرد
 قبولها بان يدفع قيمتها لمن يقدمها اليه في يوم الاجل المعين اياً كان ويكون اذن
 نقل ملكية الكمبيالة التي بهذه الصورة بمجرد تسليمها كنقل ملكية غيرها من
 المتقولات

وقد صرح الشارع في المادة ١٣٤ بالبيانات التي يلزم ان يشتمل عليها
 التحويل وهي التاريخ ووصول القيمة واسم من انتقلت الكمبيالة تحت اذنه وامضاء
 المحيل او ختمه . فاما لزوم بيان التاريخ فالغرض منه معرفة حقيقة اهلية المحيل
 للتصرف في وقت الحوالة او عدم اهليته لذلك ومعرفة وقوفه او عدم وقوفه عن
 دفع ديونه في ذلك الوقت فلا يعتبر التحويل اذا لم يذكر التاريخ ولو امكن اثباته
 بمخاطبات او غيرها . ولا يكتفى بمجرد ذكر التاريخ بل لا بد ان يكون صحيحاً اي
 موافقاً لوقت التحويل بغير تقديم والا فيبعد ذلك تزويراً كما ورد في المادة ١٣٦
 منعاً لوقوع الغش والتدليس كان يحيل من يتوقع قرب اشهار إفلاسه من التجار
 احد دائنيه بكمبيالة ويقدم تاريخ التحويل ليتوصل بذلك الى الوفاء للدائن
 المذكور بدنيه والاحجاف بحقوق الدائنين الآخراو يحيل احد اصدقائه بتلك
 الكمبيالة وان لم يكن دائناً له ليستوفي قيمتها ثم يدفعها اليه فيما بعد نغريراً للدائنين
 واضراراً بحقوقهم

واما التصريح بوصول القيمة في التحويل وبيان اسم من انتقلت الكمبيالة
 تحت اذنه فلا حاجة للكلام عن لزومها هنا اكتفاء بما قلناه عند البحث عن لزوم
 ذكر ذلك في نفس الكمبيالة وتقتصر اذن على مجرد التنبيه على ضرورة التصريح

في التحويل بانه تحت اذن المحال اذ لا تبسر له بغير ذلك نقل الملكية لغيره
 واما اسم من انتقلت الكمبيالة تحت اذنه فيترك احياناً على بياض كما يترك
 في الكمبيالة ولم يحظر في القانون ذلك بشرط ان يكون التحويل بهذه الصورة
 مطابقاً لعمل حصل حقيقة في التاريخ الموضوع كما ذكر في المادة ١٢٥ وانما ساغ
 ترك صيغة التحويل على بياض للسبب الذي بيناه عند الكلام على ذكر اسم
 المسحوب له في الكمبيالة

واما وضع امضاء المحيل فلزومه ظاهر جلي لا يحتاج الى بيان سبب ولا علة
 فكل تحويل مستوفٍ لهذه البيانات يكون تاماً ويعتبر صحيحاً ويترتب عليه
 نقل ملكية الكمبيالة الى المحال كما ورد في المادة ١٢٢ بحيث لا يجوز للمسحوب
 عليه الاحتجاج بما رما بل يصبح مدينًا للمحال مباشرة ويلتزم بدفع قيمة الكمبيالة
 اليه من غير ان يسوغ له التمسك باحد اوجه الدفع التي كان له الحق في التمسك
 بها على الساحب او على احد المحيلين الآخرين اذا حضر بنفسه لقبض القيمة . فاذا
 فرضنا ان زيدا بيده كمبيالة على خالد واحالها الى عمرو وتحويلاً مستوفياً للشروط
 المينة آنفاً وكانت تلك الكمبيالة مكتوبة بدين ناشي عن مقامرة مثلاً فلا يجوز
 لخالد ان يحتج بذلك على عمرو لانه احال بالدين معتقداً صحته وانما يصح لخالد
 الرجوع على زيد لاسترداد ما دفعه قهراً بموجب تلك الكمبيالة منعاً لعمل
 البروتستو ويصح له ايضاً الامتناع عن الدفع لترفع دعوى عليه امام المحاكم ويتوصل
 الى طلب دخول زيد فيها . ومع ذلك يجوز للمسحوب عليه ان يتمسك بثلاثة
 اوجه من وجوه الدفع على حامل الكمبيالة اياً كان وهي ما تكون مبنية على تزوير
 او على اكراهه على القبول او عدم اهليته له فان قبوله للكمبيالة في إحدى هذه
 الاحوال وتمكين غيره من تحويلها لاشخاص معتقدين صحتها معتمدين عليه
 لا يعدان غشاً منه ولا تقصيراً

ويترتب أيضاً على تحويل الكمبالة أن يضمن المحيل الوفاء بها للمخنل. فيوجد بين التحويل هذا الاعتبار وبين الحوالة بالديون العادية بون عظيم لأن محيل الدين العادي لا يضمن للمخنل بمقتضى المادة ٢٥١ من القانون المدني إلا وجود الحق المبيع في وقت البيع وضمانه تكون قاصرة على ثمن المبيع والمصاريف ولا يضمن يسار المدين بمقتضى المادة ٢٥١ إلا إذا وجد شرط صريح وسبب ذلك أن مشتري الدين العادي يقصد عادةً من الشراء الحصول على ربح وإذا كان الشأن في الأعمال التي من هذا القبيل عدم تحقق إصابة الغرض منها أو أخطائه فلا يلزم البائع بضمان نجاحها بخلاف مشتري الكمبالة فإنه يقصد من شرائها استيفاء دين له لأنه على يقين من الوفاء في الأجل المعين فتقرر في المادة ١٢٧ من قانون التجارة أن صاحب الكمبالة وقابلها ومحيلها ملزمون لحاملها بالوفاء على وجه التضامن تسهيلاً لتداولها وتقل ملكيتها إذ يندر أن من تنتقل إليه ملكية الكمبالة تكون له معرفة بالمحسوب عليه ويقبل مع ذلك الحوالة انتماداً على المحيل واستناداً على حقه في الرجوع عليه إذا اقتضى الحال ذلك

وضمان المحيل للوفاء وإن كان من الأصول المقررة فيما يتعلق بالكمبيالات لم يكن من الأصول المتعلقة بالنظام العام التي لا يصح الإخلال بها ولا الاتفاق على ما يخالفها بل يجوز اشتراط ما ينافيه فأننا كثيراً ما نرى تحويلاً مشتملاً على شرط عدم الضمان فيتخلص بذلك المحيل من ضمان الوفاء ولكن لا يتخلص من ضمان وجود الدين. ولا يخفى أن جميع ما بيناه فيما تقدم فيما يتعلق بالتحويل مبني على فرض استيفاء كافة الشروط المقررة في المادة ١٢٤ فإذا اهل المحيل واحداً أو أكثر منها فلا يترتب على التحويل بمقتضى المادة ١٢٥ انتقال ملكية الكمبالة بل يعتبر توكيلاً في قبض قيمتها وتقل ملكيتها فينتج من ذلك ما يأتي.

أولاً أن المخنل يعد وكيلاً فيما ذكر وملزماً بان يبين لموكله ما اجراه

ثانيًا أنه يجوز للمعيل أن يعزل ذلك الوكيل ويكرهه على رد الكمبيالة متى

شاه

ثالثًا أنه يسوغ له استرداد الكمبيالة عينًا إذا افلس الوكيل قبل الوفاء بقيمتها
لأنه لم يزل مالكا لها

رابعًا أنه يجوز للمدين أن يحتج على الوكيل بجميع أوجه الدفع التي يصح له
التمسك بها على المحيل لو حضر بنفسه لقبض قيمتها وليس له الاحتجاج بالأوجه
الخاصة بشخص الوكيل المذكور

وأما عد التحويل الذي لم يكن مطابقًا لما تقرّر في المادة ١٢٤ توكيلاً مراعاةً
لقصد المتعاقدين إذ لم يهل المحيل بعض البيانات المشترطة إلا بقصد عدم
انتقال الملكية. هذا ما ظنه الشارع ونحن لا نراه سديدًا لأنه يظهر جلياً في بعض
الاحيان أن المحيل قصد نقل ملكية الكمبيالة وإن لم يستوف جميع تلك
البيانات كأن يقتصر في التحويل على قوله ادفع المبلغ المرقوم تحت اذن فلان
في مقابلة ما وصل منه نقداً أو بضاعة ويسهو عن وضع التاريخ فمن الظاهر
البين أن المحيل لم يقصد التوكيل في هذه الحالة لأنه قبض القيمة ومع ذلك لا
خلاص من حكم القانون ولا مناص من اعتبار التحويل بهذه الصورة توكيلاً
وإن كان ذلك من الأمور المستغربة فإنه صرح في القانون باعتبار التحويل
المتروكة صيغته على بياض أي الذي لم يشتمل إلا على الامضاء وهو أكثر نقصاً
من التحويل الذي أهل فيه التاريخ فقط

فإن قيل أنه إذا كان التحويل الناقص لم يعتبر توكيلاً إلا مراعاةً لقصد
المتعاقدين فهل يقبل من حامل الكمبيالة إقامة الدليل على أن المحيل أراد به
نقل الملكية وإن كان ناقصاً كان الجواب بالسلب لأنه ذكر بالتصريح في المادة
١٢٥ أنه إذا لم يكن التحويل مطابقاً لما تقرّر في المادة السابقة فلا يوجب انتقال

ملكية الكمبيالة ولكننا نرجح الجواب بالاجاب لانه لا يجب تأويل عبارات القانون الا بما يوافق العقل ويطابق الصواب ومن البديهي ان اعتبار التحويل الناقص توكيلاً في كل الاحوال ليس من مقتضى العدل والانصاف اذ لا يصح الزام حامل الكمبيالة بعاقبة امر لم يرتكبه هو بل وقع من الحيل فعلى ذلك يلزم سماع الدليل

وعلى كل حال نبين هنا ما يجب على حامل الكمبيالة بمقتضى التحويل الناقص فنقول انه ملزم بطلب الوفاء من المسحوب عليه في ميعاد استحقاق الدفع واخبار الحيل بما يتم بحيث اذا امتنع المسحوب عليه المذكور من الوفاء وجب عليه اثبات ذلك ببروتستو ويجوز له ان يحيل بالكمبيالة انساناً آخر فان ورد على ذلك ان الحوالة بمقتضى تحويل مستوفٍ للشرائط القانونية لا تجوز له لان الكمبيالة لم تكن مملوكة له فينقل ملكيتها لغيره ندفع هذا الاعتراض بانه لا مزية فيما لحاملها من الحق في الاستحصال على قيمتها من المسحوب عليه او من غيره فالتحويل منه لاخر لم يترتب عليه شيء من زيادة عن ذلك فضلاً عما صرح به الشارع في المادة ١٢٥ حيث قال ان التحويل الذي لم يكن مستوفياً للشرائط المقررة يعتبر توكيلاً في قبض القيمة ونقل الملكية وزاد على ذلك ان من ينقل ملكية الكمبيالة في هذه الحالة يكون مسئولاً بصفة محيل فينتج من هذه المقدمة انه يجوز لحامل الكمبيالة بمقتضى تحويل ناقص ان ينقل ملكيتها لاخر بمقتضى تحويل تام

وقد يوجد تحويل ثالث زيادة عن التحويل التام والتحويل الناقص وهو المذكور في المادة ٧٦ الذي يصرح فيه برهن الكمبيالة وفضلاً عن ذلك يكون مستوفياً للشرائط المقررة في القانون

وليكن معلوماً انه يلزم ان يكون محيل الكمبيالة ذا اهلية للتصرف كساحبها للاسباب التي بينها فيما تقدم فلتراجع . وكذلك يلزم فيمن تحيل الكمبيالة من

الاثاث ان تكون من التاجرات والّا فلا تعد الكميالة من الاعمال التجارية بل
من الاعمال المدنية

الفصل الثالث

في التامينات التي تكفل الوفاء بالكميالة

ان التامينات المذكورة هي مقابل الوفاء والضمان الاحياطي والقبول
والتضامن وقد استوفى الشارع بيان الاحكام المتعلقة بذلك لانه لا يسهل تداول
الكميالة والتعامل بها الا اذا كانت حاملا على يقين من دفع قيمتها اليه في
الاجل المعين بغير تأخير ولا توان وسنشرح كلاً من تلك التامينات في فرع
مختص

الفرع الاول

في مقابل الوفاء

مقابل الوفاء هو عبارة عن النقود او الاوراق ذات القيمة المسلمة للمسحوب
عليه ليؤدي منها قيمة الكميالة وقد يكون عبارة عن المبالغ المطلوبة منه الباقية
في ذمته للغرض المذكور فيؤخذ من ذلك ان المراد بمقابل الوفاء تدارك دفع
قيمة الكميالة في الاجل المعين وقد قيل في المادة ١١١ ان مقابل الوفاء يعد
موجوداً اذا حل ميعاد دفع الكميالة وكان المسحوب عليه مديناً للساحب او
للمسحوب على ذمته بمبلغ مستحق الطلب مساوٍ بالاقل لمبلغ الكميالة فيظهر
جلياً من هذه المادة ان مقابل الوفاء يكون من طرف الساحب او المسحوب على
ذمته لان كلاً منها ضامن لدفع قيمة الكميالة في الميعاد المعين على حسب

الأحوال وملزم بتدارك ذلك. ولا يشترط أن يكون مقابل الوفاء في كل الأحوال مبلغاً مستحق الطلب باقياً في ذمة المسحوب عليه كما ذكر في المادة ١١١ بل قد يكون عبارة عن قيمة بضائع مرسلة له ليبيعها أو عبارة عن مبلغ اقترضه للساحب بشرط استيفائه وقت لزومه

ولا يعد مقابل الوفاء موجوداً إلا إذا كان الدين أو ثمن البضائع أو المبلغ المقترض أو غير ذلك مما بيناه مستحقاً في ميعاد دفع الكميالة فإذا كان المسحوب عليه مدينًا للساحب وقت السحب ثم برئت ذمته من الدين بأي سبب كان قبل الميعاد المذكور لا يعد مقابل الوفاء موجوداً وكذلك إذا كان الدين لا يستحق إلا بعد ميعاد دفع الكميالة

ولا يخفى أن لكل من صاحب الكميالة وحاملها والمسحوب عليه شأنًا في وجود مقابل الوفاء. أما بالنسبة للساحب فلأنه يستدل به على أنه مكن المسحوب عليه من الوفاء بما انيط به ويتوصل بذلك في الحالة المبينة في المادة ١١٢ إلى رفض الدعوى عليه بالضمان ويتيسر له في الأحوال الأخرى إثبات عدم وقوع غش أو تدليس منه. وإما بالنسبة لحامل الكميالة فلأنه يكون له حق الملكية فيه بمقتضى القانون. وإما بالنسبة للمسحوب عليه فلأنه يقيه من دفع قيمة الكميالة من ماله الخاص به

وقد قيل في المادة ١١٢ أنه يجب على الساحب دون غيره أن يثبت في حالة الإنكار وجود مقابل الوفاء عند المسحوب عليه في ميعاد استحقاق دفع قيمة الكميالة فيكون الإثبات في حالة عدم قبول الكميالة بالطرق المقررة للثبوت في المواد المدنية إذا كان الدين الذي جعل مقابلاً للوفاء مدنيًا وبالطرق المقررة للثبوت في المواد التجارية إذا كان الدين تجاريًا. وإنما كان الساحب هو الواجب عليه الإثبات لأنه إما أن يكون مدعيًا على المسحوب عليه بسبب امتناعه

عن قبول الكهيبالة مع وجود مقابل الوفاء عنده فعليه ان يثبت دعواه وإما ان يكون مدعى عليه من حامل الكهيبالة بالضمان بسبب امتناع المسحوب عليه من الدفع فيلزمه للتخلص من تلك الدعوى ان يثبت ان مقابل الوفاء كان موجوداً في ميعاد الاستحقاق عند المسحوب عليه وان لم يقبل الكهيبالة وان البروتستو غُبل بعد الميعاد المحدد اذا حصل تأخير في ذلك وان مقابل الوفاء لم يستعمل في منفعتيه اذا لم يكن باقياً عند المسحوب عليه كما ذكر في المادة ١١٢

واما في حالة قبول الكهيبالة فاثبات وجود مقابل الوفاء سهل يسير اذ صرح في المادة ١١٢ بان قبول الكهيبالة يؤخذ منه وجود مقابل وفائها لانه لا يظن ان المسحوب عليه التزم بالدفع بغير ان يكون عنده عوض ولا مقابل ولكن لا يكون القبول دليلاً على وجود مقابل الوفاء بالنسبة لجميع اولى الشان بل فيما يتعلق بالساحب والمسحوب عليه فقط فاذا فرضنا ان المسحوب عليه دفع قيمة الكهيبالة التي قبلها ورجع على الساحب بدعوى عدم وجود مقابل الوفاء عنده من قبل تدفع دعواه بان قبوله للكهيبالة يؤخذ منه وجود مقابل وفائها عنده فعليه ان يأتي بدليل النفي واذا ورد على ذلك ان الكهيبالة عبارة عن توكيل فوض فيه للمسحوب عليه ان يدفع مبلغاً لانسان والقبول هو رضا الوكيل بالقيام بما عهد اليه ووفاء الوكيل بذلك لا يؤخذ منه في اي حال من الاحوال استلام المبالغ اللازمة للعمل الذي انيط به ولا يصح اذن الزامه باقامة دليل النفي بل يجب على الموكل وهو الساحب في هذه الحالة ان يثبت دفع تلك المبالغ منه الى المسحوب عليه فالجواب ان الاثبات قد يكون بقرائن الاحوال وقبول الكهيبالة من اقوى القرائن الدالة على وجود مقابل الوفاء عند المسحوب عليه للاسباب التي بينها فيما سلف واذا كانت تلك القرائن في مصلحة الساحب فمصلحة المسحوب عليه تقتضي نفيها وفضلاً عن ذلك لو كان الشارع رجح ما

اوردناه لما صرح في المادة ١١٢ بان قبول الكمبيالة يؤخذ منه وجود مقابل
 وفائها عند المسحوب عليه لان هذه العبارة لا يسري حكمها الا فيما يتعلق بالساحب
 والمسحوب عليه كما ذكر آنفا دون غيرها من اولى الشأن في الكمبيالة والدليل
 على ذلك اننا اذا قلنا انه يراعى حكمها فيما يتعلق بحامل الكمبيالة والمسحوب عليه
 لارتكنا شططا والتزمنا غلطاً لانه لا دخول لحامل الكمبيالة في وجود مقابل
 الوفاء او عدمه متى قبلها المسحوب عليه فان مجرد القبول ملزم للمسحوب عليه
 بالدفع وصحيح سواء كان بمقابل او بغيره بحيث لا يجوز له الرجوع فيه بالنسبة
 لحامل الكمبيالة ولو اثبت انه لم يكن عنده مقابل للوفاء . فينتج من ذلك ان
 التزام المسحوب عليه بدفع قيمة الكمبيالة لحاملها لم يكن مبنياً على وجود مقابل
 الوفاء عنده بل على تعهده بالدفع في صيغة القبول . وكذلك اذا قلنا ان تلك
 العبارة تراعى فيما يتعلق بحامل الكمبيالة وساحبها لكان هذا القول ايضاً غير
 موافق للصواب لان حقوق حامل الكمبيالة تجري مجراها بغير التفات الى
 الاستدلال بالقبول على وجود مقابل الوفاء بمعنى انه يطلب من المسحوب عليه
 الدفع فان اذعن وامثل فيها والأفلة الرجوع على الساحب ويلتزم الساحب
 حينئذ بالدفع ولا يجوز له الاحتجاج بوجود مقابل الوفاء عند المسحوب عليه ما لم
 يكن حامل الكمبيالة تاخر عن عمل البروتستو في الميعاد المعين واثبت الساحب
 ان المقابل كان موجوداً الى الميعاد المذكور ولم يستعمل في منفعتيه كما في حالة
 افلاس المسحوب عليه بعد ذلك الميعاد فاذا ثبت تاخر حامل الكمبيالة عن عمل
 البروتستو في الميعاد المعين له مع وجود مقابل الوفاء لا يصح الزام الساحب
 بالدفع لان التقصير حصل من حامل الكمبيالة وهو الذي كان باهاله سبباً
 لضياع مقابل الوفاء . واذ اشترط لتخلص ساحب الكمبيالة من الدفع في حالة
 تاخر حاملها عن عمل البروتستو ان يثبت وجود مقابل الوفاء فربما يتوهم ان

اثبات ذلك يكون بالقبول فندفع هذا الوهم بان القبول في هذه الحالة لا يكون حجة على حامل الكمبيالة لانه قد يكون بغير مقابل ومع ذلك لا دخول فيه لحامل الكمبيالة

فاذا فرضنا ان صاحب الكمبيالة تخلص من دفع قيمتها لحاملها للاسباب التي بينها وجب عليه مع ذلك بمقتضى المادة ١١٣ ان يعطي لحامل الكمبيالة السندات اللازمة لاستحصاليه على مقابل الوفاء كله او بعضه بواسطة اقامة دعوى على المسحوب عليه او على وكلاء دائنيه اذا كان قد افلس او باي واسطة أخرى واذا سبق اشهار افلاس الساحب وجب ذلك على وكلاء دائنيه . ولقد اصاب الشارع في الزام الساحب او وكلاء دائنيه باعطاء تلك السندات لحامل الكمبيالة لان مقابل الوفاء مملوك له بمقتضى المادة ١١٤ ولا بد اذن من اعطائه ما يتوصل به الى اخذ ما هو مملوك له بشرط ان يلتزم بالمصاريف في كل الاحوال لان الاهمال الذي الجأه الى الاستحصال على تلك السندات وقع منه فلا يصح ان تكون عاقبته على الساحب

وفي عبارة المادة ١١٤ التي تقضي بان مقابل الوفاء سواء وجد تحت يد المسحوب عليه وقت تحرير الكمبيالة او وقت انتقال ملكيتها لشخص آخر او بعد ذلك يكون ملكا لحاملها ولو لم يحصل تعيينه لدفع قيمة تلك الكمبيالة او لم يحصل القبول من المسحوب عليه مخالفة كلية للاصول العمومية المدنية لان تلك الاصول تقضي بان ذلك المقابل يعتبر ملكا للساحب ما لم يُصرح بتعيينه لدفع قيمة الكمبيالة فيصير ملكا لحاملها واذا كان عبارة عن دين للساحب في ذمة المسحوب عليه ففضلاً عن التصريح بتعيينه لدفع قيمة الكمبيالة لا بد من رضا المدين ليكون ملكا لحامل الكمبيالة ولكن الشارع لم يراع في هذا الموضع تلك الاصول تسهيلاً للمعاملات وطلباً لانتشار التجارة واورد ذلك النص

المختص لماله من الفوائد الجمة والنتائج المهمة واليك بيانها
 أولاً يترتب على ذلك النص ان يكون لحامل الكميالة الحق في مطالبة
 المسحوب عليه مباشرة بشي مملوك له ولا يرفع عليه الدعوى بذلك بناء على الحقوق
 التي لكل دائن على جميع اموال مدينه وتكون الدعوى مدنية اذا كان مقابل
 الوفاء ديناً مدنياً وتكون تجارية اذا كان تجارياً

ثانياً لا يجوز للمسحوب عليه ان يحتج على حامل الكميالة بالالوجه التي
 يصح له الاحتجاج بها على الساحب لان الساحب في هذه الحالة لا دخول له في
 الدعوى لما بيناهُ فيما سلف

ثالثاً اذا افلس الساحب ولو قبل ميعاد استحقاق الدفع يختص حامل
 الكميالة بمقابل الوفاء دون غيره من المدائنين الآخرين كما ذكر في المادة ١١٥
 رابعاً اذا افلس المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء عبارة عن بضائع او
 اوراق ذات قيمة او مبالغ ويجوز استردادها فيسوغ لحامل الكميالة دون
 الساحب ان يسترد ما كان من هذا القبيل كما ذكر ايضاً في تلك المادة

خامساً اذا كان مقابل الوفاء ديناً للساحب في ذمة المسحوب عليه لا تجوز
 للساحب المطالبة بذلك الدين من وقت تحرير الكميالة ولو لم يقبلها المسحوب
 عليه لان الدين جعل مقابلاً للوفاء من ذلك الوقت وصار غير مستحق
 للساحب

سادساً اذا سحب انسان على آخر عدة كميالات بالتوالي وكان مقابل
 الوفاء غير كافٍ لدفع قيمة الجميع فحامل الاولى منها يقدم على الباقي ويليه حامل
 الثانية وهكذا الى ان يدفع مقابل الوفاء بتمامه ووجه تقدم حامل الكميالة الاولى
 على غيره ان الساحب يعد انه خصه بمقابل الوفاء من وقت تحريرها فلا يصح
 الاخلال بحقوقه بتحرير كميالة أخرى (راجع المادة ١١٦)

فيتج ما تقدم ان لحامل الكمبيالة حق الامتياز على مقابل الوفاء ولكن اذا فرضنا ان انسانا ارسل لوكيله بالعمولة بضائع لبيعها وسحب عليه كمبيالة بقيمة تلك البضائع وامتنع الوكيل بالعمولة عن قبولها لما له من الحق في استيفاء ما اقرضه للساحب من ثمن تلك البضائع قبل غيره وتمسك حامل الكمبيالة بان مقابل الوفاء ملوك له فايها يكون مصيباً أحامل الكمبيالة ام الوكيل . والحق الذي لامرية فيه ان الثاني هو المصيب لسببين الاول انه تقرر في المادة ٨٥ حق الامتياز للوكيل بالعمولة على البضائع المرسله اليه والثاني ان ثمن البضائع في هذه الحالة لا يعد مقابلاً للوفاء ولا تنقل ملكيته بهذا الاعتبار من صاحب الكمبيالة الى حاملها الا بعد استيفاء المستحق للوكيل بالعمولة بوجه الامتياز اتباعاً لما هو مقرر في القانون ما لم يرهن الساحب تلك البضائع عند حامل الكمبيالة بعبارة صريحة بان يكتب في الكمبيالة ان ثمن البضائع المرسله للوكيل بالعمولة مخصص لدفع قيمة هذه الكمبيالة ويرفق بها تذكرة الشحن وتبقى التذكرة في يد حامل الكمبيالة ايّا كان الى ان يقبلها المسحوب عليه فان كتب الساحب تلك العبارة في الكمبيالة ولم يرفق بها تذكرة الشحن لا يكون لحامل الكمبيالة حق الرهن على البضائع لان الوكيل بالعمولة المسحوب عليه يعد حائزاً لتلك البضائع بمجرد وجود تذكرة الشحن في يده ويكون له حق الحبس بناء على تلك الحيازة بحيث لا يضيع حقه في ذلك بناء على التصريح في الكمبيالة بان الثمن مخصص لدفع قيمتها

الفرع الثاني

في الضمان الاحتياطي

لما كانت التجارة من اعظم اسباب الثروة والرفاهية افرغ الشارع جهده في

تسهيل اعمالها وفيما يؤول منه اتساع نطاقها فصرح لهذا الغرض باستعمال الكميالة كما ذكر آنفاً واحكم الاصول المتعلقة بها بحيث تقوم مقام المسكوكات ثم رأى انه ربما يوجد من التجار من كان صادقاً مستقيماً ولكنه قليل المال فاذا احب ان يسحب كميالة او يحيل بها غيره لا يجد من يتعامل معه بها لعدم الثقة به بسبب قلة ماله فتلافى هذا الامر بان صرح في المادة ١٢٨ بجواز ضمان دفع قيمة الكميالة من شخص غير صاحبها وقابلها ومحيلها ضماناً اخياطياً ليسهل بذلك تداولها

ويكون الضمان الاخياطي بمقتضى المادة ١٢٩ عن صاحب الكميالة او عن محيلها فيكون عن الاول ليجد من يقبل ان تكون تحت اذنه ويكون عن الثاني ليجد من يحيله بها ولا بد في الحالتين ان يكون الضامن غير الساحب والمحيل والقابل كما يؤخذ من المادة ١٢٨ اذ لا تحصل فائدة من الضمان متى كان الضامن ممن كان مسؤولاً من قبل عن دفع الكميالة بصفة صاحب او قابل او محيل لها

والضمان اما ان يكون بكتابة على نفس الكميالة او في ورقة مستقلة او بمخاطبة فالاول هو ان يضع الضامن امضاءه بجانب امضاء المضمون مع اضافة ما يستفاد منه الضمان والثاني والثالث ان يعترف في ورقة قائمة بذاتها او في مخاطبة بانه ضامن للساحب او للمحيل فيحيل المضمون له الكميالة اذا احب ذلك ويحفظ الورقة او المخاطبة تحت يده ليطالب الضامن بمقتضاها اذا لم تدفع قيمة الكميالة لحاملها ورجع عليه . وانما اجاز الشارع ان يكون الضمان بورقة مستقلة او بمخاطبة لعدم خدش صيت المضمون ومس سمعته وشهرته لانه اذا كان على نفس الكميالة يعلم كل من اطلع عليها ان صاحبها او محيلها المضمون لم يؤتمن ولم يعتمد عليه في دفع القيمة

وتوجد طريقة للضمان خلاف الطرق التي بينها وهي ان يحيل المراد ضمانه الكميالية للضامن ثم يحيلها الضامن للمضمون له فيصير مجرد ذلك مسئولاً عن عدم دفع القيمة ويترتب على الضمان بهذه الصورة ما يترتب عليه غيرها وفضلاً عن ذلك لا يتكلف المضمون له بالمحافظة على ورقة الضمان ولا يشتهر المضمون بعدم الائتمان

ويترتب على الضمان بمقتضى المادة ١٣٩ أياً كانت صورته ان يكون الضامن ملزماً بالوفاء على وجه التضامن بالالزام التي يلزم المضمون على حسبها وإنما صرح في هذا الموضع بان الالزام على وجه التضامن ليظهر الفرق بين ضمان دفع قيمة الكميالية وبين ضمان دفع الدين العادية فان الاصل في الثاني ان لا يترتب عليه التضامن بمقتضى المواد ٤٩٨ و ٥٠٢ و ٥٠٤ من القانون المدني ولا ينشأ عنه الزام الضامن بالوفاء الا متى عجز المدين عن ذلك بعدم مطالبته وفي حالة تعدد الكفلاء لدين واحد لا يجوز مطالبة كل منهم الا بقدر حصته في الكفالة بخلاف الضمان الاول فلا شيء فيه ما ذكر بل يجوز لحامل الكميالية ان يطلب من الضامن الوفاء بقيمتها بغير مطالبة المدين الاصل لان الضامن المذكور ملزم على وجه التضامن مع المضمون والمضمون ملزم كذلك مع غيره من ساحبي الكميالية ومحيلها وقابلها . فينتج من هذه المقدمة ان الضامن كأنه ضامن للمبيع ويجب عليه ان ان يدفع قيمة الكميالية لحاملها ولو اشترك معه غيره في الضمان والا فيلزم بالوفاء بالالوجه التي يلزم على حسبها المضمون اعني ان المطالبة تكون امام المحكمة التجارية وتراعى فيها الاصول المقررة في قانون التجارة ولكن يجوز لاولي الشأن في الضمان ان يتفقوا على غير هذه الشروط والقيود بمعنى انه يسوغ للضامن ان يعلق ضمانه على شرط او يجعل الضمان قاصراً على بعض الدين او يقيد التزامه بعجز المدين عن الوفاء او بعدم كفاية ماله

وقد ذكر في المادة ١٤٠ أنه لا يجوز لضامن صاحب الكمبيالة ضماناً احتياطياً ان يحتج بعدم عمل البروتستوالاً في الحالة التي يسوغ فيها للساحب الاحتجاج به اي في الحالة المبينة في المادة ١١٢ وهذا امر ظاهر جلي لانه اذا علمنا ان الضامن ملزم بالوفاء على وجه التضامن مع المضمون وهو في هذه الحالة الساحب وكان الساحب يجوز له الاحتجاج بعدم عمل البروتستو فضايمه احق بذلك واخرى اذ لا يصح الزامه بما لا يلتزم به مضمونه وعلى كل حال يشترط لالزام ضامن محيل الكمبيالة ان يعلن اليه البروتستو كما يعلن لنفس المحيل المذكور كما ورد في المادة ١٤١ فاذا لم تدفع قيمة الكمبيالة في الميعاد المعين وجب على حاملها ان يعمل بروتستو ويعلنه للمحيل واذا كان للمحيل ضامن واراد حامل الكمبيالة مطالبة مع مضمونه لزمه اعلان البروتستو اليه والا سقط حقه في الرجوع عليه

الفرع الثالث

في قبول الكمبيالة

قبول الكمبيالة عبارة يستفاد منها التزام المسحوب عليه بالدفع في الميعاد المعين وبدونه لا يلزم المسحوب عليه بالوفاء لان الكمبيالة كتبت بغير توسطه او بغير علمه ولكن لم يرد نص في القانون يلزم حامل الكمبيالة بتقديمها للمسحوب عليه قبل استحقاق الدفع لقبولها بل يجوز له ان يفعل ذلك اذا احب واختر ليكون قبل الميعاد على يقين من الوفاء بها ويسهل له بيعها . ويكون مع ذلك تقديمها واجباً اذا صرح صاحبها فيها بذلك او كانت مسحوبة ليوم او اكثر من وقت الاطلاع عليها فانه لا بد من تقديمها في هذه الحالة للمسحوب عليه لقبولها ليعلم ابتداء الميعاد بشرط عدم تجاوز المدة المقررة في المادة ١٦٠ التي تكلمنا عليها

أنفا . فاذا اراد حامل الكمبيالة تقديمها للقبول جاز له الزام الساحب والمحيلين
بتمكينه من الحصول على ذلك لانهم مسئولون عن القبول على وجه التضامن
بمقتضى المادة ١١٧ ولكن لا يؤخذ من التعبير بالارادة انه يسوغ له تقديمها في اي
وقت شاء على الاطلاق بل يجب ان يكون ذلك قبل ميعاد استحقاق الدفع فاذا
حل هذا الميعاد لا يطلب القبول بل الدفع ولذلك لم يشترط قبول الكمبيالات
التي تسحب لدفع قيمتها بمجرد الاطلاع عليها

ولم يكن المسحوب عليه ملزماً حتماً بقبول الكمبيالة بل يسوغ له الامتناع عن
ذلك ولكن اذا قدمت اليه يجب عليه ان يردها لحاملها في ظرف اربع وعشرين
ساعة مقبولة او غير مقبولة كما ورد في المادة ١٢٤ وانما اشترط الشارع هذا
الميعاد لغرضين راعى في احدها مصلحة المسحوب عليه وهو تمكنه في هذه الفترة من
اعمال فكرته في عاقبة القبول او الامتناع عنه وكذلك تمكنه من البحث عن مقابل
الوفاء هل هو عنده او لا وراعى في الثاني مصلحة حامل الكمبيالة وهو ان لا
يكون المسحوب عليه مرخصاً له في ردها في اي وقت شاء ويتعطل بذلك
تداولها فصرح بانه اذا لم ترده بعد الاربع والعشرين ساعة مقبولة او غير مقبولة
كان من حجبها ملزماً بما يترتب على ذلك من التعويضات لحاملها

وقد قيل في المادة ١٢٣ انه لا يجوز تقييد قبول الكمبيالة بشرط ما فاذا قيد
مع ذلك المسحوب عليه القبول بشرط كأن يعلق الدفع على بيع البضائع التي
ارسلها اليه الساحب جاز لحامل الكمبيالة ان يعتبر ذلك امتناعاً عن القبول ما
لم يكن الشرط خاصاً يجعل القبول قاصراً على قدر اقل من مبلغ الكمبيالة ففي
هذه الحالة يقبل حاملها ما يعرضه عليه المسحوب عليه مراعاة لمصلحة الساحب
والمحيلين لبراءة ذمتهم بقدر المبلغ المعروض ويعمل البروتستو عن الباقي الزائد
لعدم قبوله ولكن لم يرد الشارع في تلك المادة بوجوب عمل البروتستو عن الباقي

انه لا بد من عمله بل المراد انه اذا اراد حامل الكمبيالة ان يعمل البروتستوف يكون عمله واجباً عن الباقي الزائد دون المبلغ المقبول فاننا سنرى فيما يأتي ان حامل الكمبيالة ليس ملزماً حتماً بعمل بروتستو عدم القبول عن الكمبيالة بتمامها فينتج من ذلك انه لم يكن ملزماً بعمله عن جزء منها

وصيغة القبول تؤدي بمقتضى المادة ١٢١ بلفظ "مقبول" ويلزم ان يوضع عليها امضاء القابل او ختمه فيؤخذ من ذلك انه يجب ان تكون بالكتابة لا بالمشافهة وانه لا بد من وضعها على ذات الكمبيالة لان كتابة مجرد لفظة مقبول على ورقة غيرها لا تجدي نفعا ولا يترتب عليها امر مطلقاً ولكن اذا كان القبول في مخاطبة بان يرسل المسحوب عليه للساحب محرراً مشتملاً على ما يستفاد منه رضاً بدفع قيمة الكمبيالة التي سحبت او ستسحب عليه فيكون القبول بهذه الصورة ملزماً للمسحوب عليه ولكن لا يترتب عليه زيادة على ذلك ما يترتب على القبول المذكور في المادة ١٢١ الملزم للمسحوب عليه بالوفاء لحامل الكمبيالة مباشرة لما نشأ عنه من الحقوق الخاصة بشخص حاملها بخلاف الالتزام بالدفع في المخاطبة فانه لا يترتب عليه ان يكون لحامل الكمبيالة الحق في مطالبة المسحوب عليه بالوفاء الا بناءً على ما صرح به في المادة ١٤١ من القانون المدني من حيث جواز اقامة الدعوى باسم المدين لما لدائه من الحق على عموم امواله فيجوز للمسحوب عليه ان يمسك بكافة الاوجه التي يجوز له الاحتجاج بها على الساحب

ولم تكن تأدية صيغة القبول بلفظ مقبول شرطاً لازماً بل تكون بغير هذا اللفظ من كل ما يطابق مدلوله ويستفاد منه التزام المسحوب عليه بالدفع في الميعاد المعين ولا يجب بمقتضى المادة ١٢١ ان تكون تلك الصيغة مؤرخة الا اذا كانت الكمبيالة مسحوبة لدفع قيمتها بعد يوم او اكثر او شهر او اكثر من وقت

اطلاع القابل عليها وإنما كان وضع التاريخ واجباً في هذه الحالة ليعلم ابتداء الميعاد
 فاذا لم يوضع لا يترتب على ذلك بطلان القبول بل تصبح قيمة الكمبيالة مستحقة
 الطلب في الميعاد المذكور فيها محسوباً من يوم تاريخها فينتج من ذلك فائدة عظمى
 لحامل الكمبيالة في أغلب الأحيان بأن يحسب الميعاد من يوم تاريخها لا من
 يوم اطلاع القابل عليها ولا ينتج أن الأول سابق على الثاني . ومن قولنا « في
 أغلب الأحيان » يعلم أن تلك الفائدة لا تحصل في سائر الأحوال بل قد يكون
 عدم وضع تاريخ القبول مضرًا بمصلحة حامل الكمبيالة إذا كانت من قبيل
 الكمبيالات المسحوبة لميعاد يوم أو أكثر أو شهر أو أكثر وكان ميعاد استحقاق
 دفع قيمتها بعد شهر من يوم الاطلاع عليها ولم يقدمها بعد ذلك حاملها إلا في
 الشهر الأخير من الأشهر الستة المقررة في المادة ١٦٠ لتقديم الكمبيالات التي
 من هذا القبيل ووضع عليها المسحوب عليه صيغة القبول بغير التاريخ فيراعى
 تاريخ تحريرها وتصير قيمتها مستحقة الدفع من منذ خمسة أشهر مضت ويسقط اذن
 حق حاملها في الرجوع على المحيلين وكذلك على الساحب إذا اثبت وجود مقابل
 الوفاء عند المسحوب عليه في الميعاد الحقيقي

وقد قلنا فيما سلف أنه يجوز دفع قيمة الكمبيالة في محل غير محل المسحوب
 عليه فاذا اريد ذلك وجب بمقتضى المادة ١٢٢ أن يبين محل الدفع في صيغة
 القبول

ومتى قبل المسحوب عليه الكمبيالة فلا يسوغ له الرجوع عنه بحيث لا يجوز
 له محو تلك الصيغة ولو كانت الكمبيالة لم تنزل في يده لأنها شبيهة بعقود الاتفاق
 والاتفاق هو اتحاد ارادتين وقدم في الكمبيالة مجرد وضع القبول عليها فانه يستدل
 من ذلك على رضا المسحوب عليه بما عرضه عليه حامل الكمبيالة اعني التزامه
 بالدفع في الميعاد وهذا الاتفاق لا يصح الاخلال به إلا برضاء الطرفين فاذا

ابطل المسحوب عليه القبول بغير مراعاة هذا الشرط لا يعتبر ذلك ولا يترتب عليه اثر مطلقاً. وإذا رضي حامل الكمبيالة بإبطال القبول بعد وضع صيغته عليها سقط ما له بمقتضى المادة ١١٩ من الحق في طلب كفيل من الساحب والمحيلين لأنه أبرأ طوعاً وإختياراً ذمة المسحوب عليه مما التزم به فلا يصح أن يرجع الساحب والمحيلين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل القبول والدليل على عدم جواز التنحي عن القبول بغير رضا أولى الشأن ما ذكر في المادة ١٢٠ حيث قيل فيها أن من قبل كمبيالة صار ملزماً بوفاء قيمتها ولا يجوز رجوعه عن القبول ولو أقلس الساحب بغير علمه قبل قبوله

ويترتب على القبول أن يكون المسحوب عليه مدنياً لمن كان حاملاً للكمبيالة وقت تقديمها إليه أو لمن يحمله بها كما يؤخذ من العبارة المذكورة في صدر المادة ١٢٠. ويصير ملزماً بالوفاء بالدين على وجه التضامن مع الساحب والمحيلين كما ذكر في المادة ١٢٧ ولكن لا تجوز مطالبة الساحب والمحيلين بالضمان إلا بعد التنبيه على المسحوب عليه بالوفاء تنبيهاً رسمياً بواسطة عمل بر وتستو عدم الدفع فإنه يعتبر مدنياً أصلياً والآخرين كفلاء له مسئولين معه عن الوفاء على وجه التضامن. ويترتب أيضاً على القبول أن يتخلص الساحب والمحيلون من عاقبة الامتناع عنه فانهم مسئولون عنه بمقتضى المادة ١١٧. ويكون أيضاً بالنسبة للساحب والمسحوب عليه دليلاً على وجود مقابل الوفاء كما بينا ذلك فيما تقدم مع التطويل والإطناب

وقبول الكمبيالة يعد من الأعمال التجارية ما لم يكن القابل من النساء أو البنات اللاتي أسن بتاجرات كما ذكر في المادة ١٠٩ التي تكلمنا عليها آنفاً ويكون القبول باطلاً إذا كان القابل قاصراً غير تاجر أو فاقد الأهلية للتصرف كما قلنا فيما سبق عند الكلام على المادة ١١٠ فليراجع

واذا بينا ما يترتب على القبول فلنبين ايضاً ما يترتب على الامتناع عنه فنقول
 ان الشأن في القبول لحامل الكمبيالة فهو مخير بين طلبه وبين تركه فاذا طلبه
 وامتنع عنه المسحوب عليه او اراد تقييده بشرط او جعله قاصراً على قدر اقل
 من مبلغ الكمبيالة كان حاملها مخيراً ايضاً بين السكوت الى وقت استحقاق الدفع
 وبين حفظ حقوقه فاذا اخار الاول بعد كانه لم يطلب القبول ويتظر حلول
 الاجل المعين للدفع بدون ان ييدي حراكاً ما لم يكن الساحب قد اشترط
 طلب القبول فيلزم استيفاء الاجراءات المقررة في حالة الامتناع عن اجابة الطلب
 واما اذا اخار الثاني فيجب عليه ان يحرر ورقة تسمى بروتستو عدم القبول
 ويكون تحريرها بصورة ورقة بروتستو عدم الدفع التي ستركلم عليها فيما يأتي ولكن
 لا يجب عليه ذلك في وقت معين بل يقوم بهذا الواجب متى شاء ولو قبل
 ميعاد استحقاق الدفع بيوم واحد لانه لم يكن ملزماً حتماً بطلب القبول ولا بعمل
 البروتستو عن الامتناع عنه اذا طلبه ولم يجب طلبه فاذا عمل البروتستو مع ذلك
 جاز له ان يطلب من الساحب او من ابي واحد من المحيلين او من الجميع معاً
 بعد اعلان البروتستو اليهم ان يقدموا له كفيلاً بدلاً عن المسحوب عليه الذي
 امتنع عن القبول اعني ان يقدموا له شخصاً معتمداً يلتزم بدفع قيمة الكمبيالة في
 المحل المعين فيها لذلك . وانما قلنا انه يجوز لحامل الكمبيالة ان يطلب تقديم
 الكفيل من واحد ممن ذكرنا او من الجميع معاً لانهم مسئولون عن القبول على
 وجه التضامن بمقتضى المادة ١١٧ وملزمون بتقديم الكفيل بمقتضى المادة ١١٩
 ما لم يدفعوا قيمة الكمبيالة مع مصاريف البروتستو ومصاريف الرجوع كما ذكر
 في تلك المادة . وان قيل ان المادة ١٤٥ تقضي بعدم اجبار حامل الكمبيالة على
 استلام قيمتها قبل الاستحقاق فكيف يسوغ ذلك في الحالة المذكورة في المادة ١١٩
 فالجواب ان الشارع اراد بما صرح به في هذه المادة على وجه الاستثناء ان يتلافى

ما يجدهُ الساحب او المحيلون من الصعوبات في تقديم الكفيل ويمنع عنهم ما
تأباهُ انفسهم من البحث عنه لما ينشأ عن ذلك من مس صيتهم والاخلال
بالوثوق بهم

ومصاريف الرجوع المذكورة انفا هي المبالغ التي تدفع من حامل الكمبيالة
التي عمل عنها بروتستو عدم القبول لاستحصاليه على كمبيالة اخرى بالمبلغ بعينه
تدفع في الميعاد والمحل المعينين في الاولي

وقد قيل ايضاً في المادة ١٩ ان الساحب والمحيلين ملزمون بتقديم الكفيل
على وجه التعاقب فالمراد بقول الشارع على وجه التعاقب ان يكون لمن قدم
الكفيل من المحيلين الحق في الرجوع على احد المحيلين السابقين عليه او على
الساحب وطلب تقديم كفيل له كما قدم هو لحامل الكمبيالة وهكذا يكون لكل
واحد منهم الحق في ذلك بالتوالي الى الوصول الى الساحب. ولكن اذا دفع احدهم
قيمة الكمبيالة بدلاً عن تقديم الكفيل فلا يجوز له ان يطلب من المحيلين
السابقين عليه او من الساحب ان يتدوا به ويجذوا حذوه لانهم لم يكونوا
ملزمين بالدفع الا اذا قصر المسحوب عليه في ذلك في الوقت المعين او عجزوا عن
تقديم الكفيل واثاره هو تقديم القيمة نقداً عن تقديم الكفيل لا يوجب اتباعهم له
في ذلك الاختيار بل لكل منهم ان يختار اي الامرين شاء

والحاصل ان الامتناع عن قبول الكمبيالة يترتب عليه الزام الساحب
والمحيلين بتقديم كفيل او بدفع القيمة ولا يخفى ما ينشأ عن ذلك من كثرة
المصاريف فضلاً عن الاخلال بالشهرة والصيت اذا تكرر فاذا اراد الساحب
توفير تلك المصاريف والمحافظة على صيته جاز له ان يكلف احد عملائه المقيمين
في المحل المعين للدفع بان يقبل الكمبيالة ويدفع قيمتها في حالة امتناع المسحوب
عليه كما مر في اول هذا الباب وكذلك يجوز لكل واحد من المحيلين المسؤولين

ان يكلف وكيلًا بالعمولة بالقبول والدفع في الحالة المذكورة للغرض المين أنفاً
ويسمى من يكلف من هؤلاء الأشخاص بذلك متوسطاً. وقد يصح قبول الكمبيالة
بالواسطة بغير تكليف من الساحب ولا من المحيلين كأن يمتنع المسحوب عليه
عن قبول الكمبيالة فيقبلها بالواسطة أحد أقارب الساحب أو المحيل أو أحد
اصدقائه أو عملائه من تلقاء نفسه منعاً لنسبة العجز أو عدم الائتمان للمتوسط من
اجله. ولكن لا يجوز قبول الكمبيالة بالواسطة سواء كان بتكليف أو بغيره
إلا إذا امتنع عنه المسحوب عليه وثبت الامتناع بورقة بروتستو كما يؤخذ من
المادة ١٢٥ حيث قيل فيها أنه في وقت عمل البروتستو على كمبيالة لعدم قبولها
يجوز قبولها من انسان آخر يتوسط عن صاحبها أو عن أحد المحيلين ويكتب
هذا المتوسط على الكمبيالة ويذكر في ورقة البروتستو فيظهر من هذا النص
أنه لا يصح قبول الكمبيالة بالواسطة قبل عمل البروتستو بل في وقت عمله إذ
اشترط ذكر القبول في ورقة البروتستو والمراد بهذا الشرط ان يعلم حامل
الكمبيالة بقبولها من انسان آخر فلا يرجع على المحيلين ولا على الساحب
وقد قصر الشارع في تلك المادة جواز قبول الكمبيالة على أي انسان
آخر ليخرج بذلك من كان مسئولاً من قبل عن الوفاء بقيمة الكمبيالة بصفة
ساحب أو محيل لها لان القبول منه لا يفيد فائدة جديدة فيسوغ اذن للمسحوب
عليه ان يمتنع عن القبول بهذه الصفة ويقبل الكمبيالة بصفة متوسط لانه لم يكن
مسئولاً من قبل عن الوفاء وإن كان مسحوباً عليه. وإن قيل ما الفرق بين
القبول منه بصفة مسحوب عليه وبين القبول بصفة متوسط فالجواب أنه في
الحالة الأولى لا يكون له الحق في الرجوع إلا على الساحب لانه يعتبر وكيلًا
عنه ويؤخذ من قبوله وجود مقابل الوفاء عنده وأما في الحالة الثانية فلا يعد
وكيلًا عن الساحب ويجوز له القبول بالنيابة عن يائنه من المحيلين أو من

يكون منهم دائناً له ولا يؤخذ من قبوله في هذه الحالة وجود مقابل الوفاء عنده
فاذا رجع فيما بعد على الساحب لا يلزم بنفي وجود مقابل الوفاء كما بينا آنفاً بل
يلزم الساحب باثبات ذلك

ويكون القبول بالواسطة بالصيغة المقررة للقبول المعتاد فيكتب على
الكميالة ويضع عليه المتوسط امضاءه او ختمه ويذكر في ورقة البروتستو كما ورد
في المادة ١٢٥ وزيادة على ذلك يجب على المتوسط ان يخبر فوراً من توسط عنه
بالقبول والا فيكون بمقتضى تلك المادة ملزماً بالمصاريف والتعويضات .
والمقصود من الزام المتوسط باخبار من توسط عنه بذلك ان يعلم الساحب
بامتناع المسحوب عليه عن القبول فلا يرسل له مقابل الوفاء ان لم يسبق وجوده
عنده

ولا يخفى ان القبول بالواسطة لا ينحل بما لحامل الكميالة في حالة امتناع
المسحوب عليه عن قبولها من الحق في طلب تقديم الكفيل من الساحب او من
احد المحيلين او من الجميع معاً بل يبقى هذا الحق محفوظاً له كما هو مقرر في المادة
١٢٦ لانهم التزموا عند تسليم الكميالة او تحويلها اليه بان يقبلها المسحوب عليه
لا اي انسان كان فقبولها من انسان آخر لا يعد وفاء بما تعهدوا به فاذا قيل ما
الفائدة اذن من قبولها بالواسطة يجاب بانه لا تحصل منه بحسب الاصول
القانونية فائدة ولا عائدة ولا يترتب عليه سقوط ما لحامل الكميالة من الحق في
الرجوع على الساحب والمحيلين الا اذا كان المتوسط نفس المسحوب عليه فانه يتم
في هذه الحالة الوفاء بما تعهد به الساحب والمحيلون وهو قبول المسحوب عليه
للكميالة بصرف النظر عن الصفة التي قبلها بها . وقد تنتج فائدة من القبول
بالواسطة وان لم يكن لها تعلق بالاصول القانونية وهي اكتفاء حامل الكميالة
بذلك القبول طوعاً واخياراً اذا كان المتوسط ممن يعتمد عليه ويوثق به

والقبول بالواسطة يترتب عليه الزام القابل بالوفاء بقيمة الكمبيالة في ميعاد استحقاق الدفع ولكن لا يسري حكم هذا الالزام إلا إذا طلب حامل الكمبيالة دفع قيمتها من المسحوب عليه وإثبت امتناعه عن ذلك بورقة بروتستو فإذا دفع المتوسط قبل عمل البروتستو ضاعت حقوقه على من كانت له منفعة في عمله على المسحوب عليه في الأصل كما ورد في المادة ١٢٦

الفرع الرابع

في تضامن صاحب الكمبيالة وقابلها ومعيّلها

صاحب الكمبيالة وقابلها ومعيّلها ملزمون لحاملها بمقتضى المادة ١٢٧ بالوفاء بالأصل والفوائد والمصاريف على وجه التضامن ما لم يشترط الساحب أو أحد المعيلين بعبارة صريحة في الكمبيالة عدم تضامنه مع الباقي أو جعل التضامن بالنسبة له قاصراً على قدر اقل من المبلغ المذكور في الكمبيالة كما مرّ آنفاً ولا مخالفة في ذلك للقانون لأن التضامن الوارد في تلك المادة لم يكن متعلقاً بالنظام العام حتى لا يجوز الإخلال به

وإذا كانت الأصول المتعلقة بالتضامن مبيّنة في القانون المدني فلتراجع المواد ١٠٨ و ١٠٩ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ منه ولم نذكر المادة ١١٠ لأن حكمها لا يسري على الكمبيالات إذ قيل فيها إن مطالبة أحد المدينين المتضامين مطالبة رسمية وإقامة الدعوى عليه بالدين يسريان على باقي المدينين فاتباعها فيما يتعلق بالأشخاص الذين يلتزمون بعقد واحد على وجه التضامن لا جور فيه ولا ظلم بخلاف ما يتعلق بالكمبيالات فإن المسؤولين عن الوفاء بها لم يلتزموا بذلك بعقد واحد ولم يعرف بعضهم البعض الآخر ولم يكونوا

مقيمين في بلد واحد فلا يصح مراعاة تلك المادة بالنسبة لهم ولذلك صرح الشارع في المادة ١١٧ من قانون التجارة بأنه اذا طالب حامل الكمبيالة جميع المحيلين والساحب معاً كان له بالنسبة لكل واحد منهم الميعاد المعين في المادة ١١٦ منه فيؤخذ من قوله بالنسبة لكل واحد منهم ان مطالبة احدى لا تسري على الباقيين

الفصل الرابع

في دفع قيمة الكمبيالة

دفع قيمة الكمبيالة هو الوفاء بما التزم به فيها ولكن لا يترتب عليه زوال الدين الا اذا حصل بمراعاة الاصول المقررة في القانون اعني الاصول المبينة في المادة ١٥٩ والمواد التالية لها الى المادة ١٧٦ من القانون المدني فانه لا بد من مراعاتها بتمامها سواء كان الدين المراد دفعه مدنياً او تجارياً ما عدا بعض استثناءات تتعلق بالكمبيالات بمقتضى الاصول الخاصة بذلك وسنتكلم عليها فيما يأتي ونبين كلاً منها في محله بأن نبين أولاً عن يجب عليه الدفع وثانياً عن يجب الدفع اليه وثالثاً عما يجب دفعه ورابعاً عن الزمان والمكان اللذين يجب الدفع فيهما

الفرع الاول

فيمن يجب عليه الدفع

قد ذكر في المادة ١٥٩ من القانون المدني ان الوفاء لا يكون الا من المتعهد اي من المدين ما دام يظهر من كيفية التعهد ان مصلحة المتعهد له اي الدائن تستدعي ذلك واذا كان المتعهد به في الكمبيالة عبارة عن مبلغ من النقود فغاية

ما تستدعيه مصلحة المتهمة له الحصول على ذلك المبلغ من أي إنسان كان قبتهج من هذه المقدمة أنه إذا قصر المسحوب عليه في الوفاء جاز لأي إنسان أن يكره حامل الكمبيالة على استلام قيمتها منه ويسمى متوسطاً في الدفع إذ قيل في المادة ١٥٧ من قانون التجارة أن الكمبيالة المعحول عنها البروتستو يجوز دفع قيمتها من أي شخص يتوسط عن صاحبها أو عن أحد محيلها وإنما اشترط هنا أن تكون الكمبيالة عمل عنها البروتستو ليُعلم أنه لا يسوغ الدفع من المتوسط إلا بعد التحقق من امتناع المدين الأصلي عن الدفع أعني المسحوب عليه والمتوسط في القبول أن كان ولا يمكن التحقق من ذلك إلا بعد البروتستو ولا بد أن يكون المتوسط في الدفع ممن لم يسبق له دخول في الكمبيالة بالفعل بأي صفة كانت فيؤخذ من قولنا بالفعل جواز توسط المسحوب عليه الذي لم يقبل الكمبيالة ولا سيما أنه صرح بذلك في المادة ١٥٩ لما قد يكون للمسحوب عليه من الشأن في الدفع بالواسطة كما يكون له شأن في القبول بالواسطة للأسباب التي بيّناها آنفاً. والدفع بالواسطة يكون على ذمة أحد المسؤولين عن الوفاء أعني الساحب أو أحد المحيلين أو قابل الكمبيالة بالواسطة أو الضامن ضماناً احتياطياً ولم يصرح في القانون بالاثنتين الأخيرين ولكنها مسئولة عن الوفاء كالأولين. والمراد من الدفع بالواسطة منع رجوع حامل الكمبيالة على ضامني الوفاء له فيلزم أن يكون في يوم الاستحقاق كما يؤخذ من المادة ١٥٧ حيث قيل فيها أنه يصير اثبات التوسط والدفع في ورقة البروتستو أو في ذيلها وهذه العبارة تؤيد ما قلناه فيما سلف من عدم جواز التوسط قبل البروتستو ويترتب على الدفع بالواسطة براءة ذمة الملتزمين بالوفاء مما تعهدوا به لحامل الكمبيالة بمقتضاها وقيام المتوسط مقامه بمعنى أنه يجوز ماله من الحقوق ويلزم بما عليه من الواجبات كما ذكر في المادة ١٥٨ فيجوز لمن دفع كمبيالة بطريق

التوسط ان يرجع على المحيلين وعلى الساحب بعد استيفاء الاجراءات المفروضة على حامل الكمبيالة لانه حل محله وسنبحث فيما يأتي عن كيفية الرجوع ولكننا نقول هنا انه اذا عرف المتوسط من توسط عنه وقت الدفع فلا يسوغ الرجوع الا عليه وعلى الضامنين له فاذا كان المتوسط عن الساحب مثلاً تبرأ ذمة جميع المحيلين واذا كان عن احدهم فتبرأ ذمة من بعده منهم كما ورد في المادة ١٥٨ وقد يقال انه صرح فيما تقدم بان المتوسط يجوز ما كان لحامل الكمبيالة من الحقوق على الساحب والمحيلين ويلزم بما كان عليه من الواجبات فاي فائدة عادت عليهم من الدفع بالواسطة واي اثر انبنى على هذا التوسط سوى حلول دائن آخر محل الدائن الاول والجواب هو ما بيناه عند الكلام على هذه المسألة فيما يتعلق بالقبول بالواسطة اعني انه لا تحصل لهم فائدة ولا عائدة غير توقع التساهل والتسامح منه لانه دفع الدين بالنيابة عنهم طوعاً واختياراً فلا يظن انه يعاملهم كمعاملة الدائن الاصلي وربما يكون مديناً لمن توسط عنه فينشأ عن الدفع منه الوفاء بالدين الذي في ذمته

ولا يسوغ لحامل الكمبيالة ان يمتنع عن قبول الوفاء من اي شخص كان اذا تأخر عنه المسحوب عليه كما ذكر في المادة ١٦٠ من القانون المدني حيث قيل فيها انه اذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من النقود فيجوز وفاؤه من شخص اجنبي ولو على غير رغبة الدائن او المدين فاذا اراد انسان التوسط ولم يقبل منه الدائن ذلك جاز له استيفاء الاجراءات المقررة في المادة ٦٨٥ والمواد التالية لها من قانون المرافعات فيما يتعلق بعرض الدين على الدائن عرضاً رسمياً وكذلك لا يسوغ للمحيل ولا للساحب ان يحظر على حامل الكمبيالة قبول الدفع من الشخص المتوسط عنه فانه لم يلحى المسحوب عليه الى الوفاء بما تعهد به فلا يصح له ان يمنع حامل الكمبيالة من قبول ما عرض عليه ولا سيما

انه لا ينشأ عن التوسط ضرر للتوسط عنه بل بالعكس تنتج منه منفعة له ويجوز له مع ذلك ان يحتج على التوسط بكافة الوجة التي يسوغ له الاحتجاج بها على حامل الكمبيالة

واذا مزاحم عدة اشخاص على دفع قيمة الكمبيالة بطريق التوسط يُقدّم منهم بمقتضى المادة ١٥٩ من يترتب على الدفع منه براءة مسئولين اكثر من غيره فاذا اراد انسان ان يدفع قيمة الكمبيالة بطريق التوسط عن الساحب يُقدّم على من يريد التوسط عن المحيلين وكذلك يُقدّم من يريد التوسط عن المحيل الاول على من يريد التوسط عن بعده لان الساحب ضامن لجميع المحيلين وكل محيل ضامن لمن كان بعده ومضمون من كان قبله . ولا يخفى ان حكم تلك المادة موافق للعدل والصواب لانه يخرج بعض المحيلين ولا ينشأ عنه ضرر لحامل الكمبيالة اذ انه يستوفي المستحق له على كل حال واذا تقدم لدفع قيمة الكمبيالة من كانت مسحوبة عليه في الاصل وعُمل عليه البروتستو لعدم قبوله يكون مقدماً على غيره كما ورد في المادة بعينها

والحاصل انه يجب دفع قيمة الكمبيالة ممن قبلها سواء كان المسحوب عليه او غيره واذا قصر في ذلك يجوز دفع قيمتها من اي انسان كان بطريق التوسط بشرط ان يكون غير مسئول من قبل عن الوفاء بها

الفرع الثاني

في من يجب الدفع اليه

تدفع قيمة الكمبيالة لحامليها او لمن يقيم مقامه سواء كان وكيلاً معيناً من قبله او وصياً او قياً عليه او وكيلاً من دائنيه . وتعيين الوكيل من قبل حامل

الكبيالة لاستلام قيمتها يكون بتوكيل رسمي أو بخطابية أو بتحويل غير مستوفٍ للشرائط اللازمة والآخر أكثر استعمالاً فأننا علمنا فيما سبق أن التحويل الذي لم يكن مطابقاً للأصول المقررة في القانون يعتبر توكيلاً

ولا يُعد الدفع لحامل الكبيالة صحيحاً إلا إذا كان مالكا لها بمقتضى تحويل مستوفٍ للشرائط المقررة فيجب على المسحوب عليه عند تقديم الكبيالة إليه ليدفع قيمتها أن يتحقق أولاً من ملكية حاملها لها بأن يبحث عن صحة امضاء الساحب أو عدم صحته وعن تعاقب التناويل بأن يكون كل واحد من المحيلين محملاً من قبله. وإذا ورد على ذلك أنه بما ذكر لا يمكن أن يتوصل في كل الأحوال إلى الغرض المقصود لأن المسحوب عليه لا يعرف عادة المحيلين ولا حامل الكبيالة فلا يتيسر له معرفة صحة امضاء بعضهم أو تزويره ولا الوقوف على حقيقة اهليتهم للتصرف مع وجوب الدفع في يوم تقديم الكبيالة إليه بحسب بانه لم يكن في الامكان الزامه بزيادة التحري ولا سيما أنه صرح في المادة ١٤٤ بأن من يدفع قيمة الكبيالة في ميعاد استحقاق دفعها بدون معارضة من أحد في ذلك يعتبر دفعةً صحيحاً فإذا دفع قبل ميعاد الاستحقاق يكون مشمولاً عن صحة الدفع كما ذكر في المادة ١٤٣ لأنه كان في وسعه التحري والاستفهام وقصر في ذلك فيلزم بعاقبة تقصيره

ولا يخفى أنه قيل في المادة ١٤٤ أن الدفع في ميعاد الاستحقاق يُعتبر صحيحاً ولم يُقلْ يكون صحيحاً فيؤخذ من ذلك أنه يجوز الاستحصال على حكم بطلان الدفع وإن كان في الميعاد المعين إذا ثبت أنه حصل بطريق الغش والتدليس أو لغير مالك الكبيالة أو لشخص قاصر أو لمحمّل من قاصر. فالفرق بين ما يترتب على الدفع قبل ميعاد الاستحقاق وبين ما يترتب على الدفع بعده أنه في الحالة الأولى إذا حصل الدفع لفاقد الأهلية أو لغير صاحب الكبيالة يكون

غير صحيح ولو كان المسحوب عليه غير عالم بعدم الاهلية ولا بالتزوير او السرقة واما في الحالة الثانية فلا يحكم بعدم صحة الدفع الا اذا ثبت علم المسحوب عليه من قبل بما ذكر . ولقد اتى حكم القانون في هاتين الحالتين موافقا للمعدل والصواب لان المسحوب عليه ملزمٌ بالوفاء في ميعاد الاستحقاق متى توفر شرطان احدهما ان تكون التجاويل متتابعة بحيث يظهر منها ان الكهبيالة مملوكة لحاملها بغير زيادة بحيث ولا تنقيب في صحة تلك التجاويل ولا في اهلية من صدرت منه والشرط الثاني ان لا يكون قد كُلفَ بعدم الدفع بتنبيه رسمي فاذا لم يحل اجل الوفاء ودفع مع ذلك المسحوب عليه عُدَّةً مقصراً واصبح مسئولاً عن كل تزوير او غيره اذ يمكن حينئذ الاحتجاج عليه بانه لو انتظر حلول الاجل لتسنى لمن له الحق في قبض قيمة الكهبيالة ان يخبره بضياعها او سرقتها منه او بوجودها تحت يد فاقد الاهلية ويكلفه بحجز قيمتها تحت يده .

ولا تبرأ ذمة المسحوب عليه من الدين الثابت بمقتضى الكهبيالة بمجرد الوفاء به لصاحبها في الميعاد المعين بغير غش ولا تدليس بل لا بد ايضاً من عدم حصول معارضة من احد كما ورد في المادة ١٤٤ وكما قلنا آنفاً . والمعارضة هي ان ينهى انسان شخصاً آخر عن دفع ما في ذمته لمدينه (اي لمدين الناهي المذكور) ويكون ذلك بورقة تعلن للحجوز لديه . وتجوز المعارضة بهذه الصورة في سائر الاحوال عملاً بما للدائن بمقتضى المادة ١٤١ من القانون المدني من الحق على جميع اموال مدينه ولكن الشارع لم يقصد جواز المعارضة بهذا الاطلاق فيما يتعلق بالكهبيالات لما ينشأ عن ذلك من تعطيل تداولها ومخالفة الغرض المقصود من كتابتها تحت الاذن فصرح في المادة ١٤٨ بعدم قبول المعارضة الا في حالة ضياع الكهبيالة او تفليس حاملها فاذا افلس حاملها ولم يسلمها مع ذلك الى الوكيل عن دائنيه مع باقى امواله جازت المعارضة للوكيل المذكور بان

ينبى على المسحوب عليه بعدم دفع قيمة الكمبيالة للمفلس ولا لمن يحيل بها لان
يده رفعت عن ادارة امواله بمجرد افلاسه والمحال الذي يقبل منه الحوالة مع
علمه بافلاسه يعد متواطئاً معه. واذا كان المفلس شبيهاً بالمحجور عليه لعدم امكان
كل منها ان يتصرف في امواله فتجوز تلك المعارضة للقيم على المحجور عليه كما
تجوز لو كيل دائي المفلس وان لم يصرح الشارع بذلك. واذا ضاعت
الكمبيالة تقبل ايضاً المعارضة منعاً للمسحوب عليه من دفع قيمتها لمن عسى ان
يجدها ويطلب الوفاء بها بطريق الغش والتدليس سواء كان مباشرة بان
يقدمها بنفسه او بواسطة بان يحيل بها غيره

واذا كانت المعارضة في الحالة الاخرى لا يترتب عليها سوى تحذير
المسحوب عليه من دفع قيمة الكمبيالة لغير صاحبها ولا تكفي لتام الغرض
المقصود وهو حصول صاحب الكمبيالة على قيمتها فيبين الشارع في المادة ١٤٩
وما يليها الى المادة ١٥٤ اما يجب علمه لاصابة ذلك الغرض وفرض ثلاثة حالات
الاولى ان تكون الكمبيالة الضائعة كتب منها عدة نسخ ولم يقبل احداها المسحوب
عليه وطلب انسان منه دفع قيمتها مع عدم وجود النسخ بتمامها عنده والثانية
ان تكون الكمبيالة كتب منها ايضاً عدة نسخ وقبل احداها المسحوب عليه وضاعت
النسخة التي عليها صيغة القبول والثالثة ان يطلب انسان دفع قيمة الكمبيالة من
المسحوب عليه ولم يكن في يده نسخة منها

ففي الحالة الاولى يجوز لمستحق قيمة الكمبيالة ان يطالب بوفائها بناء على
نسختها الثانية او الثالثة او الرابعة وهكذا كما ذكر في المادة ١٤٩ الان جميع النسخ
تساوية متشابهة لعدم وجود صيغة القبول على احداها ومتى دفع المسحوب
عليه قيمتها وكتب سند المخالصة على واحدة منها يبطل الباقي ولا يعمل به واذا
كان المدفوع اليه من وجد النسخة الضائعة او سرقها فلا يترتب على ذلك

الزام المسحوب عليه بالدفع مرة أخرى للمالك الحقيقي ما لم يكن قد أعلنه بالمعارضة وإخبره بعدد النسخ الضائعة إذ صرح في المادة ١٤٦ بأن دفع قيمة الكميالة بناءً على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا يكون صحيحاً إذا كانت هذه النسخة مذكوراً فيها أن الدفع بناءً عليها يطل ما عداها من النسخ وقبل في المادة ١٠٥ التي سبق الكلام عليها أنه إذا كتب من الكميالة عدة نسخ تقوم الواحدة مقام الجميع كما أن الجميع يقوم مقام نسخة واحدة فكان ينبغي على من ضاعت منه الكميالة أن يعلن معارضة المسحوب عليه فإذا قصر في ذلك لا يلزم أن تكون عاقبة تقصيره على المسحوب عليه الذي دفع قيمة الكميالة بغير غش في ميعاد استحقاقها لمن ظنه مالكا لها

وأما الحالة الثانية أي إذا كانت الكميالة الضائعة عليها صيغة القبول فينبغي وبين الأولى بون عظيم لأن الأولى جميع النسخ فيها متساوية متشابهة بخلاف الثانية فإن النسخ فيها ليست بقوة واحدة بل يعتبر منها ما كان عليه صيغة القبول بحيث إذا لم تقدم للمسحوب عليه في ميعاد الاستحقاق جاز له الامتناع عن الدفع والّا فلا يعد الدفع صحيحاً بمقتضى المادة ١٤٧ بالنسبة لحامل النسخة التي عليها تلك الصيغة ما لم يصدر أمر من القاضي المعين للامور الوقفية بالدفع لمالك الكميالة بناءً على نسختها الثانية أو الثالثة أو الرابعة وهكذا ويستحصل المسحوب عليه على كفيل كما ورد في المادة ١٥٠ ولا يلزم في هذه الحالة أن يثبت طالب الدفع أنه مالك الكميالة فإن وجود النسخ التي لم يكن عليها صيغة القبول في يده يعد من قرائن الاحوال الدالة على ذلك

وأما الحالة الثالثة وهي إذا ضاعت الكميالة ولم توجد نسخة منها في يد مستحق قيمتها فيجوز له بمقتضى المادة ١٥١ أن يطلب الدفع ويحصل على ذلك بالفعل بأمر القاضي بعد أن يثبت ملكيته للكميالة بدفائه ويقدم كفيلاً ولا

يخفى أنه قيد هنا الاثبات بالدفاتر فيسري حكم هذا القيد اذا كان من ضاعت
 منه الكمبيالة تاجرًا أو ما اذا كان غير تاجر فمن المعلوم أنه لم يكن ملزمًا بان يكون
 عنده دفاتر فلا يصح طلب الاثبات منه بها دون غيرها وان لم يستثن بنص
 صريح في القانون بل يقبل منه الاثبات بالبينة وبقرائن الاحوال اذا وجد دليل
 قطعي على ضياع الكمبيالة عملاً بما هو مقرر في المادة ٢١٨ من القانون المدني
 والغرض من تعليق جواز الدفع في مادتي ١٥٠ و ١٥١ على صدور امر من
 القاضي وتقديم الكفيل منع الغش والتدليس لان حامل الكمبيالة التي قبل انها
 ضاعت ربما يكون مالكا لها بوجه قانوني كأن يكتب انسان نسختين من الكمبيالة
 ويحيل احدها لآخر ويبقي الثانية في يده ويطلب بمقتضاها الدفع من المسحوب
 عليه بدعوى ضياع الاولى او كأن تكتب الكمبيالة لحاملها بغير تعيين اسم فيها
 او تترك فيها صيغة التحويل على بياض وتضيع او تسرق ثم يحتال بها انسان
 مع عدم علمه بضياعها او سرقتها فهو مالك لها بوجه قانوني وان كانت ضائعة
 او مسروقة وربما ثبت ملكيته لها فينتج المسحوب عليه بامر القاضي ويخلص من
 الدفع مرة ثانية ويبقى للمالك المذكور حق الرجوع على من استلم القيمة بطريق
 الغش وعلى ضامنه لان المراد من تقديم الكفيل ان يضمن للمالك الكمبيالة
 الحقيقي حصوله على قيمتها من استلمها بغير حق ولم يكن المقصود منه ان يضمن
 للمسحوب عليه رد ما يدفعه ثانياً للمالك الحقيقي اذا اثبت ملكيته ولا سيما انه لم
 يدفع تلك القيمة اولاً الا بناء على امر من القاضي فلا جناح عليه ولا يمكن ان
 يكون الشارع اراد غير ذلك لما فيه من الاحجاف والاعتساف فان تعهد الكفيل
 يظل بعد مضي ثلاث سنين اذا لم تحصل في اثناءها مطالبة ولا دعوى امام
 المحاكم والدعاوي المتعلقة بالكمبيالات لا يسقط الحق في اقامتها الا بمضي خمس
 سنين فاذا طلب المالك الحقيقي الوفاء من المسحوب عليه على فرض جواز ذلك

له بعد مضي الثلاث سنين وقبل انقضاء الخمسة لا يجد المسحوب عليه كفيلاً ولا ضامناً ويلتزم بعاقبة امر لم يقع منه

ولا يترتب على ضياع الكميالة اعفاء حاملها من عمل البروتستو اذا امتنع المسحوب عليه عن الدفع اليه واراد حفظ حقوقه على المحيلين سواء تحصل على كفيل وامر من القاضي او لم يحصل على ذلك لعدم علمه بالضياع الا في وقت طلب الدفع بل يلزم ان يعمل البروتستو بمقتضى المادة ١٥٢ في اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الاستحقاق ويعلن اعلاناً رسمياً الى الساحب والمحيلين بالالوجه والمواعيد المبينة فيما يأتي ما عدا نسخ صورة الكميالة حرفياً في ورقة البروتستو فانه لا يتيسر بسبب ضياع الكميالة

واذا فرضنا ان حامل الكميالة التي ضاعت لا يجد من يضمنه او لا يتحصل على امر من القاضي او يأبى البحث عن الكفيل ولا يسعى في الحصول على الامر بل يختار استبدال الكميالة الضائعة بكميالة اخرى فيطلب ذلك من احواله بها وهذا المحيل يقدمه لمن تنازل له عنها وهكذا الى ان يصل الى الساحب يأخذ منه نسخة جديدة بدلاً عن النسخة الضائعة فاذا امتنع الساحب عن ذلك يستعير من ضاعت منه الكميالة اسم من احواله بها ليطلب النسخة الجديدة وهذا المحيل يقدمه لمن تنازل له عن الكميالة الى ان يصل الى المسحوب له ويرفع الدعوى باسمه على الساحب ويلتزم في هذه الحالة وفي حالة عدم الامتناع عن اعطاء النسخة الجديدة بالمصاريف التي يستلزمها الحصول عليها باي طريقة كانت

ومتى تحصل من ضاعت منه الكميالة على نسخة جديدة مشتملة على التاريخ والبيانات التي كانت مذكورة في الكميالة الضائعة ومصرح فيها بانها نسخة ثانية او ثالثة او رابعة يطلب من المسحوب له وضع التحويل الذي كان في النسخة

الضائعة وهكذا من محيل الى محيل الى ان يصل الى من احالة بها وبذلك تكون
النسخة الجديدة تامة وتقوم مقام الضائعة ويلتزم المسحوب عليه بدفع قيمتها بناء عليها
ما لم تكن صيغة القبول على النسخة الضائعة فتستلزم مصلحته بمقتضى المادة ١٤٧
الامتناع عن الدفع الى ان يقدم حاملها كفيلاً ويحصل على امر من القاضي ولا
يضيق ذرعه عن ذلك بسبب وجود النسخة الجديدة في يده فالحصول على هذه
النسخة في حالة وجود صيغة القبول على النسخة الضائعة لا يترتب عليه اذن
الاتفاء من ضاعت منه من اثبات ملكيتها كما هو مقرر في المادة ١٥١ او يعمل
حينئذ بمقتضى المادة ١٥٠

والحاصل انه يجب دفع قيمة الكمبيالة لمن كان حاملاً لها بموجب تحويل
مستوفٍ للشرائط اللازمة او لمن يقوم مقامه ولو حصلت معارضة في ذلك ما لم
تكن المعارضة مبنية على ضياع الكمبيالة او افلاس حاملها

الفرع الثالث

فيما يجب دفعه

يجب على المسحوب عليه ان يدفع المبلغ المبين في الكمبيالة اذا قبلها بتمامها
والا فالمبلغ الذي قبل دفعه ويكون الدفع من صنف النقود المذكور في
الكمبيالة كما ورد في المادة ١٤٢ وانما اشترط ذلك في هذه المادة مراعاة للقاعدة
العمومية التي تقضي بان المشارطات ملزمة للمتعاقدين والكمبيالة لم تكن الا
مشاركة واذ عين فيها صنف مخصوص من النقود باتفاق المتعاقدين وجب
الوفاء به على الوجه المتفق عليه بينهما ولكن يلزم مع ذلك التساهل في اتباع تلك
القاعدة والبحث عن الغرض الذي قصده المتعاقدان وتاويله بمعرفة القاضي

على حسب الأحوال فأننا إذا فرضنا أن أحد صيارف وينا سحبه كمبيالة على
اسكندرية بمبلغ من الفلورينات أي من صنف الدراهم المتداولة في بلده فلا يظن
أنه قصد بذلك أن يكون الدفع في اسكندرية من هذا الصنف لا من غيره بل
يظهر جلياً أنه لم يذكر الفلورينات في الكمبيالة إلا باعتبار كونها مسكوكات
بلده فسيان عنده الدفع منها أو من المسكوكات المتداولة في المحل المعين للدفع
بشرط مراعاة النجاسة

وقد قلنا في صدر هذا الفرع أنه يجب على المسحوب عليه أن يدفع المبلغ
المبين في الكمبيالة بتمامه إذا قبلها بغير قيد فإذا أراد مع ذلك أن يدفع جزءاً منه
فقط لا يجوز لحامل الكمبيالة بمقتضى المادة ١٥٥ الامتناع عن استلامه لما في
الوفاء به من الفائدة له وللصاحب والمجملين إذ لا يكون لحامل الكمبيالة حق في
الرجوع عليهم إذا أفلس المسحوب عليه إلا بالباقي بشرط عمل البروتستو عنه كما
ذكر أيضاً في تلك المادة التي توجد بينها وبين المادة ١٢٢ المصرح فيها بأنه يجوز
أن يكون قبول الكمبيالة قاصراً على قدر أقل من مبلغها مطابقة من حيث
السبب الذي أوجب جواز ذلك

الفرع الرابع

في المحل والميعاد اللذين يجب الدفع فيها

من البديهي أنه يجب أن يكون الدفع في ميعاد الاستحقاق وفي محل المسحوب
عليه أو في محل الوكيل المكلف به في حالة امتناع المسحوب عليه أن كان وإنما
اشتراط أن يكون في محل المسحوب عليه لأنه لا يعرف في أغلب الأحيان من يجب
الدفع إليه ولا يتيسر له البحث عنه وإذا فرضنا أنه يعرفه أو في وسعه معرفته لا

يصح تكليفه بالسعي اليه لما في ذلك من التعب والمشقة ولا سيما إذا حل ميعاد استحقاق دفع عدة كمبالات في يوم واحد واشترط أن يكون الدفع في الميعاد المذكور لأنه معين في الكمبالات فلا يلزم المسحوب عليه بالوفاء قبل حلوله كما لا يجوز له أن يتأخر عن الوفاء في يوم حلوله لأي سبب كان بل لا بد من الدفع فيه وإذا امتنع لا يسوغ له أن يطلب من القضاة بمقتضى المادة ١٦٨ من القانون المدني أن يأذنوا له بالوفاء في ميعاد لائق لأن الشارع صرح في المادة ١٥٦ من قانون التجارة بعدم جواز ذلك فيما يتعلق بالكمبالات ليسهل تداولها ويكون من يتعامل بها آمناً على حقوقه

وإذا علم أن المسحوب عليه لا يلزم بالوفاء بقيمة الكمبالات قبل حلول الميعاد فكذلك لا يجبر حامل الكمبالات على استلام قيمتها قبل حلوله كما ذكر في المادة ١٤٥ الآ في حالتين أحدهما مذكورة في المادة ١٩ وهي أن يدفع صاحب الكمبالات ومحلوها قيمتها لحاملها عند امتناع المسحوب عليه من قبولها إذا طلب منهم حاملها تقديم الكفيل ولم يختاروا ذلك والحالة الثانية مذكورة في المادة ٢٢١ وهي أن يقوم من يكون ملزماً بالوفاء بالكمبالات بدفع قيمتها قبل حلول الميعاد إذا أفلس المسحوب عليه أو أفلس صاحب الكمبالات التي لم تقبل ولم يختار تقديم كفيل

الفصل الخامس

في الامتناع عن دفع قيمة الكمبالات

قد بينا في الفصل السابق كيفية دفع قيمة الكمبالات والاصول المتعلقة بذلك التي يلزم مراعاتها ليكون الدفع صحيحاً بحيث يترتب عليه زوال التعهدات الناشئة عن الكمبالات فإذا امتنع المسحوب عليه عن الوفاء بها وجب على حاملها

ان يستوفي بعض اجراءات ليحصل على قيمتها فيجب عليه اولاً ان يطلب
الدفع في يوم حلول الميعاد كما ورد في المادة ١٦١ او في المواعيد المبينة في
المادة ٦٠ اذا كانت الكمبيالة مستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وقد عين الشارع
تلك المواعيد بمراعاة المسافات وطرق المواصلات بين محل السحب وبين القطر
المصري وصرح بان يزداد عليها مقدارها في حالة حصول حرب بحرية وانما فرض
على حامل الكمبيالة ان يطلب دفع قيمتها في يوم حلول الميعاد محافظة على
مصلحة الساحب والمحمّلين لانهم ضامنون للوفاء فاذا اطلقت الحرية لحامل
الكمبيالة في طلب دفع قيمتها في اي وقت شاء فربما لا يفعل ذلك الا بعد
افلاس المسحوب عليه ويرجع على الساحب والمحمّلين المذكورين فيلتزمون
بالدفع ولا يتيسر لهم استرداد مقابل الوفاء فاشترط اذن ان يطلب حامل
الكمبيالة دفع قيمتها في يوم حلول الميعاد واذا امتنع المسحوب عليه عن الوفاء بها
وجب على حاملها اثبات ذلك بعمل بروتستو عدم الدفع في اليوم التالي ويزاد
عليه مدة المسافة التي بين المحل اللازم عمل البروتستو فيه وبين مركز المحكمة واذا
كان اليوم التالي لحلول الميعاد يوافق عيداً رسمياً فيعمل البروتستو في اليوم
الذي بعده

والبروتستو هو ان يعلن احد المخضرين او من تعينه المحكمة لذلك ورقة
تشتمل على التنبيه على المسحوب عليه بالدفع واثبات امتناعه ان كان وتكتب
تلك الورقة بالصورة المبينة في المادة ١٧٥ والّا فلا تعتبر كما يؤخذ من المادة
١٧٦ ولا بد من تحريرها واعلانها ولو امتنع المسحوب عليه عن قبول الكمبيالة
قبل حلول ميعاد دفعها لان امتناعه عن القبول لا يستدل به على امتناعه عن
الدفع اذ ربما كان الاول مبنياً على اسباب زالت وقت حلول ميعاد الدفع بان
كان مقابل الوفاء مثلاً غير موجود عنده ثم حصل عليه وكذلك لا يترتب

على موت المسحوب عليه أو افلاسه قبل حلول ميعاد الدفع اعفاء حامل الكمبيالة من عمل البروتستو لانه ربما تريد ورثة الوفاء بعده أو ربما اراد احد اصدقاء الساحب أو المحيل أو احد عملائه أو وكلائه بالعمولة ان يقوم بالدفع بطريق التوسط سواء كان في حالة موت المسحوب عليه أو افلاسه ولا يسعه ذلك الا بعد عمل البروتستو واثبات توسطه في ورقة البروتستو كما علم فيما مر

وقد ذكر في المادة ١٦٢ انه اذا كتب الساحب على الكمبيالة ان رجوعها يكون بدون مصاريف اغنى ذلك عن عمل البروتستو واذا كتب احد المحيلين هذا الشرط فلا يعني حامل الكمبيالة عن عمل البروتستو الا بالنسبة لمن كتب هذا الشرط والمحيلين بعده فاذا اراد حفظ حقه في الرجوع على المحيلين قبله وعلى الساحب وجب عمل البروتستو مع وجود الشرط المذكور

واذا قيل لماذا اشترط في المادة ١٦٢ ان يكون عمل البروتستو في اليوم التالي لحلول ميعاد الاستحقاق لاني يوم حلول الميعاد فالجواب ان يوم حلول الميعاد كله ظرف لوجوب الدفع على المسحوب عليه فيلزم انتظار انقضائه ليعلم التقصير ويبادر الى عمل البروتستو في اليوم التالي . ومع ذلك يجوز لحامل الكمبيالة في حالة حدوث مانع قهري ان يعمل البروتستو بعد اليوم التالي ولا جناح عليه وان لم يُصرح بذلك في القانون لان الضرورات تبيح المحظورات فاننا اذا فرضنا ان حامل الكمبيالة أُصيب فجأة بمرض في يوم حلول ميعاد الدفع بحيث غاب عن التمييز فاي اهل ينسب اليه أو اي تقصير يسند له

ولكن المانع القهري لا يترتب عليه جواز تجاوز الميعاد الا اذا كان غير ناشئ عن فعل حامل الكمبيالة فاذا كان ناشئاً عن فعله بان احنال بكمبيالة مستحقة الدفع في محل قاص في وقت قريب بحيث لا يسعه الوصول الى ذلك المحل قبل حلول الميعاد ليعمل البروتستو في اليوم التالي يسقط حقه في الرجوع

على المسئولين عن دفع الكمبيالة ما عدا من اثبتت منه ملكيتها اليه لانه كان السبب في التأخير فلا يجوز له الاحتجاج به

ويكون عمل البروتستو في محل المسحوب عليه وفي محل من يقبل الكمبيالة بطريق التوسط او في محل من يكلف بقبولها في حالة امتناع المسحوب عليه عنه ان كان ويجوز اثبات جميع ذلك بورقة واحدة اقتصاداً في المصاريف التي يلزم بها الساحب فيما بعد . وتشتمل تلك الورقة على صورة الكمبيالة بتمامها وصورة صيغة القبول وصورة جميع التحاويل وكافة ما يوجد فيها من الكتابة مثل تكليف انسان بقبولها او بدفعها في حالة امتناع المسحوب عليه عن ذلك ويذكر ايضاً التنبيه الرسمي بدفع قيمة الكمبيالة والبروتستو الحاصل من المحضر . ولا بد ان تكون الكمبيالة في يد المحضر لانه ربما يختار المسحوب عليه الدفع وقت عمل البروتستو فيستلم المحضر قيمتها ويردها اليه مشتملة على سند الخالصة . ويلزم ان يذكر ايضاً في ورقة البروتستو حضور او غيبة من عليه الدفع واسباب الامتناع عنه ويضع عليها المسحوب عليه امضاءه والا فيذكر المحضر عجزه او امتناعه عن ذلك كما في المادة ١٧٥

وانما اشترط درج صورة الكمبيالة وصورة صيغة القبول وصورة التحاويل في ورقة البروتستو لثبت للمدين ان الكمبيالة المعمول عليها البروتستو هي بعينها الملزم بالوفاء بها

ويجب على المحضر ان يترك صورة صحيحة من تلك الورقة لمن أعلنت اليه وان يقيدها بتمامها على حسب المقرر فيما يتعلق بدفاتر الفهرست في دفتر مخصوص منر الصحائف وموضوع عليه العلامة اللازمة كما ورد في المادة ١٧٧ فاذا قصر المحضر في استيفاء امر من ذلك يعاقب بالعزل ويحكم عليه بدفع المصاريف والتعويضات للاخصام كما قيل ايضاً في تلك المادة ولكن لا يترتب

على هذا التقصير بطلان البروتستو وإنما يكون البطلان اذا حصل الاخلال
بامرهم مما هو مقرر في المادة ١٧٤ والمادة ٧٥ امثل عدم عمل البروتستو في احد
المحلات التي ذكرناها ومثل عدم اشتماله على صورة الكمبيالة او ذكر التنبيه على
المدين بالدفع

ومتى عمل البروتستو يكون لحامل الكمبيالة الحق في الاستحصال على
قيمتها بان يطالب الساحب وكل واحد من المحيلين بالانفراد او جميعهم معاً كما
ذكر في المادة ١٦٤ فانهم مسئولون بمقتضى المادة ١١٧ عن الوفاء في الميعاد على
وجه التضامن ولذلك ساع لحامل الكمبيالة ان يطالبهم جميعاً او يطالب من
يختاره منهم. وقد يختار عادةً من احالة بالكمبيالة فيجب عليه ان يعلن اليه
البروتستو كما يجب عليه اعلانه لمن يرجع عليه من المحيلين الآخرين وان لم
يصرح بذلك في المادة ٦٥ افان عبارتها قاصرة على وجوب الاعلان لمن حول
الكمبيالة الى حاملها ولكنها غير مانعة ولا يُظن ان الشارع اراد المنع. ويتج اذن
من ذلك انه اذا اخنار حامل الكمبيالة مطالبة الساحب وجميع المحيلين معاً
وجب عليه ان يعلن اليهم ورقة البروتستو واذا لم يوفوا بقيمة الكمبيالة في هذه
الحالة او لم يوفوا بقيمتها من طوب منهم في الحالة الاولى وجب تكليف المطالب
في ظرف خمسة عشر يوماً التالية لتاريخ البروتستو بالحضور امام المحكمة سواء
كان واحداً او اكثر وقد اصطلح على اعلان البروتستو والتكليف بالحضور
بورقة واحدة تسهيلاً للعمل واقتصاداً في المصاريف

ويتبدئ ميعاد الخمسة عشر يوماً من يوم تاريخ البروتستو ويزاد عليه مدة
المسافة اذا كانت الكمبيالة مستحقة الدفع في القطر المصري واما اذا كانت
مستحقة في احدى الديار المصرية ومستحقة الدفع في احدى البلاد الاجنبية فقد
عين الشارع في المادة ١٦٦ مواعيد مخصوصة لمطالبة الساحب او المحيل المقيم في

القطر المصري وتلك المواعيد تختلف من ثلاثة اشهر الى سنة ويزاد عليها مقدارها في حالة حصول حرب بحرية. ومطالبة صاحب الكمبيالة في الحالين تبرئ ذمة المحيلين ومطالبة ائدهم تبرئ المحيلين بعده كما ذكر في المادة ١٦٤ لان الساحب ضامن للجميع وكل محيل ضامن لمن بعده ومضمون من قبالة كما بينا فيما مر فانما دفع ائدهم قيمة الكمبيالة جازلة الرجوع على المحيلين السابقين عليه جميعاً او على من يختاره منهم في عين المواعيد المذكورة كما قيل في المادة ١٦٨ التي يؤخذ من عبارتها ان من دفع قيمة الكمبيالة من المحيلين لم يتم بذلك الا بعد تكليفه بالحضور امام المحكمة مع انه يقوم بالوفاء من قبل بمجرد اعلان البروتستو اليه فيبتدئ في هذه الحالة الميعاد الذي يجوز له فيه مطالبة من له حق الرجوع عليه من اليوم التالي للوفاء

وقد يكون الرجوع في اغلب الاحيان بغير طلب امام المحكمة بان يطلب مباشرة حامل الكمبيالة دفع قيمتها والمصاريف من احالة بها فيقوم هذا المحيل بالوفاء ويرجع بطريق المحبة على من انتقلت ملكية الكمبيالة منه اليه وهكذا الى الساحب فتتوفر المصاريف

واذا لم تدفع قيمة الكمبيالة ففضلاً عما لحاملها من الحق في تكليف واحد او اكثر من الضامين الموفاء بالحضور امام المحكمة بعد عمل البروتستو واعلانه للاستحصال على حكم بدفع القيمة والمصاريف يجوز له ان يحجز مقولات الساحب او القابل او المحيل حجزاً تحفظياً بشرط مراعاة الاجراءات المقررة لذلك في قانون المرافعات كما ذكر في المادة ١٧٣ من قانون التجارة وأيد في المادة ٦٧٥ من قانون المرافعات والمتصود من هذا الحجز منع المدين المحجوز عليه عن اخلاص امواله المنقولة او اخفاءها كما يتبادر من وصفه بانه تحفظي ولا يصير حجزاً نافذاً الا بعد الحكم على المدين بالدفع

وإذ كان إجراء الحجز والاستحصال على حكم يستلزمان مضي زمن ربما لا يكون فيه وسع حامل الكبيالة انتظار انقضاءه لا حثايج قيمتها للوفاء بما التزم به من قبل بناءً على امله في الدفع اليه في الميعاد المعين قد صرح في القانون بانه يجوز له استبدال رفع الدعوى الى المحكمة بسحب كبيالة جديدة والتنازل عنها لغيره في مقابل اسقاط جزء من قيمتها وتسي كبيالة الرجوع ويحصل صاحبها بواسطتها على اصل قيمة الكبيالة الاولى المعمول عنها البروتستو وعلى المصاريف وعلى الجزء المسقط كما ورد في المادة ١٧٨ والمادة ١٨٠ ولكن لا يغني تحرير الكبيالة الجديدة عن استيفاء الاجراءات المتعلقة بالبروتستو والمطالبة كما هو مقرر في المادة ١٧٩ فلا بد من قيام حامل الكبيالة بما فرض عليه في القانون ولو سحب كبيالة جديدة وقد اصطلح على سحب هذه الكبيالة بعد اعلان البروتستو لدفع قيمتها بمجرد الاطلاع عليها او بعده بميعاد لا يتجاوز الخمسة عشر يوماً المقررة لتكليف المدين بالحضور امام المحكمة ليتيسر طلب حضوره قبل انقضاء هذا الميعاد اذا امتنع عن دفع قيمة كبيالة الرجوع

ويجب على حامل الكبيالة الاولى ان يرفق الكبيالة الجديدة بها وبورقة البروتستو او بنسخة منها وبقائمة الرجوع والمراد من ارفاق الكبيالة الجديدة بالكبيالة المعمول عنها البروتستو وبورقة البروتستو اثبات ملكية صاحبها للمقدمة والامتناع عن دفع قيمتها وحقه في سحب الجديدة واما قائمة حساب الرجوع فالغرض منها بيان المبلغ الذي زاد على الاصل وسحبت مجموعهما كبيالة الرجوع واشترط وضع شهادة على تلك القائمة من اثنين من التجار منعاً للغش في المصاريف وترسل القائمة المذكورة الى من سحب عليه كبيالة الرجوع وتشتمل على اصل قيمة الكبيالة المعمول عنها البروتستو وعلى مصاريف البروتستو وغيرها من المصاريف القانونية كعمولة البنك وعوائد النسخة واجرة

الخطابات وتدرج فيها أيضاً الفوائد المستحقة على أصل قيمة الكمبيالة من يوم عمل البروتستو لغاية يوم بيع الكمبيالة الجديدة كما ورد في المادة ١٨٧ وإنما قلنا لغاية يوم بيعها لأن البائع يستلم فيه جميع المستحق إليه وأما الفوائد التي تستحق بعد ذلك لغاية يوم الوفاء فيقوم الجزء المسقط مقامها وتدخل في حساب الرجوع باسم إسقاط وأما الفوائد التي تستحق على مصاريف البروتستو وغيرها من المصاريف الميئنة آنفاً فلا يجوز لحامل الكمبيالة طلبها إلا من يوم رفع الدعوى أمام المحكمة كما ذكر في المادة ١٨٨ ولا يصح اذن درجها في قائمة الحساب إلا إذا رفعت الدعوى قبل سبب كميالة الرجوع ومع ذلك قد اعتاد التجار أن يتجاوزوا عنها لقاتها ولكنهم يبينون في تلك القائمة فرق السعر إذا دفعوا مبلغاً من هذا القبيل زيادة عن العمولة وإسقاط جزء من قيمة الكمبيالة ويقدر ذلك الفرق بمقتضى المادة ١٨١ بالنسبة لساحب الكمبيالة الأصلية على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكمبيالة المذكورة مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي سحبت منها وأما بالنسبة لمن يسحب عليه حامل الكمبيالة الأصلية كميالة جديدة من المحيلين فيكون تقدير الفرق على حسب فرق السعر بين الجهة التي كانت الكمبيالة الأصلية مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي حصل فيها التحويل فإذا كان فرق السعر بين الجهة التي كانت الكمبيالة مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي حصل فيها التحويل أكثر منه بين محل الدفع وبين محل السحب الزم المحيل بدفع الأول لساحب كميالة الرجوع ولكنه لا يطلب من الساحب إلا الثاني كما هو ظاهر من العبارة الأخيرة من المادة ١٨٤ ولذلك نرض على حامل الكمبيالة أن يرفق الكمبيالة الجديدة بشهادة دالة على فرق السعر بين الجهة التي كانت الكمبيالة الأصلية مستحقة الدفع فيها وبين الجهة التي سحبت منها ولمن سحبت عليه كميالة الرجوع من المحيلين أن يسحب هو أيضاً كميالة

جديدة على محيل آخر او على نفس الساحب الاصلى بمبلغ شامل لقيمة الكمبيالة المسحوبة عليه وقيمة مصاريف الرجوع منه على الآخر ولكن لما كان يترتب على ذلك ضرر جسيم للساحب الاصلى صرح في المواد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ بأنه لا يجوز عمل قوائم متعددة لحساب رجوع كمبيالة واحدة بل يدفع هذا الحساب من محيل الى محيل الى ان يدفع اخيراً من الساحب فلا يسوغ جمع فروق الاسعار بان يضم فرق سعر الى آخر بل يلتزم كل واحد من المحيلين بفرق واحد فقط وكذلك الساحب لا يدفع الاً فرقاً واحداً بشرط ان لا يتجاوز قيمة الفرق الذي يلتزم به لو سمحت عليه كمبيالة الرجوع مباشرة

والحاصل انه اذا طلب حامل الكمبيالة دفع قيمتها في ميعاد الاستحقاق ولم يتحصل على ذلك وعمل. روتستو عدم الدفع في اليوم التالي لحلول الميعاد واعلنه الى من يلزم اعلانه اليه ورفع دعواه الى المحكمة في ظرف خمسة عشر يوماً فيكون له الحق في الاستحصال على الوفاء بقيمة الكمبيالة والمصاريف بان يرجع على الساحب او على من يختاره من المحيلين او على الجميع معاً ويجوز له ان يحجز منقولات الضامنين كما بينا آنفاً او يسحب كمبيالة جديدة على واحد منهم كما يجب ويختار. واذا اهل استيفاء واحد او اكثر من الشروط المذكورة او كان استيفاءؤها في غير المواعيد المقررة في القانون فيسقط حقه في الرجوع على المحيلين بحيث لا يجوز له حجز منقولاتهم ولا سحب كمبيالة جديدة على احدهم ولا يبقى حقه في ذلك الاً على الساحب ما لم يثبت الساحب ايضاً ان مقابل الوفاء كان موجوداً عند المسحوب عليه في ميعاد الاستحقاق لانه اذا اثبت ذلك لا يصح الرجوع عليه ولا يلزم بشيء سوى ان يعطى لحامل الكمبيالة السندات اللازمة لاستحصاله على مقابل الوفاء ويكون اذن لحامل الكمبيالة حق الرجوع على المسحوب عليه الذي قبل الكمبيالة او كان عنده مقابل وفائها دون غيره

ونقول بعبارة أخرى ان تقصير حامل الكمبيالة في استيفاء الشروط اللازمة
 لحفظ حقوقه يترتب عليه سقوط حقه في الرجوع على من يلحقه ضرر من الرجوع
 عليه وبقاء ذلك الحق على من ينال منفعة من عدم الرجوع عليه فاننا اذا فرضنا
 ان لحامل الكمبيالة الحق في الرجوع على المحيلين مع وقوع الاهمال منه او
 التقصير لنشأ عن ذلك خسارة لهم فانهم لم يرجعوا شيئاً من الكمبيالة بل اشتروها
 ودفعوا ثمنها ثم احوالوا بها غيرهم ولو الزموا بضمان الوفاء بها في تلك الحالة ربما
 وجدوا الساحب مفلساً فيضيع عليهم ما يدفعونه لحامل الكمبيالة وكذلك اذا
 فرضنا ان لحامل الكمبيالة المقصر الحق في الرجوع على الساحب الذي اعطى
 مقابل الوفاء للمسحوب عليه لربما وجد المسحوب عليه مفلساً ايضاً وتنج من ذلك
 التزامة بضعف قيمة الكمبيالة اعني مقابل الوفاء الذي اعطاه والمبلغ الذي
 يدفعه لحامل الكمبيالة فاذا لم يعط مقابل الوفاء حق لحامل الكمبيالة الرجوع
 عليه ولا جور في ذلك ولا اعتساف لانه قبض قيمة الكمبيالة عند سحبها من
 المسحوب له ولم يعط مقابلها للمسحوب عليه واذا فرضنا عكس ذلك اعني انه
 لا يصح مجرد ايهال بعض الشروط المبينة آنفاً الرجوع على المسحوب عليه الذي
 اعطى له مقابل الوفاء لنشأ عن ذلك ان ياخذ المسحوب عليه المقابل المذكور
 مجاناً بغير حق ولا عناء فلحامل الكمبيالة اذن حق الرجوع عليه في هذه الحالة
 كما في حالة قبول الكمبيالة منه بدون استحصاله على مقابل وفائها ووجه
 ذلك في الحالة الاخيرة انه التزم بالدفع طوعاً واختياراً بمقتضى صيغة القبول
 وانما فرض الشارع على حامل الكمبيالة استيفاء الشروط المتقدم بيانها
 والاستط حقه في الرجوع على المحيلين وعلى الساحب لانه اذا امتنع المسحوب
 عليه عن الدفع فن الضروري اشعارهم بذلك فوراً للمحافظة على حقوقهم فاذا
 لم يخبروا بالامتناع حق لهم ان يظنوا ان قيمة الكمبيالة دفعت ولا تنطبق هذه

العبارة على ما يتعلق بالمسحوب عليه الذي قبل الكميالة ولم يطلب منه الوفاء بها في الميعاد فانه لا يمكنه ان يظن حصول الوفاء بها من غيره
 فينتج من ذلك ان عدم استيفاء الشروط المقررة في القانون يترتب عليه سقوط ما لحامل الكميالة من الحقوق على المحيلين دون ما له منها على المسحوب عليه وتسقط ايضاً حقوقه التي على الساحب اذا اثبت الساحب المذكور ان مقابل الوفاء كان موجوداً في ميعاد الاستحقاق عند المسحوب عليه ولكن لا يستدل على وجوده بمجرد قبول الكميالة بل ببراهين اخرى فاننا بينا فيما سبق ان قبول الكميالة لا يُعد دليلاً على وجود مقابل وفائها فيما يتعلق بحاملها وساحبها

ولا يخفى ان ما يترتب عليه سقوط حقوق حامل الكميالة ينشأ عنه ايضاً سقوط حقوق من يدفع القيمة من المحيلين ويقصر في الرجوع على الضامين له الوفاء في المواعيد المعينة في المادة ١٦٨ فاذا اهل الحيل او قصر في ذلك يسقط ما له من الحقوق على المحيلين الذين قبله وعلى الساحب اذا اثبت انه اعطى مقابل الوفاء

ولكن سقوط تلك الحقوق سواء كانت خاصة بحامل الكميالة او باحد محيلها ليس من الامور الدائمة التي لا يؤمل خلاص منها ولا مناص بعد وقوعها بل يزول اذا وصلت للساحب او للمحيل فيما بعد المبالغ التي كانت معينة لوفاء قيمة الكميالة اذ قيل في المادة ١٧٢ انه يزول سقوط الحق المقرر في المواد الثلاث السابقة ويعود لحامل الكميالة الحق في مطالبة الساحب او المحيل اذا وصلت لاحدهما بعد مضي المواعيد المقررة لعمل البروتستو او لاعلانه او للتكليف بالحضور امام المحكمة المبالغ التي كانت معينة لوفاء قيمة الكميالة سواء كان وصولها الى الساحب او المحيل المذكور بواسطة حساب او بطريق

المقاصة او بوجه آخر . ولا يخفى ما في هذا النص من موافقة العدل لان
 الساحب ملزم بوضع مقابل الوفاء عند المسحوب عليه فان استرجعه منه متى
 حل ميعاد دفع قيمة الكمبيالة بدون ان يطلب حاملها دفع تلك القيمة يعد انه سحب
 الكمبيالة من غير ان يعطي مقابل الوفاء ويكون في هذه الحالة رجوع حاملها عليه
 من العدل والانصاف ومع ذلك تقول انه في حالة قبول المسحوب عليه الكمبيالة
 لا يجوز للساحب ان يجبره على رد مقابل الوفاء اليه لانه بمجرد قبوله صار ملزماً
 شخصياً بدفع القيمة واذا رد مقابل الوفاء تكون يده قد خلت من التأمين الذي
 قبل الكمبيالة بناء عليه . هذا بالنسبة لحامل الكمبيالة واما بالنسبة للمحيلين
 فانهم لم يكونوا ملزمين بتقديم مقابل الوفاء للمسحوب عليه ولا باثبات وجوده
 عنده فلا يمكن ان تتصور باي كيفية تصل اليهم في الواقع المبالغ التي كانت
 معينة لدفع قيمة الكمبيالة

وسقوط حق حامل الكمبيالة والمحيلين في الرجوع على ضامنهم الذي تكلمنا
 عليه فيما سبق لا يجوز للمحكمة الحكم به من تلقاء نفسها بل اذا تمسك به من يسوغ
 له الاحتجاج به فان المحكمة لا تحكم بامر من تلقاء نفسها الا اذا كان خاصاً بالنظام
 العام وسقوط الحق في الرجوع على الضامن ليس كذلك بل خاص بمصلحة اولى
 الشأن بحيث يصح لمن تعود عليه مفعة منه ان يتنازل عنه سواء كان عند اقامة
 الدعوى او قبلها كما في حالة التصريح في الكمبيالة بالرجوع بغير مصاريف
 فلا يجب حينئذ على حاملها ان يعمل بروتستولا ثبات امتناع المسحوب عليه عن
 الدفع ولا غير ذلك

الفصل السادس

في سقوط الحق في اقامة الدعاوي الناشئة عن الكمبيالات

قد تقرّر في المادة ٢٠٨ من القانون المدني ان جميع التعهدات والديون تزول بمضي مدة خمس عشرة سنة فيؤخذ من ذلك انه يجوز لكل دائن ان يرفع دعواه على مدينه في اي وقت شاء من تلك المدة بحيث اذا انقضت واحتج المدين بذلك وجب رفض الدعوى لسقوط حقه في رفعها. ولكن حكم هذه القاعدة لا يسري على الدعاوي المتعلقة بالكمبيالات لما ينشأ عنه من الاضرار فان اتمال التجارة تستلزم سرعة فض الدعاوي المذكورة والسعي في حلها في اقرب وقت كيلا يستمر من كان مسئولاً عن الوفاء بالكمبيالة في تلك المدة المديدة هدفًا للدعاوي التي من هذا القبيل ولذلك صرّح الشارع في المادة ١٩٤ من قانون التجارة بان كل دعوى متعلّقة بالكمبيالات يسقط الحق في اقامتها بمضي خمس سنين اعتباراً من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع او من يوم عمل البروتستو او من يوم آخر مرافعة بالمحكمة ان لم يكن صدر حكم او لم يحصل اعتراف بالدين بسند منفرد

ولا يخفى ان المراد بالدعاوي المتعلقة بالكمبيالات ما كان مرتبطاً بها مباشرة فيخرج من ذلك ما كان ناشئاً في الظاهر عن كمبيالة ولكن لا ارتباط له بها كالدعاوي التي ترفع على المسحوب عليه من اقرضه مبلغاً للوفاء بقيمة الكمبيالة او ترفع من حاملها على من كلفه باستلام قيمتها فان الدعاوي الاولى مبنية على عقد اقتراض والثانية مبنية على عقد توكيل فلا يسقط الحق فيها بمضي خمس سنين بل تراعى في ذلك الاصول العمومية. وعبارة المادة ١٩٤

تفيد ان هذا الحكم عام في كل من كان مسئولاً عن الوفاء بالكمبيالة بحيث يؤخذ منها انه يجوز لكل من الساحب والمسحوب عليه والمحيلين ان يتمسك بسقوط الحق بمضي المدة المبينة آنفاً مع انه يتبين عند العمل انه لا يتمسك بمضي تلك المدة الاً المسحوب عليه او الساحب الذي لم يعطِ مقابل الوفاء واما المحيلون والساحب الذي اعطى مقابل الوفاء فقلما يضطرون للاحتجاج بذلك لان حامل الكمبيالة اما ان يستوفي الاجراءات المقررة فيما يتعلق بعمل البروتستو واعلانه للساحب والمحيلين ورفع الدعوى عليهم في ظرف الخمسة عشر يوماً المعينة في المادة ١٦٥ واما ان لا يستوفيهافي الحالة الاولى لا يكون وجه للمحيلين ولا للساحب في الاحتجاج بمضي المدة لان حامل الكمبيالة قد اقام عليهم الدعوى وتحصل على حكم بالزامهم بدفع قيمتها وهذا الحكم يجعل الدين من الديون العادية التي لا يسقط الحق فيها الا بمضي خمس عشرة سنة واما في الحالة الثانية فلا يحتجون ايضاً بمضي مدة الخمس سنين بل يتمسكون بسقوط الحق في الرجوع عليهم بمضي المواعيد المبينة في المواد ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ كما ذكر في المادة ١٦٩ لان تمسكهم بذلك يكون انفع لهم وافيد لما يشاءه من تخلصهم من حلف اليمين التي سنتكلم عليها فيما يأتي. ومن قولنا ان المحيلين والساحب الذي اعطى مقابل الوفاء قلما يضطرون للاحتجاج بمضي مدة الخمس سنين يعلم ان هناك حالة يضطرون فيها الى ذلك وهي اذا وثى حامل الكمبيالة بالاجراءات السابقة ذكرها ثم اهل طلب الحكم ومضت عليها المدة المقررة لسقوط الحق فيها واذا دفع احد محيلي الكمبيالة قيمتها لحاملها ورجع على المحيلين قبله فيراعى في رجوعه عليهم ما بيناه فيما سبق بمعنى انه يسوغ لهم جميعهم ما عدا الساحب الذي لم يعطِ مقابل الوفاء ان يحتجوا بمضي المدة اذا سكت ذلك المحيل عن

المطالبة أو اهل استيفاء الاجراآت اللازمة . فاذا دُفعت القيمة من المسحوب عليه بغير ان يكون عنده مقابل الوفاء ولم يصرّح بان الدفع بطريق التوسط ورجع على الساحب فلا يحتج عليه بمضي مدة الخمس سنين لان هذه الدعوى لم تكن ناشئة عن الكمبيالة مباشرة ولا مرتبطة بها بل تعد من قبيل الدعاوي التي ترفع من الوكيل على الموكل لاستحصاله على ما دفعه بطريق التوكيل . وكذلك اذا دفع صاحب الكمبيالة قيمتها بسبب امتناع المسحوب عليه عن الدفع مع وجود مقابل وفائها عنده ورجع على المسحوب عليه فلا يجوز التمسك بالنسبة له بمضي مدة الخمس سنين لان هذه الدعوى غير مرتبطة ايضا بالكمبيالة بل من قبيل الدعاوي التي ترفع من الموكل على الوكيل بسبب تقصيره في الوفاء بما عهد اليه مع وجود المبالغ اللازمة لذلك عنده وتكون حينئذ في الحالين المدة التي يسقط الحق بمضيها خمس عشرة سنة

وقد تصير مدة سقوط الحق في اقامة الدعوى المتعلقة بالكمبيالة خمس عشرة سنة بدلاً عن خمس سنين اذا حكم بدفع قيمة الكمبيالة او كتب سند جديد بقيمتها فان حاملها اذا استوفى الاجراءات المقررة في القانون وتحصل على حكم لا يعد دائماً بمقتضى الكمبيالة بل بمقتضى الحكم والحكم لا يسقط الحق فيه الا بمضي خمس عشرة سنة وكذلك اذا كتب سند جديد بقيمة الكمبيالة فلا يسقط الحق فيه بمضي خمس سنين بل بمضي خمس عشرة سنة من تاريخه ولكن لا يترتب عليه عدم اعتبار المدة الاولى واعتبار المدة الثانية الا اذا كان دالاً بعباراة صريحة على ان المتعاقدين قصدا تغيير سبب الدين لان استبدال الدين بغيره لا يجوز الا بمقتضى عقد فاذا اقتصر المدين في السند الجديد على الاعتراف بالدين الثابت بالكمبيالة

ووعده بدفعه بعد برهة من الزمن او دفع جزءاً منه واجل دفع الباقي لا يُعتبر الدين انه استُبدل بغيره بل غاية ما ينشأ عن كتابة السند الجديد انقطاع المدة بان لا تحسب المدة التي مضت قبل كتابته وتبتدئ مدة خمس سنين جديدة من تاريخه. واما اذا تضمن السند اذناً من المدين للدائن بدرجة الدين في الحساب التجاري وفعل الدائن ذلك فيعتبر الدين انه استعوض بغيره. فينتج مما تقدم انه لا بد من البحث عن قصد المتعاقدين هل هو استعاضة الدين بغيره او لا وفي حالة الايجاب تصير المدة خمس عشرة سنة من وقت الاستبدال واما في حالة السلب تكون المدة خمس سنين ولكنها تبتدئ من وقت الوعد بدفع قيمة الكميالة او من وقت دفع جزء منها وبصرف النظر عن المدة التي مضت قبل ذلك واذا لم يصدر حكم ولم يستبدل الدين بغيره بل بقي على ما كان عليه تمتضى الكميالة فتبتدئ مدة الخمس سنين المقررة في المادة ٩٤ من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع اعني من اليوم الذي يجب فيه عمل البروتستو وتقطع هذه المدة بعمل البروتستو او بتكليف المدين بالحضور امام المحكمة فانها تبتدئ في هاتين الحالتين من وقت البروتستو او التكليف ولا يحسب ما مضى منها قبل ذلك فاذا اعقب التكليف بالحضور صدور حكم من المحكمة تكون المدة خمس عشرة سنة كما بينا آنفاً

واذ قيل فيما تقدم ان تلك المدة تبتدئ من اليوم التالي ليوم حلول ميعاد الدفع فرب قائل يقول ان ميعاد دفع الكميالة المسحوبة ليوم او اكثر او لشهر او اكثر من تاريخها ظاهر جلي فيعلم ابتداء المدة فيما يتعلق بها بخلاف الكميالة المستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها او بعد يوم او اكثر او شهر او اكثر من تاريخ الاطلاع عليها ولم تُقدم للمسحوب عليه للقبول فان ميعاد دفع قيمتها لم

يكن مبيّنًا فيها من قبل ليعلم يوم حلوله وإبتداء المدة والجواب عن ذلك ان
الكهيبا لة المذكورة عُن لطلب قبولها ودفع قيمتها ميعاد مخصوص مبيّن في المادة
٦٠ فيؤخذ من ذلك ان مدة سقوط الحق في اقامة الدعوى المتعلقة بها لا تبدئي
الا عقب انقضاء ذلك الميعاد اذ يجوز قبله للدائن ان يطلب القبول او الدفع
ولا يخفى انه تقرر في القانون المدني ان سقوط الحق بمضي المدة الطويلة
لا يسري حكمه على فاقد الاهلية الا من وقت بلوغه سن الرشد ولكن هذه القاعدة
لا تراعي في المواد التجارية لانها لا تعتبر الا اذا كانت تلك المدة زائدة على خمس
سنين كما ذكر في المادة ٨٤ من القانون المدني ومدة سقوط الحق في المواد التجارية
لا تزيد على ذلك

وسقوط الحق بمضي المدة من القرائن الدالة على براءة الذمة من الدين ولا
يقبل دليل على نفيها ومع ذلك اشترط تأييدها باليمين فيما يتعلق بالكهيبالات
بان صرح في القانون بانه يجوز للدائن ان يكلف المدعى عليه بحلف اليمين على
انه لم يكن في ذمته شيء اذا كان المدعى عليه المدين الاصلي واما اذا كان وارثا
له او قائما مقامه فيحلف اليمين على انه معتقد حقيقة انه لم يبق شيء مستحق من
الدين اذ لا يمكنه الحلف على انه لم يكن في ذمته شيء لانه غير المدين ولم يوجب
الشارع في الحالتين تبين كيفية براءة الذمة من الدين

الفصل السابع

في الأوراق التجارية غير الكهبيالات

الأوراق المذكورة هي السندات التي تحت اذن شخص مسمى فيها والسندات التي تحت اذن حاملها والحوالات وقد بين الشارع الأصول والقواعد المتعلقة بها في المادة ١٨٩ والمواد التالية لها لغاية المادة ١٩٢ فلتكلم هنا على تلك الأصول بغاية الإيجاز والاختصار لانا شرحنا جملها فيما سبق فنقول ان السند الذي تحت اذن شخص معين هو صك يلتزم فيه انسان بدفع مبلغ تحت اذن آخر في مقابلة ما اخذه منه والمراد بالدفع تحت اذنه ان يكون له او لمن يحيله بالسند ويجب ان يبين في ذلك السند تاريخ اليوم والشهر والسنة المحرر فيها والمبلغ الواجب دفعه واسم من تحرر تحت اذنه والميعاد الواجب الدفع فيه ويذكر فيه ان القيمة وصلت ويوضع عليه امضاء او ختم من حرره كما ورد في المادة ٩٠ افيعلم من ذلك ان الكهبيالة تمتاز عن السند المذكور بانها تستلزم وجود ثلاثة اشخاص وهم الساحب والمسحوب عليه والمسحوب له بخلاف السند فانه لا يستلزم الا اثنين وهما محرره والمحرر باسمه اي المتعهد بالدفع والمتعهد له فلا حاجة اذن للقبول ولا لمقابل الوفاء فيما يتعلق بالسند لان الاول اشترط في الكهبيالة لوجود المسحوب عليه وهو شخص ثالث كلف بالدفع بطريق التوكيل عن الساحب ولا بد اذن للمسحوب له من معرفة قبول التوكيل او عدمه والثاني اشترط لان من التزم بالدفع غير المدين الاصلي وهو الساحب واذ تقر ذلك فكافة القواعد المتعلقة بالكهبيالات تراعى في السندات التي تحت اذن ما عدا ما كان منها خاصا بالقبول او مقابل الوفاء وقد بينت تلك القواعد في المادة ١٨٩ وقد شرحناها فيما تقدم فلا حاجة

للعود اليها وإنما تقتصر على التنبيه الى شهر الشارع عن ذكر الدفع من محرر السند وإنما ذكر فقط الدفع بطريق التوسط وكذلك القواعد المتعلقة بسقوط الحق في الدعاوي الناشئة عن الكهيبالات تراعى في تلك السندات كما صُرح في المادة ١٩٤. ولكن يشترط في جميع ما تقدم ان تكون السندات معتبرة عملاً تجارياً اي محررة من تاجر او لعل تجاري والأفتعتبر من العقود المدنية وتراعى فيها احكام القانون المدني دون غيرها بخلاف الكهيبالات فانها تعتبر عملاً تجارياً في كل الاحوال أي كان اولو الشأن فيها كما بينا ذلك مع التطويل والاطناب في صدر هذا الكتاب عند البحث عن الاعمال التي تعتبر تجارية

واما السندات التي تحت اذن حاملها فهي كالسندات السابقة ذكرها بمعنى انه يلزم ان تشمل على كافة البيانات المذكورة آنفاً وتراعى فيها القواعد التي قلنا انها تتبع فيما يتعلق بالسندات المحررة تحت اذن شخص معين ولكن يستثنى من تلك البيانات اسم من يدفع اليه المبلغ فتنتقل ملكية السند الذي تحت اذن حامله بدون كتابة التحويل بل بمجرد تسليمه من يد لاخرى ويستثنى اذن من تلك القواعد ما كان خاصاً بالتحويل

واما الحوالات فهي صكوك يكتبها انسان ملزم بدفع مبلغ ولم تكن امواله محفوظة عنده بل مودعة عند آخر كأن تكون عند صيرفي فيدعو بها ذلك الصيرفي لدفع المبلغ المطلوب منه على ذمته. فبين هذه الحوالات وبين الكهيبالات تشابه من حيث الصيغة لانها تشمل على امر من انسان لآخر بدفع مبلغ لشخص ثالث ولكن لا يازم على رأينا ان يذكر فيها ان القيمة وصلت لانه لم يكن المراد منها ان تكون كالكهيبالات قائمة مقام النقود في التداول. ولا بد ان تكون الحوالات في كل الاحوال مستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها لان الفرض منها الوفاء بدين كما مر وقد نقرر في المادة ١٩١ انه يجب على حاملها ان يقدمها في ظرف خمسة ايام اذا

كانت مسحوبة من البلد التي يكون الدفع فيها وفي ظرف ثمانية ايام اذا كانت مسحوبة من بلد أخرى خلاف مدة المسافة وبحسب في الحالين اليوم المؤرخة فيه وإنما عين هذان الميعادان القصيران لانه لم يكن الغرض من المحاولات تداولها كما بينا وعلى ذلك تقتضي مصلحة صاحبها معرفة سرعة الوفاء بها فاذا لم يقدمها حاملها في الميعاد لا يكون صاحبها بمقتضى المادة ١٩٢ مسئولاً عنها اذا اثبت ان مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل في منفعة كما يكون صاحب الكهبيالة غير مسئول عن دفع قيمتها اذا قصر حاملها في استيفاء الاجراءات المقررة في القانون وكان مقابل الوفاء موجوداً عند المسحوب عليه كما تقدم

ولما كان الشأن في المحاولات فاصراً على اشخاص قليلين لم ير الشارع مانعاً من اعفاء حاملها من عمل البروتستو في حالة عدم الدفع كالمقرر فيما يتعلق بالكهبيالات فاباح له في المادة ١٩٢ ان يثبت الامتناع عن الدفع بكافة طرق الثبوت الجائز قبولها في المواد التجارية . وما عدا الاستثناءات

المتقدمة تراعى في المحاولات كافة القواعد المتعلقة

بالكهبيالات متى كانت معتبرة عملاً تجارياً اي

متى كانت محررة من تاجر او لعل

تجاري

الكتاب الثالث

في الافلاس

لا ينبغي ان ائتمان بعض المتعاملين للبعض الآخر والامهال في الوفاء اعظم واسطة لاتساع نطاق المعاملات ولكن لا يحصل هذا الائتمان ولا يرضى احد بامهال المتعاقد معه في الوفاء بالعقد الا اذا كان على يقين من الوصول الى ذلك في الاجل المعين بان يرى القانون مشتملاً على بيان الطرق التي يلزم بها مدينة بالوفاء اذا قصر فيه فان القيام به في المواد التجارية خصوصاً من الزم اللوازم لان التاجر الذي امهل تاجراً آخر في الوفاء بما هو ملزم به له لا بد ان يكون قد امهله غيره ايضاً ولا يسعه الوفاء بما تعهد به الا اذا وفاه مدينة بدينه ولذلك تقررت في القانون المصري وفي غيره من قوانين البلاد الاجنبية احكام مخصوصة لسرعة تحصيل الديون التجارية بخلاف الاحكام المتعلقة بالديون المدنية كما رايت في الكلام على الكمبيالات حيث صرح بانه يجوز لاصحابها مطالبة جميع المسؤولين عن دفع قيمتها والرجوع على الحبل وتوقيع حجز تحفظي وغير ذلك فضلاً عما ورد في المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات من حيث وجوب التنفيذ الموقت لكافة الاحكام الصادرة في المواد التجارية ولو حصلت فيها معارضة او امتوتفت وانما وُضعت احكام مخصوصة لسرعة تحصيل الديون التجارية دون الديون المدنية لما يترتب على التأخير في الوفاء بها من الاضرار الجمة والخسائر

الجسمة التي تلحق بالدائن وتتناول غيره فائناً كثيراً ما يرى أن إفلاس أحد محلات التجارة يضر بمجلات أخرى عديدة وقد تنبه إلى ذلك واضعو القوانين في سائر مواقع التجارة ووضعوا أحكاماً مخصوصة للتفليس لوقاية حقوق المفلس ودائنيه منعوا بها المفلس من تبذير أمواله بأن يعمل أعمالاً وخيمة العاقبة أو يخلّس بعضها أو يزيد في الديون اضراً بدائنيه الأول وحظروا عليه أن يخص بعضهم بشيء دون الباقي ومنعوه عن إدارة أعماله وعهدوا ذلك إلى من تعينه المحكمة لجمع أمواله وتوزيعها على الدائنين بالعدل والإنصاف وقصدوا بجميع ما ذكر وقاية حقوق الدائنين كما قلنا آنفاً ولم يقتصروا على ذلك بغير اكتراث برعاية حقوق المفلس بل وضعوا لاشهار إفلاسه حدوداً وأصولاً تعود منها منفعة عظيمة عليه إذ قد يكون وقوفه عن دفع ديونه ناشئاً في بعض الأحوال عن حوادث طرأت عليه ويؤمل زوالها فبواسطة اشهار إفلاسه بمراعاة تلك الأصول والحدود يصبح كل من دائنيه غير قادر على مطالبة بانفراده بل لا بد له من الانضمام إلى باقي الدائنين واستيفاء الإجراءات العامة فيستلزم ذلك زمناً ربما يتيسر فيه للمفلس النهوض من وهدة الضنك والضيقة التي وقع فيها أو يتوصل إلى الاتفاق مع دائنيه ويحصل على التجاوز عن بعض المستحق لهم سواء رضوا بذلك كلهم أو جلهم ويعود حيثئذ إلى أعماله ولهذا السبب صرح الشارع بأنه يجوز للتاجر أن يطلب اشهار إفلاسه

ولكن لا يجوز اشهار الإفلاس سواء كان بناءً على طلب نفس المفلس أو بناءً على طلب دائنيه أو غيرهم ممن سيأتي ذكرهم إلا إذا توفر شرطان أحدهما أن يكون المطلوب اشهار إفلاسه تاجراً والثاني أن يكون قد وقف عن دفع ديونه إذ قيل في المادة ١٩٥ أن كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر في حالة الإفلاس ولا يخفى أن المراد هنا بالتاجر كل من يُعد تاجراً باعتبار أعماله وبمراعاة

احكام القانون فيخرج بذلك من يتخذ التجارة حرفة له ممن لم يبلغ سنة احدى وعشرين سنة ولم يراع ما هو مقرر في المادة الرابعة من هذا القانون او من النساء المتزوجات اللاتي لا يسوغ لهن الاتجار بمقتضى قانون احوالهن الشخصية ولا يصح اذن اشهار افلاس واحد من ذكروا ولو وقف عن دفع ديونه وكذلك ممن يتجر باسم غيره وعلى ذمته كمديري محلات التجارة وشركات المساهمة. واذا سأل سائل عن الشركات هل يتناولها حكم اشهار الافلاس او لا يجاب بالاجاب اذا كانت من الشركات التجارية ولكن لا يكون حكم اشهار الافلاس بالنسبة لجميع الشركاء على حد سواء فان اشهار افلاس شركات التضامن يترتب عليه افلاس جميع الشركاء فيها بخلاف شركات التوصية فان اشهار افلاسها لا يترتب عليه سوى افلاس الشركاء المتضامين فيها دون الشركاء الموصين اصحاب الاموال كما يؤخذ من عبارة المادة ١٩٨ حيث قيل انه في حالة اشهار افلاس احدى شركات التضامن او التوصية يشتمل التقرير الذي يقدم بالوقوف عن دفع الديون على اسم كل واحد من الشركاء المتضامين وبيان محله وكذلك من عبارة المادة ٢٤١ اذ تقرّر فيها انه في حالة تفليس شركة تضامن او توصية توضع الاخنام على مركز الشركة الاصلية وعلى المحل المنفصل عنه لكل واحد من الشركاء المتضامين. واما شركات المساهمة فلا يترتب على اشهار افلاسها ان يكون الشركاء فيها مسئولين عن ديونها الا بقدر حصصهم في رأس المال. واما شركات المحاصة فلا يسوغ اشهار افلاسها لانها لم تكن معلومة للغير بواسطة النشر والاذاعة كما اشترط في غيرها من الشركات ولم يكن الشركاء فيها معروفين للعامة. وسنعود الى البحث في القواعد المتعلقة بافلاس الشركات في اواخر هذا الباب

ولا يتوقف اشهار الافلاس على وجود التاجر حياً اذ صرح في المادة ٢٠٩ بانه يجوز اشهار افلاس تاجر بعد موته اذامات في حالة وقوفه عن دفع ديونه

وإذا ورد على ذلك أن أشهر افلاس التاجر بعد موته غير حق لأنه يترتب عليه تلم صيته وانحطاط قدره بعد وفاته في وقت أصبح فيه لا يستطيع نفي ما اسند اليه من سوء العمل فالجواب أن القانون إنما جوّز أشهر افلاس التاجر بعد موته محافظة على حقوق الدائنين وطلباً لما ينشأ عن ذلك لهم من المنافع والفوائد كأن يتوصلوا إلى ابطال الائتمال التي حصلت بعد الوقت الذي عينته المحكمة لوقوف المدين عن دفع ديونه

ولم يسع أشهر افلاس التاجر بعد موته على الإطلاق بل في حالتين أحدهما أن يكون وقف عن دفع ديونه قبل وفاته فاذا توصل بأي طريقة كانت إلى الوفاء بديونه لغاية وقت الوفاة ولم تعلم حقيقة حاله إلا بعد ذلك لا يصح أشهر افلاسه والثانية أن يكون صدور الحكم بأشهر الافلاس في ميعاد مخصوص بعد الوفاة اذ قيل في المادة ٢٠٩ أنه لا يصح للمحكمة أن تشهر افلاس التاجر من تلقاء نفسها ولا لو كبل الحضرة الخديوية أو المدائنين أن يطلبوا الحكم بالافلاس إلا في ظرف السنة التالية للوفاة . فينتج من ذلك أنه لا يسوغ لورثة هذا التاجر أن يطلبوا الحكم بأشهر افلاسه كما كان يسوغ له ذلك في أثناء حياته اذ دلت العبارة المتقدمة على أن الحق في هذا الطلب قاصر على الوكيل عن الحضرة الخديوية وعلى الدائنين دون غيرهم ويعلم أيضاً مما سلف أنه إذا أرادت المحكمة أن تحكم بأشهر الافلاس من تلقاء نفسها فلا بد من صدور الحكم في أثناء السنة التالية للوفاة وإما إذا أرادت الحكم به بناءً على طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية أو بناءً على طلب الدائنين فيجوز لها إصدار الحكم بعد انقضاء السنة لأن هذا الميعاد عين في الحالة الأخيرة للطلب دون الحكم

وإذا كان أشهر افلاس التاجر جائزاً بعد وفاته فيجوز أيضاً بطريق القياس بعد انقطاعه عن الاتجار وإن لم يرد نص على ذلك في القانون ولا سيما

انه لو تمكن التاجر من التخلص من اشتهار افلاسه بمجرد انقطاعه عن الاتجار قبل مطالبته بالطرق الرسمية لسهل ارتكاب الغش والتدليس

ولا بد في كل الاحوال لاشتهار الافلاس من وقوف التاجر عن دفع ديونه كما قلنا آنفاً. والوقوف عن دفع الديون هو ان يصبح التاجر عاجزاً عن الوفاء بما في ذمته ويستدل على عجزه باعمال ظاهرة وانما قيدنا الاستدلال بالاعمال الظاهرة ليعلم انه لا يسوغ البحث والتحري بمعنى انه لا يجوز لاحد ان يشرع في تحقيق مطلقاً ليقف على حقيقة كيفية الوفاء سواء كان من مال المدين او بواسطة اقتراض مبالغ بفوائد باهظة او غير ذلك لان البحث عن هذا الامر وخيم العاقبة لما ينشا عنه من الاخلال بصيت التاجر

وينتج من التعريف السابق انه اذا امتنع احد التجار عن الوفاء بالمطلوب منه فلا يعد امتناعه وقوفاً عن الدفع لان الامتناع قد يكون مبنياً على اسباب صحيحة ولا يستدل به على العجز عن الوفاء او على الاصرار على التخصير فيه وللقضاة اذن النظر في ذلك لانه ربما تطرأ حادثة او يقع امر يمنع التاجر مؤقتاً عن دفع ديونه ولا يخل ذلك بصيته ولا بائتمانه لدى الغير فيرى القضاة ان لا وجه لاشتهار الافلاس وان تكرر الامتناع وثبت بعلم بروتستوا او برفع دعوى بخلاف ما اذا حصل الامتناع بغير سبب بحيث يوخذ منه ضعف الثقة بالمتنع فيحكم القضاة باشتهار الافلاس وان كان العسر غير حقيقي بان يكون ما للمدين زائداً على ما عليه لان العسر الحقيقي لم يكن شرطاً لازماً بل مجرد الوقوف عن دفع الديون حسب التعريف المبين آنفاً كافٍ لاشتهار الافلاس ولا سيما ان اشتهار الافلاس لا يحكم به بصفة عقوبة بل بقصد وقاية حقوق المفلس ودائنيه كما صرحنا به فيما سبق واذا استتج من ذلك انه اذا كان ما على المدين زائداً عما له يكون اشتهار الافلاس واجباً بالاولى نقول ان هذا الاستتاج فاسد لان

اشهار الافلاس لم يكن باعتبار ما للمدين وما عليه بل باعتبار دفع ديونه او وقوفه عن دفعها فاذا امكنة الاستمرار على اعماله والوفاء بديونه ولو بواسطة ائتمان الغير لولا يبقى وجه لاشهار افلاسه

والمراد هنا بالديون التي يترتب على الوقوف عن دفعها اشهار الافلاس الديون التجارية وان لم تقيد في القانون بهذا القيد بنص صريح فتخرج اذن الديون المدنية لانها نادرة قليلة بالنسبة للتاجر واما الديون التجارية فهي اعم بالنسبة لاعماله وتكون دائماً موجلة لآجال فريية فلا شك ولا ريب ان الشارع لم يرد غيرها وفضلاً عن ذلك من المعلوم ان اشهار الافلاس لا يحكم به الا على تاجر فلا يصح ان يكون مبنياً على عمل غير تجاري . فاذا امتنع تاجر عن دفع ديونه المدنية لا يصح اشهار افلاسه الا اذا اقترن هذا الامتناع بالوقوف عن دفع ديون اخرى تجارية واذا ورد على ذلك ان التاجر يتمكن بهذه الوسيلة من التخلص من اشهار الافلاس بان يقترض مبالغ بعقود مدنية ويتوصل بذلك الى الوفاء بديونه التجارية يدفع هذا الاعتراض بان اقتراض التاجر من غير تاجر لدفع دين تجاري يعد عملاً تجارياً بحسب القانون

وحسبنا هذا القدر فيما يتعلق بالشرطين اللازمين لاشهار الافلاس وها الانصاف بالاتجار والوقوف عن دفع الديون ونلخص الآن في ذكر المسائل الآتية

اولاً في كيفية اشهار الافلاس

ثانياً في من يدخل في اعمال التفليسة

ثالثاً في الاجراءات الممهدة لانتهاء التفليسة

رابعاً في انتهاء التفليسة

خامساً في اعادة شرف المجلس اليه

وستتبع ذلك بتمة نضمنها مسائل خاصة خارجة عما ذكر

البشارة

في اشهار الافلاس

اشهار الافلاس يكون بحكم

الفصل الاول

في كيفية اشهار الافلاس وفي الحكم الذي يصدر به

يصدر الحكم باشهار الافلاس من المحكمة التي في دائرتها محل توطن المفلس
فاذا كان له عدة محلات للتجارة جاز اشهار افلاس كل محل منها بحكم يصدر من
المحكمة التابع لها ذلك المحل بحيث ينفذ ذلك الحكم فيما يتعلق بباقي المحلات التي
في دائرة محكمة أخرى متى كانت جميعها متساوية الاهمية واذا كان بعضها اهم من
البعض الآخر يعتبر الاول ويشهر فيه الافلاس

ويكون صدور الحكم اما بناء على طلب المدين او بناء على طلب الدائنين
او بناء على طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية او تصدره المحكمة من تلقاء نفسها
فيصدر بناء على طلب المدين منى وقف عن دفع ديونه وقدم تقريراً بذلك الى
قلم كتاب المحكمة التي في دائرتها محله كما فرض عليه ذلك في القانون بحيث اذا تأخر
عن تقديم التقرير يعد مفلساً بالتقصير بمقتضى المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات
بخلاف ما اذا بادر الى تقديمه فانه لا يجبس ولا تأمر المحكمة بالمحافظة على شخصه
كما ورد في المادة ٢٤٠ من قانون التجارة . وقد عين لتقديم ذلك التقرير ميعاد
ثلاثة ايام يحسب منها يوم الامتناع عن الدفع والغرض من تعيين هذا الميعاد
وقوف حركة اعمال المفلس احترازاً عما ينشأ عن الاستمرار عليها من زيادة

ضياح امواله اضراراً بحقوق دائنيه وتصفيه تلك الاعمال بمعرفة المحاكم بواسطة الطرق المقررة في القانون فيما يتعلق بالتفليس

ولا بد ان يرفق المفلس تقريره بالميزانية اللازمة ليعلم منها اسباب التفليس ويلزم ان تكون تلك الميزانية مشتملة على ما يأتي

اولاً بيان اموال المدين وقيمتها سواء كانت منقولة او ثابتة اعني جميع ما يملكه من الاشياء ذات القيمة كالنقود والبضائع والسندات والعقارات

ثانياً بيان ماله من الديون سواء كانت من الديون العادية او الممتازة او المكفولة برهن عقار او منقول وبيان تواريخ استحقاق دفعها

ثالثاً بيان ما عليه من الديون سواء كانت عادية ايضاً او ممتازة او مكفولة برهن عقار او منقول مع بيان تاريخ الاستدانة وتاريخ استحقاق الدفع

رابعاً بيان الارباح والخسارة من وقت ابتداء المفلس في التجارة ان امكن او بعده ان لم يمكن للتوصل به الى الغاية المقصودة وهي معرفة ما ترتب عليه التفليس والوقوف على حقيقة اسباب الخسارة اهي اهل امر سوء حظ

خامساً بيان المصاريف ليعلم اسراف المفلس وتقریطة او اقتصاده وتديره ويجب على المدين ان يكتب شهادة منه في تلك الميزانية بصحتها وان يضع عليها امضاءه او ختمه ويلزم ان تكون مؤرخة واذا لم يمكن تقديمها في الميعاد المعين بان كان محل تجارة المفلس متسع الدائرة او ذافروع عديدة ولا يتيسر اذن تحرير الميزانية بالبيانات المذكورة آنفاً في ذلك الميعاد فيجوز الاقتصار على تقديم التقرير وبيان الاسباب التي منعت ارفاقه بالميزانية لتعلم المحكمة بصحتها او عدم صحتها بحيث يسوغ لها في حالة السلب اعتبار ان المفلس قصر في تقديم الميزانية مع اقتداره على تحريرها ويعد حينئذ مفلساً مقصراً بمقتضى المادة ٢٠٨ من قانون

العقوبات السالف ذكرها

ويسوغ للتاجر الى وقت صدور الحكم ان يرجع في طلب اشتهار افلاسه اذا اتجه له مال يمكنه من الوفاء بديونه

وقد قلنا فيما تقدم ان اشتهار الافلاس اما ان يكون بناء على طلب نفس المدين او بناء على طلب مدائنيه فأطلق هنا لفظ الجمع واريد به ما يتناول المفرد ايضاً بمعنى انه لم يقصد بلفظ مدائنين ان يتفقوا جميعاً على طلب اشتهار الافلاس بل لكل منهم الحق في ذلك . وقد اختلف في جواز اشتهار الافلاس في حالة طلبه من مدائن واحد لم يعرف غيره فذهب البعض الى عدم جواز ذلك واحتج بانه يؤخذ من نصوص القانون المتعلقة بالتفليس انه لا بد من وجود عدة مدائنين في سائر الاحوال وخالف البعض الآخر هذا الرأي لما يترتب عليه من الآثار السيئة والنتائج التي لا تحمد كأن تبسر للمدين ان يدفع المستحق الى سائر دائنيه ويمتنع عن الوفاء الى صاحب المبلغ الزائد دون غيره فيصبح مديناً لواحد فقط ويتخلص من اشتهار الافلاس ويتملص من العقوبات التي ربما كان يحكم عليه بها بعدة بسبب سوء سيره او اهاله او غشه وفضلاً عن ذلك ربما لا يعرف وقت اشتهار الافلاس سوى دائن واحد ثم يظهر غيره عند التنبيه على الدائنين بالحضور لتقديم سنداتهم . واذا فرضنا انه لا يوجد بالفعل إلا دائن واحد فلا يكون من العدل والانصاف حرمانه بسبب ذلك من الحقوق التي ينالها عادة الدائنون بمجرد اشتهار الافلاس في حالة الحكم به دون غيرها نحو ابطال الاعمال التي عملها المفلس في وقت معين قبل افلاسه

ولا يخفى انه صرح في المادة ١٩٦ بجواز اشتهار الافلاس بناء على طلب المدائنين بالاطلاق فدخل بذلك اصحاب الديون المدنية مع اصحاب الديون التجارية وعلم اذن انه يجوز لكل منهم طلب اشتهار افلاس المدين واذا ورد على

ذلك اننا علقنا فيما تقدم اشهار الافلاس على الوقوف عن دفع الديون التجارية فكيف يصح لصاحب الدين المدني ان يطلب الحكم بالاشهار بحاجب بانه لا تناقض بين هذين الامرين لان الوقوف عن دفع الديون التجارية شرط لازم لجواز اشهار الافلاس ومتى وجد هذا الشرط ساغ لاي دائن كان ان يطلب الحكم به سواء كان دينه مدنياً او تجارياً وقاية لحقوقه فان جميع اموال المدين كافلة للوفاء بدينه ودين غيره من الدائنين وهو مشترك مع باقيهم بدون استثناء فيما يترتب على اشهار الافلاس من الفوائد والمنافع وكذلك لم يرد في تلك المادة تمييز بين الدائنين العاديين وبين الدائنين الممتازين والمرتهنين ولا بين اصحاب الديون المستحقة وبين اصحاب الديون المؤجلة فيؤخذ من ذلك ان لكل منهم الحق في طلب اشهار افلاس مدينه التاجر. واذا قيل انه لا حاجة في ذلك للدائن المرتهن او الممتاز لان الوفاء بدينه مأمون بحاجب بأن كفاية الشيء المرهون او عدم كفايته للوفاء لا تعلم الا بعد بيعه فلا يصح حرمان الدائن المذكور من المحافظة على مصلحته ووقايتها من الضرر ولا سيما ان الرهن او الامتياز يلزم ان يكون سبباً في زيادة حقوقه لا في نقصانها

ويجب على من يطلب اشهار الافلاس من الدائنين ايّاً كان ان يقدم للحكمة الابتدائية عريضة بذلك ويسلمها الى قلم الكتاب ليقيد ملخصها فيه فوراً كما ورد في المادة ٢٠١ ويلزم ان تشمل تلك العريضة على اثبات او بيان الاحوال التي يظهر منها وقوف المدين حقيقة عن دفع ديونه كما هو مقرر في المادة ٢٠٢

ومتى قُدمت تلك العريضة من كاتب المحكمة الى رئيسها يعين اقرب جلسة للحكم فيها ويأمر بطلب حضور المدين في الجلسة المذكورة بخطاب من كاتب المحكمة يسلم الى محل تجارته كما صرح في المادة ٢٠٣ فاذا خشي من تصرف المدين

في امواله حين ميعاد حلول الجلسة جاز للرئيس ان يأمر بوضع الاختتام على محلاته او باتخاذ اي طريقة اخرى من الطرق التحفظية . واذا حضر المدين في يوم الجلسة تسمع المحكمة اقواله وتنظر بغاية الدقة فيما أبدي اليهامنه ومن الدائن ثم تحكم باشهار الافلاس او بعدم اشهاره . فاذا حكمت بعدم الاشهار جاز للمدين ان يطلب من الدائن تعويض الضرر الذي لحقه بسبب ثلم صيته فان اشاعة تفليس انسان كذباً ربما ينشأ عنها عدم ائتمانه

ولا يلزم ان يكون الدائن الذي طلب اشهار الافلاس حاضراً في الجلسة المعينة للحكم في طلبه لانه لم يكن من قبيل الطلبات التي لا بد فيها من مدعى ومدعى عليه فيتج من ذلك انه اذا رفض لا تقبل اعادته من مداين آخر في ظرف بضعة ايام الا اذا طرأت احوال جديدة واذا ورد على ذلك انه لا يصح عدم قبول اعادة الطلب من مداين آخر بمجرد صدور الحكم الاول لان الاحكام لا تنفذ الا فيما يخص الطرفين المتخاصمين بحسب بان هذه الحالة مستثناة اذ ان الطلب الذي يرى اعادته هو عين الطلب المحكوم فيه فضلاً عن ان تقديمه من المداين الاول لا يُعتبر باسمه خاصة بل بالاصالة عن نفسه وبالنيابة عن باقي المدائنين

ولم يكن طلب اشهار الافلاس جائزاً للمدين ودائنيه فقط بل يسوغ بمقتضى المادة ١٩٦ تقديمه من الوكيل عن المحضرة الخديوية ايضاً كما يجوز للمحكمة ان تحكم باشهار الافلاس من تلقاء نفسها وانما صرح الشارع بذلك في تلك المادة لانه قد يتيسر للمدين ان يُغَرَّ دائنيه ويغشهم في حقيقة حاله فلا يطلب احدهم اشهار افلاسه او يقصر في ذلك فمنعاً لحصول الغش او استمراره ومحافضة على مصلحة الدائنين عموماً والغائبين منهم خصوصاً فرض على الوكيل عن المحضرة الخديوية ان يطلب من المحكمة اشهار افلاس اي تاجر متى علم وقوفه عن دفع ديونه

بواسطة البوليس او غيره وفي هذه الحالة يعين رئيس المحكمة يوم الجلسة ويعلن
به المدين بخطاب من الكاتب ليحضر ان شاء ويعارض في الطلب ويكون
الاجراء كذلك اذا علمت المحكمة باحوال المدين وارادت الحكم باشهار افلاسه
من تلقاء نفسها

وتعين الجلسة لم يكن مقيداً بميعاد سواء كان طلب اشهار الافلاس
صادرًا من احد الدائنين او من الوكيل عن الحضرة الخديوية او كان الغرض
الحكم بالاشهار من المحكمة من تلقاء نفسها بل يسوغ للرئيس في حالة شدة
الاستعجال ان يطلب حضور المدين في نفس اليوم المراد الحكم فيه كما ورد في
المادة ٢٠٧ ولكن يجوز للمدين ان يطلب من المحكمة او من الوكيل السابق
ذكره سماع اقواله قبل انعقاد الجلسة لانه ربما يدي بعض ملحوظات يترتب عليها
عدم اشهار الافلاس كأن يكون توصل الى تسوية حالته او شرع في ذلك ولا
يريد التكلم بتلك التسوية في جلسة علنية مراعاة لائتماله التجارية فاذا وجدت
المحكمة تلك الملحوظات صحيحة صرفت النظر عن اشهار الافلاس او ارجأته الى
وقت آخر والا فتحكم به في الجلسة

وقد توجد احوال لا يعين فيها ميعاد للجلسة ولا يعلن المدين بشيء مطلقاً
بل تحكم فيها المحكمة باشهار الافلاس فوراً سواء كان من تلقاء نفسها او بناء على
طلب الوكيل عن الحضرة الخديوية كأن يكون المدين فاراً او شارعاً في اخفاء
امواله او اخفاها بالفعل ولم يعلم بذلك الدائنون ويخشى من التأخير لما ينشأ
عنه من الضرر والخسارة كما ورد في المادة ٢٠٨

واذا كان تعيين الجلسة واعلان المدين واجبين وكان المدين المراد اشهار
افلاسه سبقت وفاته كما قلنا فبا سلف يسلم خطاب الاعلان بمقتضى المادة ٢١٠
الى آخر محل كان مقيماً فيه المتوفي بغير تعيين الورثة في الاعلان لان تفليس

مورثهم لا يمس اشخاصهم باي وجه كان . فان قيل اذا كان الشخص المراد اشهار افلاسه قد توفي وبالضرورة لا يمكن حضوره فما الفائدة التي تعود من تسليم الخطاب الى محله بحاجب بانه من البديهي ان اشهار افلاسه وان حصل بعد وفاته لكنه يخل بذكره وسيرته فيجب بالطبع على ورثته ان يجتهدوا في منع ذلك بقدر الامكان وللوصول الى هذه الغاية ربما يحضرون في الجلسة ويعارضون في طلب اشهار الافلاس بان يثبتوا عدم وقوف مورثهم عن دفع ديونه او باي طريقة أخرى وفضلاً عن ذلك لا مانع لهم من طلب سماع اقوالهم من المحكمة او من الوكيل عن الحضرة الخديوية قبل انعقاد الجلسة عملاً بما هو مقرر في المادة ٢٠٦

واذ بينا فيما تقدم من يحكم باشهار الافلاس ومن يجوز له طلبه وكيف يكون الاشهار فلنبحث الآن عما يلزم ان يشتمل عليه الحكم فنقول انه يجب ان يقرر فيه ذلك الاشهار وان يكون مشتملاً على بيان الوقت الذي وقف المدين فيه عن دفع ديونه كما ورد في المادة ٢١٢ وانما اشترط بيان ذلك الوقت في الحكم لانه يكاد يكون في كل الاحوال سابقاً على يوم اشهار الافلاس ورأى الشارع اذن انه من العدل والانصاف ابطال بعض الاعمال التي حصلت في المدة المتوسطة بينهما ففرض على المحكمة تعيين الوقت المذكور في الحكم بعد معرفته بالتحقيق . فاذا تعذر تعيينه في نفس الحكم الصادر باشهار الافلاس لما يستلزمه من البحث والتنقيب جاز بمقتضى المادة ٢٠٤ تعيينه في حكم آخر يصدر منها فيما بعد بشرط ان يطلب حضور جميع اولى الشأن باعلان ينشر قبل الجلسة المراد الحكم فيها بثمانية ايام في الجريدتين اللتين تعينان لنشر الحكم الصادر باشهار الافلاس ويلصق في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية في المحكمة وعند حضور اولى الشأن امام المحكمة لابدان ينقسموا الى فريقين يؤلف احدهما

من وكلاء المداينين ومن المداينين المتقدمين على غيرهم ويؤلف الثاني من المداينين
الحديثين ويجهد الفريق الاول في الوصول الى تعيين وقت الوقوف عن دفع
الديون في زمن متقدم بمدة على الحكم باسهار الافلاس ليكثر عدد اعمال
المفلس التي يصير ابطالها ويتقص حينئذ مقدار الديون وتزيد اموال المفلس
ويؤدي الفريق الثاني اشد المعارضة ويذلل الكد والجهد في احباط سعي الفريق
الاول ليتوصل بذلك الى تعيين وقت متأخر عن معاملتهم مع المفلس كيلا
يصير ابطالها فتقف المحكمة بواسطة هذه المناقشات والمعارضة على حقيقة وقت
ابتداء المدين في عدم دفع ديونه وتعيينه بالحق بغير ترجيح مصلحة احد الفريقين
بشرط ان تراعي القيود التي بينها فيما سلف للوقوف عن دفع الديون

ولا يخفى انه لم يبين في القانون ميعاد مخصوص لا يصح تجاوزه في تعيين
وقت الوقوف عن دفع الديون فينتج من ذلك ان للحاكم الحرية المطلقة في تعيينه
ولو قبل اشهار الافلاس بعدة سنين مع ما يترتب على ذلك من ابطال عدد
عديد من اعمال المفلس ولكن لا خوف من الاجحاف لما انتصف به المحكمة عادة
من حسن البصيرة والتمسك بعري العدل

واذا لم يعين وقت الوقوف عن دفع الديون في الحكم الصادر باسهار
الافلاس ولا في حكم آخر بعده يعتبر ابتداءه من يوم صدور الحكم الاول كما
يؤخذ من عبارة المادة ٢١٢ وان كان هذا الاعتبار لا يطابق الحقيقة في اغلب
الاحيان لان حكم اشهار الافلاس لا يصدر عادة الا بعد الوقوف عن دفع
الديون كيف لا وهو مثبت لذلك بعد وقوعه

وانما كان تعيين وقت الوقوف عن دفع الديون لازما ليعرف ما كان
صحيحا من الاعمال السابقة على اشهار الافلاس وما كان منها غير صحيح سواء
كان التعيين صريحا اي في الحكم او ضمنا اي اعتباره من يوم صدور الحكم

باشهار الافلاس ولكن توجد حالة لا يصح فيها هذا الاعتبار وهي اشهار افلاس
التاجر بعد وفاته بمقتضى المادة ٢٠٩ فان الحكم صدر في هذه الحالة بعد الوفاة
بناءً على الوقوف عن دفع الديون قبل الموت فلا يقبل العقل اعتبار وقت
الوقوف من يوم صدور الحكم بل لا بد ان يعين قبله ولا فيعتبر ابتداءً من يوم
الوفاة كما ورد في المادة ٢١٢

وتقبل المعارضة في الحكم الصادر بتعيين وقت الوقوف عن دفع الديون
سواء حصلت من افلس او من غيره من اولى الشان وقد عين ميعاد ليطالب فيه
الدائنون ان شاء واتغير الوقت المذكور وسنبحث عن ذلك عند الكلام على
طرق الطعن في الاحكام المتعلقة بالتفليس

ويلزم ان يكون الحكم الصادر باشهار الافلاس مشتملاً ايضاً على تعيين
احد القضاة مأموراً للتفليسة وشخص آخر وكيلاً عن المدانين وسنبحث فيما ياتي
عن خصائص هذين المندوبين مع الاسهاب والتطويل ولا بد ايضاً ان يتضمن
الحكم امراً بوضع الاختام على اموال المفلس وجسه او المحافظة على شخصه بمعرفة
احد مأموري الضبط والربط او احد مأموري المحاكم اذا اقتضى الحال ذلك
وتعين فيه جريدتان من الجرائد المعدة للاعلانات القضائية ليدرج فيها وكلاء
المدانين ملخصاً من الحكم الصادر باشهار الافلاس والحكم الذي يصدر بعده
بتعيين وقت الوقوف عن دفع الديون وغير ذلك مما يلزم اشعار الدائنين به
ولا يكفي بدرج ملخص الحكم الصادر باشهار الافلاس في الجريدتين
المذكورتين بل يجب ايضاً لصقة في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية في المحكمة
التي اصدرت الحكم باشهار الافلاس وفي محكمة كل جهة يكون فيها للمدين
المفلس محل تجارة . وانما اهتم الشارع بزيادة اذاعة الحكم الصادر باشهار
الافلاس لان اعمال التاجر متسعة النطاق كثيرة العدد فربما يكون له دائنون

عديدون ذوو شأن في معرفة افلاسه . ولذلك لم يقتصر الشارع على الامر بنشر ملخص الحكم المذكور في الجرائد ولصقوه في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية بل اوجب ايضاً على وكيل المداينين في المادة ٢٨٧ ان يطلب تسجيل ملخص الحكم في ظرف خمسة عشر يوماً في قلم كتاب المحكمة الابتدائية الموجودة في دائرتها عقارات المفلس . ولا يترتب على هذا التسجيل ان يكون للمداينين حق امتياز او رهن على عقارات المفلس زيادة عما لهم من الحقوق بسبب اشهار افلاسه كما قد يتوهم من نص تلك المادة بل المراد من ذلك زيادة النشر والاشتهار ليعلم الناس باشهار افلاس صاحب تلك العقارات فلا يقدمون على شرائها ولا ارتهاؤها ولم تكن الاحكام التي تصدر باشهار الافلاس انتهائية بل يقبل الطعن فيها كما سيأتي . ولكنها واجبة التنفيذ مؤقتاً بمقتضى المادة ٢١١ بحيث لا يوقف تنفيذها بسبب المعارضة فيها او استئنافها لانها لو اوقف تنفيذها الى ان يحكم في المعارضة او في الاستئناف لتمكن المدين من التصرف في امواله وإخفاءها اضراراً بحقوق الدائنين فتسوء العاقبة . واذا قيل انه ربما يلحق بالمدين ايضاً ضرر بسبب التنفيذ المؤقت في حالة قبول الطعن وإبطال الحكم الاول فيجاء بانّه يندر ذلك ولو فرض حصوله لكان الدائن الذي طلب اشهار الافلاس ملزماً بتعويض الضرر فضلاً عن الاجراءات المهيئة آنفاً الموصلة لاشهار افلاس التاجر الذي يقف عن دفع ديونه توجد حالة تنفي الى هذه الغاية وهي انه اذا رفعت لاحدى المحاكم منازعة مدنية كانت او تجارية او دعوى بجنحة او بجناية والتضح من المرافعة او التحقيق تفليس احد لم يسبق اشهار افلاسه او ظهر وقت وقوف مفلس عن دفع ديونه ولم يكن سبق تعيين ذلك الوقت جاز لتلك المحكمة بمقتضى المادة ٢١٥ ان تنظر في حالة الافلاس او في وقت الوقوف عن دفع الديون بطريق فرعي فضلاً عن الحكم في المنازعة او الدعوى الاصلية

الفصل الثاني

فيما يترتب على اشهار الافلاس

من المعلوم ان المسبب تابع دائماً للسبب والنتيجة ناشئة عن المقدمات ومع ذلك نرى ان اشهار الافلاس يعمل عملين احدهما فيما بعده والثاني فيما قبله ووجه ذلك ان الشارع رأى ضرورة ابطال بعض ما عملة المفلس من الاعمال قبل اشهار افلاسه اعني في وقت وقوفه عن دفع ديونه اي وقت علمه باشرافه على الافلاس ورضائه مع ذلك ببعض الاعمال المضرّة بدائنيه فلم يسر على نمط تلك الاصول ولم يجد بداً من جعل حكم اشهار الافلاس نافذاً في بعض اعمال سابقة عليه نبينها فيما ياتي

الفرع الاول

فيما يترتب على حكم اشهار الافلاس بالنسبة لما بعده

يترتب على حكم اشهار الافلاس امور خمسة اولها وإهمها رفع يد المفلس عن ادارة امواله اذ قيل في المادة ٢١٦ ان الحكم باشهار الافلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن ادارة جميع امواله وعن ادارة الاموال التي تؤول اليه الملكية فيها وهو في حالة الافلاس . ولا يخفى ما في هذا النص من مراعاة الحكمة والتبصر في العواقب لانه لو رخص للتاجر في الاستمرار على ادارة امواله بعد اشهار افلاسه لامكنة تقصها او الزيادة في الديون غشاً منه وتدليساً بقصد اضرار دائنيه ولذلك رؤي لزوم منعه عن الادارة ولو كان مستقيماً السير حسن السيرة خوفاً من ان يعمل اعمالاً بقصد اصلاح حاله فيزبد

سواءً وبالأحرار . وتقرر في القانون انه يجب على المحكمة ان تعين في الحكم باسهار
الافلاس وكيلاً عن الدائنين محل المفلس في ادارة امواله كافة وينوب عن
التفليسة في جميع الدعاوي سواء كانت مرفوعة منها او عليها وان كان النص
الوارد في القانون قاصراً على الدعاوي التي ترفع على التفليسة ولكن من البديهي
انه من خصائص الوكيل المذكور رفع الدعاوي على الغير بالنيابة عن التفليسة
اذ ان ادارتها عهدت اليه وحل محل المفلس ويؤيد ذلك ما صرح به في المادة
٢١٩ من ان المفلس يجوز له اقامة الدعاوي المتعلقة بنفسه واذ كان مفهوم هذا
النص ان اقامة الدعاوي المتعلقة بامواله لا تجوز له فبالضرورة يكون المنوط بها
من قام مقامه في ادارة تلك الاموال . وكذلك يجوز للدائنين ان يرفعوا بعض
الدعاوي باسم المفلس بمقتضى المادة ١٤١ من القانون المدني متى كانت تلك
الدعاوي ناشئة عن مشارطات او عن اي نوع من انواع التعهدات ما عدا
الدعاوي الخاصة بشخصه ولكن اشترط في المادة ٢٢٠ ان تكون المصاريف من
طرفهم والخطر عليهم ويكون ذلك بحضور الوكيل المعين بمعرفة المحكمة ليصدر
الحكم له اذا اقتضاه الحال . وانما اشترط ان تكون المصاريف من طرفهم وان يكون
الخطر عليهم عملاً بالقاعدة العمومية التي تقضي بان كل انسان مسئول عن عمله
واشترط حضور الوكيل في الدعاوي التي من هذا القبيل مراعاة لما يؤخذ من
عبارة المادة ٢١٦ من حيث ضم ما يؤول للمفلس من الاموال الى ما كان
عنده اولاً وحجزة تحت يد الوكيل كيلا يتفجع به دائن مخصوص دون الباقيين
ولا يتوهن احدان مجرد رفع يد المفلس عن ادارة امواله يستلزم نزع ملكيتها
منه بل يبقى ما لكاً لتلك الاموال وان كانت ادارتها محظورة عليه بسبب اشهار
افلاسه ما دامت في حوزة وكيل المداينين اعني الى وقت توزيعها وكذلك منعه
عن الادارة لا يؤخذ منه الحجر عليه في التعامل بل تبقى اهليته لذلك ولا مانع

له من التعهد والالتزام وغيرها طلباً للربح والمنفعة ولكن لا يجوز لمن يحدث من الدائنين ان يطلب الوفاء بما له من اموال التفليسة لانها اصبحت من وقت اشهار الافلاس رهناً للدائنين السابقين عليه دون غيرهم واذا كان وصياً او قياً فلا حظر عليه ايضاً في ادارة اموال الموصى او المحجور عليه وكذلك لا حرج عليه في ادارة اموال زوجته واولاده اذا كان قانون احواله الشخصية يرخص له في ذلك . فضلاً عما تقدم يجوز له بمقتضى المادة ٢١٨ ان يدخل بصفة خصم في الدعاوي التي تقام على وكيل المداينين بالنيابة عن التفليسة او تقام منه وان لم يصرح بها في القانون لان للفلس شأنًا عظيمًا في زيادة امواله ادفع ديونه كلها او جملها فلو منع من الدخول في الدعاوي السالف ذكرها لعد ذلك احجافاً بحقوقه لما عسى ان يترتب على دخوله من الفوائد بان ييدي بعض بيانات او توضيحات تستلزم صدور الحكم له او لما عسى ان يتوهمة من تواطئ وكيل المداينين مع الشخص المرفوعة الدعوى منه او عليه . ولكن لم يكن دخوله في تلك الدعاوي واجباً حتماً بل علق في القانون على قبول المحكمة اذ قيل في المادة ٢١٨ انه اذا اقيمت دعوى على التفليسة جاز للمحكمة ان تقبل دخول المفلس فيها فيؤخذ من التعبير بالجواز ان للمحكمة النظر في قبول او عدم قبول دخوله على حسب ضرورة الاحوال

ومما يؤيد قوانا بان رفع يد المفلس عن ادارة امواله لا يستلزم الحجر عليه ولا فقد اهليته للتصرف ما صرح به في المادة ٢١٩ حيث قيل ان الدعاوي المتعلقة بنفس المفلس تجوز اقامتها منه او عليه . وقد اشترط ان تكون متعلقة بنفس المفلس ليعلم ان المراد ما كان خاصاً بشخصه وتخرج اذن الدعاوي الخاصة بامواله فان اقامتها بمقتضى القانون من خصائص وكيل المداينين كما بينا واما الاولى فلا يجوز رفعها الا من نفس المفلس او عليه وهي الدعاوي التي ترفع امام قاضي الاحوال

الشخصية او ترفع بمقتوق مدنية ناشئة عن جنابة او جنحة فان الدعاوي التي من هذا القبيل مرتبطة بشخص المفلس وارتباطها بامواله انما هو بالعرض لا بالذات ومثال ذلك انه لو وقعت جنابة على المفلس فمن البديهي انه مخير بين طلب المقتوق المدني الناشئة عن تلك الجنابة وبين عدم طلبها ولم يكن لاحد المدائنين ولا لوكيلهم الحق في الزامه بطلب تعويض الضرر الذي لحق بشخصه بسبب تلك الجنابة بل غاية ما في وسع الوكيل المذكور ان يحضر في الدعوى بعد رفعها من المفلس ليصدر الحكم له بذلك التعويض لانه لا بد من اضافة ما يحكم به للمفلس من ذلك الى الاموال المتحصلة على ذمة الدائنين. اما اذا وقعت الجنابة منه فالدعوى بها ترفع بالضرورة عليه بالذات للتوصل الى الحكم عليه بالعقوبة واذا ادعى فيها انسان بمقتوق مدنية وحكم بها بالفعل فلا دخل لها في التفليسة اذ انها تعتبر ديناً جديداً حدث بعد اشهار افلاس المدين

ولا يخفى ان المادة ٢١٦ فاطقة بان مجرد صدور الحكم باشهار الافلاس يوجب رفع يد المفلس عن ادارة امواله وعن ادارة الاموال التي تؤول اليه فيؤخذ من هذه العبارة انه لا يانم التصريح برفع يد المفلس في الحكم ولا يسوغ للمحكمة لاي سبب كان بأن تحكم باستمراره على ادارة امواله بل متى صدر ذلك الحكم لا بد من منع المفلس عن الادارة واحالتها على عهدة الوكيل عن الدائنين بحيث اذا تعامل انسان بعد ذلك مع المفلس او وفاه بدين يحكم ببطلان العمل او الوفاء بالنسبة لروكية المدائنين اتباعاً للنص الصريح المتقدم ولو كان ذلك الانسان مقياً في بلد غير البلد المقيم فيه المفلس ولم يعلم بصدور الحكم باشهار الافلاس ولم يرتكب خساً ولا تدليساً. واذا قبل ان في هذا الامر جوراً او غساقاً ولا سيما مع عدم العلم بالحكم وعدم وجود غش يحاب بانه لا يمكن تأويل تلك المادة بغير ما ذكر فان عبارتها ظاهرة جلية وأريد بها منع المفلس

عن التواطئ مع الغير اضراراً بدائنيه واخف الضررين اهون
ولم يكن رفع يد المفلس عن الادارة قاصراً على الاموال التي تكون في
حوزته وقت اشهار الافلاس بل شاملاً لما يؤول اليه في اثناء اعمال التفليسة
سواء كان بطريق الارث او الهبة او غيرها بشرط ان تكون خالية عن كل
حق لا آخر كأن يرث المفلس انساناً مديناً فلا يجوز لدائني المفلس ان يطالبوا
بمقوقهم فيما ورثه الا بعد الوفاء بديون المتوفى ولذلك تقرّر في ختام المادة ٢١٦
وجوب فرز روكية مدايني التركة الآيلة للمفلس عن روكية مدايني تفليسته
واما الامر الثاني الذي يترتب على اشهار الافلاس بعده فهو وقوف
مطالبة المفلس بحيث لا يسوغ لكل واحد من دائنيه ان يستوفي الاجراءات
اللازمة لحصوله دون باقي المداينين على دينه بحجز اموال المفلس او بيعها . ولم
يرد في القانون نص صريح بذلك ولكن لا مشاحة فيه لانتابنا فيما تقدم ان اموال
المدين تصبح من وقت اشهار افلاسه على ذمة المداينين في حوزة وكياهم وسنين
فيما يأتي الاحكام المقررة فيما يتعلق باعمال التفليسة وكيفية اثبات الديون واقتسام
اموال المفلس وسيوضح لك من تلك الاحكام انه لا يكون لكل دائن من وقت
رفع يد المفلس عن ادارة امواله الا الحق في اخذ حصة من تلك الاموال بنسبة
دينه بحيث لا يسوغ له الاتفاق على منفعة خصوصية مع المفلس والا يعاقب
بمقتضى المادة ٢١٠ من قانون العقوبات بسبب اخلاقه بالتساوي الذي اراد
الشارع الحرص عليه فيما يتعلق باموال مدينه

فنتج مما ذكر انه لا يجوز لاي دائن كان ان يسعى للوصول الى اخذ
المستحق له بغير مراعاة الاصول المقررة لذلك في حالة التفليس بل يجب
عليه العمل بموجب تلك الاصول والدخول في قسمة اموال المفلس كغيره من
الدائنين ولم يكن المراد من ذلك ان يحظر على الدائن رفع الدعوى على

التفليس في حالة المنازعة في دينه فانه لا حرج عليه في ذلك للحصول على تصديق المحكمة على دينه ومتى حصل على التصديق المذكور يجب عليه ان يكون كباقي الدائنين له ما لم وعليه ما عليهم

ولا يخفى ان جميع ما تقدم انما هو خاص بالدائنين العاديين دون الدائنين الممتازين او المرتهنين او المتحصلين على الاختصاص بعقارات مدينهم فان هؤلاء الدائنين لا يدخلون في روكية الباقيين بسبب ما لهم من الحقوق والامتياز اذ لم يشترطوا الرهن عند التعامل مع المدين ولم يستحصلوا على الاختصاص بعقاراته ولم يتقرر امتيازهم في القانون الا اثناء ما عسى ان يلحق بهم من الضرر بسبب التفليس ويأتي العدل والانصاف ان يجرموا من تلك الحقوق عند الحاجة اليها ولذلك ساغ لم استيفاء اجراءات التنفيذ كما صرح به في مادتي ٢٧٢ و ٢٥٢ اذ قيل في الاولى انه لا يجوز نزع عقارات المفلس من يده وبيعها بعد صدور الحكم باشهار افلاسه الا بناء على طلب الدائنين المرتهنين لها او الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها او بعضها وفي المادة الثانية انه يجوز للمدين الحائز لرهن منقول ان يبيعه في اي وقت واذا ورد على ذلك ان هذه المادة انما صرح فيها بالدائن الحائز لرهن منقول فقط فكيف يتسنى لنا استنباط التعميم بالنسبة لغيره من الدائنين الممتازين فيجاب بان هذه المادة وان لم يصرح فيها في الواقع الا بالدائن الحائز لرهن منقول متفرعة من قاعدة عمومية تشمل كافة الدائنين الممتازين يستدل عليها بما تقرر في المادة ٢٢٢ من حيث استثناء ائدهم وهو مالك الخازن المؤجرة للمفلس ولا بد للاستثناء من مستثنى منه . واما الدائنون العاديون فلا يسوغ لهم اجراء الطرق التنفيذية على العقار الا اذا تحصلوا قبل اشهار الافلاس على حكم بنزع الملكية كما هو مصرح به في المادة ٢٧٢ فيجوز لهم حينئذ اتمام تلك الطرق في وجه وكيل المدينين

والحاصل ان اشهار الافلاس لا يوقف اقامة الدعاوي من الدائنين
العاديين على التفليسة في وجه الوكيل بل يوقف اجراءات التنفيذ في غير الحالة
المذكورة آنفاً بخلاف الدائنين المرتهنين او الذين لهم حق الامتياز او حق
الاختصاص بعقارات المدين فانه يسوغ لهم الاستمرار في كل الاحوال على
اجراءات التنفيذ كأن اشهار الافلاس لم يحكم به ما عدا مالك المحل المؤجر
للمفلس فقد ورد عليه نص مخصوص روعيت فيه مصلحة روكية الدائنين مع
المحافظة على حقوقه اذ قيل في المادة ٢٢٢ ان جميع الطرق التنفيذية الحاصلة على
منقولات المفلس المعدة لادارة تجارته لاجل الحصول على اجر الامكان المؤجرة
له يصير توقيفها ثلاثين يوماً من تاريخ الحكم باشهار افلاسه مع عدم الاخلال
بجميع الطرق التحفظية وبالحق الذي يستحق به المالك وضع يده على اماكنه
المستأجرة وفي الحالة الاخيرة يزول التوقيف المذكور من غير احتياج لصدور
حكم بازالته فيظهر جلياً من هذا النص انه اريد به المحافظة على حقوق الدائنين
لانه لو كان للمالك المحل المؤجر الحق في حجز البضائع الموجودة فيه وبيعها من
وقت اشهار الافلاس لنشأ عن ذلك ضرر للمداينين الآخرين بسبب السرعة
في البيع والاضطرار لاتمامه باي ثمن ولو كان بخساً فتلافي الشارع هذا الضرر
وامر بوقوف الاجراءات مدة ثلاثين يوماً لتيسر للوكيل عن المداينين الحصول
على المبالغ اللازمة للوفاء بالمستحق له . ولم يقتصر الشارع على هذا الامر بغير ان
يأتي بما بقي حقوق المالك من الضرر بل اهتم بذلك بأن صرح في تلك المادة
بأن للمالك الحق في استيفاء الاجراءات التحفظية ليمنع الوكيل عن المداينين
مثلاً من اخذ الاشياء الموجودة في المحل المؤجر

ولا يخفى ان وقوف اجراءات التنفيذ المقررة في المادة السالف ذكرها لا يعمل
به الا في حالة عدم انقضاء مدة الايجار او في حالة عدم فسخه بحكم لانه يتيسر

للمستأجر في الحالتين المذكورتين ان يمنع المالك من الاستحصال على حكم بفسخ
 الايجار بأن يدفع الاجرة المستحقة فاذا كان الايجار قد فسخ او انقضت مدته قبل
 اشهر الافلاس او بعده ولكن قبل مضي الثلاثين يوماً لا يجوز العمل بما هو مقرر
 في المادة ٢٢٢ من حيث وقوف اجراءات التنفيذ لان فسخ الايجار او انقضاء
 مدته يترتب عليه ان يكون للمالك الحق في وضع يده على الأماكن المستأجرة ولا
 يمكن اجباره بأي طريق من الطرق على تجديد الايجار اذ لا يسوغ اكراه احد
 على التعاقد

واذ قلنا فيما تقدم ان للدائنين المرتهنيين الحق في الاستمرار على اجراءات
 التنفيذ بعد اشهر الافلاس فخافة الاطلاق والتعميم نقول ان هذا الحق
 لا يجوز العمل به الا الى الوقت الذي يصير فيه المدينون في حالة الاتحاد كما
 يؤخذ من عبارة المادة ٢٧٤ حيث قيل فيها انه اذا لم يتدأ في الاجراءات المتعلقة
 بنزع عقارات المفلس من يده وبيعها قبل الوقت الذي صار فيه المدينون في
 حالة الاتحاد فلو كلاء المدينين فقط اجراء ما يلزم لبيعها ووجه ذلك انه متى
 اصبح المدينون في حالة الاتحاد يصير بيع كافة عقارات المفلس واجبا حتماً سواء
 كانت مرهونة او مقرراً عليها حق امتياز او خالية من الرهن ومن غيره فيكون
 من الصواب اتباع طريق واحد في البيع لما يترتب عليه من الاقتصاد في
 المصاريف والقلّة في العمل ومع ذلك يبقى للمدينين المرتهنيين او الذين تحصلوا
 على اختصاصهم بعقارات المفلس الحق في استيفاء ديونهم قبل غيرهم من ثمن
 العقارات المقررة عليها حقوقهم

واما الامر الثالث الذي يترتب على اشهر الافلاس بعده فهو ان تصير
 الديون التي على المفلس ولم يحل اجل دفعها مستحقة الطلب حالاً لان الدائن
 انما اهل مدينه بسبب الاعتماد على اقتداره وإثمانه فاذا زال السبب زال المسبب

عنه ووجب حينئذ ان يكون الدين مستحق الطلب حالاً فمضى افلس المدين كان
لجميع دائنيه الحق في طلب الوفاء بالمستحق لهم من امواله ولو لم يحل ميعاد الدفع
كما ورد في المادة ٢٢١ اذ قيل فيها انه يترتب على الحكم باشهار الافلاس ان
يصير ما على المفلس من الديون التي لم يحل اجل دفعها مستحق الطلب حالاً.
ولم يأت الشارع بهذا النص للسبب الذي ذكرناه فقط بل يمكن ايضاً اتمام
اعمال التفليسة في زمن قصير ولا يضطر الوكيل عن الدائنين الى انتظار حلول
آجال الديون ليستوفي الاجراءات اللازمة لها

وقد استعمل لفظ الديون في تلك المادة بغير قيد ولا شرط فدخلت بذلك
كافة الديون سواء كانت عادية او ممتازة برهن او غيره ويسوغ اذن للمدائنين
المرتبهين او الممتازين الشروع في الاجراءات المتعلقة بنزع عقارات المفلس من يده
بمجرد اشهار الافلاس بغير انتظار حلول ميعاد دفع ديونهم واذا ورد على ذلك
اننا قلنا فيما سبق ان استحقاق طلب الديون المؤجلة لم يقرر في القانون الا بسبب
زوال اقتدار المفلس وعدم ائتمانه وهذا السبب لا يسري على الديون المكفولة
برهن او بامتياز لانها مأمونة فيجاب بان هذه الديون انما دخلت في حكم المادة
٢٢١ مراعاة للسبب الثاني الذي بيناه وهو لزوم سرعة اتمام اعمال التفليسة لانها
لو استثنيت لنشأ عن ذلك استمرار فتح التفليسة زمناً مديدًا الى ميعاد دفعها وهو
عادةً طويل الاجل بعيد الحلول

فان قلت هل يصير الدين مستحق الطلب اذا كان معلقاً على شرط كما
يكون مستحقه اذا كان مؤجلاً فالجواب ان طلبه لا يستحق في الواقع الا بعد تمام
الشرط ولكن يفرض تمامه ويقتضى للمدين نصيب في اموال التفليسة بنسبة دينه
وذلك النصيب اما ان يدفع له بشرط تقديم كفيل واما ان يودع عند من يعين
في حكم مخصوص واذا تم الشرط بالفعل يصح ذلك النصيب ملكاً للدائن والا

فبرده لوكيل الدائنين من اخذه سواء كان نفس الدائن المضمون او المودع عنده ويوزع على المداينين الآخرين والغرض من ذلك عدم تأخير تصفية التفليسة وان كانت التصفية بهذه الطريقة لا تصير قطعية الا عند تمام الشرط بالفعل او التحقق من عدم تمامه ولكن لا توجد طريقة أخرى يمكن اتباعها اذ لا يصح من جهة عدم الاهتمام بالديون التي من هذا القبيل ولا يسوغ من جهة اخرى اعتبارها ديونا قطعية ومع ذلك يندر وجودها

وقد ورد في القانون ضمناً تمييز بين الديون المؤجلة لاجل اكثر من سنة وبين الديون المؤجلة لاجل اقل منه ففيل في المادة ٢٢٣ انه اذا كان على المفلس دين مؤجل لميعاد اكثر من سنة فللمحكمة ان تعين القدر الواجب قبوله من هذا الدين بمعنى انه يستنزل منه في مقابلة استحقاق طلبه قبل حلول ميعاد دفعه جزء مساو لقدر فوائد المدة الباقية . واما الديون المؤجلة لميعاد اقل من سنة فلم يرد عليها نص ولكن يؤخذ من عبارة المادة ٢٢٣ انها مستثناة من حكمها فلا يستنزل منها شيء بل تقبل بتمامها لان فوائد المدة التي تكون باقية من اجلها لا تبلغ مقداراً عظيماً يستلزم طلب صدور حكم من المحكمة بتعيينه كما اشترط في تلك المادة ولا سيما ان صدور الحكم يوجب الالتزام بمصاريف ورسوم

واذا كان المفلس ملزماً بايراد مقرر مدة الحياة او بايراد مؤبد او بدين واجب الدفع بتقاسيط معينة بمواعيد يتجاوز آخر ميعاد منها سنة واحدة من يوم اشهار الافلاس فيتبع ما هو مقرر في المادة ٢٢٣ كما ذكر في المادة ٢٢٤ بمعنى ان المحكمة تعين القدر الواجب قبوله من الايرادات او الديون التي من هذا القبيل للاسباب بعينها التي بينها فيما سلف

واستثنى من الديون فيما يتعلق باستحقاق طلبها بمجرد اشهار الافلاس ما يستحقه صاحب الاماكن المؤجرة للمفلس متى كان المفلس مرخصاً له في التاجير او

التنازل لغيره اذ قيل في المادة ٢٢٢ ان اجرة الاماكن التي تستحق الى انتضاء مدة
الايجار لا تصير مستحقة الطلب حالاً بناءً على صدور حكم باشهار الافلاس اذا
كان مرخصاً للمفلس ان يؤجر من باطنه او يتنازل عن ايجاره لغيره فانه يسوغ
في هذه الحالة للوكيل عن الدائنين ان يعمل بمقتضى هذه الرخصة ويؤجر
الاماكن بعد بيع ما كان فيها وتبقى حقوق المالك مأمونة مكفولة بما يضعه
المستأجر الثاني في الاماكن من الاشياء ولا يكون حينئذ للمالك الحق الا في طلب
الاجرة المستحقة في الماضي دون الاجرة التي تستحق في المستقبل لان المستأجر الثاني
ملزماً بها . فاذا لم يكن للمفلس حق الايجار من الباطن ولا حق التنازل عن
الايجار للغير تحكم المحكمة بفسخ الايجار وتعيين الوقت الذي تسلم فيه الاماكن
للمالك وتقدر التعويض الذي يعطى له في مقابلة ما يلحقه من الخسارة بسبب فسخ
الايجار قبل انتضاء مدته وتكون الامتعة الموجودة بالاماكن المستأجرة ضامنة
للاجرة والتعويض

وليكن معلوماً ان الديون العادية وان اصبحت جميعها مستحقة الطلب بناءً
على اشهار الافلاس تصير غير معينة المقدار وتقلب الى مجرد حق في حصة نسبية
غير معينة من اموال المفلس فيستج من ذلك انه لا يجوز المقاصة بين ما للتفايسة
وما عليها لدائنيها لان المقاصة لا تحصل الا اذا كان الدينان مستحقين الطلب
خالين عن النزاع اي مقدرتي القيمة فاذا فرضنا ان زيدا مديناً لعمر و يبلغ عشرة
آلاف قرش يستحق دفعة في ميعاد معين وعمر مدين لزيد بمبلغ مساوٍ لما له مستحق
الطلب حالاً ثم افلس زيد فيصبح ما عليه مستحق الطلب ايضاً ومع ذلك لا تجوز
المقاصة لان الدينين وان صارا مستحقين الطلب فاحدهما وهو دين عمرو خال عن
النزاع اعني ان قيمته معينة والثاني غير خال عن النزاع اي مقداره غير معلوم
وقت الافلاس وان كان مقدراً من قبل لانه انقلب الى مجرد حق في حصة نسبية

لا تعلم الأبعد تصفية أعمال التفليسة فيلزم عمرو بدفع ما عليه فوراً للتفليسة ويدخل فيها بماله كباقي الدائنين مع ما في ذلك من الأضرار به ولكن لا خلاص ولا مناص لان المقاصة مبنية على فرض حصول الدفع من كل من المدينين لدائنيه في وقت واحد وهذا الفرض لا يصح في هذه الحالة لان الدفع بها ليس في وسع زيد المفلس

ولنعد الى الكلام على المادة ٢٢١ لنبحث عن المراد من التعبير فيها بلفظ "ما على المفلس من الديون" فنقول ان القصد من ذلك التصريح بعبارة جلية بان الديون المؤجلة التي على المفلس هي التي تصح دون غيرها مستحقة الطلب بمجرد اشهار الافلاس فتخرج بذلك الديون التي للتفليسة ولا تصير مستحقة الطلب لانه لا يصح ان يكون مدينو المفلس مسئولين عن عاقبة امر لا اثم فيه عليهم ولا جناح بل يبقى لهم الحق في الانتفاع بالاجل المعين للوفاء بما عليهم واذا قيل انه ينشأ عن ذلك تأخير تصفية اعمال التفليسة لانه ربما يكون لها ديون بعيدة الاستحقاق فسيحة الاجل فيجاب بان الشارع تلافي هذا الامر بان صرح في المادة ٢٧١ بانه يجوز للمدائنين الذين في حالة الاتحاد ان يتصلوا من مأمور التفليسة على اذن للوكيل عنهم بان يتراضى مع اولى الشأن فيما لم يتحصل على استخلاصه من حقوق المفلس ودعاويه كلها او بعضها او بان ينقلها الى الغير فيتيسر للوكيل المذكور بناء على هذا الاذن ان يتفق مع مدين المفلس على دفع مبلغ معين فوراً في مقابلة ابراء ذمته من الدين واذا لم يتفق معه على ذلك يمكنه التنازل عن الدين لشخص ثالث في مقابلة ما يقبضه حالاً وفي كلتا الحالتين لا يضطر الى انتظار الاجل اذا كان الدين المراد التراضي بشأنه او التنازل عنه من الديون المؤجلة ولا انتظار تمام الشرط اذا كان الدين من الديون المعلقة على شرط ولا انتظار الفصل في المنازعة اذا كان الدين متنازعا فيه فان التراضي او التنازل جائز له

في جميع ذلك

ويؤخذ ايضاً من التعبير بلفظ ما على المفلس من الديون انه اذا كان مشتركاً مع غيره في دين فلا يكون الدين مستحق الطلب بالنسبة لشريكه لانه لم يقترب ذنباً ولم يفعل سوءاً يستوجبان حرمانه من فسحة الاجل فضلاً عن ان القصد من جعل الديون التي على المفلس مستحقة الطلب مجرد اشهار افلاسه سرعة تصفية اعمال التفليسة كما قلنا آنفاً والشريك في الدين لا دخول له في ذلك. فينتج من هذه المقدمة انه اذا كان للمفلس ضامن كافل للوفاء بالدين المؤجل لا يجوز الزام الكفيل بالدفع قبل حلول الاجل بحجة ان الدين اصبح مستحق الطلب. واذا كان المفلس الكفيل لا يجوز للدائن ان يلزم المدين بالوفاء فوراً بحجة انه لم يمهله الا بسبب ثقته بالكفيل وبزوال السبب يزول المسبب عنه بل غاية ما يسعه اجراؤه هو ان يتسك بحكم المادة ٥٠٠ من القانون المدني ويلزم مدينه بتقديم كفيل آخر. واذا كان للمفلس شريك في الدين المؤجل بغير تضامن فتصير حصة المفلس في الدين مستحقة الطلب دون غيرها ولا تستحق حصة الشريك الا عند حلول الاجل. واما اذا كان المفلس ملزماً بالدين المؤجل مع غيره بوجه التضامن فيجوز للدائن ان شاء ان يدخل في التفليسة بجميع الدين ولكن لا يسوغ له الرجوع على المتضامين الآخرين الا عند حلول الاجل بحيث اذا لم يدفع له من اموال التفليسة الا جزء من الدين فلا يكون له الحق في مطالبة المتضامين الآخرين بالباقي الا في وقت استحقاق الدفع واذا لم يختار الدخول في التفليسة واحب مطالبة المدينين الآخرين وجب عليه انتظار ذلك الوقت ويخشى في هذه الحالة من ان احد المدينين يوفيه بالمستحق له ويجد اعمال التفليسة انتهت وتمت عند الرجوع عليها بما يخص المفلس ويعود حينئذ بصقعة المغبون فتلافياً لهذا الامر نرى ان لكل واحد من المدينين

المضامين الحق في الدخول في التفليسة بقدر حصة المفلس في الدين ليكون على يقين من الحصول على ما يدفعه بالنيابة عن المفلس إذا ألزم بذلك ولكن لا يدرج من ضمن ديون التفليسة إلا مبلغ واحد مما يطلبه جميع المدينين المذكورين بحيث إذا قُلت التفليسة قبل حلول ميعاد دفع الدين الذي نحن بصدده يودع ذلك المبلغ في محل مأمون ليسلم في ميعاد الدفع لمن يقوم بالوفاء من باقي المدينين بشرط أن لا يكون بقدر حصة المفلس في الدين بتمامها بل بنسبة ما خص سائر الدائنين ويلتزم بالفرق التضامنون الآخرون كما هو مقرر في المادة ١١٥ من القانون المدني

ويستثنى من قولنا أن أشهر الإفلاس يجعل الديون مستحقة الطلب بالنسبة للمفلس دون غيره ما كان منها بمقتضى أوراق تجارية كما ذكر في المادة ٢٢١ حيث قيل أنه إذا أفلس من وضع أمضاه على سند تحت الاذن أو من قبل كميالة أو سحب كميالة لم تقبل فيجب على من عداه ممن يكون ملزماً بالدين أن يؤدي كفيلاً يقوم بالدفع عند حلول الميعاد أن لم يختار الدفع حالاً فاستحقاق الطلب في هذه الحالة ترتب على أشهر الإفلاس بالنسبة للمفلس وغيره على وجه الاستثناء مما تقرّر فيما سبق ولنبيين هنا حكم الإلزام بتقديم الكفيل أو بالدفع فوراً اتماماً للفائدة المقصودة فنقول أنه إذا أفلس المسحوب عليه يكون لحامل الكميالة أو السند الحق في الرجوع على الساحب أو المحيلين والزاعم بتقديم الكفيل وإذا ورد على ذلك أن المادة ٢٢١ لا تقضي بهذا الحق لحامل الكميالة إلا إذا قبلها المسحوب عليه مجاب بأنه إذا كان المسحوب عليه امتنع عن القبول جاز الرجوع بمقتضى المادة ١١٩ حيث تقرّر أن لحامل الكميالة الحق في طلب الكفيل في حالة امتناع المسحوب عليه من قبولها وإنما ساغ لحامل الكميالة أن يرجع على صاحبها ومحيلها في حالة إفلاس المسحوب عليه لأن

الساحب والمحيلين ملزمون لحامل الكمبيالة بمقتضى القواعد العمومية بامرين
احدهما تمكينه من الحصول على قبول الكمبيالة من المسحوب عليه والثاني تمكينه من
الحصول على قيمتها عند استحقاق دفعها فاذا افلس المسحوب عليه قبل القبول
يكون ذلك بمثابة امتناع عنه فانه اصبح غير قادر على القبول بمقتضى القانون
ويجوز اذن لحامل الكمبيالة ان يطلب من الضامنين استبدال القبول بضمانة
اخرى بان يقدموا له كفيلاً واذا افلس المسحوب عليه بعد القبول فافلاسه
يترتب عليه تأخير دفع قيمة الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق ولذلك يكون لحاملها
الحق في طلب كفالة بدلاً عن القبول

واذا كان المفلسُ الساحبُ فلا يجوز لحامل الكمبيالة ان يطلب من
المحيلين كفيلاً الا اذا كان المسحوب عليه لم يقبلها كما يؤخذ من عبارة المادة ٢٢١
حيث قيل انه اذا افلس من سحب كمبيالة لم تقبل الخ فلا يخفى ان في هذا القيد ميلاً الى
الاجحاف ومخالفة لاصول العدل والانصاف لان المحيلين احوالوا حامل الكمبيالة
بها وكان ينبغي اذن ان يضمنوا له الوفاء بقيمتها في ميعاد استحقاق الدفع سواء
كانت مقبولة او غير مقبولة مراعاة لما تقرّر في المادة ١١٧ حيث ذكر ان صاحب
الكمبيالة والمحيلين المتناقلين لها يكونون مسئولين على وجه التضامن عن القبول
والدفع في ميعاد الاستحقاق فضلاً عما تقرّر في المادة ١١٩ من انه يجب عليهم
في حالة عدم القبول ان يقدموا كفيلاً ضامناً لدفع قيمة الكمبيالة في الميعاد فان
كانوا ملزمين بالضمان في حالة عدم افلاس الساحب فالاولى ان يضمنوا ذلك
في حالة الافلاس واذا قيل ان الضمان انما اشترط في حالة عدم القبول وقاية
لحقوق حامل الكمبيالة لانه اذا كان المسحوب عليه قد قبلها فتكون حقوق حاملها
مأمونة بغير حاجة لالزام المحيلين بتقديم الكفيل فيجاب بان الغرض من القبول
زيادة التأمين لا تقصده وهو في الحالة التي نحن بصددتها يترتب عليه النقص

اذ يمنع حامل الكمبيالة من طلب كفيل من المحيلين فكان يجب على الشارع في هذه الحالة احد امرين اما ان يأمر باتباع القاعدة العمومية التي تقضي في حالة اشهار الافلاس يجعل الديون مستحقة الطلب بالنسبة للمفلس دون غيره ولا يقرر لحامل الكمبيالة اي حق كان على محيلها واما ان يصرح بحقه في طلب الكفيل من المحيلين في سائر الاحوال سواء كانت الكمبيالة مقبولة او غير مقبولة ولا سيما انه يترتب على الشرط الذي اشترطه انه اذا تحصل حامل الكمبيالة على كفيل في حالة افلاس المسحوب عليه قبل قبولها فلا يجوز له ان يطلب بعد ذلك قبولها من المسحوب عليه واذا طلبه وتوصل اليه بالفعل وجب عليه ان يبرئ ذمة الكفيل لان الكمبيالة أصبحت مقبولة والكفالة لم تشرط الا في حالة عدم القبول

واذا كان المفلس احد المحيلين فلا يجوز لحامل الكمبيالة ان يرجع باي طريق من الطرق على المحيلين المتأخرين عن المفلس لان تقديم الكفيل انما اشترط في حالة افلاس صاحب الكمبيالة والمسحوب عليه دون المحيلين فتراعى اذن القاعدة العمومية التي تقضي بان اشهار الافلاس يجعل الديون مستحقة الطلب بالنسبة للمفلس ليس الا ولا يخفى ان الشارع حاد في ذلك عن النخطة التي اخارها اذ كان من الواجب في هذه الحالة كحالة افلاس الساحب ان يجعل المحيلين المتأخرين عن المفلس ملزمين بتقديم الكفيل اذا لم يسبق قبول الكمبيالة لانهم ضامنون المحيلين السابقين عليهم بمجرد الحوالة منهم لغيرهم مراعاة لما هو مقرر في المادة ١٣٧

واذا افلس من وضع امضاءه على سند تحت الاذن يجوز لحامل ذلك السند ان يطلب من المحيلين تقديم كفيل اذا كان واضع الامضاء المذكور نفس المحرر للسند واما اذا كان من المحيلين به فلا يجوز لحامله ان يطلب

شيئاً مطلقاً للأسباب التي سبق بيانها على ما فيها من النظر
ولم يكن تقديم الكفيل شرطاً لازماً لا مناص منه ولا خلاص بل يمكن
التملص منه بدفع قيمة الكمبالة أو السند خالاً كما صرح بذلك في المادة ٢٢١
وقد بينا عند الكلام على المادة ١١٩ سبب التخيير بين تقديم الكفيل وبين الدفع
حالاً فلا حاجة للعود إليه

وأما الأمر الرابع الذي يترتب على اشهار الافلاس بعده فهو وقوف
احساب الفوائد لكل دين غير مضمون بامتياز أو برهن منقول أو عقار أو
بتسجيل حق للدائن في اختصاصه بعقار مدينه كما تقرّر في المادة ٢٢٦ ليتمكن
معرفة ما لكل دائن وقت اشهار الافلاس بوجه قطعي ولا اجحاف في ذلك
بمحقوق الدائنين لان ما يخسرونه من جهة يحصلون عليه من جهة أخرى اذ لو
احسبت الفوائد لزادت الديون وتقص ما يخصها في التوزيع فضلاً عن ان تلك
الفوائد لا تضيع على الدائنين بغير امل في الحصول عليها فيما بعد بل يتي حقهم في
طلبها من المفلس محفوظاً بعد انتهاء اعمال التفليسة كما سنرى فيما يأتي . وأما
الديون المضمونة بشيء مما ذكر آنفاً فتحسب فوائدها بشرط ان لا تدفع الا من
الاموال المخصصة للتأمين كما ذكر في المادة ٢٢٦ فاذا كان لاحد الدائنين
المرتبهين مبلغ الف ليرة وقت اشهار الافلاس ثم استحق مبلغ مائة ليرة في مقابلة
الفوائد الى وقت بيع العقار المرهون له وتحصل من بيع العقار المذكور مبلغ الف
ومائة ليرة او اكثر يأخذ جميع المستحق له . واما اذا كان ثمن العقار المباع اقل من
ذلك بأن بلغ تسعمائة ليرة فقط فيأخذها بتمامها بما له من حق الامتياز ويدخل
في روكية التفليسة بمبلغ المائة ليرة الباقية من اصل الدين دون مبلغ الفوائد
مراعاة لما اشترط في المادة ٢٢٦ من حيث عدم وجوب دفع الفوائد الا من المبالغ
المنحصلة من الاموال المخصصة للتأمين . واذا قيل ان المادة ١٧٣ من القانون

المدني قضت بان يتدا في الاستنزال بالمصاريف والفوائد قبل الخصم من راس المال ويجب اذن خصم مبلغ المائة ليرة قيمة الفوائد من التسعمائة المتحصلة من البيع ثم تخصم الثمانمائة الباقية من اصل الدين البالغ قدره الف ليرة ويكون الباقي منه حيثئذ مائتين فيدخل به الدائن في روكية التفليسة بحسب ما ينص القانون المدني انما اشتمل على الاصول والقواعد العمومية وهي وان روعيت في بعض الاحوال التجارية فقد خولفت في البعض الآخر بوجه الاستثناء وحكم المادة ٢٢٦ من هذا القيل فيجب اتباعها دون القاعدة العمومية المقررة في القانون المدني

وقد صرح في تلك المادة بان الحكم باشهار الافلاس يوقف سير الفوائد بالنسبة لروكية المدينين فقط فينتج من ذلك ان شخص المفلس يبقى ملزماً بالفوائد اذ لا يصح تخلصه منها بمجرد اشهار افلاسه بل يجوز لكل دائن ان يطالبه بها وبغيرها بعد توزيع اموال التفليسة حيث يعود حيثئذ لسائر الدائنين ما لم من الحقن على شخص المفلس وما يؤيد تلك النتيجة ما ورد في المادة ٤٠٨ من انه لا يجوز للمفلس ان يتحصل على اعادة ائتماره اليه الا اذا وفي بجميع المبالغ المطلوبة منه سواء كانت اصلاً او فوائد او مصاريف

واما الامر الخامس الذي يترتب على اشهار الافلاس بعده فهو بطلان كل تسجيل رهن او حق امتياز يحصل بعد اشهار الافلاس كما يؤخذ من مفهوم المادة ٢٢١ اذ قيل فيها ان حقوق الامتياز والرهن العقاري المكتسبة من المفلس على الوجه المرعي قانوناً يجوز تسجيلها الى يوم صدور الحكم باشهار افلاسه فيستدل من ذلك على عدم جواز التسجيل بعد اليوم المذكور وكل ما كان غير جائز فهو باطل

وفد اقتصر الشارع في تلك المادة على الكلام على تسجيل الرهن او حق الامتياز ولم يبحث عن ذلك الرهن او الحق من حيث هو لان للرهن ركين

أحدها العقد الذي يحرر على يد أحد المأمورين العموميين لاثبات حصوله والثاني التسجيل في قلم كتاب المحكمة النظامية أو الشرعية لاشتهاره وتعيين درجته في الامتياز فالشارع سكت عن العقد لان عدم جواز تحريره بعد اشهار الافلاس ظاهر لا يحتاج لتصریح ولا يفتر لبيان اكتفاء بما قيل فيما مر من ان اشهار الافلاس يترتب عليه رفع يد المفلس عن ادارة امواله

واما التسجيل فلم يهل الكلام عليه لان العقد ربما يكتب قبل اشهار الافلاس ويراد تسجيله بعد ذلك فاشار الى بطلان التسجيل في هذه الحالة والغرض من ذلك ان تبقى حالة سائر الدائنين على ما هي عليه وقت اشهار الافلاس بغير زيادة ولا نقصان . فاذا لم تنشأ عن التسجيل بعد الوقت المذكور حقوق جديدة بل يترتب عليه تأييد حقوق موجودة من قبل يكون صحيحاً على ما نراه وان لم ينص ذلك في القانون كما لو فرضنا ان احد الدائنين المرهنين اراد تجديد تسجيل رهنه قبل انقضاء العشر سنين المقررة في المادة ٥٦٩ من القانون المدني لكيلا يصير لاغياً فهذا التسجيل يكون صحيحاً لانه لم ينشأ عنه حق جديد ولم يكن فيه اذن مخالفة للغرض الذي بيناه آنفاً واولا اعتبر باطلاً لكان ذلك نهاية في الجور وغاية في الاعساف

الفرع الثاني

فيما يترتب على حكم اشهار الافلاس بالنسبة لما قبله

قد علم ما مر انه يلزم تعيين وقت وقوف المفلس عن دفع ديونه بان يعتبر من تاريخ الحكم باشهار الافلاس او قبل ذلك فلفرض انه حكم باشهار افلاس تاجر في اول ربيع الثاني وتعين اول محرم مبدأً لوقوفه عن دفع ديونه سواء كان

التعيين في الحكم الصادر بأشهار الافلاس او في حكم آخر صدر بعده ونجث
عن كيفية اعتبار الاعمال التي حصلت في المدة المتوسطة بين هذين التاريخين
اعني في وقت لم يفس فيه التاجر بل وقف فيه عن دفع ديونه فقط فيقدم حينئذ
على كثير من الاعمال اذا كان من ذوي الغش والتدليس ليتمكن من الاختصاص
ببعض امواله اضراراً بدائنيه

وانما وجب البحث عن كيفية اعتبار تلك الاعمال لان الشارع وضع لها
احكاماً مخصوصة اذ لم يتسن له ان يصرح بمراعاة اصول التدليس فيما يتعلق بها
لانه لو صرح بذلك لترتب عليه الحكم بطلان جميع تلك الاعمال حتماً بناءً على
ما تقرّر من حيث رفع يد المفلس عن ادارة امواله بمجرد صدور الحكم بأشهار
افلاسه ولا يخفى انه ربما يكون بعض هذه الاعمال حصل بغير غش ولا تدليس
من التعامل مع المفلس فتضيع حقوقه ويرجع بصقعة المغبون. وكذلك لم ير
الشارع من العدل والانصاف ان يأمر بمراعاة المادة ١٤٢ من القانون المدني فيما
يتعلق بالاعمال المذكورة لانه لا يكون للدائنين بمقتضى تلك المادة الحق في
طلب ابطال الافعال الصادرة من مدينهم او التبرعات وغيرها الحاصلة منهم
الا اذا كان القصد منها ضررهم فكيف يتوصل الدائنون في المواد التجارية الى
اثبات ذلك القصد للحصول على الحكم بالبطلان مع كثرة عددهم واقامتهم في
اغلب الاحيان في غير الجهة المقيم فيها المدين بخلاف الدائنين بديون مدنية فانهم
عادةً قليلو العدد كثيرو العلة بمدينهم فيسهل لهم مراقبة اعماله. واذا فرضنا انه
يمكن الوصول الى اثبات سوء قصد المدين فيستلزم ذلك رفع دعاوي عديدة
بسبب زيادة عدد الاعمال في المدة المتوسطة بين الوقوف عن دفع الديون وبين
الحكم بأشهار الافلاس كما بينا فيما سلف وتلك الدعاوي تقتضي مصاريف وافرة
تدفع بالضرورة من مال التفليسة فينقص بقدرها

فدعت تلك الاسباب الشارع الى وضع الاحكام المخصوصة التي اشرنا اليها
 آنفاً بان قسم الاعمال التي تحصل في المدة المتوسطة بين الوقوف عن دفع الديون
 وبين الحكم باشهار الافلاس الى نوعين احدهما يعتبر باطلاً حتماً والثاني بحكم
 بطلانه اذا توفرت شروط معينة والحق بهذين النوعين بعض اعمال بحكم
 بطلانها وان حصلت قبل الوقوف عن دفع الديون بشرط ان يكون تقدمها
 على ذلك لا يتجاوز عشرة ايام لانه لا يظن ان المفلس عماها بصدق نية وإخلاص
 طوية اذ لا يُعقل انه يجهل سوء حاله الى وقت وقوفه عن دفع ديونه بل لا بد
 انه يعلم به قبل ذلك بعشرة ايام على الاقل فاذا اقدم على عمل منها يكون بغير
 شك بقصد الغش والتغريب وبحكم بطلانه وستكلم على كل نوع من النوعين
 المذكورين وما يلحق به في بحث مخصوص

—x—

المبحث الاول

في الاعمال الباطلة حتماً

الاعمال الباطلة حتماً هي الاعمال التي يجب على القضاة ان يصرّحوا
 بطلانها بناءً على طلب وكيل المداينين بغير بحث عن اسبابها ودواعيها ولا عن
 صدق طوية المتعاملين او خبيثها بل بمجرد معرفة نوعها وتاريخ حصولها . وانما قلنا
 يجب على القضاة ان يصرّحوا بطلانها ولم تقل ان يحكموا بطلانها لان الحكم
 بالبطلان وارد في القانون بعارة جلية ظاهرة اذ قيل في المادة ٢٢٧ انه اذا حصل
 من المدين بعد الوقت الذي عينته المحكمة انه وقت وقوفه عن دفع الديون او في
 ظرف الايام العشرة التي قبله عقد تبرع الخ يكون لاغياً ولا يُعتد به بالنسبة لروكية

المداينين فيتنضح من التعبير بالفظ "يكون" لا غيا ولا يعتد به، ان الحكم بالبطلان لم يعهد للقضاة ولم ينط بهم بل نطق به الشارع بادئ بدء وانما عهد اليهم اشهاره وتقريره فقط واذا سأل سائل عن الحاجة حيث ذلك يجاب بان الغرض من تصریح القضاة به هو تأييد لدخول ما يصرحون ببطلانه في النوع الباطل حتما

ولا يخفى ان البطلان المصرح به في تلك المادة مقيد بأن يكون بالنسبة لروكية المداينين لان المراد المحافظة على حقوقهم ووقايتهم من الضرر ليس الا فيؤخذ من ذلك ان العمل الباطل حتما بالنسبة لروكية المداينين يبقى صحيحا بالنسبة للمفلس ومن تعامل معه به بحيث اذا بقي شيء من مال المفلس بعد دفع ما هو مستحق لجميع المداينين يجوز اكراهه على الوفاء بذلك العمل من الباقي له ويؤخذ ايضا من القيد المذكور انه لا يسوغ لبعض المداينين ان يختص بالمنفعة الناشئة عن البطلان باي حجة كانت كطلبه اياه

والاعمال التي نحن بصدددها هي التي ينشأ عنها خسارة لروكية المداينين اكثر من غيرها ويغلب على الظن حصول الغش والتدليس فيها وبعبارة أخرى هي ما يعمله المدين بغير مقابل فيضيع جزء من ماله على دائنيه بغير عوض وهي اربعة كما في المادة ٢٢٧

الاول عقد التبرع بنقل ملكية منقول او عقار اي ما يحصل من المدين من الهبة والعطية وقد اصاب الشارع في الحكم ببطلان ما يكون من هذا القبيل لانه يجب على الانسان قبل ان ييسط بالعطاء يديه ان يهتم بالوفاء بالديون التي عليه وقد قيد الشارع هنا عقد التبرع بنقل الملكية وظاهره اخراج ما يلتزم به المدين لآخر بوجه التبرع او ما يبرئ منه ذمة مدينه كذلك وهو غير مراد اذ الغرض منع المدين من اي عمل يضيع به جزء من ماله بلا مقابل فكان

الظاهر ترك هذا القيد. وإذا قيل هل تدخل هبة الزواج^(١) في عقد التبرع بنقل الملكية وتكون إذن لاغية حتماً أو لا فيمكن أن يجاب بالاجاب بناءً على نص المادة ٢٢٧ الذي يقضي بطلان كل عقد تبرع بالاطلاق بغير تمييز بين التبرع بسبب زواج أو غير ذلك ولكن هذا الجواب لا ينطبق على الصواب لان هبة الزواج وإن كانت في الحقيقة تنقص مال الواهب بغير فائدة ظاهرة ولكن يضطر إليها في بعض الأحيان إذ ربما يُعلق عليها الزواج فتُعد شبيهة بالعقود التي بمقابل ولذلك استثنت بعبارة صريحة في المادة ٢٢٩ متى كانت بغير مبالغة ولا غلو ولو حصلت بعد الوقوف عن دفع الديون فإذا تجاوز بها الواهب الحد اللائق يستدل بذلك على سوء قصده وبحكم القضاة حيثُ يبطلان تلك الهبة بعد البحث والنظر والمقارنة بين حالة الواهب وقيمة الشيء الموهوب

والحاصل أن كل عقد تبرع من تاجر بعد وقوفه عن دفع ديونه أو في ظرف الأيام العشرة التي قبله يكون لاغياً حتماً ولا يُعتد به كما ذكر فيما مر ولو حصل ذلك بغير غش ولا تدليس وكذلك يكون لاغياً بغير شك ولا ريب كل تبرع حصل قبل الوقوف عن دفع الديون وقبل العشرة الأيام السابقة عليه ولم يقبله الموهوب له إلا بعد الوقوف عن دفع الديون أو في ظرف الأيام العشرة التي قبله ووجه البطلان في هذه الحالة أن عقد التبرع كباقي العقود لا يتم إلا برضاء المتعاقدين وإذا كان رضا أحدهما في الحالة المذكورة ثم في وقت أصبح فيه الآخر ممنوعاً عن التصرف بسبب إفلاسه فيكون العقد باطلاً حتماً

والثاني من الأعمال الباطلة حتماً كل وفاء بدين لم يحل أجله سواً

(١) لم يكن المراد هنا هبة الزواج ما يعطيه أحد التجار لمن يريد الزواج بها بل ما يعطيه بسبب زواج غيره كصداق زوجة ابنه أو لوازم ابنته التي يراد زواجها. وأما ما يتبرع به بسبب زواجه فقد نص عليه في المادة ٢٦٥ وسنتكلم على ذلك فيما يأتي

حصل الوفاء بنقود او بحوالة او ببيع او بتخصيص مقابل له او بمقاصة او بغير ذلك وإنما كان ذلك الوفاء باطلاً لأنه يستدل به على التواطؤ بين المدين وبين الدائن بقصد نفع هذا الدائن والاضرار بغيره من الدائنين بان يمنع عنه ما ربما يلحقهم من الخسارة اذ يؤخذ في الواقع من قبول الدائن المذكور للوفاء قبل حلول الاجل أنه كان عالماً بسوء الحال وشر المال فلم يجب الانتظار الى ميعاد الدفع وربما سعى الى استيفاء دينه بطريق الاحتيال وما ثبت سوء قصد المدين ايضاً في هذه الحالة أنه مع وجوده بالضرورة في غاية الضنك والضييق قبل الافلاس يتجاوز عن الاجل المعين له ويبادر قبل حلوله الى الوفاء بذلك الدين والثالث من الاعمال الباطلة حتماً كل وفاء بدين حل ميعاده متى كان الوفاء بغير نقود ولا اوراق تجارية وسبب بطلان الوفاء بهذه الصورة ان اداء الديون التي حل ميعادها يكون صحيحاً متى حصل بالطرق المصطلح عليها في التجارة اي بنقود او باوراق تجارية فاذا كان بغير ذلك بان احنال الدائن بديون على الغير او أعطيت اليه عقارات او بضائع او غيرها من الاشياء المنقولة يستدل بذلك على سوء القصد وخبت النية وهما يستوجبان بطلان العمل ولو صرح في القانون بجواز الوفاء بالطريقة المتقدمة لكان للتاجر الذي وقف عن دفع ديونه الحق في التصرف في امواله فيما يعود منه النفع لبعض الدائنين دون البعض الآخر

ولا حاجة لنا لان نبين هنا سبب جعل حكم الاوراق التجارية كحكم النقود فاننا قلنا فيما سبق ان تلك الاوراق تقوم مقام النقود وتستعمل مثلها في التجارة في الوفاء بالديون ولكن لا يخفى ان المراد هنا بالاوراق التجارية ما يجوز تداوله منها بالبيع والشراء وما يترتب على مجرد استلامه الحوالة بدين على آخر كالكمبيالات والسندات التي تحت اذن شخص معين او تحت اذن حامها والحوالات وسندات

الديون التي على الحكومة او على احدى القومبانيات فتخرج بذلك الاوراق التي يُطلق عليها هذا الاسم عادةً وتتقل بالتحويل ولكنها لم تكن بثبوت دين بل بثبوت وجود بضاعة كالفواتير وتذاكر النقل وتذاكر الشحن والاوامر الصادرة لبائع او لامين بتسليم بضاعة فان اعطاء الاوراق التي من هذا القبيل لدائن لا يعد وفاء بدين باعتبار الاصول التجارية بل يعد معاوضة فيؤخذ منه سوء قصد كل من المعطي والمعطى له ويسرى عليه اذن حكم البطلان وتسترد تلك الاوراق للتفليسة ويدخل فيها من استرجعت منه بصفة دائن عادي ليأخذ نصيبه في التوزيع كغيره من الدائنين

واذ كان بطلان الوفاء بالدين الذي حل ميعاده معلقاً على حصول الوفاء بغير تقود ولا اوراق تجارية فربما يتوهم من ذلك انه اذا حصل بتقود او اوراق تجارية يكون صحيحاً بغير قيد ولا شرط فنُدفع هذا الوهم بانه تقرر في المادة ٢٢٨ جواز الحكم ببطلان الوفاء بذلك الدين باي طريقة كانت اذا ثبت ان الذي حصل على الوفاء بدينه كان عالماً باخللال اشغال المدين ولكن لا يحكم بذلك البطلان في حالة الثبوت الا اذا حصل الوفاء في المدة التي بين يوم وقوف المفلس عن دفع ديونه وبين يوم الحكم باشهار الافلاس كما صرح به في تلك المادة خلافاً لما ورد في المادة ٢٢٧ فانها قضت في الاحوال المذكورة فيها ببطلان الوفاء في الايام العشرة السابقة على الوقوف عن دفع الديون

والرابع من الاعمال الباطلة حنماً كل رهن عقار من عقارات المدين او منقول من منقولاته وكل ما يحصل عليه الدائن من الاختصاص باموال مدينه لوفاء دينه اذا حصل ذلك بعد وقت الوقوف عن دفع الديون او في ظرف الايام العشرة التي قبله لوفاء ديون اسئدائها من قبل ووجه بطلان هذا الرهن او الاختصاص ظاهر مما بيناهُ فيما يتعلق ببطلان الوفاء بدين لم يجل اجله او حل

اجله ودفع بغير نقود ولا اوراق تجارية فان الباعث على التصريح بذلك
البطلان في القانون في هذه الحالة كما في الاحوال المتقدمة منع المدين عن فعل
ما تعود منه منفعة لاحد الدائنين وتنشأ عنه خسارة للباقيين بان يخص عند اشرافه
على الافلاس واحداً بامتياز للاضرار بالآخرين ولا سيما ان الدائن الذي اكتفى
بادئ بدء بان يكون دينه ديناً عادياً بغير امتياز ولا اولوية لا يصح له بعد ذلك
ان يطلب من مدينه اجراء ما يكفل له الوفاء بدينه ويؤمنه على حقوقه واذا طلب
ذلك وحصل عليه من مدينه يكون قد شاركه في الغش والتدليس بخلاف ما
اذا طلب التأمين او الكفالة وقت الاقتراض ولو بعد الوقوف عن دفع المدين
فلا لوم عليه ولا تريب

وانما قلنا ولو بعد الوقوف عن دفع الديون لانه يؤخذ من مفهوم المادة
٢٢٧ انه يجوز للتاجر ان يقترض مبلغاً برهن عقار او منقول ويكون الاقتراض
والرهن صحيحين اذا كانا بغير غش ولا تدليس ودفع المبلغ المقرض بالفعل وقت
العقد لانه لم يصرح في تلك المادة ببطلان الرهن الا اذا كان للوفاء بديون
استدانها التاجر من قبل وفي هذه الحالة لم يكن الامر كذلك ولا يحصل
للدائنين ضرر ولا خسارة لانهم يجدون بالضرورة المبلغ المقرض من ضمن
اموال التفليسة فيقوم بالنسبة لم مقام العقار الذي تقرر عليه حق الرهن . وقد
تنتج فوائد جلية من اطلاق الحرية للتاجر في الاقتراض برهن بعد وقوفه عن دفع
ديونه لانه ربما يتمكن بذلك من تسوية حاله وتدير اعماله ومنع اشهار افلاسه
واما حق الاختصاص باموال المدين فيكون باطلاً سواءً تحصل عليه
الدائن بعد وقت وقوف مدينه عن دفع ديونه او في ظرف الايام العشرة التي
قبله بغير استثناء ولا قيد ولا مراعاة ما بيناه فيما يتعلق بالرهن لانه لا يتحصل عليه
الدائن في اي حال من الاحوال الا بسبب دين سابق عليه اذ لا يمكن في الواقع

الوصول اليه الا بمقتضى حكم صادر بالزام صاحب العقار المراد الاختصاص به
بالوفاء بالدين ومن المعلوم ان الاحكام لا تلزم انسانا بديون لم يسبق لها وجود
بل تؤيد الالتزام بديون موجودة من قبل اُفتتج من ذلك ان حق الاختصاص
لا يكون صحيحا الا اذا تحصل عليه الدائن قبل وقوف مدينه عن دفع ديونه بعشرة
ايام على الاقل واذا تحصل عليه بعد ذلك يكون باطلا حتما

واذا قيل انه علم مما تقدم ان المراد من بطلان الرهن منع المدين عن ان
يخص احد دائنيه ببعض امواله لانها تأمين لم جميعا ولا يصح اختصاص احدهم بها
كلها او بعضها باختيار المدين وارادته وحق الاختصاص ليس كذلك فانه لم
يكن بارادة المدين بل كرها عنه فما وجه بطلانه فيجاب بان حق الاختصاص من
حيث هو فيه اجحاف كما هو ظاهر من مجرد التسمية لان اموال المدين سواء
افلس او لم يفلس كفالة لجميع دائنيه بمقتضى اصول العمومية اذ لولاها لما ائتمنوه
ولا عاملوه ومع ذلك جاز في غير حالة الافلاس لانه لا يظن فيها غش ولا
خداع ولو ساغ ايضا في الحالة المذكورة لزيادة الحال خلافا ونشأ عن ذلك انه اذا
احس احد الدائنين باشراف مدينه على الافلاس يجتهد في ان يسبق غيره من
الدائنين ويستحصل على حكم يخص بواسطته بعقارات مدينه دون الباقيين
فلا يكون بينهم تساوي ولا اقتسام ولا يوزع مال المفلس بينهم على حسب الحصص
والسهام بل يستوفي هو حقه اجمعة دون الباقيين وقد يتوصل الى ذلك على فرض
جوازه بغاية السهولة اذا كان مقبلا في البلد المقيم فيها مدينه فانه يتيسر له حيث
ان يرقب جميع احواله ويعلم قبل غيره منقلبه وماله ولذلك تقرر بطلان حق
الاختصاص اذا تحصل عليه بعد الوقوف عن دفع الديون او في ظرف الايام
العشرة التي قبله كما قلنا آنفا

ولا يخفى ان الرهن في المواعيد المذكورة فيما سلف باطل حتما سواء اراد

به تأمين دين حل اجله او لم يحل واذا ورد على ذلك انه صرح في القانون
 بالتمييز بين الوفاء بديون حل اجلها وبين الوفاء بديون لم يحل اجلها ولم
 يرد ذلك التمييز فيما يتعلق بالرهن فكيف يكون باطلاً حتماً اذا اريد به تأمين
 دين حل اجله مع جواز دفع ذلك الدين بنقود واعتبار الدفع صحيحاً ما لم يثبت
 ان الذي حصل على الوفاء بدينه كان عالماً باختلال اشغال مدينه كما بينا
 فيما مرّ فيجب ان دفع الدين الذي حل اجله بنقود انما جاز بالشرط السابق
 ذكره لان صاحب هذا الدين قد يكون غير عالم باختلال اشغال مدينه
 فلا لوم عليه ولا تريب في اخذ النقود التي احضرها اليه المدين وفاء بدينه واما
 من يحصل على رهن بعد وقوف المدين عن دفع الديون فلا يمكنه الاحتجاج بعدم
 علمه باختلال اشغال مدينه لان مجرد طلب الرهن دليل على علمه بذلك ولهذا
 السبب لم تر حاجة للتمييز بين الرهن لتأمين دين حل اجله وبينه لتأمين دين
 لم يحل اجله وفضلاً عن ذلك يمكن ان يقال ان الرهن لتأمين دين حل اجله
 شبيه بالوفاء بالدين بغير نقود ولا اوراق تجارية ولذلك يلزم ان يكون باطلاً حتماً
 وقد تقرّر في المادة ٢٦٥ ما يفيد بطلان عمل آخر زيادة عن الاعمال التي
 بينها اذ قيل في المادة المذكورة انه اذا كان الزوج تاجرًا في وقت عقد الزواج
 او لم تكن له في هذا الوقت حرفة معلومة وصار تاجرًا في السنة التالية له فليس
 للزوجة ان تطالب التفليس بالتبرعات المدرجة في عقد زواجها كما انه
 لا يجوز في هذه الحالة للدائنين ان يتشبثوا بما تبرعت به الزوجة في العقد المذكور
 فيؤخذ من ذلك انه يترتب ايضاً على اشهار الافلاس بطلان ما تبرّع به كل
 من الزوجين للآخر في عقد الزواج اذا كان المفلس تاجرًا وقت زواجه او لم
 تكن له حرفة معلومة في ذلك الوقت وصار تاجرًا في السنة التالية له وقد اراد
 الشارع بذلك ان يتلافى ما ربما يضره بعض التجار في وقت الزواج من خبث

النية وسوء الطوية بمعنى أنه يتوقع اشهار افلاسه فيتبرع لزوجه في عقد الزواج بمبالغ وافرة ليستخلصها من يد دائنيه ويقيها لنفسه عوناً على نوائب الدهر وصروفه . ولم يتمصر الشارع على النصريح ببطلان ما يتبرع به التاجر تندزواجه بل اضاف الى ذلك ما يتبرع به غير التاجر الذي لم تكن له حرفة معلومة وقت الزواج ثم صار تاجراً في السنة التالية له لجواز ان يكون احترافه بالتجارة عتب التبرع في عقد الزواج ناشئاً عن سوء قصد . واما ما يتبرع به الزوجة فحظر التشبث به على مدايني التاجر مراعاة للتساوي اذ يأبى العدل والانصاف ان تحرم الزوجة ما وهب اليها ولا يترك لها ما وهبته

المبحث الثاني

في الاعمال القابلة للبطلان

الاعمال القابلة للبطلان هي التي لا يحكم بطلانها الا اذا توفرت فيها شروط معينة ولم يقض القانون ببطلانها حتماً بل علق ذلك على ما يرى للقضاة بعد البحث والتنقيب ولو كانت تلك الشروط متوفرة كما يؤخذ من مادتي ٢٢٨ و ٢٢١ حيث قيل فيهما "يجوز الحكم بالبطلان" ولم يقل "يكون لاغياً ولا يعتديه" كما ورد في المادة ٢٢٧ فالعبير بلفظ يجوز يظهر منه جلياً ان الشارع اراد ان يعهد ذلك الى القضاة ثقة بحسن بصيرتهم وصدق ذمتهم . ونلك الاعمال منحصرة فيما خرج عن حكم المادة ٢٢٧ اذ قيل في المادة ٢٢٨ ان كل ما اجراه المدين غير ما تقدم ذكره من وفاء ديون حل اجلها او عقد عقود بمقابل بعد وقوفه عن دفع ديونه وقبل صدور الحكم عليه باشهار افلاسه يجوز الحكم

بطلانه اذا ثبت ان الذي حصل على وفاء دينه او عقد معه ذلك العقد كان
عالمًا باخلال اشغال المدين المذكور فيتضح من ذلك ان البطلان معلق
على معرفة من تعامل مع الدين باخلال اشغاله ووقوفه عن دفع ديونه لانه
يستدل من المعرفة بذلك على ان المتعاملين قصدا الاختصاص بمنفعة
اضراراً بغيرها

ولا يخفى ان حكم هذه المادة اوفق بصالح المداينين من حكم المادة ١٤٢
من القانون المدني اذ اشترط هنالك في ثبوت الحق لهم في طلب ابطال الافعال
الصادرة من مدينهم اثبات انه كان القصد منها اضرارهم بخلاف الاولى فانه لم
يشترط فيها اثبات امر مطلقاً بالنسبة للمدين لانه يكون عالمًا بالضرورة بوقوفه
عن دفع ديونه فلا حاجة لدليل ولا برهان واما بالنسبة للدائنين فلم يلزم من
طلب منهم ابطال عمل باثبات غش ولا سوء قصد بل باثبات مجرد علم من
عقد مع المدين العمل المراد ابطاله بالوقوف عن دفع ديونه والوصول الى ذلك
سهل قريب

واذ كان البطلان المقرر في المادة ٢٢٨ معلقاً على العلم باخلال اشغال
المدين فلم ير الشارع ان يجعله شاملاً للاعمال التي حصلت قبل الوقوف عن
دفع الديون لانه لا ييسر لاحد العلم قبله بالاخلال والاعلال اذ لا يستدل
عليها الاّ بـ

والاصل في البطلان ان يلتزم بتجنبه وعقابه من تعامل مع المفلس بالعمل
الذي أبطل ولكن توجد حالة لا يُراعى فيها ذلك وهي الحالة التي يدفع فيها
المفلس بعد وقوفه عن دفع ديونه قيمة الكميالة لمن اخال بها عليه فلا
تسترد تلك القيمة ممن اخذها بل من صاحب الكميالة اذ قيل في المادة ٢٢٢
انه اذا دفعت قيمة كميالة بعد الوقت الذي تعين انه وقت وقوف المفلس عن

دفع ديونه وقبل الحكم بإشهار إفلاسه فلا تجوز إقامة الدعوى لأجل استرداد المدفوع الأعلى من سحبت الكمبيالة على ذمته وإذا كان ما دفعت قيمته سنداً تحت اذن فتكون إقامة الدعوى على المحيل الأول فيعلم من ذلك أن من قبض القيمة لا يخشى ضرراً ولا يجذر سوءاً بل يأخذها مطمئن البال والعنى على صاحب الكمبيالة أو المحيل الأول للسند خلافاً للقاعدة العمومية التي بينها في صدر هذه الفقرة. ولعدم مراعاة تلك القاعدة في الحالة التي ذكرناها أسباب ثلاثة الأول منع ما يؤول منه تعطيل تداول الأوراق التجارية وعدم اعتبارها عند التجار شبيهة بالمسكوكات إذ لو رأوا أن الوفاء بها في ميعاد استحقاق دفع قيمتها قابل للبطلان لما أقدموا على قبولها

والثاني عدم إمكان رجوع حامل الكمبيالة في حالة بطلان الدفع على من كان مسئولاً عن الوفاء بها لأنه لا يجوز له الرجوع على من ذكر إلا إذا عمل بروتستو عدم الدفع ولا يمكن في هذه الحالة عمل البروتستو لحصول الوفاء قبل البطلان والثالث أن حامل الكمبيالة أو السند وإن كان في الظاهر هو الدائن الذي حصل على الوفاء ولكن الدائن الحقيقي الذي حصل على الوفاء في الواقع هو من سحبت الكمبيالة على ذمته أو المحيل الأول للسند لأن حامل الكمبيالة أو السند إنما أخذ ما دفعه اليها فكانه مجرد واسطة في تناول المبلغ فيلزم حينئذ استرداده منها لأمته

وإنما قيل في المادة ٢٢٢ أنه لا يجوز إقامة الدعوى لأجل استرداد المدفوع الأعلى على من سحبت الكمبيالة على ذمته ولم يقل على صاحب الكمبيالة لأنه قد يسحب الكمبيالة على ذمة غيره فلا يصح رفع الدعوى عليه بل على من كلفه بالسحب فإذا سحب إنسان كمبيالة على ذمة شخصه يكون الاسترداد منه وإما إذا سحبها على ذمة غيره فيكون الاسترداد من سحبت على ذمته لأنه هو الدائن

الحقيقي للمفلس والساحب في هذه الحالة لم يكن إلا وكيلًا

وأما إذا كانت ما دُفعت قيمته سندًا تحت الاذن فلا يجوز رفع الدعوى
 لاجل استرداد المدفوع إلا على المحيل الأول لأن السند كتب باسمه ولكن
 لا يسوغ بمقتضى المادة ٢٢٢ رفع تلك الدعوى سواء كانت فيما يتعلق بالكهيبالة
 أو بالسند إلا إذا ثبت أن المطلوب منه الرد كان عالمًا بوقوف المفلس عن دفع
 ديونه في وقت تحرير الكهيبالة أو السند ولقد اصاب الشارع في تعليق جواز
 رفع الدعوى فيما يتعلق بالكهيبالة على ثبوت علم من يطلب منه الرد بوقوف
 المفلس عن دفع ديونه في وقت تحريرها لأنه هو الساحب لها فلا بد من مؤاخذته
 إذا ثبت علمه بالوقوف عن دفع الديون في وقت السحب بخلاف محيل السند
 الذي تحت الاذن فإنه كان ينبغي تعليق مطالبة بالرد على ثبوت علمه بالوقوف
 عن دفع الديون في وقت الحوالة وليس في وقت تحرير السند لأننا إذا
 اقتصرنا على مدلول نص المادة التي نحن بصددنا بغير بحث عن قصد الشارع
 لرأيائنا أنه إذا كتب تاجر سندًا تحت اذن آخر قبل وقوفه عن دفع ديونه وإحالة
 ذلك الآخر إلى شخص ثالث بعد وقوف المدين عن دفع الديون مع علم المحيل
 بذلك فلا تجوز مطالبة بشيء مطلقًا لأن الظاهر من عبارة تلك المادة أن
 المطالبة معلقة على العلم بالوقوف عن دفع الديون في وقت التحرير وليس في
 وقت الحوالة وحاشا أن يكون الشارع أراد ذلك ولا سيما أنه لم يأت بالمادة
 المذكورة إلا بقصد زيادة التأمين على الوفاء بالكهيبالة والدليل على ذلك أنه
 فرض أمورًا أقل أن تقع إذا لا يحصل في الواقع الاسترداد المقرر في تلك المادة إلا
 إذا سحب انسان كهيبالة على آخر مع علمه بوقوفه عن دفع ديونه (أو أحال انسان
 شخصًا آخر بسند تحت الاذن مع علمه بوقوف المدين عن دفع الديون) ووجد
 من يحال بتلك الكهيبالة ودفع المسحوب عليه قيمتها للمحال مع إفلاسه

وهيئات اجتماع هذه الاحوال

والحاصل ان كل ما اجراه المدين من الاعمال بعد وقوفه عن دفع ديونه ولم يكن باطلاً خفياً كما ذكر في المادة ٢٢٧ يجوز بمقتضى المادة ٢٢٨ ان يحكم بطلانه اذا ثبت أن من تعامل مع المدين بتلك الاعمال كان عالماً بما صارت اليه اشغال المدين المذكور من الاختلال والاعتلال

وقد يجب الحكم بطلان تلك الاعمال اذا كانت بمقابل في الظاهر ولكن القصد منها في الباطن اخفاء هبة او حصول منفعة زائدة عن المعتاد لمن عقد مع المفلس ووجه وجوب ذلك في هذه الحالة ان تلك الاعمال تخرج من الاعمال التي بمقابل وتلحق بالاعمال المبينة في المادة ٢٢٧

وقد ذكر في المادة ٢٢١ عمل آخر يجوز الحكم بطلانه وهو تسجيل الرهن او حق الامتياز بعد وقت وقوف المدين عن دفع ديونه او في ظرف الايام العشرة التي قبل هذا الوقت ولكن يشترط لبطلان ذلك التسجيل ان تكون بينه وبين تاريخ العقد المتضمن الرهن او الامتياز فترة تزيد مدتها على خمسة عشر يوماً وانما صرح الشارع بهذا البطلان في مادة مخصوصة اذ لم يمكن دخوله تحت حكم المادة ٢٢٨ لانه لم يكن مقيداً بالشروط المقررة في تلك المادة سواء كانت بالتلجج او التصريح نحو اشتراك المدين في العمل وثبوت علم الدائن بوقوفه عن دفع ديونه بل مبني فقط على اهمال الدائن في التسجيل وتأخيره عن اجرائه في الوقت اللازم ولذلك تقرر بطلانه سواء حصل بعد وقت وقوف المدين عن دفع الديون او في ظرف الايام العشرة التي قبل هذا الوقت فاذا تحصل دائن على رهن عقار قبل الايام العشرة السابقة على الوقوف عن دفع الديون او تحصل عليه في اثنائها تأمينا للوفاء بدين حدث وقت العقد ثم سجل ذلك الرهن يكون التسجيل صحيحاً بمقتضى اصول العمومية ولكن يجوز الحكم بطلانه اذا

فصلت بينه وبين العقد مدة تزيد عن خمسة عشر يوماً. وقد قلنا يجوز الحكم بطلانه لأنه لم يكن باطلاً حتماً بل عُهد للقضاة النظر فيه كغيره من الأعمال الميئة في المادة ٢٢٨ بحيث يسوغ لهم الحكم بصحته إذا ثبت أن التأخير ناشئ عن عذر مقبول.

والمراد من التصريح بجواز بطلان ذلك التسجيل منع التواطؤ بين المدين والدائن والاتفاق بينهما على عقد الرهن بشرط عدم تسجيله إلا عند الوقوف عن دفع الديون أو اشهار الافلاس لتيسر للمدين قبل ذلك ان يخدع الناس ويغشهم بان يظهر لهم ان عقاراته لم تكن مرهونة ويتوصل بذلك الى اعتمادهم عليه وإثمانهم له.

ولا يخفى انه اشترط لبطلان التسجيل ان يكون بينه وبين تاريخ العقد مدة تزيد على خمسة عشر يوماً كما بينا فيما مر فيمكن عدم تجاوز هذه المدة اذا كان التسجيل في نفس البلد الذي حصل فيه العقد واما اذا كان في بلد آخر فلا تكون تلك المدة كافية ولا سيما اذا كانت الجهة التي يلزم فيها التسجيل بعيدة ولذلك صرح في المادة ٢٢١ بانه يزداد على المدة المذكورة الميعاد المعين لمسافة الطريق في القانون اي في مادتي ١٧ و ١٩ من قانون المرافعات

وفي هذا القدر من الشرح والتأويل فيما يتعلق بما يترتب على اشهار الافلاس بالنسبة للأعمال التي حصلت بعد الوقوف عن دفع الديون او في ظرف الايام العشرة التي قبله كفاية فلتقف عند هذا الحد مخافة الاطالة وحذراً من السامة والملل ولكننا قبل ختام هذا الفصل نرى انه من الواجب علينا ان نتكلم على الأعمال التي حصلت قبل الميعادين المذكورين آنفاً اتماماً للفائدة فنقول ان تلك الأعمال صحيحة مرعية بمقتضى اصول العمومية بحيث لا يجوز ابطالها كغيرها من الأعمال على وجه الاطلاق إلا بواسطة حكم المادة ١٤٢ من القانون المدني اي

اذا ثبت ان القصد منها اضرار الدائنين او كانت من قبيل التبرعات وترك
 المحقوق اضراراً بهم ايضاً فان حكم تلك المادة عام يسري على جميع الافعال في
 حالة الافلاس وفي غيرها اذ قد ذكرت في مادتي ٢٢٩ و ٢٣٠ الاعمال التي تلغي
 مع بيان ما كان منها بمقابل وما كان منها بغيره وتقرر في الواقع في المادة ٢٣٠
 بطلان الاولى ايّاً كان وقت حصولها متى ثبت انها حصلت من الطرفين مع
 سوء القصد اضراراً بالمداينين ووجد الضرر بالفعل وهذه العبارة مطابقة
 للعبارة الاولى من المادة ١٤٢ السابق ذكرها واما الاعمال التي بغير مقابل فقد
 صرح ايضاً بطلانها في المادة ٢٢٩ حيث قيل انه يحكم ببطلان كل عقد ينقل
 الملكية على وجه التبرع في اي وقت حصل اذا كان المفلس عالماً في ذلك الوقت
 بقرب وقوع اشغاله في سوء الحال ولو كان الذي حصل له التبرع لم يعلم ذلك
 فزيد في هذه المادة قيد لم يرد في المادة ١٤٢ من القانون المدني وهو علم المفلس
 وقت التبرع بقرب اخلال اشغاله وقد اصاب الشارع في عدم اشتراط ذلك
 في المادة ١٤٢ واجاد في اقتصاره على اشتراط حصول الضرر للدائنين من
 التبرع اذ تقدم لنا ان اموال المدين كفالة لدائنيه فلا يصح في الواقع ان يهب
 الانسان ما ليس له بل الاخرى به ان يوفي بدينه قبل التبرع والاحسان
 فيتضح من ذلك انه يوجد بين المادة ١٤٢ من القانون المدني والمادة ٢٢٩
 من قانون التجارة توافق ظاهر في النتيجة دون المقدمات اذ تقرر في كليهما بطلان
 عقود التبرع ولكن علق الحكم بذلك في الاولى على محرّد ثبوت الاضرار
 بالدائنين وعلّق في الثانية على ثبوت علم الفلاس بقرب اخلال اشغاله وإتقلاّب
 احواله ومن البديهي ان اثبات الامر الاول اسهل من اثبات الثاني فكان ينبغي
 جعل التوافق بين المادتين تاماً من كل الوجوه ولا بد ان يكون الشارع اراد
 ذلك وسهّل عن الاتيان بعبارة دالة عليه اذ لا يمكن ان يخال انه قصد جعل

الوصول الى بطلان التبرعات الحاصلة من التجار ابعد منه الى بطلان التبرعات الحاصلة من غيرهم وما يدلنا على انه اراد ان يضع في المادة ٢٢٩ القاعدة المقررة في العبارة الاخيرة من المادة ١٤٢ من القانون المدني بغير فرق ولا اختلاف انه اتى في المادة ٢٣٠ بحكم العبارة الاولى من المادة ١٤٢ بغير تبديل ولا تعديل . والحاصل انه يلزم حذف المادة ٢٢٩ اكتفاءً بالقاعدة العمومية المقررة في المادة ١٤٢ السابق ذكرها وازالة للتباين ولا سيما انه اذا بقيت لا يتمسك بها احد ولا يختار في الواقع حكمها دليلاً لان الانفعاليه ان يحتج بحكم المادة ١٤٢ اكيلا يلزم باثبات علم المدين بقرب وقوع اشغاله في الاختلال وسوء الحال . واذا قيل اننا ارتكبنا شططاً فيما قلناه واخطأنا فيما ذهبنا اليه نحيب باننا ذهبنا اليه اضطراراً ونطقنا به قهراً لا اختياراً لاننا لم نجد للفرق بين المادتين اللتين نحن بصددهما سبباً ولا للاختلاف بينهما موجباً

وقد تقرّر في ختام المادة ٢٢٩ استثناء هبة الزواج من حكمها متى كانت بغير مبالغة ولا غلوّ وسبب ذلك ان تلك الهبة لم تكن هبة عادية بل هي عادة من مستلزمات الزواج فتعد شبيهة بالافعال التي بمقابل ولا يحكم اذن بطلانها الا اذا ثبت ان القصد منها الاضرار بالدائنين فاذا كانت ملائمة لحالة الواهب غير زائدة بالنسبة لدرجة يسره لاجتاج فيها ولا حرج واما اذا تجاوز فيها حدود اقتداره ولم يراع النسبة بينها وبين امواله فيظهر جلياً سوء القصد وبحكم بطلانها بتمامها . ولم يات لتلك الهبة ذكر في المادة ١٤٢ ولكن لاشك عندنا ولا ريب في وجوب اتباع ما قلناه مراعاةً للعدل وتمسكاً بعري الانصاف

الباب الثاني

في من يدخل في اعمال التفليسة

قد بينا فيما مر ان الحكم باشهار الافلاس يوجب مجرد صدوره رفع يد
المفلس عن ادارة كافة امواله فينتج من هذه المقدمة انه لا بد ان تعهد ادارة تلك
الاموال الى شخص آخر كيلا تترك مهلة ولا يحصل التغاضي عنها ولذلك صرح
الشارع بلزوم تعيين وكيل عن الدائنين ومأمور للتفليسة في نفس الحكم
الصادر باشهار الافلاس ليكلف الاول بادارة الاموال والثاني بالمراقبة
والملاحظة وغير ذلك مما يبين فيما نأتي فتكون اعمال التفليسة مشتركة بينهما.
ومن البديهي ان لكل من الدائنين والمفلس شأن في الدخول في تلك الاعمال
كما يكون للنائب العمومي دخول فيها في بعض الاحوال وسنبحث عن كيفية
دخول كل من هؤلاء الاشخاص في الفصول الآتية

الفصل الاول

في الوكيل عن الدائنين

الوكيل عن الدائنين هو من تعهد اليه ادارة اموال التفليسة ويكلف باعمالها
فهو بالنسبة لاموال المفلس كالوصي بالنسبة لاموال القاصر بغير فرق ولا
تمييز بينهما سوى ما للاول من الحق في الاجرة دون الثاني فيكون حينئذ مسئولا
عما يقع منه من الخطاء والتقصير سواء كان خطيرا او يسيرا. وتعيين الوكيل
المذكور يكون بمقتضى المادة ٢٤٥ في نفس الحكم الصادر باشهار الافلاس

حتى لا تصبح أموال المفلس مهلة معطلة كما بينا فيما سبق ولا يشترط ان يكون واحداً بل للحكمة الخيار بمقتضى المادة ٢٤٩ بين تعيين واحد وبين تعيين أكثر من ذلك على حسب اهمية التفليسة بشرط ان لا يتجاوز عدد الوكلاء في كل الاحوال ثلاثة

ومضى ما سيأتي لم يصرح في القانون باوصاف مخصوصة لمن يعين وكيلًا نحو الاهلية والكفاءة فيؤخذ من ذلك ان المحاكم تعين من تحب وتختار وهي لا تتخبط بالضرورة الا من ترى فيه اللياقة والاهلية سواء كان من دائني المفلس او من غيرهم ولمن تنتخب الحق في اخذ تعويض بعد تقديم حساب ادارته مكافأة له على ما تجشبه من الازعاج وتكلفة من المشاق ويعين ذلك التعويض بمعرفة المحكمة بناء على تقرير من مأمور التفليسة كما ذكر في المادة ٢٤٩. وقد يوجد عادة في مركز كل محكمة بعض اناس مستعدين للقيام بتلك الاعمال فتختار المحكمة منهم الوكيل عن الدائنين متى اشتهر افلاس تاجر بشرط ان لا يكون قريباً ولا صهرًا للمفلس الى الدرجة السادسة (بدخول الغاية) كما صرح بذلك في المادة ٢٥٠ وانما اشترط هذا القيد لانه لو جاز تعيين قرب المفلس او صهره وكيلًا عن الدائنين ربما حملته عواطف القرابة او المصاهرة على التساهل في حقوق الدائنين او التغاضي عن الاجراءات التي يلزمه احياناً استيفائها فيما يتعلق بشخص المفلس نحو المحافظة عليه وغير ذلك

والوكيل عن الدائنين يكون حياً وكيلًا مؤقتاً وحيثاً وكيلًا قطعياً وحيثاً وكيلًا مصفياً فالوكيل الموقت هو من يعين بمقتضى المادة ٢٤٥ في نفس الحكم الصادر باشهار الافلاس ولا يستمر على مباشرة اعمال التفليسة الا مدة خمسة عشر يوماً لان مأمور التفليسة ملزم بمقتضى المادة ٢٤٦ بان يدعو الدائنين المذكورة اسماؤهم في الميزانية والاشخاص المظنون انهم مداينون لاجتماعهم في يوم

معين تحت رياسته بميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ المحكم بأشهر
 الافلاس ليصرحوا برأيهم في ابقاء الوكيل المذكور في وظيفته او استبداله بغيره
 كما يؤخذ من عبارة المادة ٢٤٧ ويظهر من ذلك ان الوكيل الموقت مكلف
 بالقيام بالاعمال التي تستلزم السرعة وقايةً لأموال التفليسة ومتعاً لتبديدها
 واما الوكيل القطعي فهو من يقر الدائنون على تعيينه عند اجتماعهم تحت
 رئاسة مأمور التفليسة كما ذكر فيما سلف وقد اصطلح الدائنون على ابقاء الوكيل
 الموقت في وظيفته فبصبح وكيلاً قطعياً اذا وافقت المحكمة على ذلك ويصير مكلفاً
 بهذا الاعتبار بكافة الاعمال المتعلقة بالادارة الموصلة الى قفل التفليسة
 واما الوكيل المصفي فهو من يعين بناءً على المادة ٢٣٩ متى اصبح الدائنون في
 حالة الاتحاد اعني متى قرّر رأيهم في الجمعية العمومية على بيع املاك المفلس
 والفرق بين هذا الوكيل وبين الوكيل القطعي ان الثاني لم يكن مكلفاً بالأعمال
 المتعلقة بادارة اموال المفلس والمحافظة عليها بخلاف الاول فان اعماله تصبح في
 تلك الحالة اوسع نطاقاً وافصح مجالاً لان اتحاد الدائنين يترتب عليه بالضرورة
 بيع اموال المفلس وبيع تلك الاموال يكون بمعرفة الوكيل المصفي ولذلك تقرّر
 في المادة ٢٣٩ انه يجب على مأمور التفليسة ان يشاور الدائنين متى صاروا في
 حالة الاتحاد في لزوم ابقاء الوكيل القطعي او استبداله بغيره كما يجب عليه بعد
 ذلك بمقتضى المادة ٢٤٥ ان يشاورهم في ابقاء الوكيل المصفي او استبداله بغيره
 عند تقديم حساب ادارته اليهم في الجمعية العمومية في كل سنة على الاقل
 ولا يخفى ان المحكمة لم تكن متيدة برأي الدائنين فيما يتعلق بابقاء الوكيل او
 استبداله سواء كان وكيلاً موقتاً او قطعياً او مصفياً بل يجوز لها بعد سماع
 افوال مأمور التفليسة فيما يتعلق بما قرّر عليه رأي الدائنين بهذا الشأن ان تبقى
 من طلب استبداله او تستبدل من طلب ابقاؤه. واذا سأل سائل عن السبب

الذي دعا الشارع الى عدم الترخيص للدائنين في تعيين وكيلهم بارادتهم
واختيارهم وبعثه على الزامهم بالاذعان الى ما تأمر به المحكمة ولو كان قاضياً
بتعيين وكيل غير من يجبون استخداماً في ادارة اموال المفلس التي تعد في الواقع
اموالهم فيجب بان الشارع انما فعل ذلك لتلا يتسنى لواحد او اكثر من الدائنين
استعمال الغش والتدليس او المكر والدهاء ليتوصل الى تعيين انسان يهتم بمصلحته
دون مصلحة غيره من الدائنين ولقد اصاب الشارع في هذا الاحتراز لما يترتب
عليه من وقاية مصلحة جميع الدائنين بالعدل والانصاف وينشأ عنه من المساواة
بينهم ولا سيما في حالة تعيين الوكيل القطعي سواء كان بابقاء الوكيل الموقت او
بانتخاب غيره فان الدائنين يدون رأيهم في ذلك بعد الحكم باشهار الافلاس
بخمسة عشر يوماً ولا يتيسر حينئذ اجتماعهم جميعاً اذ قد يكون البعض منهم مقيماً
في جهة بعيدة فلا يستطيع الحضور ومع ذلك لو فرضنا انه لم يختلف منهم احد
لربما وجد بينهم من لا يثبت فيما بعد دينه فكيف يعد رأيه ويعهد اليه بالقض والابرار
ويمحور على كل حال عزل الوكيل بعد تعيينه سواء كان بناء على طلب
المفلس او بناء على طلب بعض الدائنين كما ورد في المادة ٢٥٦ لما لكل من ذكر
من الشأن في سير الوكيل في اقوم طريق ووضح منهاج فاذا اراد المفلس او احد
الدائنين عزل الوكيل وجب عليه ان يطلب ذلك من مأمور التفليسة وعلى
المأمور المذكور ان يرفع الطلب الى المحكمة او يرفضه في ظرف ثمانية ايام من
تاريخه والاّ جاز لصاحبه ان يقدمه للمحكمة مباشرة . ويسوغ لمأمور التفليسة
ايضاً ان يطلب من المحكمة عزل الوكيل من تلقاء نفسه وان لم يرد نص صريح بذلك
فانه مكلف بملاحظة ومراقبة اعمال ذلك الوكيل ويتمكن اذن اكثر من غيره
من معرفة حقيقة حاله ولو حضر عليه طلب عزل الوكيل لاصبحت مراقبته
بغير فائدة ولا عائدة

ومتى قُدم طلب العزل للمحكمة بواسطة مأمور التفليسة او مباشرة بناءً على المادة ٢٥٧ وجب عليها بمقتضى تلك المادة ان تسمع في اودة مشورتها تقرير المأمور المذكور واقوال الوكيل المطلوب عزله ثم تحكم في الجلسة في الطلب فيؤخذ من ذلك ان المناقشة في طلب العزل لا تكون علنية ولا يشترك فيها من قدم الطلب سواء كان المفلس او احد الدائنين بل يكفي بسماع تقرير مأمور التفليسة ولا حاجة لان تبين ان المحكمة ليست ملزمة باجابة الطلب فانه من البدهي انها لا تحكم الا بما تراه بعين البصيرة وتستطلع به نبراس العدل والانصاف ولا سيما ان العزل من الامور التي تلم شرف من يحكم به عليه وتنقص من قدره واعتباره فلا بد من اعمال الفكرة فيه وامعان النظر ولا يلزم اذن الحكم به الا لسبب قوي كالخيانة او التواطؤ مع المفلس او غيره او اخلاص بعض الاموال المنقولة او الاهمال ومع ذلك لا يحسن الحكم به بسبب الاهمال الا بعد الانذار والتنبيه من مأمور التفليسة بغير حصول ثمرة ولا نتيجة

وقد تستلزم مصلحة الدائنين استبدال الوكيل بغيره وان لم يقترف ذنباً ولم يفعل سوءاً فيعمل حيثئذ بمقتضى المادة ٢٥٨ اي تأمر المحكمة بمجرد الاستبدال ولا يترتب على الحكم بذلك مس شرف الوكيل وخدش صيته لانه لا بد ان يصرح بالسبب فيعلم انه ما لا يوجب العزل

وكما تنتهي وظيفة الوكيل بعزله او استبداله تنتهي بوفاته او تنحيتها عنها اختياراً فيرفع مأمور التفليسة الامر حيثئذ للمحكمة وهي تعين وكيلاً آخر بغير حاجة لاستشارة الدائنين كما ذكر في المادة ٢٥١ وكذلك اذا اقتضى الحال الزيادة في عدد الوكلاء بناءً على المادة ٢٤٩ تعين المحكمة من تخاره بدون احتياج لجميع الدائنين

واذ فرغنا من الكلام على كيفية تعيين الوكيل وكيفية عزله نبحث عما يكون

مسئولاً عنه فنقول انه كغيره من الوكلاء العاديين فيراعي فيما يتعلق به حكم المادة ٥٢١ من القانون المدني بمعنى انه يكون مسئولاً لدى المفلس ودائنيه عن نقصيره ولو كان يسيراً لانه باجرة واذا عين اثنان او اكثر يختلف حكم المسؤولية بحسب اختلاف الاحوال اذ تقرّر في المادة ٢٥٢ انه اذا عين عدة وكلاء لا يجوز لهم اجراء اي عمل الا باجتماعهم معاً ما لم يأذن مأمور التفليسة لواحد منهم ان يعمل عملاً معيناً بانفراده تحت مسؤولية شخصه وصرّح في المادة ٢٥٣ بانه يجوز لوكلاء المدينين ان يوكل بعضهم بعضاً في العمل فاذا عمل الوكلاء عملاً باتحادهم جميعاً واشتراكهم او قام احدهم بذلك العمل برضاء الباقيين وقبولهم سواء كان صراحةً او ضمناً كان الجميع مسئولين عنه بطريق التضامن بمقتضى المادة ٢٥٤ لانهم مشتركون فيه سواء كان بالفعل او باعتبار الاذن لاحدهم من الباقي واما اذا انفرد احدهم بعمل بناءً على اذن من مأمور التفليسة كان وحده مسئولاً عنه لانه لا ينطبق على الصواب اشتراك باقي الوكلاء معه في المسؤولية مع عدم مشاركتهم له في العمل فاذا كان انفراده بذلك غير مبني على اذن من مأمور التفليسة ولا من باقي الوكلاء او كانوا الوكلاء ثلاثة وعمل احدهم عملاً برضاء الثاني دون الثالث فلا تلزم التفليسة بما يترتب على ذلك العمل الا اذا وافق عليه الوكيل الثالث ولا جور في ذلك ولا اعتساف لان روكية التفليسة لا تلزم بالضرورة بالوفاء باي تعهد الا اذا كان صادراً من وكلاء الدائنين جميعاً او من واحد منهم باذن المأمور

وقد قلنا فيما تقدم ان الوكيل مكلف بالاعمال المتعلقة بالادارة فربما يتوهم من ذلك ان له الحرية التامة في فعل ما يشاء بغير ممانع ولا منازع فلدفع هذا الوهم نقول انه انما عهّد اليه ان يعمل الاعمال التي تعود منها الفائدة وتنج عنها المنفعة فاذا شرع في فعل شيء ورأى اولو الشأن انه يحجب بحقوقهم او عاطل من الثمرة

حق لهم ان يرفعوا شكواهم الى مأمور التفليسة وهو يحكم في ذلك في ظرف ثلاثة ايام ويأمر الوكيل بالنظام النخطة التي يستحسنها المأمور المذكور وللوكيل ان يتظلم بعد ذلك الى المحكمة الابتدائية لتتظر في تظلمه بصفة ثاني درجة وبهذه الوسيلة يمكن التوصل الى اكراه الوكيل على العدول عن الطريق التي اخارها لادارة محل تجارة المفلس مثلاً وجبره على رفع بعض الدعاوي او على ترك البعض الآخر لما يترتب على الاولى من المنفعة وينشأ عن الثانية من الضرر. والمراد باولي الشان من تعود عليهم فائدة من حسن ادارة اعمال التفليسة اعني المفلس ودائنيه وقد يعد الوكيل الذي لم يتفق مع باقي الوكلاء من اولى الشان ايضاً لان مصالحهم عهدت اليه فيجب عليه وقايتها من الضرر واذ قيل ان شكواه او عدمها سببان لان روكية التفليسة لا تلزم بشيء الا اذا اشترك في عمله فيجيب بانه لا شك في ذلك ولا ريب ولكن الاولى منع العمل من مبتداه بدلاً عن طلب بطلانه بعد انتهائه. ويجوز لمأمور التفليسة ان يأمر الوكيل من تلقاء نفسه بعمل او ينهاه عنه بناء على ما انيط به من المراقبة والملاحظة بمقتضى الماد ٢٣٥

الفصل الثاني

في مأمور التفليسة

مأمور التفليسة هو من يعين في الحكم الصادر باشهار الافلاس من قضاة المحكمة التي اصدرت ذلك الحكم للملاحظة اعمال التفليسة ومراقبة انجازها في اقرب الاوقات كما هو مقرر في مادتي ٢٣٤ و ٢٣٥ ولا حاجة لبيان ما يترتب على تعيين ذلك المأمور من الفوائد فان مجرد اشتراكه في اعمال التفليسة يعث وكيل الدائنين على الاحتراز دائماً من الوقوع في الخطاء ويدعوه لزيادة عنايته

بمصلحة موكله

ولم تكن الاعمال المفروضة على المأمور المذكور قاصرة على الملاحظة والمراقبة فقط بل يجب عليه ايضاً بمقتضى المادة ٢٢٥ ان يقدم للمحكمة التقارير بالمنازعات التي تنشأ عن التفليس فلا يتسنى بهذه الوساطة للوكيل عن الدائنين ان يتواطأ مع من تحصل في دينه منازعة او مع غيره ممن ترفع عليهم دعاوي باسم التفليس بل يتيسر للمحكمة الحكم في ذلك مع زيادة الوقوف على الحقيقة لانه يكون في وسع المأمور بسبب اطلاعه على ادارة التفليس ان يقدم لها التوضيحات الكافية الوافية عن المنازعة واذ كان من قضاة المحكمة فتسمع بالضرورة اقواله وتصغي للمحوظاته اكثر من غيره.

ولا يخفى انه قيل في المادة ٢٢٥ ان المأمور يقدم التقارير للمحكمة فيؤخذ من ذلك وجوب تقديم تلك التقارير لاجوازه فقط فاذا صدر حكم في منازعة بين التفليس وبين اي انسان كان لا بد من التصريح فيه بسماع تقرير مأمور التفليس قبل اصداره والا كان لاغياً. ولا يترتب على تقديم التقارير من المأمور المذكور عدم اشتراكه في الحكم بل يجب ذلك لان الاصول العمومية تقضي بان يكون لمن يقدم من القضاة تقريراً في الدعاوى التي تستلزم ذلك راي محدود في الحكم بحيث اذا فرضنا ان المحكمة منقسمة الى عدة دوائر وكانت الدائرة التي تختص بالحكم في المنازعة المقدم عنها التقرير خالية من القاضي الذي قدمه وجب استنصاره للاشتراك في الحكم في تلك المنازعة.

وقد تقرّر في المادة ٢٢٧ انه يصير تحرير تقرير في كل شهر بالتفليس المفتوحة وتقدم للمحكمة في اودة مشورتها فيؤخذ من ذلك انه لا يسوغ لمأمور التفليس الاقتصار على تقديم التقارير التي ذكرت آنفاً بل يجب عليه ان يقدم في كل شهر للمحكمة تقريراً عن كل تفليس انيطت به لتعلم المحكمة بالحالة التي

وصلت اليها فيضطر المأمور الى انجاز اعمالها في اقرب وقت ليثبت نشاطه واجتهاده ويبرهن على قوة عزيمته وزيادة اهتمامه

وقد يخصص مأمور التفليسة بالحكم في بعض المواد المتعلقة بالتفليسة وهي على نوعين احدها يتعلق بالمواد التي يحكم فيها المأمور المذكور بالترخيص للوكيل عن الدائنين في عمل مخصوص من الاعمال التي لا يجوز له اجراؤها بمقتضى القانون الا باذن من المأمور المذكور كما سئرى فيما يأتي والثاني يتعلق بالمواد التي يحكم فيها فضاء للمشاكل وحسباً للشكاوي كالاحوال المذكورة في المادة ٢٥٥ ويكون حكمة في ذلك غير قابل للطعن فيه بطريق المعارضة او الاستئناف الا اذا وجد نص صريح في القانون اذ قيل في المادة ٢٢٦ انه لا يقبل التظلم من الاوامر التي تصدر من مأمور التفليسة الا في الاحوال المبينة في القانون. فاذا جاز التظلم رفع الى المحكمة الابتدائية واذا قيل هل يشترك المأمور في الحكم في ذلك التظلم باعتبار ما بيناه فيما سبق عند الكلام على التقارير او لا يشترك يجاب بان المتبادر انه لا يجوز اشتراكه اذ يابى العدل وتمنع الاصول العمومية ان ينظر احد القضاة في ثاني درجة في الاحكام التي اصدرها في اول درجة لانه لا يظن فيه حيثئذ العدول عن رايه الاول ولكن يلزم في الواقع اشتراك المأمور في الحكم فيما يرفع للمحكمة من التظلم من اوامره اذ تقرر في المادة ٢٢٥ انه يقدم لها التقارير المنازعات التي تنشأ عن التفليسة وعلم مما سبق انه يشترك في الحكم في ذلك فلا فرق ولا تمييز بين رفع تلك المنازعات للمحكمة مباشرة او بواسطة التظلم من اوامره التي تصدر بشأن بعضها وفضلاً عن ذلك لا يخفى انه لم يكن معيناً كقاضي المواد الجزئية للحكم في امور مخصوصة بشرط استئناف احكامه في المحكمة الابتدائية بل هو مأمور بعمل اتدبته المحكمة لاجله . فيتضح من ذلك انها عند الحكم في التظلم لا تعتبر بصفة محكمة من

محاكم الدرجة الثانية بل محكمة ابتدائية محضة لا تختلف عن باقي المحاكم التي من هذا القبيل إلا باصدار الحكم بعد رأي مندوبها

ويجوز للمحكمة بمقتضى المادة ٢٢٨ أن تستبدل مامور التفليسة بغيره من القضاة لأنه ربما يتخلى عن وظيفته اختياراً أو ينتقل الى جهة أخرى أو يؤذن له بالتغيب مدة معينة أو يصاب بمرض أو غير ذلك فيقتضي الحال استبداله بأخر كيلا تبقى التفليسة بغير مراقب ولا ملاحظ وقد يضطر أيضاً الى استبداله بسبب اهاله أو تساهله للمفلس أو للوكيل عن الدائنين أو لاي سبب آخر ترى المحكمة أنه يستلزم ذلك . ويسوغ صدور امر باستبدال مامور التفليسة بناء على شكوى من احد الدائنين أو من الوكيل عنهم أو من المفلس والشكاوي التي من هذا القبيل ترفع الى المحكمة الابتدائية وهي تأمر باستبدال المأمور بغيره اذا ثبت لها بعد البحث والتحري سرّاً ان الشكوى مبنية على اسباب صحيحة وعلى كل حال يمكن ان يقال ان استبدال المأمور من الأمور الادارية لا من الأمور القضائية فلا يلزم صدور حكم مشتمل على الاسباب المبني عليها ونحن لا نسعنا الاذعان لهذا القول لان المأمور المذكور عين بمقتضى حكم فلا يجوز الاخلال بذلك الحكم إلا بحكم آخر فضلاً عن ان تعيين مامور ثانٍ بدلاً عنه لا يكون إلا بحكم فيشتمل بالضرورة على رفع الاول

—xox—

الفصل الثالث

في دائني المفلس

دائنو المفلس يدخلون في كثير من اعمال التفليسة بالاجتماع تارة وبالفرد طوراً فيدخلون بالاجتماع عند عقد الجمعيات العمومية التي تؤلف منهم وتلك

الجمعية تعقد في أثناء التفليس ثلاث مرات على الأقل احداها تلثم في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم باشهار الافلاس لتعيين الوكيل القطعي عن الدائنين كما ورد في مادتي ٢٤٦ و ٢٤٧ والثانية تلثم لتحقيق الديون بمقتضى المادة ٢٩٠ وستكلم عليها فيما يأتي والثالثة تلثم بمقتضى المادة ٢١٥ للداولة في عمل الصلح او في الاتحاد

وانما قلنا تعقد تلك الجمعيات ثلاث مرات على الأقل لانه اذا لم يقر رأي الدائنين على الصلح وصاروا في حالة الاتحاد يستلزم الحال زيادة على ذلك بمقتضى المادة ٢٤٥ اجتماعهم مرة في كل سنة على الأقل للنظر في حساب الوكيل الى ان تنتهي اعمال التفليسة فيجبهون مرة اخيرة لتسوية حساب الوكيل واما دخول كل دائن في اعمال التفليسة بانفراده فيحصل اذا اراد احد الدائنين المعارضة في الحكم الصادر بتعيين وقت الوقوف عن دفع الديون عملاً بما له من الحق في ذلك بمقتضى مادتي ٢٩٠ و ٢٩٢ او اذا احب التشكي للمأمور التفليسة او للمحكمة من اي عمل من اعمال الوكيل بناء على المادة ٢٥٥ او اذا شاء طلب عزل الوكيل المذكور كما صرح به في المادة ٢٥٦ او اذا رغب في المناقضة في بعض الديون بناء على المادة ٢٩٥ او اخثار المعارضة في الصلح بمقتضى المادة ٢٢٢ او اذا استحسن السعي في التصديق على الصلح كما هو مقرر في المادة ٢٢٥

الفصل الرابع

في المفلس

يجوز للمفلس ان يدخل في بعض الاعمال المتعلقة بتفليسته وان كانت يده رُفعت عن ادارة امواله لان له شأنًا عظيمًا في انتهاء تلك الاعمال على احسن حال وحصول دائنيه على غاية ما يمكن حصولهم عليه فيجوز له اذن بمقتضى المادة ٢٦٤ ان يحضر فتح الخطابات الواردة اليه وبمقتضى المادة ٢٦٦ ان يحضر قطع حسابه وتقيل دفاتره ويسوغ له بمقتضى المادة ٢١٨ ان يدخل في كافة الدعاوي المقامة على التفليسة ويتسنى له بمقتضى المادة ٢٥٥ ان يشكو من اعمال الوكيل ويصح له بمقتضى المادة ٢٥٦ ان يطلب عزل الوكيل المذكور ويحق له بمقتضى المادة ٢٩٥ ان يناقض في تحقيق الديون كما يجوز له بناء على المادة ٢٤٦ ان يحضر تقديم حساب الوكيل بعد تصفية اعمال التفليسة وله بمقتضى المادة ٢٧٩ ان يشترك فيما يقبله الوكيل من النراضي والصلح ويسوغ للوكيل ان يستخدمه باجرة في ادارة التفليسة كما ذكر في المادة ٢٨٥

واذا حكم باشهار افلاس تاجر بعد موته او مات قبل انتهاء اعمال تفليسته جاز بمقتضى المادة ٢٦٩ لاولاده اولورثته وارملته ان يقوموا مقامه ويحضروا في سائر اعمال التفليسة بانفسهم او بواسطة وكيل عنهم لما يجب عليهم بسبب القرابة والنسب من السعي والاجتهاد في انتهاء تلك الاعمال على احسن حال ليأخذ الدائنون ديونهم كلها او جملها ويبقى

للمفلس الذكرى الحسنة والسيرة

الحميدة

الفصل الخامس

في النائب العمومي

النائب العمومي هو من يرفع الدعاوي العمومية ويطلب الحكم بالعقوبة على كل جانٍ ولما كان التفليس يحتمل حصول الغش والتزوير فيه ويظهر ما اقتضاه المفلس من اخلاس الاموال وتبديدها وجب اخبار ذلك النائب بالامور التي من هذا القبيل لرفع الدعاوي بها امام المحاكم الجنائية زجراً للفاعل وعبرة لغيره. وللوصول الى هذا الغرض تقرر في المادة ٢٤٢ ان كاتب المحكمة يرسل اليه في ظرف اربع وعشرين ساعة ملخصاً من الحكم الصادر باشهار الافلاس مشتملاً على المهم من البيانات والاحكام التي في ذلك الحكم كما يرسل اليه ملخصاً من كل حكم آخر يصدر بعد الحكم باشهار الافلاس سواء كان بحبس المفلس او بالتحفظ عليه او برفع الاجراءات التحفظية رفعاً مؤقتاً او دائماً. وذكر في المادة ٢٧٢ انه يجب على وكلاء المدانين في جميع التفاليس ان يسلموا الى مأمور التفليسة في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ الحكم باشهار الافلاس ملخصاً او حساباً اجمالياً مشتملاً على حساب ما هو ظاهر لهم ما للتفليسة او عليها وعلى بيان الاسباب المهمة التي نشأ عنها التفليس وعلى بيان احواله ونوعه الظاهر لهم. وورد في المادة ٢٧٣ انه اذا ظهر للوكلاء عن المدانين اي امر مهم مختص بتلك الاحوال يلزمهم ايضاً ان يقدموا للمأمور المذكور ملخصاً جديداً به. وصرح في المادة ٢٧٤ بانه يجب على مأمور التفليسة ان يرسل فوراً تلك الملخصات مع ملحوظاته الى النائب العمومي وان لم تسلم له من وكلاء المدانين في

المواعيد المقررة وجب عليه ان يخبر بذلك النائب المذكور ويبين له اسباب التأخير. وقيل في المادة ٢٧٥ انه يجوز للوكلاء عن الحضرة الخديوية ان يتوجهوا الى محل المفلس ويحضروا فيه على قائمة الجرد ولهم في كل وقت ان يطلبوا ايضاحات عن حالة التفليس وكيفية ادارة وكلاء المداينين وان يطلعوا على جميع الاوراق والدفاتر والسندات المتعلقة بالتفليس

فمنصح ما تقدم ان النائب العمومي انما يخبر بافلاس كل تاجر بمجرد اشهاره ليسر له الاستعلام والاستفهام عما يشاء لكي يعلم لزوم دخوله فوراً او لزوم انتظاره لتقديم المخلص المنصوص عنه في مادتي ٢٧٢ و ٢٧٣ المذكورتين آنفاً. ولا يخبره بذلك فائدة عظمى اذ يسعه حينئذ اكرام مأمور التفليس ووكيل الدائنين على تقديم المخلص اليه اذا قصر في ذلك. وانما كان تقديم المخلص للنائب العمومي بواسطة مأمور التفليس كما يظهر مما سبق لان المأمور المذكور مكلف بملاحظة سائر الاعمال فيلزم ان يكون تقديم المخلص تحت مراقبته ايضاً بحيث اذا تأخر الوكيل عن الدائنين عن تقديمه يتيسر له تنبيهه لذلك فضلاً عما يشاء عن توسطه من التحقق من صحة ما يديه الوكيل من التوضيحات بخلاف ما اذا ترك الوكيل شأنه فانه ربما يبالغ ويغالي في الامور المسندة للمفلس او يحترها على حسب ما يحب ويهوى ولذلك تقرّر في القانون ان يكون المخلص مشفوعاً بملاحظات المأمور. وقد صرح في المادة ٢٦٨ بانه يجوز للمأمور المذكور ان يسمع اقوال المفلس وكتبته ومستخدميه واي انسان غيرهم فيما يتعلق بعمل الميزانية وفي اسباب واحوال التفليس والمراد من ذلك ان يتمكن من ابداء ملحوظاته بعد وقوفه على حقيقة الامر وجليته. وربما لا يتسنى مع كل ذلك اكتشاف جميع الخبايا واستطلاع سائر الخفايا بسبب قصر مدة الخمسة عشر يوماً التي فرض على الوكيل عدم تجاوزها في تقديم المخلص فتقرّر في المادة ٢٧٣ تقديم مخلص

جديد عند ظهور أي أمر مهم
ولم يقتصر الشارع على التصريح بلزوم تقديم المخلص الذي نحن بصدد
إلى النائب العمومي بل أراد أن يكون للنائب المذكور الحق في المراقبة بنفسه
لإصابة الغرض المقصود فاجاز في المادة ٢٧٥ حضوره في عمل قائمة الجرد
وإطلاعهم على الأوراق والدفاتر وغير ذلك بحيث يكون في وسعه الاشتراك
بالفعل في أهم الأعمال وإقامة الدعوى بما يظهر له من الغش والتدليس وقد
عهد إليه زيادة على ذلك تنفيذ الأحكام التي تصدر بمجلس المفلس كما ورد في
المادة ٢٤٣

الباب الثالث

في الاجراءات التي يلزم استيفاؤها لانتهاء التعلية
الاجراءات المذكورة على نوعين أحدهما يتعلق بشخص المفلس والثاني
بمخلص بأمواله وسنبحث عن كل منهما في فصل مخصوص

الفصل الأول

في الاجراءات التي تتعلق بشخص المفلس
أن تلك الاجراءات منها ما يكون ضاراً بشخص المفلس ومنها ما يكون نافعاً
له فالضار بشخصه مبين في المادة ٢٣٩ حيث قيل أن المحكمة تأمر عند الاقتضاء
في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس بمجلس المفلس أو بالمحافظة عليه بمعرفة أحد
مأموري الضبطية أو أحد مأموري المحكمة فيؤخذ من ذلك أنه يجب على المحكمة

عند اصدار الحكم باشهار الافلاس ان تصرّح فيه بحبس المفلس او بمجرد المحافظة عليه في محله او باطلاق سبيله بحسب ما يترأى من الظواهر بحيث لا تأمر بالحبس الا اذا رأت ان التفليس ناشئ عما وقع منه من اخلاس امواله واخفائها اضراراً بدائنيه

وقد ورد في المادة ٢٤٠ استثناء من حكم المادة ٢٣٩ اذ صرح في الاولى بانه اذا وفي المفلس بما نص عليه في مادتي ٩٨ او ٩٩ اي اذا طلب من تلقاء نفسه اشهار افلاسه وقدم ميزانيته فلا تأمر المحكمة بالمحافظة على شخصه في الحكم الصادر باشهار الافلاس لانه يستدل من طلب اشهار الافلاس بهذه الكيفية على صدق طوية التاجر وسلامة ضميره. وقد كان الشارع في غنى عن التصريح بهذا الاستثناء لعدم الحاجة اليه اذ لم يكن الامر بالحبس شرطاً لازماً لا يحيص عنه بل تصدره المحكمة عند الاقتضاء فلا ترى بالضرورة موجبا له اذا طلب التاجر اشهار افلاسه من تلقاء نفسه وفضلاً عن ذلك نرى ان التصريح بهذا الاستثناء سيء النتيجة اذ يمنع المحكمة من الامر بالحبس ولو ظهر لها ان طلب التاجر مبني على الغش والتدليس فكان ينبغي اذن اما ان يكتفي الشارع بان يعهد للمحكمة الحكم بالحبس على حسب ما ترى كما تقرّر في المادة ٢٣٩ سواء كان اشهار الافلاس مبنياً على طلب التاجر او على طلب غيره واما ان يشترط الامر بالحبس على وجه الاطلاق ما لم يطلب التاجر اشهار افلاسه من تلقاء نفسه

واذ كان الامر بالحبس لا يصدر الا اذا ظن وجود غش او تدليس فاذا لم يظن ذلك وقت الحكم باشهار الافلاس لا يؤمر بالحبس ولكن اذا ظهر فيما بعد ما يدل على التفالس غشاً وتدليساً جاز اصدار ذلك الامر في حكم آخريني على تقرير من مأمور التفليسة كما يؤخذ من عبارة المادة ٢٣٩ وكذلك اذا دعا الوكيل عن الدائنين المفلس للحضور بتنبيه رسمي بمقتضى المادة ٢٦٦ لقطع

حسابه وتقيل دفاتره ولم يحضر بنفسه ولا بواسطة وكيل ينوب عنه اذا كانت له اعداء مقبولة فيجوز للمحكمة ان تأمر بحبسه في حكم مخصوص لانه يستفاد من تخلفه عن الحضور انه يخشى مراجعة حساباته لما فيه من الغش والتدليس فلا يصح تركه مطلق الحرية

والامر بالحبس لم يكن من الاوامر التي لا يصح العدول عنها ولا الرجوع فيها اذ صرح في العبارة الاخيرة من المادة ٢٤٠ بانه يجوز للمحكمة في جميع الاحوال ان ترفع مؤقتاً او كلية الاجراءات التحفظية التي امرت بها سواء كان مع اخذ كفيل من المفلس يضمن حضوره متى طلبه وكيل المدينين او مع عدم اخذ كفيل. وقد يجب عليها ذلك حتماً بمقتضى المادة ٢٤٧ متى ثبت ان الوكلاء عن المدينين وضعوا ايديهم على جميع اموال المفلس ودفاتره وتحصلوا منه على سائر البيانات والايضاحات اللازمة

واما الاجراءات التي يعود منها النفع والفائدة للمفلس فهي اعطاؤه ملابسة ومتنولاته والاشياء الضرورية له ولعائلته كما ذكر في صدر المادة ٢٦٠ وكذلك اعطاؤه ما يقوم بمعيشته ومعيشة عائلته كما ورد في المادة ٢٦٥ وانما صرح بذلك في القانون لانه لا يتيسر للمفلس في اغلب الاحيان ان يشتغل بحرفة ما دام مفلساً او الى ما بعد ذلك ببرهة من الزمن فتأبى المروءة تركه صفر اليدين لا يملك شروى تغير. وقد بعث ايضاً حب الانسانية على التصريح في المادة ٢٤٠ بان المدينين ينشاورون متى صاروا في حالة الاتحاد لمعرفة ما اذا كان تعيين اعانة للمفلس من مال تفليسته ممكناً او غير ممكن وسنعود الى الكلام على ذلك فيما بعد

ويكون تسليم الملابس والمتنولات وغيرها من الاشياء المنقولة الى المفلس بموجب قائمة جرد بحرها وكلاء المدينين ويصدق عليها مأمور التفليسة وانما

استحسن تحريرها بمعرفة وكلاء المدائنين والتصديق عليها من مأمور التفليسة لانه
اشترط الاقتصار على تسليم الاشياء الضرورية فيجب على الاول ان يراعي في
ذلك حالة المفلس من حيث رفعة المقام او وضعته ويبحث عن عدد افراد عائلته
فاذا جنح الى زيادة الحرص والتقتير او الى الاسراف والتبذير وجب على الثاني
كبح جماحه ومنع تغاليه في احد الامرين ويراعي ذلك ايضا في ترتيب ما يقوم
بمعيشة المفلس ومعيشة عائلته فانه يلزم تعيين ذلك على قدر الحاجة بمقتضى امر
يصدر من مأمور التفليسة بناء على طلب المفلس بعد سماع اقوال وكيل
المدائنين لما لهم من الشأن في تقليل ما يعين بحسب الامكان ولكن المأمور
المذكور لم يكن مقيدا باقوال الوكيل بل يأمر بما تدعوه اليه نعمة واذا استحسن
اولو الشأن امره اذعنوا له والا فيجوز لكل منهم النظم الى المحكمة الابتدائية

الفصل الثاني

في الاجراءات التي تتعلق باموال المفلس

من البديهي انه متى افلس تاجر لزم حصر امواله وحفظها لتوزيعها على
الدائنين ووجبت الاحاطة بما عليه من الديون وقد تقررت اجراءات مخصوصة
لذلك سنتكلم عليها في هذا الفصل بعبارات كافية وافية ولزيادة
البيان والوضوح نسميه الى ثلاثة فروع كل فرع منها
يختص بالاجراءات المتعلقة بامر

من الامور التي

ذكرناها

الفرع الاول

في حصر اموال المفلس

المراد من حصر اموال المفلس معرفة كافة ما يمتلكه من الاشياء ذات القيمة لانها اصبحت من حقوق الدائنين. الى ان يستوفوا ديونهم فيلزم تحرير قائمة جرد بها بمعرفة وكيل المداينين ولكن ربما لايسعه ذلك عقب تعيينه فوراً ويمكن اذن المفلس من اخفاء بعض امواله فاشترط في المادة ٢٣٩ ان المحكمة تأمر في الحكم الصادر باشهار الافلاس بوضع الاخنام على محلات المفلس منعاً للاختلاس ووقايةً لحقوق الدائنين ويكون وضع الاخنام بمقتضى المادة ٢٤١ بمعرفة مأمور التفليسة او بمعرفة من يعينه لذلك من مأموري الحكومة او مستخدميها بشرط عدم التأخير والتواني ما لم يمكن جرد الاشياء الموجودة في يوم واحد بدون انقطاع فيصير الشروع فيه ثم تسلم تلك الاشياء الى وكيل المداينين فلا تبقى حيثئذ حاجة لوضع الاخنام. واذا لم يمكن الجرد واهل مأمور التفليسة وضع الاخنام لسبب من الاسباب وجب على وكلاء المداينين بمقتضى المادة ٢٥٩ ان يطلبوا وضعها اذ يلزم ان يكون ذلك فاتحة اعمال ما لم يسبق وضع الاخنام قبل تعيينهم بناء على امر رئيس المحكمة كما ذكر في المادة ٢٠٤

وتوضع تلك الاخنام بمقتضى المادة ٢٤١ على كافة مخازن المفلس ومكاتبه وصناديقه ودفاته واوراقه وامتنعه وموجوداته وتوضع بالجملة على كافة امواله المنقولة فاذا كانت متفرقة في محلات متعددة وجب على مأمور التفليسة ان يجد ويجتهد فيما يوصله الى وضع الاخنام على جميع تلك المحلات وقد يتسنى له اصابة هذا الغرض بان يتدب لذلك مأموري الحكومة الموظفين في الجهات

الموجودة بها المحلات المذكورة

ولكن لا يلزم وضع الاخنام على هذه المحلات بغير التفات الى ما فيها ولا تمييز بين الاشياء اللازمة لشخص المفلس ولعائلته او القابلة للتلف او لنقص في القيمة وبين غيرها بل يجب مراعاة ذلك اذ صرح في القانون بجواز عدم وضع الاخنام على بعض الاشياء او رفعها عنها وقد بينت تلك الاشياء في مادتي ٢٦٠ و ٢٦٢ وهي

اولاً ملابس المفلس وامنته والاشياء الضرورية له ولعائلته وقد بينا فيما مر السبب الذي يستوجب عدم وضع الاخنام على هذه الاشياء

ثانياً الاشياء القابلة لتلف قريب او لنقص في القيمة قريب الحصول ولا حاجة لبيان سبب ذلك اذ من البديهي ان احسن الادارة يستلزم الحرص على اموال التفليسة ووقايتها من الضياع والتلف

ثالثاً الاشياء اللازمة لتشغيل محال التجارة متى كان انقطاع تشغيل تلك المحال تنشأ عنه خسارة للمداينين اذ توجد في الواقع احوال لا يمكن فيها بغير ضرر وقوف سير الاعمال التجارية الخاصة بالمفلس ولذلك صرح في المادة ٢٦٢ بانه يجوز لوكلاء المدائنين الاستمرار على تشغيل محل التجارة ومن الجلي ان الاستمرار على ذلك لا يتيسر الا اذا كانت الاشياء اللازمة خارجة عن المحلات المختومة

رابعاً دفاتر المفلس فانها تلزم لوكلاء المدائنين من وقت البدء في اعمالهم ليعرفوا منها دائني التفليسة ويطلبوا اجتماعهم اتباعاً لما هو مقرر في المادة ٢٤٦
خامساً الاوراق التجارية والسندات التي يكون ميعاد استحقاقها قريب الحلول او التي تحتاج لتقبول ووجه عدم وضع الاخنام على تلك الاوراق او رفعها عنها ظاهر اذ يلزم بالضرورة ان تكون تحت يد وكلاء المدائنين لاستيفاء

الاجراءات الواقية من سقوط الحق فيها بان يسعوا للحصول على قيمتها او على قبولها في المواعيد المعينة

ولم يقتصر الشارع على التصريح بجواز عدم وضع الاختام على الاشياء المبينة آنفاً بغير اهتمام بما يقيمها من السلب ويحفظها من الاغتصاب بل تلافى ذلك وتداركه بان فرض على وكيل المداينين ان يحرّر قائمة مجرد تلك الاشياء لحصرها والاحاطة بها والزمنة زيادة على ذلك بان لا يسلم للمفلس ما هو مبين في الفقرة الاولى الا بعد التصديق من مأمور التفليسة واشترط تقويم الاشياء المذكورة في الفقرة الثانية والثالثة وامر بتعيين اوصاف الاشياء المدرجة في الفقرة الرابعة والخامسة وقرّر في المادة ٢٦٢ ان الدفاتر يقل عليها مأمور التفليسة ولما كان المراد من وضع الاختام منع التمكن من اخلاس اموال التفليسة في المدة المتوسطة بين اشهار الافلاس وبين تحرير قائمة الجرد وجب بقاء تلك الاختام الى ان يرفعها الوكيل عن المداينين ولم يعين لذلك في القانون ميعاد مخصوص ولكن يجب على الوكيل المذكور ان لا يتوانى ولا يهمل في هذا الامر ليستلم اموال التفليسة ويبدأ في القيام بما عهد اليه ويكون استلام تلك الاموال بمثابة قائمة جرد بحرها الوكيل بحضور كاتب المحكمة عقب رفع الاختام كما ورد في المادة ٢٧٠ ويلزم ان تشمل تلك القائمة على بيان قيمة موجودات المفلس واوصافها سواء كانت من الاشياء التي وضعت الاختام عليها او مما رُفعت عنها بمقتضى مادتي ٢٦٠ و ٢٦٣. ويجب ان تكتب نسختان من القائمة المذكورة لتبقى احدها تحت يد وكيل المداينين وتسلم الثانية الى المحكمة في ظرف اربع وعشرين ساعة لاطلاع اولي الشان عليها عند الحاجة ومطالبة الوكيل بمقتضاها ويجوز بمقتضى المادة ٢٧٠ للوكيل عن المداينين ان يستعين بمن يختاره في تحرير قائمة الجرد وتقويم الاشياء ولقد اصاب الشارع في الترخيص له في ذلك

لان تحرير تلك القائمة يستلزم في بعض الاحيان كثيراً من الاعمال فيستغرق
 زمناً طويلاً اذا انفرد به شخص واحد وكذلك يصعب على الوكيل تقويم الاشياء
 في بعض الاوقات للافتقار فيه لمن يكون خبيراً بالاشياء المراد تقويمها ليميز بين
 غناها وسمينها

وقد تقرّر في المادة ٢٧١ انه اذا حكم باشهار افلاس تاجر بعد موته ولم
 تعمل قائمة المجرد قبل الحكم المذكور يصير الشروع في عملها فوراً فيؤخذ من ذلك
 انه اذا عملت قائمة المجرد بسبب الوفاة قبل اشهار الافلاس يكتفي بها متى كانت
 مستوفية للشرائط المقررة محررة بصورة رسمية اذ لا يترتب في الواقع على تحرير
 قائمة أخرى في مثل هذه الحالة سوى الزيادة في المصاريف والنقص في اموال
 المفلس. وعلى هذا فنقول انه اذا حكم باشهار افلاس تاجر ثم مات قبل تحرير قائمة
 المجرد وعُملت بعد ذلك بمعرفة الوكيل عن المداينين بمقتضى المادة ٢٧٠
 فيستغني بها عن تحرير قائمة أخرى بمعرفة الورثة او بمعرفة بيت المال بحيث اذا
 اصر احدهم على عمل قائمة ثانية تكون على نفقته ولا تلزم التفليسة بشيء من
 المصاريف ولكن يشترط في ذلك ان يكون الوكيل طلب حضور الورثة طلباً
 رسمياً قبل الشروع في عمل القائمة كما ورد في المادة ٢٧١

—x—

الفرع الثاني

في حفظ اموال المفلس

قد قلنا فيما تقدم ان الوكيل عن المداينين مكلف بادارة التفليسة وموكل في
 كافة الاعمال التي تلزم لصيانة اموال المفلس وادارتها فيجب عليه بهذا الاعتبار
 ان يتدبّر من وقت تعيينه في القيام باداء ما عهد اليه ولذلك يلزمه ان يشرع أولاً

في مراجعة دفاتر المفلس وأوراقه وقد تقرر في مادتي ٢٦٣ و ٢٦٤ ما يمكنه من ذلك إذ صرح في الأولى بتسليم الدفاتر إليه وقيل في الثانية أن الخطابات أو التلغرافات الواردة باسم المفلس تسلم إلى الوكلاء وهم يفتحونها ويجوز للمفلس أن يحضر فتحها إن كان حاضراً وقت ذلك وإنما ساغ للمفلس أن يحضر فتح الخطابات والتلغرافات لأنها قد تكون خاصة بشخصه غير متعلقة بأعمال تجارته فتعطي إليه بالضرورة بعد فتحها لأن الغرض من تسليمها إلى الوكيل عن المداينين معرفة سير أعمال المفلس ليس إلا فلا يسوغ للوكيل المذكور أن يحجز شيئاً منها إلا إذا كان خاصاً بتلك الأعمال التي عهدت إليه ويجب عليه لاستحصائه على تلك الخطابات والتلغرافات أن يرسل نسخة من الحكم الصادر بأشهر الإفلاس إلى كل من مدير البوسطة ومدير التلغرافات ليبادر كل منها إلى تسليمه ما يرد على يده باسم المفلس

ومتى حصل الوكيل على الدفاتر والأوراق وجب عليه مراجعتها كما ذكر فيما سلف للوقوف على حقيقة أعمال المفلس لأنه لا يتيسر له بغير ذلك القيام بأداء ما عهد إليه من الإدارة ولا يتسنى له أن يقدم لمأمور التفليسة الملخص المذكور في المادة ٢٧٢ الذي يلزم أن يكون مشتملاً على بيان ما هو ظاهر ما للتفليسة أو عليها وعلى بيان الأسباب المهمة التي نشأ عنها التفليس وعلى بيان أحواله ونوعه ولمراجعة الدفاتر فائدة أخرى وهي أن يتمكن الوكيل من تحرير الميزانية إذا لم يقدمها المفلس كما ورد في المادة ٢٦٧ فإننا بينا فيما مر أن أشهر الإفلاس إما أن يكون مبنياً على طلب المفلس أو على طلب مداينيه أو على طلب الوكيل عن المحضرة الخديوية أو تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها وقلنا أنه يلزم في الحالة الأولى أن يرفق الطلب بالميزانية اللازمة أي بحساب مشتمل على بيان أموال المدين منقولة كانت أو ثابتة وعلى تقويمها وعلى بيان ما له وما عليه من الديون وبيان

الارباح والخسارة وبيان المصاريف فاذا تأخر المفلس عن تقديم تلك الميزانية
 لاي سبب كان او حكم باشهار الافلاس بناء على طلب الدائنين او الوكيل عن
 الحضرة النخبة الخديوية او حكمت به المحكمة من تلقاء نفسها وجب تحرير الميزانية
 بمعرفة الوكيل عن الدائنين لانها لازمة ضرورية أيًا كان طالب اشهار الافلاس
 ومن البديهي انه لا يتيسر تحريرها للوكيل المذكور الا بواسطة دفاتر المفلس
 واوراقه وبواسطة الايضاحات التي يحصل عليها منه او من بعض افراد عائلته
 او من مستخدميه او من اي انسان كان فاذا امتنع واحد من هؤلاء الاشخاص عن
 ابداء الايضاحات اللازمة اليه وجب عليه ان يستعين بمأمور التفليسة وهو
 يستجوبهم بنفسه بمقتضى المادة ٢٦٨ ولا بد ان يسهل له الحصول منهم على ما يريد
 من الايضاحات والبيانات بسبب ما له من النفوذ والسلطة باعتبار وظيفته
 ولا يخفى ان من اهم واجبات الوكيل عن الدائنين ان يذل من وقت
 تعيينه جهده في حفظ اموال التفليسة التي سلمت اليه بان يستوفي الاعمال
 اللازمة لذلك فانه مكلف بمقتضى مادتي ٢٧٧ و ٢٨٦ بتحصيل مطلوبات
 المفلس وحفظ ما له من الحقوق على مدينه فيجب عليه اذن استيفاء كافة
 الاجراءات الموصلة لهذه الغاية كتنفيذ الاحكام التي صدرت بثبوت حق
 للمفلس وتسجيل الرهون وايقاف سير المدة الطويلة وغير ذلك من الاعمال التي
 تستلزمها العناية بشؤون الدائنين ويقتضيها حفظ اموال المفلس فيحقق له رفع
 الدعاوي امام المحاكم ويجب عليه المدافعة فيها وتلك الاعمال على نوعين احدها
 ما تلزم المبادرة اليه من وقت اشهار الافلاس بغير توان ولا اامهال وهو ما يكون
 الغرض منه وقاية اموال المفلس من التشيت والتبديد كالجرد ووضع الاخنام وما
 اشبهها وقد بينا ذلك فيما سلف والثاني ما يمكن تأجيله لانه يستغنى عنه اذا حصل
 صلح بين المفلس وبين دائنيه عقب اشهار الافلاس وهو الاستمرار على تشغيل محل

تجارة المفلس وبيع بضائعه ومنقولاته فان هذه الاعمال يتيسر تارة تأخيرها بغير ضرر ولا خسارة وقد تكون في بعض الاحوال ضرورية لازمة للمحافظة على حقوق المفلس ودائنيه فيجئ على منها من التأجيل والامهال اذ ربما ينشأ عن ايقاف تشغيل محل تجارة المفلس انقطاع من كان يتردد اليه من المشتريين وعدولهم عنه الى محلات أخرى فيعود ذلك بالخسارة على المفلس سواء كان بسبب تعطيل اشغاله او بسبب بيع بضائعه فيما بعد بثمان بخس وقد تنبه الشارع الى هذه النتيجة فصرح في المادة ٢٦٠ بأنه يجوز للمأمور التفليسة ان يأذن بعدم وضع الاخنام على الاشياء اللازمة لتشغيل محال التجارة متى كان انقطاع تشغيل تلك المحال تنشأ عنه خسارة للمدائنين وزاد الشارع على ذلك في المادة ٢٦٢ أنه يجوز للوكلاء عن المدائنين الاستمرار على تشغيل محل التجارة بانفسهم او بواسطة شخص آخر يقبله مأمور التفليسة . والمراد هنا بتشغيل محل التجارة ادارة الاموال الموجودة فيه ليس الا فيجب على الوكيل عن المدائنين زيادة التحرز في ذلك والنظر اليه بعين البصيرة وحسن التدبير كيلا يقدم على الاعمال التي لا تؤمن عاقبتها ولا تنجتها لانه لا يقصد من تلك الادارة طلب الربح وجلب المنفعة بل حفظ اموال المفلس فيلزم وقايتها مما تنشأ عنه الخسارة واذا حدثت في اثناء الادارة ديون بسببها وجب الوفاء بها من اموال التفليسة قبل توزيع اي شيء منها على الدائنين لان تلك الديون لا تكون في الواقع على شخص المفلس بل على روكية تفليسته

وقد قلنا فيما سبق انه يلزم في بعض الاحيان بيع منقولات المفلس وبضائعه ومحل تجارته فاذا ورد على ذلك ان هذا البيع يكون من قبيل التصرف ولا يعد من اعمال الادارة ولا يدخل بهذا الاعتبار في الحدود المعينة للوكيل عن المدائنين فكيف يتسنى اجراؤه ولا سيما ان الشارع اراد ابقاء كافة الاشياء على ما

هي عليه الى الوقت الذي يقر فيه الرأي على عمل الصلح او عدم عمله ليتيسر
 للمفلس في حالة الايجاب ان يعود الى اشغاله التجارية فوراً يجاب بان بيع
 المنقولات او البضائع او محل التجارة قد يضطر اليه في بعض الاحوال وان لم
 يكن من الاعمال الادارية بحيث لا يمكن امهاله ولا تأجيله كأن تكون المنقولات
 او البضائع من الاشياء القابلة للتلف او للنقص في القيمة او يكون محل التجارة
 مشغلاً على اشياء من هذا القبيل او تكون المنقولات ما تستلزم مصاريف وافرة
 كالخيل وما اشبهها وفضلاً عن ذلك ربما يقتضي الحال بيع شيء مما ذكر
 للحصول على النقود اللازمة لاعمال التفليسة وعلى كل حال لم يكن الوكيل عن
 المدينين مرخصاً له في البيع من تلقاء نفسه بل لا بد من حصوله على اذن من
 مأمور التفليسة سواء كان في الاحوال التي بينها آنفاً او في غيرها من الاحوال
 التي يرى فيها للمامور المذكور لزوم البيع . ولا يكتفي مع ذلك بمجرد الاذن
 بل لا بد من ان يعين المامور كيفية البيع بان يامر باجرائه بالتراضي مثلاً او
 بالمزايدة العمومية او على يد سمسار او على يد واحد من ارباب الوظائف
 العمومية او بالاوجه المبينة في قانون المرافعات فيما يختص ببيع الاشياء المحجوزة
 كما ذكر في المادة ٢٧٨

واذ علم مما مر ان البيع لا يؤمر به الا في احوال استثنائية فعلى مأمور التفليسة
 ان لا ياذن به الا لضرورة كما في الاحوال التي بينها آنفاً وعليه زيادة التفكير
 والتروي في هذا الامر قبل نفاذه لانه ربما يمنع حصول الصلح بين المفلس وبين
 دائنيه فان الدائنين لا يرضون به عادة الا اذا تحققوا من وجود بضائع عند
 المفلس كافية لتمكينه من الاستمرار على الاتجار والتوصل بذلك الى الوفاء بما
 عليه من الديون

وقد صرح في المادة ٢٨٩ بان يجوز للوكيل عن المدينين ان ينهي بطريق

الصلح جميع المنازعات التي يكون للروكية شأن فيها والصلح عقدي يترك كل من المتعاقدين جزءاً من حقوقه على وجه التقابل لتقطع النزاع الحاصل او لمنع وقوعه كما ورد في المادة ٥٢٢ من القانون المدني فيظهر من هذا التعريف ما لهذا العقد من الاهية وما يحتمله من سوء العاقبة ووخامة النتيجة فانه ربما ينشأ عنه ضرر للتفليسة بان يدعوها للتجاوز عن حقوق متنازع فيها في الظاهر ولكنها ثابتة مأمونة ولذلك لم يصرح الشارع بجوازه الا بقيود وشروط واقية من الضرر والخسارة وإنما اجازهُ الشارع مع ما فيه من العلل لان المنازعات والمشاكل تكثر عند اشهار التفليسة بسبب الشروع في تحصيل ما للمفلس من الديون وطلب ابطال ما عمله من الاعمال التي يرتاب فيها فلو ألزم الوكيل عن المداينين بان يرفع للحكمة الدعوى بكل منازعة لنشأ عن ذلك تعطيل سير اعمال التفليسة والاضرار بمصلحة الدائنين فانها تستلزم في بعض الاحيان التجاوز عن جزء من الدين تفادياً عن ضياعه بسبب طول الزمن ومرور الاوقات اذ يتمكن المدين حينئذ من التصرف في امواله او اخفائها . ومع ذلك قد وضع الشارع لهذا العقد قيوداً وشروطاً محبوكة الاطراف محكمة المباني كما قلنا آنفاً بان اذن للوكيل عن المداينين بالصلح فيما لا تزيد قيمته على الف قرش بغير حاجة للتصديق من احد بشرط ان يستشير المفلس او يطلب حضوره ولا يكون مع ذلك مقيداً برأيه لان المبلغ قليل المقدار لا يحتاج لزيادة التحرز والاحتراس فاذا زاد عن الالف قرش او كان غير معين لا يكون الصلح نافذاً الا بعد التصديق عليه من المحكمة كما ذكر في المادة ٢٧٩ ولا بد من تكليف المفلس بالحضور امام المحكمة وقت التصديق كما هو مقرر في المادة ٢٨٠ واذا حصلت منه معارضة في الصلح كان ذلك كافياً لمعه اذا كان متعلقاً بالعقار واما اذا كان متعلقاً بمقتولات فالمعارضة من المفلس او عدمها سببان

ولا يخفى ان المراد في المادة ٢٧٩ "بلفظ قيمة ما حصل فيه الصلح" قيمة نفس الشيء المتنازع فيه وليس قيمة ما حصل التجاوز عنه فاذا كان زيد مديناً بمبلغ ألفي قرش وعمل الصلح معه على دفع ألف وخمسمائة فقط وجب التصديق من المحكمة لان الدين زائد على ألف قرش

ويكون دفع ما يتحصل من اموال التفليسة للوكيل عن المدينين فانه مكلف باستلام كافة النقود التي تخص التفليسة سواء كانت متحصلة من الديون او من بيع البضائع او من بيع المنقولات او من غير ذلك ولكنه لا يحفظها عنده بل يجب عليه ان يودعها في صندوق المحكمة ويثبت لمأمور التفليسة ايداعها في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ تحصيلها والا كان ملزماً بفوائد المبالغ التي لم يودعها. ولقد اصاب الشارع في الزامه بايداع تلك النقود في صندوق المحكمة اذ منعه بذلك عن استعمالها في شؤونه وجعلها عرضة للضياع والخسارة. واذا قيل ان ظاهر العبارة لا يدل على المنع بل على مجرد التزام الوكيل بالفوائد اذا تأخر عن الايداع فيتسنى له التصرف في تلك النقود ودفع فوائدها فيجاب بان ذلك يعد حيثئذ من قبيل الخيانة ويستوجب العقوبة بمقتضى قانون العقوبات

وكل ما اودع في صندوق المحكمة لا يسترد الا بأمر من مأمور التفليسة فاذا لزم شيء منه للوكيل عن الدائنين لا يتيسر له اخذه كما يجب وبهوى بل يجب عليه اخبار المأمور المذكور بذلك ليأذن بالرد اذا ثبت لديه الحاجة وقبلما يقع الاضطرار الى طلب الاذن فان مأمور التفليسة يستنزل عادة جزءاً من المبلغ المراد ايداعه ويبقيه عند الوكيل للوفاء بالمصاريف التي تلزم

الفرع الثالث

في حصر ما على المفلس من الديون

حصر ما على المفلس من الديون يكون باستيفاء الاجراءات المقررة لتحقيقها وتأبيدها ولا يخفى ان تلك الاجراءات لا تستوفي الا في جمعية عمومية تؤلف من الدائنين لما لهم من الشأن في الوقوف على حقيقة الديون ليعرفوا ما كان صحيحاً منها وما كان غير صحيح اذ لا ينطبق في الواقع على الصواب ان يكون لكل انسان الحق في الدخول في التوزيع بمجرد تقديم ما بيده من السندات لان تلك السندات تحتل الغش والتزوير فيلزم ان يكون لكل دائن حق المعارضة فيها وفضلاً عن ذلك قد يئنا فيما سبق ان الحكم باشهار الافلاس يترتب عليه بطلان بعض الاعمال فلو لم يقرر في القانون لزوم تحقيق الديون لما امكن الوصول لمعرفة تلك الاعمال او لو كان التحقيق في غير الجمعية العمومية لربما اصبحت الاحكام المتعلقة بالبطلان التي تكلمنا عليها فيما مر عاطلة من الفائدة عرية عن النتيجة لانه اذا لم يمسك بها الوكيل عن المداينين لا يجدوا زعماً يزعمه ولا رادعاً يردعه

وللتمكن من اجراء التحقيق يجب على كل دائن مجرد اشهار الافلاس سواء كان من الدائنين المتازين او من المرتهنين لعقار او لمنقول او ممن تحصل على الاختصاص بعقارات المفلس او من الدائنين العاديين ان يسلم للمحكمة سندات مع كشف بيان ما يطلبه من المبالغ كما ذكر في المادة ٢٨٨. ولم يكن المراد هنا من لفظ سندات ما يكتبه المفلس من الصكوك فقط بل المراد اطلاقها على كافة المحررات التي تبني عليها المطالبة بالدين كالفواتير المستنبطة من دفاتر

الدائن وما اشبهها وإنما اشترط أن ترفق السندات بكشف بيان المطلوب ليُعلم منه أصل المستحق وقيمة الفوائد والمصاريف التي زادت عليه أو قيمة ما دفع منه . ومتى سُلّم ذلك الكشف مع السندات للحكمة وجب على كاتبها أن يقيد بها ويعطي بها وصلاً لمن سلمها ولا يكون مسئولاً عنها إلا في مدّة خمس سنين من يوم البدء في عمل محضر تحقيق الديون فإن الدائن ملزم من ذلك اليوم بالحضور فيما يعقد من الجمعيات العمومية لحصوله على تحقيق ديونه وإسترداد سنداته متى ثبتت فاذا اهل الحضور واستمرّ اهاله خمس سنين تكون العقبي عليه ويصح الكاتب بريء الزمة مطمئن البال

ويحصل التحقيق بمعرفة الوكيل القطعي عن المدائنين وإن كانت اجراءاته لا تتم إلا في الجمعية العمومية فانه يجب على الوكيل المذكور أن يبحث قبل عقد الجمعية عن صحة الديون أو عدمها ويجمع في يده كافة السندات ولذلك يلزمه أن يدعو الدائنين الذين لم يسلموا سنداتهم للحكمة للحضور عنده وتسليم سنداتهم اليه في ظرف عشرين يوماً وتكون الدعوة باعلانات تنشر في الجرائد وتعلق في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية في المحكمة وبخطابات يحمرها كاتب المحكمة . ويتبدئ الميعاد المذكور من تاريخ النشر والتعليق والخطابات بشرط أن يزداد عليه مسافة الطريق اذا كان محل الدائن المطلوب حضوره خارجاً عن الجهة التي فيها مركز المحكمة الصادر منها الحكم بأشهر الافلاس وللدائن الخيار من ذلك التاريخ بين تسليم سنداته للحكمة وبين تسليمها للوكيل عن المدائنين ولا بد على كل حال من اعطائه وصلاً بها وهو مخير ايضاً بين تسليمها بنفسه وبين تسليمها بواسطة وكيل عنه كما صرح بذلك في المادة ٢٨٩ ويتبدأ في تحقيق الديون في ظرف الثلاثة الايام التالية للميعاد المتقدم ذكره في المحل واليوم والساعة اللاتي يعينها مأمور التفليسة في الاعلانات والخطابات

المذكورة آنفاً ليُعلم بها الدائنون وإن كان من الواجب بمقتضى المادة ٢٩٠ اشعارهم بها مرةً ثانية بخطابات مخصوصة ترسل لمن كان معروفاً منهم وباعلانات تعلق في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وتشر في الجرائد . ولا ينتظر حضور الدائنين المقيمين في البلاد الاجنبية لاجراء التحقيق بل يجب الشروع فيه والاستمرار عليه بدون انقطاع وإتمامه في يوم واحد اذا امكن ذلك كما ذكر في المادة ٢٩٢ بحيث لا يؤخر استيفاءه الا في حالة عدم كفاية الوقت لتحقيق سندات المدينين الذين حضروا في اول جمعية

ويكون التحقيق في الجمعية في اليوم المعين بمواجهة الدائن او وكيله مع الوكيل عن المدينين بحضور مأمور التفليسة وغيره ممن يريد من اولي الشأن سواء كان المفلس او المدينين واكمل واحد منهم حق المناقضة في التحقيق اي حق المعارضة في قبول اي دين كان . واذا كان للوكيل عن المدينين ديون فيباشر تحقيقها مأمور التفليسة اذ لا يصح له في الواقع ان يحقق ديونه بنفسه ولا بمعرفة الوكيل الثاني ان كان لان كلاً منها يميل بالضرورة لارضاء الآخر فربما لا يستعمل الحزم في المراجعة . وعلى كل حال يجب على مأمور التفليسة ان يكتب محضراً بما يحصل في الجمعية ويذكر فيه محل كل دائن ومحل وكيله بحيث اذا لم يكن للدائن محل في البلدة التي فيها المحكمة وجب عليه ان يعين له محلاً فيها والا فجميع الاعلانات والخطابات الخاصة به يكون اعلانها اليه صحيحاً بمجرد توصيلها الى قلم كتاب المحكمة كما ورد في المادة ٢٩٤ . ويلزم ان يكون ذلك المحضر مشتملاً ايضاً على بيان اوصاف السندات بالاختصار والابحاز وبيان ما يوجد فيها من الشطب وزيادة الكلمات بين السطور ويصرح فيه بقبول الدين او بعدم قبوله

واذا قُبِل الدين تكتب على السند الخاص به هذه العبارة "قبِل في ديون

تفليسة فلان مبلغ كذا في التاريخ الفلاني؛ ويضع عليها الوكيل عن المداينين امضاهُ ومأمور التفليسة علامته ويكلف المفلس ايضاً بوضع امضائه عليها ان كان حاضراً كما هو مقرر في المادة ٢٩٧. فان قيل ان ذكر القبول او عدمه في محضر التحقيق يغني عن كتابة تلك العبارة في السند ولا حاجة اذن للتكرار يجاب بان في الاعادة اعادة فان المراد من كتابة العبارة المتقدمة في السند معرفة قبوله فوراً بغير افتقار الى مراجعة المحاضر واما المراد من التصريح بالقبول في المحضر فهو الرجوع اليه في حالة ضياع السند او عدم امكان تقديمه لاي سبب كان

ولا يتهمن احد انه مجرد ذكر القبول في المحضر والتاثير به على السند ثم اجراءات التحقيق بل لا بد من تأييد صحة الدين اذ قيل في المادة ٢٩٨ انه يجب على كل مداين في نفس الجلسة التي تحقق فيها دينه او في ظرف ثمانية ايام بالاكثـر بعد تحقيق مطلوبه ان يؤيد امام مأمور التفليسة ان دينه المذكور حق صحيح والمراد من ذلك زيادة التحرز والاحتـراس وان كان مخالفاً للاصول العمومية التي تقضي على الدائن بتقديم سنداته ليس الا وعلى من يدعي تزويرها ان يثبت ذلك

ولم يشترط ان يكون تأييد صحة الدين بيمين ولذلك ساغ بمقتضى المادة ٢٩٨ اجراؤه بواسطة وكيل فانه لو ألزم من كان مقبلاً من الدائنين في ابعاد البلاد واقصاها مثلاً بان يحضر بنفسه لتأييد دين لم تحصل فيه معارضة ولا منازعة من احد لكان ذلك غاية في الجور. واذا قيل ان التأييد بهذه الصورة اي بغير يمين وبواسطة وكيل لا يفيد فائدة ولا تعود منه عائدة اذ لا توجد حاجة اليه فيما يخص بذوي الصداقة والذمة من الدائنين ولا يكبح جراح ذوي الغش والتدليس منهم فالجواب ان الغرض منه زيادة التحرز كما بينا فيما سلف

فان الدائن من اولى الغدر والخيانة ربما يقدم على ابرار سندائه ولكنه لا يقدم على تأييد الدين امام مأمور التفليسة ولو فعل ذلك لاصح هدفاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠٤ من قانون العقوبات ولا يقيه منه القيد المشروط في تلك الفقرة وهو ان يكون القصد من اثبات الدين منفعة المفلس فان مدلول هذا القيد لا بد ان يكون متوفرًا في كل الاحوال اذ لا يتسنى لمن يدعي الدين زورًا ان يثبت ويؤيده الا اذا كان متواطئًا مع المفلس والتواطؤ لا يحصل بالضرورة الا بمقابل وبدونه يسرع المفلس الى المعارضة في صحة الدين ويعضده في ذلك الوكيل عن المدائنين

ولم يكن تأييد الدين في ظرف ثمانية ايام بالاكثير شرطًا لازماً بحيث يترتب على مجرد عدم الوفاء به في هذا الميعاد سقوط الحق في الدين بل يجوز للدائن اجراؤه في اي وقت شاء وغاية ما يعود عليه من التأخير فيه عدم دخوله في التوزيع بحيث اذا استمر تأخيرهُ الى انتهاء اعمال التفليسة لا يأخذ منها شيئاً ولا تقريباً

واذا سأل سائل هل يصح الدين بعد اثباته وتأيدهِ غير قابل للطعن والمنازعة او يجوز لاولي الشأن ان يطعنوا فيه بعد ذلك اذا علموا بعد تمام التحقيق باسباب موجبة للبطلان فيجاب بانه صريح في المادة ٣١٣ بانه يجوز لكل مدائن سواء كان دينه مقبولا او متنازعا فيه ان ينازع في دين صار تقديمه او قبوله ولو بعد مضي المواعيد المقررة لذلك ما لم يسبق صدور حكم بالقبول وبصير في قوة حكم انتهائي فيكون حيث هذا الحكم ملزماً لكافة الدائنين بالاذعان اليه فيؤخذ من ذلك ان قبول الدين لا يمنع عن المنازعة فيه الا اذا كان يقتضي حكم وتكون المنازعة في هذه الحالة بدعوى يرفعها ذلك المدائن الى المحكمة مباشرة ويدخل فيها الوكيل عن المدائنين والمفلس ولا يترتب عليها توقيف

اعمال التفليسة . وانما اشترط الشارع ان تكون المنازعة بدعوى تُرفع للمحكمة مباشرة ولا يترتب عليها توقيف اعمال التفليسة لانه لو اجازها بالاطلاق لنشأ عن ذلك في كثير من الاحوال ابطال ما تم من التحقيق وتعطيل اعمال التفليسة الى حد غير محدود ولو منعها على وجه العموم لربما فاز اولو المكر والدهاء باخفاء ما في سنداتهم من الغش والتدليس اذا اتقنوا الحيل واحكموا التدبير

واذ بينا فيما تقدم على سبيل الاستطراد كيفية حصول المنازعة بعد تمام التحقيق فلنبحث عن كيفية قبله فنقول انه تقرر في المادة ٢٩٩ انه اذا حصلت منازعة في الدين يحيل مأمور التفليسة النظر فيها على المحكمة ويعين في محضر التحقيق يوماً لرؤيتها بدون احتياج الى التكليف على يد محضر بالحضور امام المحكمة وهي تحكم بناء على تقريره واذا تأخر المأمور المذكور عن ذلك جاز للدائن المنازع ان يرفع دعواه للمحكمة مباشرة كما ذكر في المادة ٢١٢ وعلى كل حال يجب على المحكمة ان تحكم في تلك المنازعة في اقرب وقت اذ قيل في المادة ٢٠٠ ان المحكمة تحكم في جميع هذه المنازعات بصفة قضية مستعجلة ويكون ذلك بحكم واحد ان امكن . واذا رأت لزوماً لعمل تحقيق جديد لاكتشاف حقيقة الدين واستطلاع جلية امره ساغ لها ان تأمر مأمور التفليسة بعمله وهو يسمع شهادة جميع من يرى له لزوم استشهاده ويجوز للمحكمة فضلاً عن ذلك ان تأمر بتقديم دفاتر المداين اليها او باستخراج كشف منها بمعرفة قاضي المواد الجزئية في الجهة التي فيها محل المداين لتتحقق من قيد الدين في تلك الدفاتر او عدم قيده

واذا لم يمكن الحكم في المنازعة في وقت قريب اي قبل الميعاد المقرر لعقد اول جمعية للصالح او امكن ولكنه كان قابلاً للاستئناف فتأمر المحكمة على حسب

الاحوال اما بعقد الجمعية بغير انتظار الفصل في المنازعة واما بتأجيل انعقادها الى ان يصدر الحكم كما ذكر في المادة ٢٠٤ وانما جعل الشارع في تلك المادة الخيار للمحكمة في ذلك لاختلاف مصالح الدائنين فان مصلحة الدائن المتنازع في دينه تقتضي التأجيل ومصلحة الدائنين الباقين تستلزم التعجيل ولو حكم باحد الامرين لربما اضر باحد الفريقين فترك النظر في ذلك للمحكمة بحسب الاحوال فاذا امرت بالتأخير قضي الامر ووجب انتظار الحكم في المنازعة ليعلم قبول الدين المتنازع فيه او عدم قبوله واما اذا امرت بعدم التأخير فان كانت المنازعة من خصائص المحاكم المدنية فيسوغ لها مع ذلك بمقتضى المادة ٢٠٥ ان تحكم بان المدائن المتنازع في دينه يقبل مؤقتاً في المداورات بمبلغ تقدره واما ان كانت المنازعة من خصائص محاكم الجنايات بأن رفعت بشأن الدين دعوى بجناية او بجنحة فلا يجوز المحكمة بمقتضى المادة ٢٠٦ ان تحكم بقبول المدائن قبولاً مؤقتاً ولا بدخوله في اشغال التفتيش حتى يصدر الحكم من المحاكم المختصة بالدعوى المتقدم ذكرها

وسبب التمييز بين ما يترتب على الدعوى المدنية وبين ما يترتب على الدعوى الجنائية ظاهر فانه في الحالة الاولى يتسنى للمحكمة ان تبحث عن ظواهر الدعوى وتبني عليها الحكم بالقبول الموقت او بعدمه بخلاف الحالة الثانية فانه لا يتسنى ذلك فيها لاي محكمة كانت لان محكمة الجنايات لا تحكم حيث لا في الجناية او الجنحة دون المادة المدنية ومحكمة المواد المدنية لا يمكنها الحكم في تلك المادة الا بعد ثبوت الجناية او نفيها وفضلاً عن ذلك قد استحسن الشارع منع القبول بالاطلاق في حالة الدعوى بجناية لان الحكم فيها بالقبول او بعدمه يستدل به على كيفية الفصل في موضوع المنازعة وهذا منافٍ للاصول المتبعة

وانما يراعى ما تقدم اذا كانت المنازعة في الدين واما اذا حصلت فيما كان
كافلاً للوفاء به سواء كان رهناً او امتيازاً او اختصاصاً بعقار فيعمل بما هو
مقرر في المادة ٣٠٧ اي يقبل صاحب ذلك الرهن او الامتياز او الاختصاص
في مداوات التفليسة بصفة مداين عادي حتى يحكم في المنازعة. واذا قيل كيف
يتأتى ذلك وتلك المداوات تشمل بالضرورة الاعمال المتعلقة بالصلح وقد
تقرر في المادة ٢١٨ انه لا يكون لارباب الديون المحائزين لرهن عقار او منقول
او الذين حصلوا على اختصاصهم بعقارات المفلس ولا لارباب الديون الممتازة
راي في الاعمال المتعلقة بالصلح واذا شاركوا المداينين الآخرين في الرأي
فيعتبرون بمجرد ذلك انهم تنازلوا عن رهونهم او اختصاصهم بالعقارات او امتيازهم
فيجاب بان الملائمة بين حكم للمادة ٣٠٧ وبين حكم المادة ٢١٨ لم تكن امراً عسيراً
اذ يمكن العمل بمقتضى كل منها بغير اخلال بالآخر بمعنى انه يتيسر لصاحب
الرهن او الامتياز او الاختصاص ان يحضر في المداوات ولا يبدى رأياً ولا
سيما ان المداولة لا تستلزم حتماً ابداء رأي يعد فيها بل قد تكون من اثنين او
او اكثر على سبيل الشورى والتنوير. والظاهر من عبارات القانون ان الشارع
لم يحظر على اي واحد من المداينين اياً كانت صفة ان يحضر في المداوات لانه
ربما يبدى توضيحات او يقدم اوراقاً تمكن من معرفة حقيقة ما عرضه المفلس على
دائنيه ولكنه (اي الشارع) منع المداينين الممتازين برهن او بغيره عن اعطاء
رأي في الصلح لانه لا شأن لهم فيه ولا دخول لهم في روكية التفليسة بسبب ما
عندهم من التأمينات وبين ابداء التوضيحات او تقديم الاوراق وبين اعطاء
الرأي بون عظيم من حيث النتيجة

واذا تأخر احد المداينين عن تقديم طلباته الى وقت انعقاد الجمعية للتحقيق
فلا يسقط حقه في ابراز سنداته بعد ذلك بل انه الى وقت عمل الصلح ان يقدم

طلباته ويستحصل على تحقيق ديونه ويؤيدها في جمعية الصلح كما في المادة ٢٠٨ ولكن لا يسوغ له ان يعارض في الديون التي سبق قبولها الا اذا كان من المدائنين المقيمين في غير الجهة التي أشهر فيها الافلاس ولم تمض عليه مواعيد المسافة المبيّنة في المادة ٢٨٩ فانه تقرر في مادتي ٢٠٢ و ٢٠٣ انه يصح الشروع في عمل التحقيق والصلح وفي التوزيع بغير انتظار المدائنين المقيمين في البلاد الاجنبية بشرط ان لا يحصل الشروع في الصلح او في التوزيع الا بعد خمسين يوماً بالاقل من يوم نشر الحكم الصادر باشهار الافلاس . وقد اجاز الشارع عدم انتظار هؤلاء المدائنين لانجاز الاعمال في اقرب وقت ولم يهل مع ذلك ما يقيمهم من الضرر ويحفظهم من الخسارة بل صرح في مادتي ٢٦٨ و ٢٦٩ بلزوم ابقاء مبالغ على ذمتهم

والحاصل انه اذا انقضت جمعية تحقيق الديون وتأيدها ثم حضر احد المدائنين قبل انقضاء جمعية الصلح جاز تحقيق دينه فيها وتأيده ولكن لا تسمع منه معارضة ولا منازعة في الديون التي سبق قبولها الا اذا كانت المواعيد المقررة لحضوره لم تنقض كما قلنا آنفاً بخلاف دينه فان المنازعة فيه جائزة للمدائنين الباقين سواء قبلت ديونهم او لم تقبل ولم تمض عليهم المواعيد . فاذا حصلت المنازعة من احدهم يعمل بمقتضى المادة ٢٠٨ وبمقتضى المادة ٢٠٩ اي يقدر مأمور المفلسة الدين المتنازع فيه تقديرًا مؤقتًا اذا حضر صاحبه في المواعيد واما اذا حضر بعد ذلك فلا يقبل الدين قبولاً مؤقتاً ولا يشترك اذن صاحبه في الصلح ولا في التوزيع حتى يصدر الحكم في المنازعة ويصير في قوة حكم انتهائي واذا تم الصلح بين المفلس وبين دائنيه ثم حضر مدائنون آخرون فيعاملون بمقتضى الشروط المتفق عليها في عقد الصلح وان لم يدخلوا فيه اذا اعترف المفلس بديونهم او ثبتت بموجب حكم واما اذا رُفض الصلح واصبح المدائنون في حالة

الاتحاد وحضر بعد ذلك مداينون آخرون فان كان حضورهم قبل انقضاء
المواعيد يطلب مأمور التفليسة اجتماع المداينين السابقين اجتماعاً جديداً لتحقيق
ديونهم كما ذكر في المادة ٢١٠ واما اذا كان حضورهم بعد انقضاء المواعيد فلا
يطلب اجتماع المداينين السابقين ولا يبقى حيثئذ في وسع المداينين المتأخرين
سوى توقيع الحجز تحت يد الوكيل وتكليفه بالحضور امام المحكمة بميعاد ثمانية ايام
كاملة لتأييد ذلك الحجز ويجب في هذه الحالة على كاتب المحكمة بمجرّد وصول
اعلان الحجز اليه ان يشعر الدائنين الذين قبلت ديونهم بيوم الجلسة المعينة
للمحكم ليحضروا فيها وينازعوا في الدين اذا شاؤوا اذ لا يصح في الواقع سقوط
حقهم في المازعة بمجرّد تاخير طالب الحجز ويكون دخولهم في الدعوى مع عود
الخطر عليهم اي مع التزامهم بمصاريف المازعة اذا قبل الدين بخلاف مصاريف
الدعوى الاصلية اي مصاريف توقيع الحجز واسعار الدائنين فانها تكون على
نقطة الدائن المتأخر ولو قبل دينه لانه ليس من العدل والابصاف ان تلزم
روكية التفليسة بعاقبة تاخيرها وإهمالها

ويختلف ما يترتب على توقيع الحجز بحسب اختلاف الاوقات التي حصل
فيها كما ورد في المادة ٢١٢ فاذا حصل قبل صدور امر من مأمور التفليسة
بتوزيع اي مبلغ كان يقبل دخول من اوقعه في كافة التوزيعات بحيث اذا
امر مأمور التفليسة قبل الحكم بتأييد الحجز بتوزيع مبلغ يدخل فيه ذلك الدائن
على حسب ما تقدّره المحكمة تقديرًا موقتاً ويحفظ ما ينحصره حين صدور الحكم
بخلاف ما اذا حصل الحجز بعد صدور الامر بتوزيع اول مبلغ او مبلغ آخر
فلا يترتب على ذلك ايقاف التوزيع ولا يشترك فيه الدائن المذكور محافظة على
حقوق من لم يهمل ولم يقصر من الدائنين ولكن اذا شرع في توزيعات جديدة
بعد ذلك يدخل فيها طالب الحجز اذا حكمت المحكمة بقبول دينه او تحفظ حصته

فيها حين صدور الحكم إذا لم يسبق صدوره . فينتج من ذلك ان طالب الحجز لا يشترك في المبالغ التي أمر بتوزيعها قبل توقيع الحجز منه بل في المبالغ التي يؤمر بتوزيعها بعد ذلك بحيث يأخذ منها حصة مساوية لحصة كل واحد من الدائنين الآخرين فضلاً عن استيفاء ما ينحصر في التوزيعات السابقة وإذا لم يبق من اموال التفليسة شيء عند توقيع الحجز منه فلا يجوز له ان يطالب الدائنين الآخرين بكثير ولا بقليل جزاء له على تأخيرها وإهماله ويظهر مما تقدم ان تأخير الدائن عن الحضور في المواعيد المقررة لا ينشأ عنه ضرر له ولا خسارة مادام للتفليسة مال كافٍ للوفاء له بحصة مساوية للحصة التي اخذها المدانون الآخرون وغاية ما يترتب على تجاوز تلك المواعيد حرمانه من المازعة في الديون التي قبلت والتزامه بمصاريف الحجز وزيادة على ذلك ربما لا ينال شيئاً اذا وجد التفليسة خاوية خالية عند توقيع الحجز او ربما لا يصيبه الا جزء طفيف اذا وجد مال التفليسة غير كافٍ ولا وافي

واذ قلنا فيما مرّ انه اذا رُفِض الصلح ثم حضر احد المدينين تعقد جمعية لتحقيق دينه اذا كان حضوره قبل انقضاء الميعاد المقرر له واما اذا كان بعد انقضائه فلا يبقى في وسعه سوى توقيع الحجز تحت يد الوكيل عن المدينين وقد بينا كافة الاجراءات التي يلزم استيفاؤها في هاتين الحالتين فائتماماً بالفائدة نزيد على ذلك انه تقرّر في العبارة الاخيرة من المادة ٢١٠ انه اذا حضر في اثناء انعقاد الجمعية المذكورة انفاً احد المدينين الذين انقضى ميعاد حضورهم ترفع لها طلباته . وانما اجاز الشارع ذلك له كيلا يلزم بمصاريف الحجز ويتضجر من ضياع الاوقات ولكن اذا حصلت منازعة في دينه فلا يشترك في التوزيع الا متى صدر حكم برفضها واما اذا قبل دينه فمن البديهي انه لا يسوغ له مطالبة

المدينين الآخرين بشيء مما أخذوه قبل حضوره بل يدخل في التوزيعات التي تحصل بعد ذلك ويستوفي منها حصته في التوزيعات السابقة كما بينا عند الكلام على توقيع المحجز

وإذا تأخر أحد المدينين عن تقديم طلباته إلى أن تمت أعمال التفليسة ووزعت أموالها على من حضر فلا تسقط حقوقه بل تبقى على شخص المفلس كما كانت من قبل بحيث يجوز له استيفاء المستحق إليه فيما بعد إذا وجد شيئاً عند المدين كما يجوز ذلك لمن قدم طلباته وأخذ عند التوزيع جزءاً من دينه وبقي جزء آخر

وإذا قبل هل تسري هاتئ القاعدة فيما يختص بالدائنين الذين رُفِضت ديونهم عند تحقيقها أو لا فيجاب بالإيجاب إذا كان الرفض مبنياً على سبب من الأسباب الخاصة بالدائنين الباقين كالإبطال الذي يحكم به بالنسبة لروكية التفليسة كما ذكر فيما مرّ وأما إذا كان مبنياً على سبب من الأسباب المدونة في الأصول العمومية بأن يحكم بإبطال الدين مثلاً من حيث هو فلا يبقى لصاحبه حق الرجوع على شخص المفلس ولا مطالبة بعد انتهاء التفليسة بأي شيء كان ولو أصبح وأفر المال واسع الثروة

وقبل ختام هذا الفصل نقول أنه تقرّر في المادة ٢١٤ أنه لا يقبل التظلم بأي وجه كان من الأحكام والأوامر التي تصدر تأخير انعقاد جمعية الصلح بناءً على حصول منازعات أو تصدر بعدم التأخير أو بتقدير الديون المتنازع فيها تقديرًا مؤقتًا فتنبه

الباب الرابع

في انتهاء التفليسة

قد بينا فيما سلف كافة الاجراءات الابتدائية التي يجب استيفاؤها عقب اشهار الافلاس كجرد اموال المدين وحصر ما عليه من الديون واثباتها وتأيدها وبقي علينا الآن ان نتكلم على ما يلزم عملة بعد ذلك للوصول الى انتهاء التفليسة سواء كان بالصلح او بتصفية اموال المدين وتوزيعها على دائنيه فنقول ان الخيار في ذلك للدائنين الذين تحققت ديونهم وتأيدت او قبلت قبولاً موقتاً ولذلك تقرر في المادة ٢١٥ انه يجب على مأمور التفليسة ان يطلب اجتماعهم في ظرف الثلاثة ايام التالية للثانية ايام المقررة لتأيد الديون ليقرر رأيهم على احد الامرين ولكن لا يصح هذا الطلب الا بعد مضي خمسين يوماً من وقت اعلان الحكم باشهار الافلاس ويحصل في حالة جوازه باعلانات تسر في الجرائد وتلصق على باب مخزن المفلس ومكاتبه وتعلق في المحل المعد لذلك في المحكمة وفي غيره من الاماكن المبيّنة في لائحة اجراءات المحاكم ويبين في تلك الاعلانات الغرض المتصود من الاجتماع والمحل واليوم والساعة اللاتي عينها له مأمور التفليسة ولا بد من حضور المفلس لانه لا ينسني لغيره ان يعرض على الدائنين ما ينبي عليه الصلح ولهذا السبب يجب عليه ان يحضر نفسه ولا يسوغ له ان يرسل وكيلاً عنه الا لاسباب صحيحة يصدق عليها مأمور التفليسة بخلاف المداينين فانهم مخبرون في كل الاحوال بين الحضور بانفسهم وبين ارسال وكلاء عنهم ولا حظار عليهم ولا حرج فيما يستحسنونه من ذلك

وتعقد الجمعية في الوقت المعين تحت رئاسة مأمور التفليسة وبعد مراجعة

اوراق التوكيل التي توجد في يد من يحضر بصفة وكيل عن أحد اولى الشأن يتلى التقرير المقدم من الوكلاء عن المداينين ببيان حالة التفليس وبيان ما صار استيفاءً من الاجراءات وما حصل من الاعمال . واذ كان ذلك التقرير اساساً لما يقر عليه رأي الجمعية فيجب ان يكون بالكتابة ويُسلم الى مأمور التفليسة بعد التوقيع عليه من الوكلاء عن المداينين لا يداعه في قلم كتاب المحكمة مع محضر الجمعية للاطلاع عليه والرجوع اليه عند الحاجة ويكون الوكلاء مسئولين بالضرورة عما دون فيه بحيث اذا ثبت فيما بعد انهم ذكروا فيه عمداً امراً مخالفاً للحقيقة بقصد منفعة المفلس جاز للمداينين ان يستحصلوا منهم على تعويض الضرر الذي نشأ عن ذلك وساع اعتبارهم بصفة مشاركين للمفلس في التفالس بالتدليس ويجازيهم حيث يشاء بمقتضى المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات ويجوز للمفلس بعد تلاوة التقرير ان يقدم ملحوظاته فيما ابداه الوكيل عن المداينين ولا غرو في ذلك فانه صاحب الشأن الاكبر في تأييد اقوال الوكيل المذكورة تارة وفي تميمها او تصحيحها طوراً ويسوغ له ايضاً ان يعرض على دائنيه الاتفاق معه على تسوية يعينها فاذا رضوا بها يقع الصلح بينهم واما اذا رفضوها او اهل المفلس ان يعرض عليهم امراً او تحلف عن الحضور في الجمعية التي نحن بصددھا فيصير الدائنون في حالة الاتحاد وتحري اعمال التفليسة محررها الى ان تتم تصفية اموالها وتوزيعها وستكلم فيما ياتي مع الاسهاب على الاحكام الخاصة بالصلح والاتحاد وتبع ذلك بهصل مخصوص نين فيه ما يتعلق بقفل اموال التفليسة بسبب عدم وجود مال كافٍ لادارتها

الفصل الاول

في الصلح

قد سبق تعريف الصلح بوجه عام بأنه عقدٌ به يترك كلٌ من المتعاقدين جزءاً من حقوقه على وجه التقابل لقطع النزاع الحاصل او لمنع وقوعه وهو بوجه خاص اي بالنسبة للمفلس ودائنيه عقدٌ به يلتزم المفلس بالوفاء باشياء معينة في مقابلة رجوعه الى اشغاله بغير معارضة ولا مازعة من احد المداينين. والفرق بين الصلح بهذه الصورة وبين الصلح الذي يقع بين كل مدين معسروين دائنيه ان الاول لا يجوز عمله الا في وقت معين اي بعد تحقيق الديون كما ذكر في صدر المادة ٢١٧ ويكون ملزماً لكافة الدائنين ولو لم يشترك فيه بعضهم او امتنع البعض عن الرضاء به بخلاف الثاني فانه يجوز عمله في اي وقت كان ولا يكون ملزماً الا لمن رضي به

وانما علق جوار الصلح بين المفلس ودائنيه على انتهاء تحقيق الديون ليكون رضاء الدائنين به بعد علمهم باسباب التعليل ووقوفهم على حقيقة ما على المفلس من الديون وماله من الحقوق ومن البدهي انه لا يتسنى لم ذلك الا بعد سماع التقرير الذي يقدم من وكيلهم بناء على ما ذكر في المادة ٢١٦ ولو لم يرد هذا القيد في القانون ولوساغ المفلس ان يسعى للصلح مع دائنيه من وقت اشهار افلاسه لا مكنه ان يدخل في التفليسة دائنين غير حقيقيين ليغتس بواسطتهم الدائنين الحقيقيين ويحفي عنهم حقيقة ماله وما عليه ويتوصل بذلك الى الحصول على الصلح ويصبح آمناً من الدعاوي الجنائية التي يجوز للوكيل عن الحضرة الحديوية رفعها عليه بسبب

التفالس بالتدليس مثلاً فإنه لا يمكن بالضرورة رفع تلك الدعاوي إلا بعد انتهاء حصر ديون المفلس وأمواله ومعرفة حقيقة أعماله وأحواله ومراجعة دفاتره وأوراقه والصالح يمنع الوصول إلى هذه الغاية ولا يتم الصلح إلا بشروط معينة نبيها في فرع مخصوص تتبعه بفرع ثانٍ نبيّن فيه الأمور التي تترتب عليه وسنأتي بعد الفرع الثاني بفرع ثالث نتكلم فيه على الأسباب التي ينشأ عنها زوال الصلح

— ١٠٠١ —

الفرع الأول

في كيفية اتمام الصلح

يشترط لتمام الصلح أن يكون برأي أكثر الدائنين وإن تصدّق عليه المحكمة وإن لا يكون قد حكم على المفلس بعقوبة بسبب التفالس بالتدليس ولا يحضر في جمعية الصلح من الدائنين إلا من تحققت ديونته وتأيدت أو قبلت قبلاً موقتاً لحين الحكم في المنازعة التي حصلت فيها ولا ييدي مع ذلك أحدهم رأياً في الصلح إلا إذا كان غير حائز لرهن عقار أو منقول ولا لحق امتياز ولا حاصل على الاختصاص بعقارات مدينه كما ورد في المادة ٣١٨ فإن هؤلاء المداينين لا خوف عليهم من شروط الصلح ولا هم بها ملزمون ولا يصح إذن أن يبدوا رأياً فيما يتجاوز عنه الدائنون العاديون دونهم وإذا اشتركوا مع ذلك في الرأي فيعتبرون أنهم تازلوا عن رهونهم أو امتيازهم أو اختصاصهم ولو رفض الصلح فيما بعد كما هو مقرر في المادة ٣١٨ السالف ذكرها

والحاصل أن ابداء الرأي في الصلح من الدائنين الحائزين لرهن عقار أو منقول أو الدائنين الممتازين أو الذين تحصلوا على اختصاصهم بعقارات مدينهم

لا يترتب عليه بطلان العقد بل ينشأ عنه سقوط ما لهؤلاء المدينين من الحقوق
المتنازة ولا جور في ذلك ولا اعتساف فانه يؤخذ من ابداء رأيهم في الصلح مع عدم
الحاجة لدخولهم فيه بسبب ما عندهم من التأمينات الخاصة بهم انهم تجاوزوا عنها
طوعاً واختياراً وفضلوا اعتبارهم من الدائنين العاديين . ولكن يا حبذا لو
اقتصر الشارع على اعتبار التنازل عن تلك الحقوق في حالة قبول الصلح دون
حالة رفضه فان التنازل في الاولى يعد انه بمقابل واذلك رضي به الدائنون
المتنازرون واما في الثانية فلا مقابل له ولا عوض ولا وجود لاي عقد كان حتى
يلزم احد بمقتضاه

واذا كان لاحد الدائنين ذوي الحقوق المكفولة رهناً او بغيره مما ذكر
آنفاً دين آخر عادي جاز له ابداء رأي في الصلح بسبب الدين المذكور اذ لم
يحظر عليه في المادة ٢١٨ الاشتراك في الاعمال المتعلقة بالصلح الا فيما يتعلق
بتلك الحقوق وكذلك اذا رأى الدائن المرتهن ان الرهن غير كافٍ للوفاء بدينه
بتامه ساغ له على مذهب بعض المؤلفين ان يعتبر الرهن فيما يوازي قيمته من
الدين ويعد الباقي ديناً عادياً ويدخل سببه في اعمال الصلح اذ يكون في هذه
الحالة سببها بمن له دينان احدهما عادي والثاني ممتاز ولا نوافق على هذا المذهب
لان نص المادة ٢١٨ يقضي بان مجرد الرهن او الامتياز او الاختصاص يمنع من
كان حائزاً له عن الدخول في الاعمال المتعلقة بالصلح سواء كان كافياً للوفاء
بدينه او غير كافٍ وبناء على ذلك ليس في وسعه سوى التخلي عما له من حقوق
الامتياز بتامها او الامتناع عن ابداء اي رأي في الصلح

ولا يخفى ان حكم المادة ٢١٨ من الاحكام الاستثنائية فلا يصح ان يؤول
بغير ما يفهم من صريح النص بحيث لا يتناول غير مفهومه سواء كان بطريق
القياس او الاستنتاج او غيرها واذ كان قاصراً على الدائنين المرتهنين او

الممتازين أو الذين حصلوا على الاختصاص بعقارات مدينهم فلا حرج ولا حظر على أصحاب الديون المكفولة بضمان أو بتضامن اثنين أو أكثر من الدخول في الأعمال المتعلقة بالصالح ولا سيما أنه يؤخذ من عبارة المادة ٢٤٩ جواز ذلك لهم مع وجود الضمان أو التضامن فانهم ليسوا في الواقع آمنين على حقوقهم كالدائنين المرتهنين لانهم لو منعوا عن الدخول في الصلح اعتماداً على الضامن أو الشريك في الدين ثم افلس الضامن أو الشريك المذكور لرجعوا بصفة المغبون

وإذا سأل سائل هل يمنع الدائن المرتهن عن ابداء رأي في الصلح ولو كان الشيء المرهون مملوكاً لغير المفلس أو لا يجاب بالاجاب لانه لم يرد في المادة ٢١٨ تمييز بين رهن ما كان مملوكاً للمفلس وبين رهن ما كان مملوكاً لغيره وفضلاً عن ذلك اذا فرضنا ان الشيء المرهون مملوك لغير المفلس جاز بالضرورة لصاحبه الدخول في التفليسة بصفة دائن عادي فلا يصح دخول الدائن المرتهن ايضاً اذ يترتب على ذلك قبول اثنين بسبب دين واحد

ولا يلزم لتام الصلح ان يرضى به سائر الدائنين ممن يجوز له ابداء رأي فيه بل يكتفى بمقتضى المادة ٢١٧ بقبول اكثرهم بشرط ان يكونوا حائزين لثلاثة ارباع الديون المحقة المؤيدة أو المقبولة قبلاً وموقتاً والأمر كان الصلح باطلاً. وإذا قيل كيف يكتفى بذلك مع ان الصلح نافذ بمقتضى المادة ٢٢٨ في حق جميع المداينين والقواعد العمومية تقضي بان كل عقد لا يترتب عليه حقوق لاحد ولا التزام آخر بشيء بدون قبوله فيجاء بان الشارع انما اكتفى برأي اغلب الدائنين لانه لو اشترط اتحاد رأيهم جميعاً لاصبح الصلح متعذراً أو بالاقل متعسراً وقد احتراز عن الاجفاف بحق الفريق الاقل عدداً بان اشترط التصديق من المحكمة على الصلح وان اتفق عليه كثير من العدد وافرو المال

ومن البديهي ان الديون المكفولة برهن او بحق امتياز او اختصاص لا يصح ان تكون من ضمن الثلاثة ارباع اذ صرح في المادة ٢١٨ بعدم احتسابها في مجموع الديون التي تعتبر في صحة الصلح الا اذا تنازل اصحابها عن رهونهم او اختصاصهم او امتيازهم ولقد اصاب الشارع في التصريح بذلك اذ لو جاز احتساب تلك الديون في تعيين الثلاثة ارباع لما امكن الصلح في حالة زيادتها عن الربع مثلاً

وقد قيل فيما تقدم انه يكفي لتام الصلح بقبول اكثر المداينين وربما يتوهم القارئ من ذلك ان المراد بالمداينين هنا سائر من يجوز له ابداء رأي في الصلح سواء كان حاضراً في المداولة فيه او غير حاضر ويؤيد هذه بان لم يستثن من الديون التي تعتبر في صحة الصلح الا ما كان مكفولاً برهن او بحق امتياز او اختصاص وبذلك تدخل كافة الديون الاخرى ولا بد حينئذ من اعتبار اصحابها في تعيين عدد الاغلبية اذ لا يصح التفريق بين الدين وبين صاحبه من حيث الحكم بان يراعى الاول في تعيين الثلاثة ارباع ولا يراعى الثاني في تعيين الاغلبية فندفع هذا الوهم بانه لا مشاحة فيما لاصحاب الديون العادية من الحق في ابداء رأي في الصلح ولكن اذا لم يعمل احدهم بموجب هذا الحق يعتبر انه مذعن طوعاً واختياراً لما يقر عليه رأي الباقيين وفضلاً عن ذلك قد رفعت عبارة المادة ٢١٧ الابهام وازالت الاشكال اذ قيل فيها "انه لا يجوز عقد الصلح بين المفلس والمداينين المتداولين فيه الا الخ" فيظهر من لفظ المداينين المتداولين فيه ان المراد الدائنون الحاضرون في المداولة دون غيرهم

واذا ورد على ذلك ان منع الدائنين المرتهنين او الممتازين او الحاصلين على الاختصاص بعقارات مدينهم عن ابداء رأي في الصلح يستلزم عدم احتساب ديونهم في مجموع الديون التي تعتبر في صحة الصلح فلماذا لم يراع ذلك فيما يتعلق

بالديون العادية بل قيل من جهة ان الثلاثة ارباع تكون باعتبار كافة الديون العادية سواء كان اصحابها حاضرين في المداولة في الصلح او غير حاضرين وقيل من جهة أخرى ان عدد الاغلبية اللازمة لصحة الصلح لا يعين الا باعتبار الحاضرين من المداينين يجاب بان ما تقرّر فيما يتعلق بالديون الممتازة لم يكن بالقاعدة العمومية ولا بالاصول الاساسية التي لا خلاص منها ولا مناص وفضلاً عن ذلك رأى الشارع ان اهم ما يجب الالتفات اليه في هذا المقام هو مقدار الديون فاذا اجمع اصحاب الثلاثة ارباع منها على قبول الصلح كان ذلك سبباً كافياً لاصلاح الكثير بضرر القليل ومع ذلك استحسن ان يزيد في التحرز والاحتراس فاشتراط اغلبية الاراء اي اغلبية اراء الحاضرين ولا ريب في ذلك اذ عبر عنه بلفظ صريح في المادة ٢١٧ كما ذكر آنفاً

والحاصل انه اذا كان مقدار ما على التفليسة من الديون العادية عشرة آلاف ليرة وكان عدد من يجوز له ابداء رأي في الصلح من مستحقي هذا المبلغ عشرين وحضر منهم في المداولة احد عشر فقط ورضي بالصلح ستة منهم يعتبر العقد صحيحاً متى كان المستحق لهؤلاء الستة سبعة آلاف وخمسمائة جنيه على الاقل اي قيمة الثلاثة ارباع

وعلى ذكر ذلك نقول ربما سأل سائل هل يكون لمن احنال بعدة ديون بطريق التنازل الحق في اعتبار رأيه بعدد الدائنين الذين حل هو محلهم او يعد رأيه رأياً واحداً ايّا كان عدد من تنازل اليه وكذلك هل يكون لجميع المتنازلين اليهم عن دين واحد رأي واحد او يكون لكل منهم رأي قائم بذاته وان كان المطلوب له جزءاً من دين أحيل به عدة اشخاص فيجاب بانه اذا حصل التنازل قبل تحقيق الديون يعد رأي المتنازل اليه في الحالة الاولى مفرداً ايّا كان عدد من احواله بدينه لانه كان الدائن دون غيره وقت حصر ما على التفليسة من

الديون ويكون لكل واحد من المتنازل اليهم في الحالة الثانية رأي محدود
لأنه عد وقت المحصر دائناً قائماً بذاته . ولما انا حصل التنازل بعد تحقيق
الديون فيمكن ان يقال انه من ذلك الوقت لا يمكن الزيادة في عدد الدائنين
بل يمكن النقصان وبناء على ذلك يعد من احوال بعدة ديون دائناً واحداً لأنه
في حقيقة الامر دائن واحد والدائن الواحد لا يكون له اكثر من رأي واحد
وكذلك يكون لجميع المتنازل اليهم عن دين واحد رأي واحد في الصلح لانهم
حلوا محل شخص واحد . ويمكن ان يقال ان المتنازل اليه شبيه بالوكيل فاذا
احال بعدة ديون يعد رأيه بعدد اصحابها الاصليين واذا احال بجزء من
دين يعد رأيه ورأي من احوال يباقي الدين واحداً ونحن لا نرجح احد هذين
المذهبين لأنه قيل في احدهما ان الزيادة في عدد الدائنين لا تجوز بعد
تحقيق الديون بل يجوز نقصانه ولم نجد نصاً في القانون يدل على ذلك وقيل
في الثاني ان المتنازل اليه شبيه بالوكيل ولم نجد وجهاً للتشابه لان الاول
يملك الدين ملكاً تاماً ويعمل ما يعمل على ذمة نفسه بخلاف الثاني فانه لا يملك
الدين ويعمل ما يعمل على ذمة غيره . واذا قيل في دفع ما اوردناه على المذهب
الاول انا صرحنا فيما تقدم بان التعامل لم يكن محظوراً على المفلس ولكن اذا
حدثت ديون فلا تدخل في التفليسة وهذه العبارة يستفاد منها عدم جواز
الزيادة في عدد الدائنين فكيف نقول في هذا الموضع اننا لم نجد نصاً يدل على
ذلك يرد بان الزيادة انما تمنع في مقدار الديون من وقت اشهار الافلاس ولا
حظر فيها ولا حرج فيما يتعلق بعدد الدائنين فان الشارع نظر الى الاول بعين
العناية والاعتبار اكثر من الثاني والدليل على ذلك انه اشار في المادة ٢١٧ الى
وجوب مراعاة كافة الديون في تعيين الثلاثة ارباع التي تلزم لصحة الصلح ولم
يشترط في تلك المادة اغلبية الاراء باعتبار سائر الدائنين بل باعتبار الحاضرين

منهم فقط ويؤخذ أيضاً من عبارة المادة المذكورة ومن عبارة المادة ٢١٩ أنه إذا توفرت الأغلبية بالنسبة للعدد ولم تتوفر الثلاثة أرباع بالنسبة للديون يرفض الصلح بخلاف ما إذا حصل عكس ذلك فإنه لا يرفض الصلح بل تؤخر المداولة فيه إلى ثمانية أيام فيظهر أذن ما سلف أن اعتبار مقدار الديون في صحة الصلح أهم عند الشارع من اعتبار عدد الدائنين وعلى ذلك يكون الجواب عندنا على السؤالين السابقين أنه لا مانع من اعتداد رأي كل دائن حاضر في الجمعية سواء كان محلاً بعدة ديون أو بجزء من دين ولا سيما أنه تقرّر في المادة ٢١٥ أنه يجب على مأمور التفليسة أن يطلب حضور سائر المداينين الذين تحققت ديونهم وتأيّدت أو قبلت قبلاً موقتاً للمداولة في الصلح ولم يرد في المادة ٢١٧ تمييز بين من كان منهم دائناً أصلياً وبين من حل محل غيره بطريق التنازل . وبمراعاة هذا الجواب يستغني عن البحث عن حصول التنازل قبل تحقيق الديون أو بعده إذ يكون كلا الأمران على حد سواء . وإذا قيل إن مراعاة ذلك الجواب ينشأ عنها التمكن من الغش والتدليس اذ يتسنى للدائن الذي يريد أن تكون له كلمة نافذة في أعمال تفليسة مدينه أن يوزع دينه على أشخاص عديدة ويتفق معهم على رأي واحد يبيده جميعهم في الصلح بحاجب بأنه لا يخلو شيء من الشوائب واخف الضررين اهون ومع ذلك يجب على المحاكم أن تحكم ببطالان التنازل اذا ثبت لها حصوله بقصد سيء ونية خبيثة

واذ فرغنا من بيان الشروط اللازمة لصحة الصلح وبيان من يجوز له ابداء رأي فيه نبحث عن نتيجة المداولة متى جمع مأمور التفليسة الآراء فنقول اما ان يرفض ما عرضه المفلس اي ياباهُ اغلب الدائنين بالنسبة لعددهم وبالنسبة لمقدار ديونهم واما ان تُرضى به الاغلبية بالنسبة للعدد دون المال واما عكس ذلك واما ان تتوفر الاغلبية من الجهتين اي من جهة العدد ومن جهة المال ففي

وكذلك في الحالة الثانية اي في حالة توفر الاغلبية بالنسبة لعدد الدائنين دون المال وإما في الحالة الثالثة اي اذا رضي بالصلح اصحاب الثلاثة ارباع من الديون ولكن لم تتوفر في عددهم الاغلبية فتؤخر المداولة الى ثمانية ايام كما ذكر في المادة ٢١٩ لانه يؤمل في هذه الحالة الوصول الى الغاية المقصودة بسبب قبول من كان اوفر مالا واعظم شأنًا في اعمال التفليسة وفضلاً عن ذلك قدرأى الشارع انه ليس من الصواب في هذه الحالة ان يند الصلح ظهرياً مع انه ربما لم يحل دون اتمامه الأشخاص او شخصان ولم يكن لها من الديون ما يستحق الذكر او يستوجب الاعتبار

وانما لم تحصل فائدة من اعادة المداولة بعد الميعاد المذكور لا يعين ميعاد آخر اذ صرح في المادة السابق ذكرها بانه لا مهلة بعد الثانية ايام وانما صرح بذلك كيلا يطول التأجيل والامهال ويتمكن المفلس من كثرة الاحاح على دائنيه. ولا حاجة لنا هنا لان نبين ان تأخير المداولة لم يكن المراد منه الاقتصار في الجمعية الثانية على جمع آراء اشخاص بعدد من نقص عن الاغلبية بل اعادة جمع الآراء بغير فرق ولا تمييز بين من قبل الصلح في الجمعية الاولى وبين من لم يقبله فانه لا يعتبر ما حصل فيها بل يعرض المفلس على دائنيه الحاضرين في الجمعية الثانية ما يشاء من الشروط والتأمينات سواء كانت نفس الشروط التي عرضها في الجمعية السابقة او غيرها وييدي كل من حضر من الدائنين رأيه فيها سواء كان نفس الرأي الذي ابداه في الجمعية الاولى او غيره ولا عبرة برأى من رضي اولاً بالصلح ثم تخلف عن الحضور في الجمعية الثانية. والحاصل ان الجمعية الاولى تعد كأنها لم تعقد ولم نلتزم بحيث لا يجوز الاحتجاج بما حصل فيها من المفلس او من الدائنين كما يتضم جلياً من عبارة المادة ٢١٩ وإما في الحالة الرابعة اي اذا قبل الصلح اكثر الدائنين عدداً واوفرهم مالا بان

كانوا حائزين لثلاثة ارباع الديون على الاقل فيعلن مأمور التفليسة بوقوع الاتفاق على الصلح ويرفق المشارطة بمحضر الجمعية بعد وضع الامضاء عليها في نفس الجلسة من الدائنين الذين توفرت فيهم الاغلبية بالنسبة للعدد والمال والآن كانت لاغية . ومع ذلك لا تنفذ تلك المشارطة الا اذا صدقت عليها المحكمة كما قلنا فيما سبق

وانما اشترط التصديق على الصلح من المحكمة لانه تقرر في المادة ٢٢٨ انه يجعله نافذا فيما يخص جميع المدينين بغير فرق بين من قبله منهم وبين من لم يقبله فوجبت زيادة المحافظة على حقوقهم ولذلك اشترط التصديق من المحكمة وعلق في المادة ٢٢٧ على عدم وجود اسباب تستوجب الامتناع عنه سواء كان مراعاة للمصلحة العامة او لمصلحة ارباب الديون

وطلب التصديق من المحكمة جائز لكل واحد من اولى الشأن سواء كان المفلس او احد دائنيه او الوكيل عنهم فعلى من يريد تعجيل ذلك منهم ان يقدم عريضة للمحكمة وهي تحكم في الطلب بصفة مادة مستعجلة كما ذكر في المادة ٢٣٥ ولم يعين في القانون ميعاد لتقديم ذلك الطلب اعتمادا على المعلوم بالطبيعة من رغبة كل واحد من ذكر في زيادة السرعة فبسوغ تقديمه في اي وقت كان ولو في اليوم التالي لعمل الصلح ولكن لا يجوز للمحكمة ان تحكم فيه الا بعد مضي ثمانية ايام من تاريخ الاتفاق عليه كما ورد في ختام المادة ٢٣٥ لانه صرح في المادة ٢٢٢ بجواز المعارضة في الصلح في ظرف ثمانية ايام من تاريخ حصوله فمن البديهي انه لا يصح التصديق عليه الا بعد انقضاء ذلك الميعاد ليثبت عدم حصول معارضة من احد

وقد قيل في المادة ٢٢٢ ان المعارضة تجوز للمدينين الذين لم قبل حصول الصلح الحق في الاشتراك في عمله او ثبت لهم هذا الحق بعده مع ان

الغرض من جواز المعارضة ان يتسنى لمن لم يقبل الصلح او لم يحضر المداولة فيه ان يرفع للمحكمة الاسباب التي تستلزم رفضه فكان ينبغي عدم الاطلاق والتعميم في عبارة المادة السابق ذكرها بان يصرح بعدم جواز المعارضة لمن وضع امضاءه على مشاركة الصلح اذ اصبح بذلك ملزماً بها ولا يصح له التخلص منها فكان الاحسن اذن ان تكتب المادة التي نحن بصددھا بهذا النص "لا تقبل المعارضة في الصلح الا ممن لم يضع امضاءه على المشاركة الخاصة به او ممن وضع امضاءه عليها وثبت بعد ذلك ان المفلس غرّه وغشه"

وترفع المعارضة الى المحكمة التي فتحت في دائرتها اعمال التفليسة ويكون رفعها بورقة تعلن الى المفلس والوكيل عن المدائنين في ظرف الثانية ايام التالية لعمل الصلح والا تكون لاغية ويلزم ان تكون تلك الورقة مشتملة على بيان الاسباب المبنية عليها المعارضة وعلى تكليف المفلس والوكيل المذكورين بالحضور امام تلك المحكمة في اول جلسة تعقد بعد انقضاء الثانية ايام السالف ذكرها لانه ربما تحصل في اثنائها معارضات أخرى فيمكن الحكم فيها وفي المعارضة الاولى وفي الصلح ايضاً بحكم واحد وهذا التعليل وان لم يصرح به الشارع مأخوذ من عبارته في صدر المادة ٢٢١ حيث قال اذا تقدمت معارضات في اثناء الميعاد المذكور يجوز للمحكمة ان تحكم فيها وفي التصديق على الصلح بحكم واحد معاً

وقد قلنا فيما تقدم ان الورقة المشتملة على المعارضة تعلن للمفلس والوكيل عن المدائنين ليس الا وفي الواقع لا لزوم لدخول غيرها في هذه المسألة لان الاول يذب ويدافع عن شؤونيه والثاني ينوب في ذلك عن المدائنين الذين قبلوا الصلح فاذا كان دائماً وكانت المعارضة صادرة منه بهذه الصفة ولم يعين من قبل وكيل غيره وجب عليه ان يطلب تعيين وكيل جديد كما ذكر في

المادة ٢٢٣ ليعلن اليه تقرير المعارضة بالصورة المقررة في المادة ٢٢٢
ويقوم حينئذ هذا الوكيل بالمحافظة على مصالح الدائنين في اثناء النظر
في الدعوى فقط

وسواء حصلت معارضة من أحد في الصلح او لم تحصل لا يجوز للمحكمة ان
تحكم في طلب التصديق عليه الا بعد تقديم تقرير لها من مأمور التفليسة اذ
ييسرها حينئذ الحكم وهي على بينة من كافة احوال التفليس فان ذلك التقرير
يشتمل بالضرورة على بيان صفة التفليس وبيان سير المفلس واعماله واسباب ما
الم به ويذكر فيه ايضاً استيفاء الاجراءات المقررة في القانون او عدم استيفائها
فتمت قدم اليها التقرير المذكور تسمع في حالة المعارضة اقوال الدائن المعارض
واقوال كل من المفلس والوكيل عن المدائنين ثم تحكم في المعارضة وفي طلب
التصديق بحكم واحد فاذا قبلت المعارضة كان الصلح لاغياً حتماً واذا رفضتها
لا يستلزم ذلك التصديق على الصلح بل يصح الامتناع عنه لاسباب غير الاسباب
التي بنيت عليها المعارضة. واذا كان الحكم في المعارضة متوقفاً على الحكم في مسائل
ليست من خصائصها بان يدعي الدائن المعارض بان المفلس تفالس بالتدليس
مثلاً او اخفى امواله بواسطة بيعها بيعاً غير حقيقي وجب انتظار الحكم في تلك
المسائل كما ورد في المادة ٢٢٤ لانه لا ييسر في الواقع معرفة صحة المعارضة او عدم
صحتها الا بعد ثبوت دعوى ذلك المدعي او نفيها بواسطة تحقيقها بالطرق
المقررة في قانون تحقيق الجنايات

ولكن قد تكون تلك الدعوى كاذبة ويقصد بها مجرد منع التصديق على
الصلح الى امد بعيد فاحباطاً لسعي هذا الارب قد تقرّر في المادة السالف
ذكرها ان المحكمة تعين ميعاداً قصيراً يجب فيه على المدائن المعارض ان
يقدم تلك المسائل الى القضاة الذين من خصائصهم الحكم فيها ويثبت

ذلك التقديم

واما في حالة عدم المعارضة من احد فتمى قدم التقرير من مأمور التفليسة
للمحكمة ثلوه وتسمع اقوال من طلب التصديق على الصلح ثم تحكم باجابة هذا
الطلب او برفضه اذ يؤخذ من عبارة المادة ٢٢٧ انها مخيرة في ذلك وليست
مقيدة الا بروابط الذمة ولا منقادة الا بزمام البصيرة فاذا رأت ان عقد الصلح
يقضي باعطاء جزء يسير مثلاً للدائنين من ديونهم وان الاتفاق على ذلك نشأ
عن استعمال المكر والدهاء او غيرها من الطرق التي لا تجوز قانوناً ساغ لها
الامتناع عن التصديق عليه ولو لم تحصل معارضة من احد كما يسوغ لها ذلك
في حالة عدم ثبوت الدعوى على المفلس بانه تفالس بالتدليس

وعلى كل حال اذا رُفض طلب التصديق على الصلح سواء كان بسبب
المعارضة فيه او بسبب آخر يصير العقد لاغياً بالنسبة لجميع اولي الشأن فيه لانه
لا يقبل الاتقسام بان يكون لاغياً بالنسبة للبعض وصحياً بالنسبة للبعض الآخر
وفضلاً عن ذلك قد بينا فيما مر ان هذا العقد لا يصير ملزماً الا بعد التصديق
عليه ولا عبرة بوضع امضاء المتعاقدين عليه بغير التصديق

ولكن لا يترتب على مجرد الامتناع عن التصديق ان يصبح الدائنون في
حالة الاتحاد الا اذا كان ذلك الامتناع مبنياً على اسباب خاصة بالنظام العام
كان يحكم على المفلس بانه تفالس بالتدليس . فاذا كان مبنياً على اسباب خاصة
بصلحة الدائنين او على عدم استيفاء الاصول المقررة جاز على رأينا طلب اجتماع
المداينين مرة ثانية واعادة المداولة منهم والاتفاق ثانياً على الصلح بتراعة
القيود المشترطة ولا مانع من التصديق على العقد الجديد اذا لم يجد القضاة مرة
أخرى اسباباً تستوجب رفضه

وقد قلنا في صدر هذا الفرع انه يشترط لتبام الصلح ان يكون برأى اكثر

الدائنين وإن تصدق عليه المحكمة وإن لا يكون قد حكم على المفلس بعقوبة بسبب التفالس بالتدليس ومرداً ما فيه الكفاية من الشرح والبيان فيما يتعلق بالشرطين الأولين فلتكلم على الشرط الثالث فتقول إن الشارع إنما وضع هذا الشرط لأن الصلح دليل على الثقة بالمفلس وبرهان على أنه وجد صادق الطوية سليم النية فيرى بعين الاعتبار ومن يحكم عليه بأنه تفالس بالتدليس لا يكون جديراً بذلك فإن التفالس بالتدليس هو أن يخفي المدين عن دائنيه أمواله كلها أو كلها ثم يسعى إلى إشهار إفلاسه كيلا يجد الدائنون ما يفي بحقوقهم ويتخلص حيثئذ من المطالبة بالديون وبعد ذلك يتمتع بما أخفاه من الأموال فكيف يثق الدائنون بمن يكون بهذه الصفة وكيف يرضون بالصلح مع من يستحل مال غيره بهذه الصورة ولا يرقب له إلا ولا ذمة ولا سيما إن الشارع لم يكتفِ بالتصريح في المادة ٢٢٠ بأنه لا يجوز عمل الصلح إذا حكم على المفلس بأنه تفالس بالتدليس بل زاد على ذلك في المادة ٢٢١ ما يستفاد منه وجوب بطلان التصديق على الصلح إذا حكم بعده على المفلس بأنه تفالس بالتدليس. فإذا فرضنا أنه لم يصدر حكم بذلك على المفلس إلى وقت اجتماع الدائنين للمداولة في الصلح بل كان متهاً به فقط لا يسوغ صرف النظر عن هذه التهمة والاتفاق مؤقتاً على الصلح اعتماداً على ما تقرّر في المادة ٢٢١ من حيث إبطال التصديق عليه إذا حكم بعد ذلك بالتفالس بالتدليس بل غاية ما في وسع الدائنين أن ينتظروا الحكم في دعوى التدليس ويشترطوا المداولة في الصلح عند الحكم ببراءة المفلس إذا لم يختاروا أن يصيروا فوراً في حالة الاتحاد بغير انتظار ولا إهمال. ولا يصح مع ذلك الاتفاق على تأخير المداولة إلا إذا كان برأي أكثر الدائنين الحاضرين عدداً وأوفرهم مالاً بحيث يكونون حائزين لثلاثة أرباع الديون على الأقل كما اشترط لصحة الصلح. فإذا توفرت أكثرية المال دون أكثرية العدد يعمل على

رأينا بمقتضى المادة ٢١٩ أي تؤخر المداولة الى ثمانية ايام وان لم يصرح بذلك في القانون لان الشروط التي اشترطت لصحة الصلح من حيث الاغلبية اشترطت بعينها لصحة تأخير المداولة فيه في الحالة التي نحن بصددھا فن البديهي انه يلزم في كلا الامرين مراعاة ما يتبعها

وعلى كل حال اذا قرر رأي الدائنين على تأخير المداولة في الصلح وجب عليهم حتما انتظار الحكم في دعوى التدليس واذا صدر ببراءة المفلس لزم اجتماعهم للمداولة بينهم في الصلح بمراعاة الاصول التي بينها فيما سلف

ولا يخفى انه لم يكن المراد بالانهاك الذي يترتب عليه جواز تأخير المداولة في الصلح ان يكون مستنبطاً من مجرد شكوى مرفوعة الى قلم النائب العمومي بل لا بد ان يكون قد حصل البدء في تحقيقه كما ذكر في المادة ٢٢٠ فان الشكوى قد تكون مختلة الاركان مبنية على غير اساس وتصدر من صاحبها بسبب الغيظ الذي كمن في صدره لما لحقه من الخسارة او يقدم عليها لتأخير تصفية اعمال التفليس ليزيد الحال اختلالاً طلباً للانتقام او يقصد بها اكراه المفلس على اعطائه شيئاً زيادة على غيره بخلاف البدء في التحقيق فانه يؤخذ منه وجود قرائن دالة على صحة النهمة. فاذا رفعت اذن شكوى لقلم النائب العمومي ولم يحصل البدء في تحقيقها جاز مع ذلك للدائنين ان يتفقوا على الصلح ولكن ربما يترتب على رفع تلك الشكوى ان تؤخر المحكمة التصديق على العقد حين الحكم فيها اذ يسوغ لها ذلك كما قلنا عند الكلام على المادة ٢٢٤ كما يسوغ لها عدم التأخير والحكم فوراً برفض طلب التصديق بغير بحث عما يتعلق بالجناية اذا رأت في الشكوى ما يدل على صحتها

واذا لم يوجد تدليس وحكم على المفلس بانه متصرف فقط يجوز له مع ذلك بمقتضى المادة ٢٢١ ان يستحصل على الصلح مع دائنيه لان التصير مجرد خطأ او

اهمال ولا يعد من الجرائم ولا مانع اذن من رضاء الدائنين بالصلح ولو كانت
الدعوى بالتقصير مرفوعة على المفلس وقت اجتماعهم للمداولة وإذا احبوا ان
يعرفوا اسباب التفليس ويقفوا على حقيقة التقصير قبل الرضاء بالصلح ساء لهم
بمقتضى المادة ٢٣١ السالف ذكرها ان يؤخروا المداولة فيه لحين الحكم في
الدعوى بشرط مراعاة ما هو مقرر في المادة ٢٢٠ من حيث توفر اكثر العدد
وثلاثة ارباع الديون

الفرع الثاني

فيما يترتب على الصلح

يترتب على عقد الصلح أن يكون مجرد التصديق عليه ملزماً لكافة المدينين
بالاذعان الى شروطه سواء كانوا مذكورين في الميزانية او لا وسواء تحققت
ديونهم او لا ويكون نافذاً ايضاً فيما يخص الدائنين القاطنين خارج القطر
المصري والدائنين الذين صار قبولهم في مداولته قبولاً موقتاً اي كان المبلغ الذي
يخصص لهم فيما بعد بمقتضى الحكم الانتهائي كما ذكر في المادة ٢٢٨ فيظهر من ذلك
انه لم يستثن احد واذا قيل ان في هذا التعميم ميلاً الى الاجحاف بحقوق الدائنين
الذين لم يقبلوا الصلح اذ يكونون ملزمين بامر بغير ارادتهم ولا اختيارهم بحباب
بان الالتزام لا ينشأ عن العقد من حيث هو بل يترتب على التصديق عليه من
الحكمة وهي لا تصدق عليه بالضرورة الا اذا رأت انه اخف ضرراً واقل
خسارة. وفضلاً عن ذلك لو حكم بان عقد الصلح لا يلزم الا من رضي به لتمكن
من لم يقبله من تعطيل اعمال المفلس وتيسر له منعه عن العود الى الاتجار
بواسطة مطالبته اياه بالمستحق له والاستحصال على احكام عليه وتنفيذها في امواله

فلا يثق به الدائنون الآخرون

ولا يخفى ان التعميم المستفاد من نص المادة ٢٢٨ لم يكن تعميماً مطلقاً بل مقيداً بمعنى انه لم يرد به دخول كافة انواع الدائنين بل هو قاصر على الدائنين العاديين دون الدائنين المرتبهين او الممتازين او الحاصلين على الاختصاص بعقارات مدينهم فانه سبق لنا ان هولاء الدائنين لا يدخلون في اعمال التفليسة ولا تسري عليهم اذن شروط الصلح الا اذا تنازلوا عن رهونهم او امتيازهم او اختصاصهم او اذا لم يكف ثمن الشيء المرهون او المقر عليه حق الامتياز او الاختصاص للوفاء بديونهم بتمامها فيعتبرون حيثئذ من الدائنين العاديين بالنسبة للباقي لم وتسري عليهم شروط الصلح بهذا الاعتبار

ويترتب ايضاً على عقد الصلح قفل اعمال التفليسة واعادة ما المفلس من الحقوق فترد له امواله ويعود له الحق في ادارتها والتصرف فيها ولكن لا ترد اليه تلك الاموال بمجرد صدور الحكم بالتصديق على العقد بل لا بد من الانتظار الى ان يصير ذلك الحكم في قوة حكم انتهائي بان تمضي عليه مواعيد الاستئناف بغير طعن فيه ولا تظلم منه او يرفض استئنافه ان حصل . ولقد اصاب الشارع في وضع هذا القيد اذ لولاه لربما حصلت مشاكل جمة واضرار عامة وفي الواقع لو جاز تسليم اموال المفلس اليه بمجرد صدور الحكم بالتصديق على الصلح وسلمت اليه بالفعل ثم استؤنف ذلك الحكم وابطل لاضطررنا الحال حيثئذ الى الرجوع فيما تم من التنفيذ واستلزم ذلك بالضرورة مصاريف وافرة وربما يكون المفلس قد تصرف في بعض الاموال فتشأ عن ذلك خسارة لروكية التفليسة

والحاصل انه متى صار الحكم بالتصديق على الصلح في قوة حكم انتهائي تنتهي مأمورية وكلاء المداينين كما ذكر في المادة ٢٢٩ ويسلمون اذن للمفلس

حسابهم القطعي بحضور مأمور التفليسة ويقفل هذا الحساب اذا قبل ويستلم
المفلس جميع امواله ودفاتره واوراقه وسنداتهِ ويعطى سنداً للوكلاء يخلو
طرفهم ويحرر مأمور التفليسة محضراً بجميع ما ذكر وتنتهي بذلك مأموريته
وانا حصل نزاع في الحساب يذكر ذلك في المحضر ويحيل مأمور التفليسة
المفلس والوكلاء الى المحكمة بدون احتياج الى التكليف بالحضور وهي تحكم في
المنازعة بمجرد الاحالة

وعود المفلس لاعماله بمقتضى عقد الصلح لا يكون بغير شرط ولا قيد في كل
الاحوال بل يجوز تقييده بقيود كأن يشترط الدائنون في العقد مراقبة اعماله
وملاحظة سيره بمعرفة من ينتخبونه سواء كان واحداً او اكثر الى ان يستوفوا
المستحق لهم. ومن البديهي ان المفلس لا يستفيد فائدة من مباشرة اعماله ثانياً الا اذا
تجاوز له الدائنون عن جزء من ديونهم فانهم اذا اتفقوا معه على استيفائها بتمامها
يقتى في الواقع في نفس الحالة التي كان عليها قبل اشهار افلاسه اي عاجزاً عن
الوفاء بما عليه وربما تصبح حالته اسوء من ذي قبل لان اشهار افلاسه ترتب عليه
حتماً عدم ائتمانه وابتعاد من اعتاد على معاملته فلا بد اذن من التجاوز له عن جزء
من الديون او اماله الى اجل فسيح للوفاء بها بتمامها كي يصاب الغرض المقصود
من رجوعه الى الاتجار وقد اصطلح الدائنون في الاغلب على قبول التجاوز بان
يبرؤ اذمة المفلس من جزء من الديون قل او جل مع اعطائه اجلاً للوفاء بما يبقى
لهم بعد البراء

وبين ابراء ذمة المفلس من بعض الديون وبين ابراء ذمة كل مدين آخر
من دينه كله او بعضه بالصورة المذكورة في المادة ١٨٠ من القانون المدني بون
عظيم لان الثاني يترتب عليه سقوط الحق في المبرأ منه بغير رجوع في اي حال
من الاحوال بخلاف الاول فانه انما يحصل اضطراراً وغاية ما يترتب عليه سقوط

الحق في المطالبة امام المحاكم بالمبرء منه ويعهد حيثذ الوفاء الى ذمة المدين وعزة نفسه والدليل على ذلك ان الشارع اشترط لاعادة اعتبار المفلس اليه ان يكون قد وفي بجميع المطلوب منه من اصل وفوائد ومصاريف كما سيأتي وقد يستفاد برهان آخر على ما ذكر من المقارنة بين نص المادة ١٨١ من القانون المدني وبين نص المادة ٢٤٩ من قانون التجارة فانه صرح في الاول بان ابراء ذمة المدين من الدين يترتب عليه ابراء ذمة ضامنيه ايضاً ومن المعلوم ان الكفالة لا تقوم الا بالدين فاذا زال السبب زال المسبب عنه بخلاف نص المادة الثانية فانه قيل فيه ان للمدين الحق في مطالبة الشركاء في الدين بتمام دينه ولو حصل الصلح مع المفلس ولم يصرح بذلك في تلك المادة الا بناء على القاعدة المقررة التي تقضي بان البراء الناشئ عن عقد الصلح لا يترتب عليه سوى سقوط الحق في مطالبة المدين امام المحاكم فاذا فرضنا ان لدائن عشرة آلاف قرش وتجاوز عن نصفها بمقتضى عقد الصلح جاز له مع ذلك ان يرجع بما ابرأ منه ذمة المفلس على الكفيل ان كان لانه لم يطلب عند التعامل تقديم كفيل اليه الا انقاء خسارة شيء من دينه في حالة افلاس المدين الاعلى

وقد يقع الصلح بين المفلس ودائنيه على ترك كافة امواله لم في مقابلة الديون بحيث لا يطالبونه بشيء غيرها سواء كفت الوفاء بجميع المستحق لم او لم تكف فلا توجد حاجة حيثذ لان يقدم الوكلاء عن المدينين حسابهم للمفلس بل يكون تقديم الحساب للدائنين حال اجتماعهم في جمعية عمومية لانهم اصبحوا مالكين لكافة اموال التفليسة بمقتضى عقد الصلح ويكون بيع تلك الاموال او تحصيلها وتوزيعها عليهم بالكيفية المقررة لذلك في حالة اتحاد المدينين كما ورد في المادة ٢٢٠ ولا فرق بين الصلح بهذا الشرط وبينه بشروط أخرى كالامهال في الوفاء بالمدين او تجاوز عن جزء منها سوى عدم رد الاموال للمفلس في الاول وردها في الثاني ولا اختلاف

في أي امر من الامور غير ذلك بل هما سيان في الحكم والصيغة أي يلزم لتمام
احدهما ما يلزم للثاني ويترتب على كل منهما ما يترتب على الآخر من حيث التخلص
من المطالبة بالدين امام المحاكم وانتهاء التفليسة وتراعى فيها على حد سواء اسباب
البطلان والنسخ التي سيأتي الكلام عليها

وقد تقرّر في ختام المادة ٢٢٨ انه يجب على وكلاء المدينين ان يسجلوا الحكم
الصادر بالتصديق في قلم كتاب المحكمة باسم كل واحد من المدينين وسبب ذلك
انه صرح في القانون المدني بانه يجوز لكل دائن بيده حكم بالزام مدينه بالوفاء ان
يستحصل على اختصاصه بعقارات مدينه المذكور كلها او بعضها بالكيفية المبينة
في قانون المرافعات ليكون آمناً على الوفاء فدائنو المفلس الذين تجاوزوا له
بمقتضى عقد الصلح عن جزء من الديون وحصلوا على حكم بالتصديق على ذلك
العقد اولى بذلك واحرى ليكونوا على يقين من عدم خسارة شيء زيادة عما تجاوزوا
عنه فيجب اذن على الوكيل عن المدينين ان يسرع الى تسجيل الحكم الصادر
بالتصديق على الصلح كيلا يتمكن المفلس من رهن امواله قبل ذلك فيكون
الدائن المرتهن مقدماً على من عداه وربما يصح الاختصاص حيثئذ عاطلاً من
الفائدة عارياً عن النتيجة ولا يسع الدائنين في هذه الحالة سوى الرجوع على
الوكيل بسبب ما وقع منه من التأخير ومطالبته بتعويض الضرر الذي نشأ عن
تقصيره واهماله

ولم يكن تسجيل الحكم بالصورة السالف ذكرها لازماً حتماً في كل الاحوال
سواء اشترطه المدينون او لم يشترطوه بل يجوز التسامح فيه اذ قيل في المادة ٢٢٨
انه يجب على وكلاء المدينين ان يسجلوا الحكم ما لم يوجد شرط بخلاف ذلك في
نفس عقد الصلح فاذا صرح في العقد بعدم لزومه لا يجب على الوكلاء اجراؤه.
وهو على كل حال قليل الاهمية ضعيف الاثر لان التجار لا يقبلون عادة على شراء

العقارات واملاكها لما يترتب على ذلك من تعطيل اموالهم واذا وجد للمفلس عقارات فلا بد ان يكون قد رهنها بالطرق القانونية قبل اشهار افلاسه سواء كان تأمينا على ما اقترضة من النقود املا في التخلص من التفليس او لغير ذلك

الفرع الثالث

في زوال الصلح

يزول الصلح باحد اسباب ثلاثة بطلان العقد وفسخه واشهار الافلاس مرة ثانية وستتكم على كل من هذه الاسباب في بحث مخصوص لزيادة البيان

المبحث الأول

في بطلان عقد الصلح

من المعلوم ان كل عقد يحكم ببطلانه اذا ثبت الاكراه عليه او حصول الغلط فيه او وقوع الغش والتدليس ولكن يستثنى من ذلك عقد الصلح الذي نحن بصدده لانه لا يتم الا بعد مباحثات ومداولات كما بينا فيما مر ولا يعد واجب التنفيذ الا بعد التصديق عليه من المحكمة فلا يظن الاكراه عليه ولا وقوع الغلط فيه ولذلك تقرر في المادة ٢٣١ انه لا تقبل الدعوى ببطلان التصديق على الصلح الا اذا كانت مبنية على غش ظهر بعد هذا التصديق وكان هذا الغش ناتجا عن اخفاء مال المفلس او نشأ عن مبالغة في ديونه او اذا كانت تلك الدعوى مبنية على الحكم عليه بانه تفالس بالتدليس . فيتضح من ذلك انه لا يحكم ببطلان الصلح الا لسببين احدهما الغش والثاني الحكم على المفلس بانه تفالس بالتدليس ولا حاجة لطالة الكلام هنا على السبب الثاني فان وجه ابطاله

للصلح ظاهر من مجرد التسمية ونكتفي اذن بان نقول انه متى صدر الحكم على
المفلس من محكمة المواد الجنائية بانه تفالس بالتدليس يبطل عقد الصلح حتماً ولا
غرو في صدور ذلك الحكم بعد عمل الصلح فان الدعوى بالتفالس بالتدليس
لا بد ان تكون في هذه الحالة رُفعت بعد التصديق على العقد لانها لو رُفعت
قبلة لما وقع الصلح بل كان المدينون يؤخرون المداولة فيه حين الحكم في الدعوى
او يصيرون في حالة الاتحاد كما ذكر فيما سلف

واما السبب الاول وهو الغش فلم يكن المراد به اي غش كان بالصورة
المبينة في القانون المدني بل لا بد ان يكون بالتقيود المدونة في المادة ٢٢١ بان
يكون ناشئاً عن اخفاء مال المفلس او عن المبالغة في ديونه . فاذا ظهر لاحد
المدينين غش من هذا القبيل كان مخيراً بين طلب رفع الدعوى بسببه على المفلس
امام محكمة المواد الجنائية بانه تفالس بالتدليس وبين رفع الدعوى به امام محكمة
المواد التجارية باعتبار كونه مبطلاً لعقد الصلح فاذا اخار الاول وقبل طلبه بان
رفعت النيابة العمومية الدعوى وجب عليه ان يتظار الحكم في الدعوى واذا
صدر الحكم بشيئها يبطل الصلح حتماً واذا اخار الثاني اصاب من اول وهلة
الغرض المقصود بالذات بغير دخوله في المادة الجنائية

ولا يكتفي بان يكون الغش ناشئاً عما تقدم بياؤه يمكن بسببه طلب ابطال
الصلح بل لا بد ان يكون ظهوره بعد الحكم بالتصديق على العقد لانه اذا
ظهر قبل ذلك يسوغ للمدينين المعارضة في التصديق فاذا سكتوا يستدل
بسكونهم على رضائهم به الصلح مع علمهم بالغش ويسقط حينئذ حقهم في الدعوى
به بعد ذلك

واذ كان بطلان الصلح غير جائز الا بسبب اقتراف جريمة من الجرائم التي
تستوجب العقاب كما عم به امر ربي الشارع انه يلزم الاحتراز والاحتباس من

شر من يقدم على ذلك بحيث لا يتمكن من اخفاء جزء من ماله قل او اكثر لان
 ما ظهر من سوء سلوكه يوجب عدم ائتمانه والثوق به ولكنه لم يستحسن جعل اتخاذ
 طرق الاحتراز واجبا حتما اذ ربما يكون طلب البطالان غير مبني على سبب
 صحيح فيعد اتخاذ تلك الطرق من الجور والاعساف فضلا عما ينشأ عنه من
 الضرر والخسارة فعلة على وجود قرائن دالة على صحة التهمة اي على دخول
 النائب العمومي عن المحضرة الفخيمة الخديوية في الدعوى اذ قيل في صدر المادة
 ٢٢٢ انه اذا اقيمت دعوى على المفلس بعد التصديق على الصلح بانه تغالس
 بالتدليس وصار حبسه او وضعه تحت الحفظ يجوز للمحكمة ان تأمر بما يلزم من
 الاجراءات التحفظية فيظهر من ذلك انه لا يسوغ للمحكمة ان تأمر بتلك
 الاجراءات الا بعد رفع الدعوى من النائب العمومي وهو لا يرفعها بالضرورة
 الا اذا غلب الظن بصحة التهمة واذا قيل ان ظاهر عبارة المادة ٢٢٢ يقضي بعدم
 اكتفاء برفع الدعوى اذ اشترط ايضا ان يكون المفلس قد حبس او وضع تحت
 الحفظ فيجاب بانه لم يكن المراد من ذلك المنع والتقييد بل المراد بيان جواز الامر
 بالاجراءات المذكورة في حالة رفع الدعوى صحيحة حقيقية ليس الا بحيث لا
 يكتفى بمجرد شكوى او اخبار وانما اضيف على ذلك الحبس او الوضع تحت
 الحفظ لان الغالس بالتدليس من الجنايات والاصل في الجنايات ان يحبس
 فيها المتهم حبسا احتياطيا . وفضلا عما تقدم من البديهي ان الامر بالاجراءات
 التحفظية في حالة عدم حبس المتهم الزم منه في حالة حبسه لان الغرض
 من تلك الاجراءات منع المفلس عن التمكن من اخفاء امواله او تبديدها
 فاذا كان محبوسا لا توجد حاجة اليها اذ تؤمن غائلته اذ ذاك بخلاف ما
 اذا كان مطلق السبيل فانه ربما لا ينتهي عن الشر والفساد ولا يزدجر عن
 الغدر ولا يعتبر بما فات

والمحاصل ان المحكمة لا تأمر بالاجراءات التحفظية الا اذا اُقيمت دعوى جنائية على المفلس فاذا رُفعت الدعوى بالبطلان بالطرق المقررة في المواد المدنية لا يؤثر بشيء من هذا القيل بل يبقى المفلس متصرفاً في ادارة امواله بغير رقيب عليه الى ان يحكم بالبطلان

واذا رُفعت الدعوى الجنائية وصدر امر من قاضي التحقيق بانه لا وجه لها او صدر حكم انتهائي ببراءة المتهم وجب حتماً ابطال تلك الاجراءات ورد اموال المفلس اليه وكذلك تبطل تلك الاجراءات اذا حكم على المفلس بالعقوبة ولكن ابطالها في هذه الحالة يكون لاستبدالها باجراءات أخرى قطعية متبينة فيما يأتي

وعلى كل حال يترتب على بطلان الصلح فتح اعمال التفليسة ثانياً ورفع يد المفلس عن ادارة امواله وصيرورة المدينين في حانة الاتحاد ولذلك تقرر في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٢ ان المحكمة تعين مأموراً للتفليسة ووكيلاً واحداً او اكثر عن المدينين بمجرد اطلاعها على الحكم الصادر بان المفلس تفالس بالتدليس او يحصل ذلك التعيين في نفس الحكم الصادر منها ببطالان الصلح ويجوز حينئذ لوكلاء ان يضعوا الاختام على اماكن المفلس ويجب عليهم ان يباشروا بدون تأخير تحقيق جرد الاموال والسندات والاوراق مع مراجعة قائمة الجرد القديمة ويكون ذلك بحضور مأمور التفليسة او من يعينه لينوب عنه. واثنا قيل يجوز وضع الاختام ولم يصرح بوجوب ذلك كما في حالة اشهار الافلاس في اول الامر لان الغرض من وضع الاختام حصر اموال المفلس والمحافظة عليها في وقت جردها وهي في الحانة التي نحن بصددتها يكون قد سبق جردها عند اشهار الافلاس والاحتاطة بها عند تقديم الحساب للمفلس بعد التصديق على الصلح فيمكن بغاية السهولة معرفة ما يترك منها تحت يد المفلس

والوقوف على حقيقة مقدار ما اخلسته فلا حاجة لوضع الاختام الا اذا راي الوكيل عن المدينين لزوماً لذلك

ووجه الاقتصار ايضاً على تحقيق جرد الاموال في هذه الحالة والاستغناء به عن تحرير قائمة جرد جديدة ظاهر جلي فان ذلك التحقيق يكفي لمعرفة ما كان باقياً عند المفلس من امواله التي سبق جردها وما كان غير باق منها ولا يستلزم من الزمن ما يستلزمه الرقم والتحرير فاذا اظهر نقص شيء سئل عنه المفلس واذا اظهر زيادة في الاموال وجب تحرير قائمة جديدة بها تكملة للقائمة السابقة وكذلك اذا وجد مدينون مستجدون وجب على الوكلاء ان يحرروا ميزانية تكملة للميزانية القديمة ويكلفوا هؤلاء المدينين بتقديم طلباتهم لتحقيقها بالكيفية المبينة فيما مر ويكون تكليفهم بذلك بخطابات ترسل اليهم وباعلانات تُشر في الجرائد وتلصق في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية ويلزم ان تكون تلك الخطابات والاعلانات مشتملة على ملخص الحكم الذي عين الوكلاء فيه

ومتى تم تحقيق انديون التي حدثت يُطلب حضور المدينين واجتماعهم لابتداء رايهم في ابقاء الوكلاء او استبدالهم بغيرهم ثم يحصل اشروع في توزيع الاموال بمراجعة الاصول التي سبق فيها ياتي ولكن لا يسوغ الشروع في ذلك الا بعد انقضاء المواعيد المعطاة لمن كان متبياً في القطر المصري من المدينين المستجدين وفي ظرف خمسين يوماً بالاكثير من تاريخ نشر الحكم الذي صار تعيين الوكلاء فيه كما ذكر في المادة ٢٢٤

ولا عبادة بما حدث من انديون وغيرها من الاعمال في ثناء المدة المتوسطة بين الحكم بالتصديق على الصلح وبين حكم بطلانه الا ان كانت بغير غش ولا تدليس ان قيل في المادة ٢٢٥ انه لا يصير بطلان المعاملات التي صدر من المفلس بعد احكامها بالتصديق على الصلح وقبل بطلانها ان حصلت نديساً منه

اضراراً بمقتضى المداينين فيظهر من ذلك ان تلك المعاملات تعتبر صحيحة الى ان
 ثبت وقوع الغش والتدليس فيها وحصول الضرر بمقتضى المداينين. ولا فرق
 بين ما كان منها بمقابل وبين ما كان بوجه التبشيع لان الشارع لم يأت هنا
 بالتمييز والتفريق اللذين صرح بهما في المادة ٢٢٧ والمواد التالية لها وبناء على
 ذلك يعد كل عمل عملة المفلس في المدة السابقة ذكرها صحيحاً سواء كان بيعاً او
 هبة او وفاء بديون حل اجلها او لم يحل ولا يحكم بطلان ذلك العمل الا اذا
 ثبت الغش كما قلنا آنفاً ويدخل اذن المداينون المستجدون في روكية التفليسة
 بجميع ديونهم بغير نقص شيء منها واما المداينون السابقون فمع كون حقوقهم
 تعود اليهم بتمامها بالنسبة لشخص المفلس بمجرد بطلان عقد الصلح لا يدخلون في
 روكية التفليسة بجميع ديونهم الا اذا كانوا لم يقبضوا شيئاً من القدر الذي تقرر لهم
 في الصلح. فاذا كانوا قد قبضوا ذلك القدر كله لا يعدون من المداينين للتفليسة
 ولا يستحقون من اموالها قليلاً ولا كثيراً واذا كانوا قد قبضوا جزءاً منه يدخلون بجزء
 من ديونهم الاصلية مقابل الجزء الباقي لهم من القدر المذكور كما ورد في المادة
 ٢٢٦ ومثال ذلك انه اذا كان لاحد الدائنين مائة ليرة وتجاوز في عقد الصلح
 عن خمسين منها ولم يقبض شيئاً من الخمسين الباقية ثم ابطال العقد المذكور
 تعود اليه كافة حقوقه بالنسبة للمفلس وروكية التفليسة اي يدخل في التوزيع
 بالمائة ليرة كلها لان العقد اصبح كأنه لم يكن واما اذا قبض الخمسين الباقية بتمامها
 ثم ابطال العقد فتعود اليه حقوقه في مطالبة شخص المفلس بما تجاوز عنه مراعاة
 نتيجة البطلان ولكن لا يدخل بذلك في روكية التفليسة لانه يعد بالنسبة لها انه
 استولى على حقوقه بتمامها لان الخمسين ليرة قامت عندها مقام المائة والوفاء بها
 يعتبر حينئذ فيما يتعلق بها كأنه وفاء بتمام الدين. اما اذا قبض خمسين وعشرين
 ليرة فقط يعد ذلك مقابلاً لخمسين ليرة من مبلغ الدين ويدخل اذن في روكية

التفليسة بالخمسين الثانية المقابلة للخمس وعشرين التي لم يقبضها
 وإذا سأل سائل عن سبب التمييز بين ما يترتب على البطلان فيما يتعلق
 بشخص المفلس وبينه فيما يتعلق بروكية التفليسة نقول انه انما تقرّر ان بطلان
 عقد الصلح يترتب عليه ان يعود للدائنين ما كان لهم من الحقوق بالنسبة للمفلس
 بغير نقص لانه لا يحكم به الا اذا ظهر حصول غش من المفلس او حكم عليه بانه
 تفالس بالتدليس فليس من العدل والانصاف ان يسقط حق دائنيه في
 مطالبتهم بما كان باقيا لم يجرد تمكنه من اخفاء غشه وكتمان تفالسه الى ان يدفع
 اليهم ما حصل الاتفاق عليه بل من الصواب ان يلتزم بعاقبة سوء فعله زجرا له
 وعبرة لغيره. واما بالنسبة لروكية التفليسة اي بالنسبة للدائنين الآخرين فقد
 تقرّر ان من قبل عقد الصلح واخذ جزءا من دينه باعتبار القدر المتفق عليه
 في ذلك العقد لا يدخل في التوزيع بعد البطلان الا بجزء من ديونه الاصلية
 مقابل الجزء الباقي له من القدر المذكور لان الدائنين المستجدين لم يقترفوا
 ذنبا ولم يرتكبوا غشا ولم يسبق منهم تجاوز عن جزء من الدين ولا قبض شيء
 منه وربما كان ما اخذه الدائنون السابقون من اموالهم التي فرضوها للمفلس

المبحث الثاني

في فسخ عقد الصلح

من الاصول المقررة والقواعد العمومية انه اذا التزم انسان لآخر بشيء
 وقصر في الوفاء بما تعهد به جاز للمتعهد اليه ان يطلب فسخ العقد الخاص بذلك
 فمراعاة لتلك الاصول والقواعد صرح في المادة ٢٦٢ بانه اذا لم يوف المفلس
 بشروط الصلح يجوز طلب فسخه امام المحكمة. فان قيل ما الفرق بين البطلان

وبين الفسخ قلنا ان الاول ينشأ عن افعال سابقة على العقد كما اتضح لك مما مر
 بخلاف الثاني فانه ينشأ عن تصير يحدث بعد العقد كما هو ظاهر من عبارة المادة
 ٢٢٢ السالف ذكرها وها مع ذلك متفقان في النتيجة من حيث اعتبار العقد كأنه
 لم يكن وصيرورة المدينين في حالة الاتحاد مجرد الحكم باحدهما . فيأزم اذن في
 حالة الفسخ استيفاء كافة الاجراءات التي بينها عند الكلام على البطلان كما
 وردت في مادتي ٢٢٢ و ٢٢٤ ولا سيما انه قيل في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٢
 ان المحكمة تعين مأموراً للمنفلس ووكيلاً واحداً او اكثر عن المدينين بمجرد
 اطلاعها على الحكم الصادر بان المنفلس تفالس بالتدليس او يحصل ذلك
 التعيين في نفس الحكم الصادر منها ببطلان الصلح او فسخه

وفضلاً عن استيفاء تلك الاجراءات تراعى في حالة البطلان وفي حالة
 الفسخ على السواء كافة الاحكام المقررة في مادتي ٢٢٥ و ٢٢٦ فيما يتعلق باعتبار
 الاعمال التي علمها المنفلس بغير غش بعد التصديق على الصلح وقبل فسخه
 وكذلك فيما يتعلق بتقدير الديون التي يدخل بها الدائنون السابقون على
 الفسخ في توزيع الاموال بعده

وانما قلنا اننا ان "فسخ والبطلان يتفقان في النتيجة من حيث اعتبار
 العقد كأنه لم يكن وصيرورة المدينين في حالة الاتحاد ولم تقل انهما يتفقان في
 النتيجة بالاطلاق من غير تقييد بالحيثية لانهما يختلفان في امور ثلاثة

الاول ان المحكمة تحكم حتماً بالبطلان بمجرد ثبوت الغش او بمجرد
 اطلاعها على الحكم الصادر على منفلس بانه تفالس بالتدليس وليست ملزمة
 حتماً بالحكم بالفسخ بمجرد حصول التصير من المنفلس في الوفاء بشروط الصلح بل
 يسوغ لها ان تمسك بحكم المادة ٢٢٨ من القانون المدني وتأذن للمنفلس بمهلة للوفاء
 والثاني ان البطلان يدرى حتماً ذمة الكفلاء كما ذكر في المادة ٢٢١ والفسخ

لا يترتب عليه ذلك كما ورد في المادة ٢٣٢ وسبب الإبراء من الكفالة في الحالة الأولى وعدم الإبراء منها في الحالة الثانية أنها أي الكفالة لا تقوم إلا بالصالح فمتى بطل تزول بالضرورة وتصبح كأنها لم تكن شيئاً مذكوراً على أنه لا يقبل عقلاً أن يطالب الكفيل بمقتضى عقد لم يبق له في الوجود أثر وإما في حالة الفسخ فمن البديهي أنه لا يحكم به إلا إذا حصل تقصير في الوفاء والمدانيون لم يشترطوا الكفالة إلا خشية ذلك التقصير فلا يصح حرمانهم منها عند الحاجة إليها والافتقار إلى الغرض المقصود منها ولذلك صرح الشارع بعدم الإبراء منها في حالة الفسخ فيما بواجب العدل وإحقاقاً للحق وإن كانت بوادر النظر تقضي بغير ذلك لما يتصور من أنها في كلتا الحالتين تابعة للعقد والتابع له حكم المتبوع فلا يصح أن يفسخ العقد فيما يخص المدين ودائنيته ويبقى فيما يخصهم مع الكفيل وإذا تقرر أن الفسخ لا يبرئ الكفيل وأنه كالبطالان يترتب عليه أن يعود للدائنين ما كان لهم من الحقوق بتمامها بالنسبة لشخص المفلس فربما يتوهم من ذلك أن الكفيل يصير مسئولاً عن جميع تلك الحقوق فن دفع هذا الوهم بأنه لا يسوغ بالضرورة أن يكون الفسخ موجباً لالزام الكفلاء بشيء زيادة عما كانوا ملزمين به قبله ولذلك لا يسألون إلا عن المبلغ المكفول بحيث إذا بيعت أموال المفلس وكفت للوفاء بجزء من الديون بقدر ذلك المبلغ لا يطالبون بشيء آخر بأي صورة كانت وإذا كان المفلس دفع لدائنيه جزءاً من الدين قبل فسخ عقد الصلح بحسب ذلك الجزء من المبلغ المذكور كما يستنزل منه ما يصير توزيعه بعد الفسخ ولا يلتزم الكفلاء إلا بقيمة الفرق بين ما قبضه الدائنون وبين ما ضمنوا (أي الكفلاء) الوفاء به

والثالث أن البطلان يجعل مفلس غير جدير بالمحصول على صلح مرة ثانية بخلاف "فسخ" إذ ورد على ذلك اتفاقنا فيما تقدم أنه يلزم في الحالتين

استيفاء الاجراءات المقررة في المادة ٢٢٤ وهي دالة على جواز عمل صلح جديد فكيف ساغ لنا القول هنا بأنه يتسنى عمل صلح جديد في إحدى الحالتين دون الثانية بحاجب بأنه لا تناقض ولا تنافي بين ما قلناه وبين مدلول المادة ٢٢٤ إذ يستفاد منها في الحقيقة إمكان عمل صلح جديد ولكن لا يخفى ان القواعد العمومية الخاصة بالصلح التي تكلمنا عليها فيما سلف تقضي بأنه اذا حكم على المفلس بأنه تفالس بالتدليس لا يجوز عمل صلح معه فيتضح من ذلك ان الشارع انما اراد في المادة ٢٢٤ إمكان عمل صلح جديد في الاحوال التي تتوفر فيها الشروط اللازمة له ليس الا ولم يقصد الاطلاق والتعميم وبعبارة أخرى ان البطلان ينشأ عن التفالس بالتدليس كما ان المنع من العمل ينشأ عنه ايضاً ولا يجوز البتة ان يجتمع احد الشيئين الناشئين عن شيء واحد مع تقيض الآخر فالبطلان لا يجتمع مع الصلح. واذ قيل ان البطلان لا ينشأ في كل الاحوال عن التفالس بل قد ينشأ ايضاً عن وقوع غش وقد اتضح لك انه مانع من الصلح ادا كان مبنياً على التفالس فهل يكون مانعاً منه ايضاً اذا كان مبنياً على الغش مع عدم وجود نص في القانون بذلك كما ورد فيما يتعلق بالتفالس يمكن ان يحاجب بالسلب لان النص الوارد فيما يتعلق بالتفالس قاصر عليه ولا يتناول غيره لان القواعد العمومية تقضي بان النصوص الناهية مانعة لغير المنهى عنه ولكن لا ينطبق هذا الجواب على الصواب لانهما نجد نصاً آخر يستفاد منه بطريق الاستنباط عدم جواز الصلح في حالة الغش وهو نص المادة ٢٢٧ فانه الزم المحكمة بان تمتنع عن التصديق على الصلح اذا رأت ان مصلحة العمومية او مصلحة ارباب الديون تقتضي ذلك ومن البديهي ان كنا نصلحيين تستلزمان منع الغش والتدليس فاذا كان الغش يترتب عليه امتناع المحكمة عن التصديق على الصلح بعد حصوله يلزم بوجه الاولوية ان يكون موحياً بعدم عمل الصلح مراعاة للنظام العام

المبحث الثالث

في الحكم باشهار الافلاس مرة ثانية

لا مشاحة في جواز الحكم باشهار افلاس المدين مرة ثانية اذا وقف عن دفع ديونه بعد الصلح فاذا حكم بذلك ينفسخ بالضرورة عقد الصلح لان المدين اصبح حينئذ عاجزاً عن الوفاء بما التزم به فيه بسبب رفع يده عن ادارة امواله . ولكن لا يحكم باشهار الافلاس مرة ثانية اذا سبق ابطال عقد الصلح او فسخه كما يؤخذ من ختام المادة ٢٢٦ لانه اذا سبق احد هذين الامرين يكتفى به اذا صار الوصول بواسطته الى الغاية التي قصدت من اعادة اشهار الافلاس وهي رجوع المحالة الى ما كانت عليه قبل الصلح

ومتى حكم باشهار الافلاس مرة ثانية تستوفى كافة الاجراءات التي تلزم عند اشهاره في اول مرة اي يعين مأمور للتفليسة ووكيل عن المداينين وتوضع الاختام على اموال المفلس وتحرر ميزانية جديدة وقائمة جرد ويعين وقت الوقوف عن دفع الديون سواء كان في الحكم الصادر باشهار الافلاس او في حكم آخر يصدر بعده وبالحجة لا تغادر صغيرة ولا كبيرة مما يلزم استيفاؤه في الافلاس الاول كانه لم يكن شيئاً مذكوراً . ويتج من ذلك انه لا يسوغ في هذه الحالة مراعاة حكم المادة ٢٢٥ لمعرفة ما كان صحيحاً من الاعمال التي عملها المفلس بعد التصديق على الصلح وما كان منها فاسداً بل يراعى في ذلك حكم المادة ٢٢٧ والمواد التالية لها بمعنى انه لا يكتفى باعتبار صحة تلك الاعمال متى كانت بغير غش ولا تدليس كما ذكر في المادة ٢٢٥ بل لا بد من البحث عن وقت حصولها وكيفيته وعما اذا كانت بمقابل او بغيره وسوء قصد او بسلامة نية ليعرف ما

كان منها صحيحاً وما كان باطلاً حتماً وما كان قابلاً للبطالان وقد سبق تفصيل ذلك عند الكلام على تلك المواد مع الاطّباب الكافي والبيان الوافي فراجعته ان شئت

واذا وجد عند اشهار الافلاس ثاني مرة دائنون مستجدون فيشتركون في روكية التفليسة مع الدائنين السابقين بمراعاة الاصول المقررة في المادة ٢٣٦ وقد بينا فيما مرّ تلك الاصول واوضحناها فلا داعي الى التطويل بذكرها

ولا يترتب على اشهار الافلاس بعد الصلح براءة ذمة الكفلاء ان كان ثمّ كفلاء بل يستترّون على ضمان الوفاء بما هو مستحق للدائنين السابقين كما في حالة فسخ عقد الصلح وان لم يرد في ذلك نص صريح في القانون لان اشهار الافلاس في الحالة التي نحن بصددّها عبارة عن فسخ الصلح ضمماً اذ الحكم بالاول مبني على الوقوف عن دفع الديون قديمة او حديثة والحكم بالثاني مبني على التقصير في ذلك فبما في الواقع ناشئان عن سبب واحد بغير فرق سوى الاستناد في الاول على التقصير في دفع الديون القديمة والحديثة والاكتفاء في الثاني بالاستناد على التقصير في دفع الديون القديمة دون الحديثة وفضلاً عن ذلك فقد علمت مما مرّ ان الدائنين السابقين لم يشترطوا الكفالة الاخشية العجز والتقصير فلا يكون من العدل والانصاف حرمانهم منها عند الحاجة اليها والافتقار الى الغرض المتصوّر منها والحاصل ان الكفلاء لا تبرأ ذمتهم من الكفالة بسبب الافلاس ولكن لا يلزمون الا بما ضمنوا الوفاء به كما مرّ

الفصل الثاني

في اتحاد المدائنين

عدم حصول صلح بين المفلس ودائنيه يؤخذ منه اتفاقهم جميعاً على استمرار أعمال التفليسة الى نهايتها وتوزيع اموالها بينهم ولذلك قيل في المادة ٢٢٩ أنهم يكونون مجرّد ذلك في حالة الاتحاد. فتمت اصبغ الدائنون في الحالة المذكورة وجب على مأمور التفليسة بمقتضى تلك المادة ان يشاورهم فوراً فيما يتعلق بادارة الاشغال وفي ابقاء الوكيل عنهم او استبداله بغيره ووجه وجوب مشاورتهم في ذلك ان أعمال الوكيل تزيد اهمية عما كانت عليه من قبل لانه لا يقتصر بعد الوصول الى هذه الحالة على حفظ الاموال وادارتها كما كان قبلاً بل يجب عليه تصفيتها بالبيع والتراضي وغيرها ولا يخفى ما لهذه الاعمال من الاهمية حتى اضطر الشارع للتصريح في المادة ٢٤٥ بلزوم جمع المدائنين في كل سنة على الاقل ما داموا في حالة الاتحاد للنظر في حساب الوكيل والمذكرة بعد ذلك في ابقائه او استبداله بغيره. وعلى كل حال يجزى محضر اقوال المدائنين وملحوظاتهم ثم يقدم للمحكمة وهي تحكم بالبقاء او الاستبدال بعد سماع تقرير مأمور التفليسة ولا تكون في ذلك مقيدة برأي الدائنين كما قلنا عند الكلام على الوكيل الموقت بل يسوغ لها ان تبقى من طلبة الدائنون استبداله وتستبدل من طلبوا ابقائه. فاذا بقي الوكيل مستمر على اتماله وتباجئه اتمال أخرى ستبينها فيما يأتي واما اذا استبدل بغيره فيجب عليه ان يقدم حسابه من خلفه بحضور مأمور التفليسة بعد تكليف المفلس بالحضور تكليفاً رسمياً

ولم يستثن من هذه الجمعية الدائنون المشارون ولا الدائنون المرتبون

او المحاصلون على الاختصاص بعقارات المدين كلها او بعضها كما استثنوا من
جمعية الصلح لان المداولة في الجمعية التي نحن بصددھا تتعلق بامر يشترك فيه
الدائنون بسائر انواعهم اي هم العاديين منهم والممتازين بالسواء وهو تصفية
اموال التفليس بخلاف المداولة في جمعية الصلح فانھا تكون قاصرة على امر خاص
بالدائنين العاديين وهو تجاوز عن جزء من ديونهم ولا يدخل في ذلك
الدائنون الممتازون لانهم آمنون على حقوقهم بتمامها بسبب ما عندهم من الرهون
وما لهم من الامتياز ولا يتوقف استيفاءها على اتمام اعمال التفليس

ومتى اجتمع الدائنون يستشارون ايضا بمقتضى المادة ٢٤٠ في امر تعيين اعانة
لمفلس من مال تفليسته اذ تأتي المروءة ان يترك من وقع في مهواة التفليس صفر
اليدين عاجزاً بسبب اشهار افلاسه عن الاشتغال باي عمل يحصل بواسطته
على القوت وسد الحاجات فرأى الشارع ان يفتح باباً لمزيد المساعدة اليه ولقد
اصاب في ذلك واجاد ورأى حرمة الانسانية ولا سيما انه عند صيرورة المداينين
في حالة الاتحاد يمنع عن مفلس ما رتب اليه بمقتضى المادة ٢٦٥ ليقوم ببعثته لانه
يجب حينئذ تصفية امواله وتوزيعها على المداينين . وقد كان الاجدر ان يكون
تعيين مقدّر تلك الاعانة بمعرفة المداينين لانها من قبيل التبرع منهم والاحسان ولكن
نطقت عبارة المادة ٢٤٠ بغير ذلك اذ صرح فيها بان المداينين يستشارون
لمعرفة ما اذا كان تعيين اعانة لمفلس من مال تفليسته ممكناً او غير ممكن
فليس لهم سوى ابداء رأي في الامكان وعدم الامكان فقط فاذا استقر رأيهم على
السلب قضي الامر واما اذا استقر على الايجاب فيعرض الوكلاء عن المداينين
مقدار الاعانة على مأمور التفليس وهو يقدر ما يستصوبه سواء كان نفس ما
عرضه الوكلاء و اقل منه او زيد عنه باعتبار سير المفلس وحالته وعدد افراد
عائلته وبمراعاة مصلحة الدائنين . ولا يخفى ما في اتباع هذه الطريقة من الضرر

ومخالفة الصواب فضلاً عما قدمناه اذ ربما يترتب عليها امتناع الدائنين في كثير من الاحوال عن ابداء رأي بامكان اعطاء الاعانة لانهم كيف يصرحون في الواقع بامكان امر لا يعلمون نتيجة ولا يدرون عاقبته ولا يتسنى لهم معرفة ما يلتزمون به بسببه فيوجد بالضرورة كثيرون تميل نفوسهم الى اعطاء مائة ليرة مثلاً ولكنهم يضطرون الى ابداء رأيهم بعدم امكان اعطاء شيء مطلقاً خوفاً من تجاوز ذلك المبلغ

ويكون رضا المدينين باعطاء الاعانة صحيحاً متى كان باتفاق اكثر الحاضرين منهم كما صرح به في المادة ٢٤٠ السالف ذكرها فيكتفي في ذلك برأي فريق منهم متى زاد عدده على نصف الحاضرين بواحد ولا يلزم في هذه الحالة البحث عن مقدار الديون المستحقة الى من يرضى باعطاء الاعانة كما يلزم ذلك في حالة المداولة في الصلح اي لا يشترط ان يكون لمن رضي باعطاء الاعانة ثلاثة ارباع الديون كما اشترط ذلك لصحة الصلح

واذا قرر رأي الدائنين على عدم امكان اعطاء شيء للمفلس فلا يسوغ له ان يتظلم من ذلك بأي طريق من الطرق كما لا يسوغ له التظلم من قلة المبلغ الذي يعينه مأمور التفليسة اذا وجدته غير كاف ولا حاجة لبيان سبب ذلك فانه ظاهر جلي اذ علم مما مر ان اعطاء الاعانة من قبيل التبرع والاحسان ولا يعقل انه يمكن استعمال طرق التهر والاكراه للاستحصال عنها او على زيادة مبلغها بل على المفلس ان يتنع بما يعين اليه ويرض بما يتج منه على تحسين من سبيل . واذا رأى وكلاء الدائنين ان مأمور التفليسة تغذى في ذلك جاز لهم المعارضة امام المحكمة محافظة على مصلحة موكلهم

ولا يخفى ان استشارة الدائنين فيما يتعلق باعطاء الاعانة واجبة حتماً على مأمور التفليسة بغير تنضار صلب من مفلس ولا توقف على التمس منه كما

يؤخذ من الاطلاق في عبارة المادة ٢٤٠ حيث قيل "يستشار المداينون الخ" بغير قيد ولا تعليق ولقد اصاب الشارع في ذلك اذ ربما يكون المفلس في غاية الضنك ونهاية الضيق ولا تأذن له مع ذلك قوة ايبائه او شدة حياته بطلب الاعانة من اموال غرمائه

ومن مستلزمات صيرورة المداينين في حالة الاتحاد ان يحصل الشروع في استيفاء كافة الاعمال التي توصل الى تصفية اموال التفليسة وتوزيعها على الدائنين ولكن قد ينشأ عن الاسراع في تصفية تلك الاموال خسائر جسيمة واضرار جمة كأن يكون المفلس محل تجارة متلافلواً يريد بيع ما فيه من البضائع فوراً فربما لا يمكن الحصول على ثمن مواز للقيمة الحقيقية فتلاني الشارع هذا الامر بما صرح به في المادة ٢٤٢ من انه يجوز للمداينين ان يأذنوا لوكلائهم باستمرار تشغيل اموال التفليسة واشترط لصحة الاذن بذلك ان يكون باتحاد رأي ثلاثة ارباع المداينين باعتبار عددهم وما لهم من الديون لما له من الاهمية اذ ربما يترتب عليه ضياع تلك الاموال كلها او جلها . ولم يكن المراد هنا الاكتفاء بثلاثة ارباع المداينين الحاضرين في الجمعية بل لا بد ان يكون ذلك باعتبار عدد جميع المداينين ومقدار الديون بتمامها ومع ذلك يجوز لمن خالف في الرأي من الدائنين ان يعارض فيه امام المحكمة ويؤدي اليها الاسباب التي بعثته على مخالفة الاكثرية والانعزال عنها كما يجوز ذلك للمفلس بسبب ما له من الشأن في تشغيل امواله لما عسى ان ينشأ عنه من الخسارة او يترتب عليه من الربح اذ ليس المراد طرح قيمة ما وجد من تلك الاموال عند شهر التفليسة من مبلغ الديون بصرف النظر عما نشأ عن تشغيلها فيما بعد من الربح والخسارة بل المراد احتسابها باعتبار ما آلت اليه وقت التصفية بمعنى ان الربح يستنزل من الديون كالاصل ويلتزم المفلس بالخسارة بحيث تنقص ديونه في الحالين بقدر ما اخذه الدائنون عند

التوزيع ولا عبء بالمقدار الذي وجد عند اشهار الافلاس. وإذا قيل انه لم يرد نص بذلك في القانون نقول نعم لم يرد فيه نص صريح ولكن يمكن الاستدلال على ما قدمناه بما تقرّر في المادة ٢٤٢ من جواز المعارضة من المفلس في تشغيل امواله اذا خشي سوء العاقبة فانه لو كان المراد عدم انتفاعه بالربح وعدم التزامه بالخسارة لما اجاز له الشارع تلك المعارضة لانه لا يخشى حيثئذ ضرراً ولا يتوقع فائدة بل يستوي عنده الامران

ويلزم ان يكون القرار الذي يصدر من المداينين بالاذن لوكلائهم بتشغيل اموال التفليسة مشتملاً على تعيين مدة التشغيل وحدوده ومقدار المبالغ التي يجوز للوكلاء المذكورين ان يبقوها في ايديهم لاجل الوفاء بالمصاريف ووجه لزوم ذلك زيادة المحافظة على الحقوق ووفائها من الضرر فان تعيين المدة يترتب عليه التزام الوكلاء بتقديم حسابهم عند انقضاءها فيتسنى حيثئذ للدائنين ان يعلموا نتيجة التشغيل ان خيراً وان شراً ولا يتيسر للوكلاء الاستمرار عليه بعد ذلك الا اذا شكر الدائنون لهم اعمالهم واذنوا بامتداد المدة. واما تعيين المبالغ التي يجوز للوكلاء ابقاؤها في ايديهم فيدعوهم الى عدم حفظ ما زاد عليها عندهم سواء قل او جل وبيعهم على ايداع تلك الزيادة في صندوق الحكمة كما هو مقرر في المادة ٢٨١ فلا يخشى عليها من الضياع والتبديد ولا من السلب والاختلاس ونتيجة التشغيل تكون تارة مشتركة بين جميع الدائنين بالتساوي وتارة تكون مشتركة بينهم بغير تساوي فتكون مشتركة بالتساوي اذا حسنت او كانت الخسارة لا تتجاوز اموال التفليسة فانها اذا حسنت يوزع الربح على سائر الدائنين على حسب ما ينحس كلاً منهم باعتبار دينه بغير فرق ولا تمييز بين من اذن بالتشغيل وبين من لم يأذن به وتطرح قيمة ذلك الربح من اصل الدين بحيث اذا كفي لموافاء بجميع الديون والفوائد والمصاريف يأخذ المفلس

ما بقي بعد ذلك ويستلم محل تجارته ويصبح حيثئذ بريئ الذمة خالياً من كل
 التزام وتعهد ويتيسر له الاستحصال على إعادة اعتباره إليه ما لم يوجد مانع من
 الموانع المذكورة في المادة ٤١٧ التي سنتكلم عليها فيما يأتي. وكذلك اذا كانت
 الخسارة لا تتجاوز اموال التفليسة بان نشأ عن التشغيل ديون مثلاً موازية
 لتلك الاموال او اقل منها فان هذه الديون تستوفى أولاً من روكية التفليسة واذا
 بقي شيء بعد ذلك يوزع على الدائنين بالتساوي بتسبة ما لكل منهم واذا لم يبق
 شيء رجع الكل بصقعة المغبون بغير موجب ولا داع لان يغبط بعضهم البعض
 الآخر. واما اذا تجاوزت الخسارة قيمة اموال التفليسة فلا تكون نتيجة التشغيل
 مشتركة بين الدائنين بالتساوي اذ قيل في المادة ٢٤٢ انه اذا نشأت عن معاملة
 الوكلاء ديون زائدة على اموال التفليسة التي هي تحت دائرة الاتحاد فالمداينون
 الذين اذنوا بهذه المعاملات يكونون دون غيرهم ملزمين بالزائد على ما يخصهم في
 اموال التفليسة انما لا تخرج ملزوميتهم بذلك عن الحدود الميئنة في التوكيل الذي
 اعطوه ويتخصص هذا الزائد عليهم بنسبة دين كل منهم على التفليسة. فينتج من
 ذلك ان روكية التفليسة تلزم بالخسارة بقدر الاموال الموجودة فيها ويلتزم
 الدائنون الذين اذنوا بالتشغيل بما زاد على ذلك على حسب ما يخص كل منهم
 باعتبار دينه بحيث لا تسوغ مطالبة الدائنين الذين عارضوا في التشغيل بشيء
 من تلك الزيادة اذ يكفهم ضياع حقوقهم في اموال التفليسة بسبب امر تغلبت
 عليهم فيه الاكثرية باقهر والاكره. فاذا لم يجد من تعامل مع الوكيل عن المداينين
 شيئاً في التفليسة لمحصل منه على ما التزم به الوكيل المذكور بناء على الاذن
 الصادر اليه بالتعامل جازة ان يطلب الوفاء بالمستحق له من مدايني التفليسة
 الذين صدر منهم ذلك الاذن ولكن لا تسوغ له مطالبة احدهم بجميع الدين بل
 مطالبة كل منهم بما يخصه باعتبار ما له على التفليسة. واذا ورد على ذلك انهم

متضامنون لان اتحادهم في الاذن بالتشغيل يؤخذ منه عقد شركة تجارية بينهم
ويجب اذن حكم المادة ٢٢٠ ولا ينافي ذلك ماقرر في المادة ٢٤٢ من حيث تخصيص
الزائد عليهم بنسبة دين كل منهم لان المراد من التصريح بهذا التخصيص تعيين ما
يرجع به كل منهم على الآخر بمقتضى المادة ١١٥ من القانون المدني التي قيل فيها
انه اذا قام احد المتضامين في الدين بادائه جاز له الرجوع على باقي المدينين كل
منهم بقدر حصته فيجاب بان استتاج عقد الشركة بينهم من اتحادهم في الاذن
بالتشغيل ليس بصحيح لان التشغيل وان استلزم اعمالاً تجارية لم يرد به الاتجار ولم
يكن هو الغرض المقصود بالذات بل اريد به الوصول الى تصفية اموال
التفليسة فهو بهذا الاعتبار من المواد المدنية المحضة ومن المعلوم ان التضامن في
تلك المواد لا يكون الا بتصريح وهو فيما نحن بصدده ليس كذلك. والحاصل
ان المراد بعبارة المادة ٢٤٢ المتعلقة بالتخصيص تعيين ما يجوز للدائن المستجد ان
يطلبه من كل من الدائنين السابقين اي التصريح بانه لا يسوغ له ان يطالب من
احدهم شيئاً زائداً على ما ينحصر باعتباره دينه على التفليسة فان الشارع انما اتى
بالمادة السالف ذكرها لبيان ما للدائنين المستجدين من الحقوق على الدائنين
السابقين ولا داعي لذكر شيء فيها لا يكون له ارتباط بموضوعها ولا علاقة له به
وزيادة على ما تقدم قد اشترط في تلك المادة ان ملزومية الدائنين السابقين بما
يزيد على اموال التفليسة من الديون لا تخرج عن الحدود المبينة في التوكيل
الذي اعطوه فيؤخذ من ذلك انه لا تجوز مطالبتهم بتلك الزيادة الا اذا كانت
ناشئة عن عمل من الاعمال التي عهدت لموكلاء ولا حاجة لبيان ما تضمنه هذا
الشرط من رعاية العدل والانصاف اذ من البدهي انه لا يصح ان يكون الدائنون
مسؤولين عن غير ما اذنوا به

وفي هذا القدر كفاية فيما يتعلق بتشغيل اموال المفلس بعد صيرورة

الدائنين في حالة الاتحاد فلتكلم على غير ذلك من الاعمال التي يلزم استيفاؤها في تلك الحالة فنقول ان الاعمال المذكورة هي ما يراد بها الوصول الى تصفية التفليسة فتختصر في امور ثلاثة وهي تحصيل الديون المستحقة وبيع العقارات والبضائع وغيرها من المتحولات وتوزيع ما يتحصل من ذلك او من غيره على الدائنين وسنبعث عن كل امرٍ من هذه الامور في فرع مخصوص لزيادة البيان والسهولة وسنتبع ذلك بفرع رابع نتكلم فيه على ما يجوز استرداده من اموال المفلس

الفرع الاول

في تحصيل الديون

تحصيل الديون ان لم يمكن الوصول اليه بغير منازعة ولا معارضة يكون برفع الدعاوي امام المحاكم او بالمصالحة وقد علم مما مر انه يجوز للوكلاء القطعيين عن الدائنين ان يرفعوا الدعاوي التي تلزم لاستيفاء الديون المستحقة للتفليسة اذ فرض عليهم تحصيلها فلا حاجة لاعادة الكلام هنا على ذلك اذ لا فرق فيه بين الوكيل القطعي وبين الوكيل في حالة الاتحاد فيجب على كل واحد منهما ما يجب على الآخر فيما يتعلق بتحصيل الديون كما يجوز له ما يجوز للثاني وسنقتصر اذن على شرح العبارة الاخيرة من المادة ٢٤٤ المتعلقة بالمصالحة ونشفع ذلك ببيان مدلول المادة ٢٧١ المتعلقة بالتراضي فنقول انه تقدم لنا ان الوكيل القطعي عن الدائنين مرخص له بمقتضى مادتي ٢٧٥ و ٢٨٠ في فرض المنازعات بطريق الصلح ولو كانت متعلقة بعقار واذ كان جواز ذلك لموكل في حالة الاتحاد الزم لانه ربما لا يتوصل بدونه الى سرعة تصفية التفليسة وانما اعمالها على احسن حال

صرّح في المادة ٢٤٤ بما ينفي الشبهة ونزيل الالتباس بان قيل في ختامها انه يجوز للوكلاء عن المداينين اجراء المصالحة في جميع الحقوق ولو كانت متعلقة بالعقار بشرط مراعاة القواعد المقررة في مادتي ٢٧٩ و ٢٨٠ ما عدا رضا المفلس فانه لازم ضروري في حالة حصول الصلح في المنازعات المتعلقة بالعقار قبل الاتحاد كما ورد في المادة ٢٨٠ لما قد ينشأ عن ذلك من تعذر او تعسر رجوع المفلس الى اعماله اذا حصل صلح فيما بعد بينه وبين دائنيه ولا ضرورة لذلك الرضاء في حالة وقوع الصلح في تلك المنازعات بعد الاتحاد لان امال المفلس في الصلح مع دائنيه انقطعت حبالها واصبح لا يرجو رجوعه الى اعماله بالحالة التي كان عليها من قبل فلا يخشى مانعاً ولا يخاف عائناً بخلاف دائنيه فان مصلحتهم تستلزم بعد الاتحاد الاسراع في تصفية التفليسة والمبادرة الى اتمامها على احسن حال بقدر الامكان ولذلك لا يجوز الالتفات الى معارضة المفلس في الصلح لانه ربما لا يريد بها سوى الاضرار بدائنيه والانتقام منهم بسبب عدم رضائهم بالصلح معه واذا قيل ان في ذلك اجحافاً بحقوقه اذ قد يكون التراضي الذي حصل بشأن المنازعة مضراً به يجاب بانه اشترط التصديق من المحكمة على الصلح ليكون نافذاً كما بينا فيما سبق وهذا الشرط كافٍ لوقاية حقوقه ومنع الخسارة عنه لان المحكمة لا تصدق بالضرورة على الصلح الا اذا وجدته نافعاً مفيداً

ولم يكن الصلح جائزاً في المنازعات فقط دون غيرها من الحقوق التي لا يوجد تنازع فيها ولا معارضة بل يسوغ اجراءه ايضاً فيما لم يكن فيه اشكال ولا خلاف اذ صرح في المادة ٢٧١ بانه يجوز للمداينين الذين في حالة الاتحاد ان يطلبوا الاذن لهم بان يترضوا مع اولى الشأن فيما لم يحصلوا على استخلاصه من حقوق المفلس ودعاويه كلها او بعضها او بان ينقلوها الى الغير وسبب التصريح بذلك ان التفليسة قد يكون لها كثير من الحقوق والديون اعترف بها ولا تجزم مع ذلك

بالحصول عليها سواء كان بسبب عسر المدين أو بعد أجل الاستحقاق أو وجود شرط يوقف المطالبة ولا ييسرها انتظار يسر المدين ولا حلول الأجل ولا وقوع الشرط فاستحسن الشارع استبدال الأجل بالعاجل للاسراع في تصفية التفليسة وإجازة اذن التراضي في تلك الحقوق والديون بان يترك منها جزءاً مثلاً للمدين في مقابلة اخذ الباقي فوراً أو يحصل التنازل عنها لآخر في مقابلة مبلغ معين ولكن لا يسوغ التراضي إلا اذا اذنت به المحكمة بناء على طلب يقدم اليها بعد الموافقة عليه من أكثر الدائنين عدداً ومالاً باعتبار ما تقرّر لصحة الصلح ولذلك يجوز للمفلس ولكل من الدائنين ان يطلب من مأمور التفليسة جمع الدائنين لأجل المداولة وإعطاء الرأي منهم في شأن طلب الاذن المذكور ولا بد على كل حال من طلب حضور المفلس في اثناء المداولة

والتراضي وان كان مرادفاً للمصالحة لغةً يختلف عنها اصطلاحاً فان المصالحة تجوز للوكيل عن المداينين في اي وقت شاء بخلاف التراضي فانه لا يصح الا بعد صيرورة المداينين في حالة الاتحاد وسبب هذا الاختلاف ان الاولى ربما يضطر اليها في اوقات متعددة بغير تعيين ولا تحديد بان ترفع دعوى مثلاً على روكية التفليسة فيراد بها منع سوء العاقبة وإتقاء الخسارة واما الثاني فلا يراد به سوى تلافي عدم امكان تحصيل بعض الديون ولذلك لا بد ان تنشأ عنه خسارة فحظر اجراؤه الا في حالة شدة الاضطرار اليه

وقد قلنا فيما سبق انه صرح في المادة ٢٧١ بانه يجوز للمداينين ان يطلبوا الاذن لهم بان يتراضوا فيما لم يحصلوا على استخلاصه من حقوق المفلس ودعاويه او بان يتقلوها الى الغير ومعنى ذلك ان الدائنين يكونون مخيرين بين التراضي في تلك الحقوق يتجاوزهم عن جزء منها وبين تقلها الى غيرهم اي بيعها بحسب ما يجدون فيه المنفعة والفائدة مع انه لا ييسر لهم اختيار بالفعل لانهم اذا احبوا بيع

تلك الحقوق لغيرهم لا يكون البيع صحيحاً بمقتضى المادة ٢٤٩ من القانون المدني إلا إذا رضى به المدين بموجب كتابة وهو لا يرضى بذلك بالضرورة للحي الوكيل عن المدينين إلى التجاوز له عن مبلغ وافر من الدين ولا بد للوكيل من إذعانه إلى ذلك إذا لا يسعة من جهة إكراه المدين على الرضاء ويخشى من جهة أخرى رفع الدعوى عليه أمام المحكمة لأنها ربما تستلزم مصاريف تزيد على ما يمكن الحصول عليه بعد الحجز على أموال المدين ونزعها من يده فكان ينبغي على ما نراه استثناء هذه الحالة من القاعدة المقررة في المادة ٢٤٩ السالف ذكرها لما يترتب عليها من الضرر بغير نفع يقابله ولا فائدة توازنه.

الفرع الثاني

في بيع عقارات المفلس وبضائعه وامتنعه.

قد ورد في المادة ٢٤٤ أن وكلاء المدينين مكلفون بأجراء بيع عقارات المفلس وبضائعه وامتنعه واشترط في المادة ٢٧٤ أن بيع العقارات بمعونة الوكلاء المذكورين يكون بمراعاة الأصول المقررة في قانون للرافعات في المواد المدنية فيظهر من ذلك أن بين المقولات وبين العقارات تمييزاً فيما يتعلق بكيفية البيع إذ قيد بيع الثانية بمراعاة أصول مدونة معلومة كشر الأعلانات وأشهر المزايدة وغيرها بخلاف الأولى فإنه صرح ببيعها بغير قيد ولا شرط وبناءً على ذلك يجوز للوكلاء أن يبيعوها بالجملة أو بالتفصيل بمزايدة أو بغيرها كما يحبون ويختارون. وإذا قيل أن كيفية بيع المقولات مبينة معينة في المادة ٢٧٨ إذ تقرر فيها أنه إذا أذن مأمور التفليسة ببيع مقولات المفلس وبضائعه ومحل تجارته يأمر بان البيع يكون بالتراضي أو بالمزايدة العمومية على يد أحد المأسرة أو على يد واحد من أرباب

الوظائف العمومية او بالاوجه الميَّنة في قانون المرافعات يجب بان حكم هذه المادة انما ينفذ في حالة البيع عقب افتتاح التفليسة اذ هو خاص بتلك الحالة ولا غرو في ذلك فاننا علمنا مما مرّ ان الشارع اراد الاحتراز والاحتباس في كافة الاجراءات التي تحصل قبل المداولة في الصلح واحكم القيود والشروط المتعلقة بها حتى اذا رجع المفلس بعد ذلك الى اعماله بسبب حصول صلح بينه وبين دائنيه يجد امواله محفوظة مأمونة بغير تصرف في شيء منها الا ما دعت اليه الضرورة كالخوف من التلف او لزوم الاستحصال على قيمة المصاريف اللازمة ويتحقق ان ما بيع من تلك الاموال انما بيع بطرق ثقيه من الضرر وتمنع عنه الخسارة ولا يقال ان ابقاء الضرر ومنع الخسارة واجبان في كل الاحوال فكان ينبغي اطلاق القيود والشروط السالف ذكرها في حالة البيع بعد رفض الصلح واتحاد المداينين كما اطلقت في حالة البيع قبل المداولة في الصلح لانا ندفع هذا الاعتراض بان الشارع انما قصر تلك الشروط على حالة دون الثانية لانه رأى لزوم زيادة الاهتمام بمصلحة المدين قبل المداولة في الصلح بسبب وجود الامل في رجوعه الى اعماله واستحسن رعاية مصلحة الدائنين متى رفض الصلح واصبحوا في حالة الاتحاد اذ لا يكون حينئذ المفلس امل ولا رجاء في الرجوع الى اعماله بل غاية ما يوده سرعة تصفية اموال التفليسة وتوزيعها يعلم ما يبقى له منها او ما يبقى عليه من الديون ويتفرغ للاستغلال بعمل آخر كما يود الدائسون ايضا الاسراع في ذلك كيلا تستر اموالهم معطلة عقيمة ومن المعلوم ان الشروط المدونة في المادة ٢٧٨ تأتي الاسرع والتعجيل

وهذه الملاحظات وان كانت تصدق على ما يتعلق بالعقارات لا يلتفت اليها لما للعقارات من الاهمية من حيث قيمتها ولزوم الامن على ملكيتها ولذلك وضع الشارع بيعها تسريحا لخصوصية في المواد ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ فصرح

في الاولى ان الافلاس لا يمنع من بيع عقارات المفلس ان صدر حكم قبل اشهار
 الافلاس بنزعهما من يده وبيعها وقد وفيها بما يقتضيه شرح ذلك من الحل والتفسير
 فيما مر عند الكلام على وقوف مطالبة المفلس بسبب افلاسه فلا حاجة للتكرار
 والاعادة ومع ذلك نقول بقصد التنبيه والتذكير ان الاجراءات التي تلزم لبيع
 عقار المفلس في الحالة المذكورة تستوفي في وجه الوكيل عن المدينين لا في وجه
 المفلس فاذا لم يصدر حكم بنزع العقار قبل اشهار الافلاس لا يجوز لاحد من
 المدينين العاديين اجراء اي امر للوصول الى ذلك لان اشهار الافلاس يترتب
 عليه منع المدينين المذكورين عن المطالبة بحقوقهم كما بينا ذلك بالتفصيل فيما
 سبق . وانما قيدنا المدينين بالعاديين لان المدينين المرتهنين للعقار او الذين
 حصلوا على اختصاصهم به يجوز لهم نزع سوائه صدر حكم بذلك قبل اشهار
 الافلاس او بعده كما يؤخذ من عبارة المادة ٣٧٣ ومكن هذا الجواز لم يأت
 بالاطلاق والتعميم بحيث يمكن العمل بوجوه في اي وقت كان بل في مقيداً بوقت
 معين بمعنى انه يسمح التمسك به الى ان يصير الدائنون في حالة الاتحاد ويمتنع
 بعد ذلك فلا يجوز حيثذ بيع العقار لا بعرفة الوكلاء عن المدينين كما هو مقرر
 في المادة ٣٧٤ وسبب ذلك ان الشارع رأى ان حالة الاتحاد تستلزم بالضرورة
 بيع عقارات المفلس تمام واستصوب اتباع طريقة واحدة للوصول الى هذه
 الغاية اقتصاداً في المصاريف وتسهيلاً للاعمال ويكون مع ذلك للمدينين المرتهنين
 لبعض تلك العقارات وخصمين به الحق في استيفاء ديونهم من ثمنها بطريق
 الاولوية والتقدم فاذا لم يتد في الاحراءات المتعددة بنزع عقارات المفلس من
 يده قبل الوقت الذي صرف فيه الدائنون في حالة الاتحاد فلو كلاء المدينين
 فقط الحق في احراء ما يبيع ويوجب عليهم الشروع في ذلك في ظرف الثمانية
 ايام التالية لوقت مذكور ان مرور التماسية مع مراعاة اصول المقررة في

قانون المرافعات في المواد المدنية كما قيل في المادة ٢٧٤ السالف ذكرها ولا يخفى ان هذه المادة اشتملت على شرطين احدهما يقضي بالشروع في اجراءات البيع في ظرف ثمانية ايام من وقت اتحاد المدائنين والثاني يقضى باستئذان مأمور التفليسة قبل الشروع في ذلك فالمراد من الشرط الاول الزام الوكيل عن المدائنين بالاسراع والمبادرة في اتمام اتمال التفليسة بحيث اذا توالى وسكت حتى مضى الميعاد المقرر ونشأ عن ذلك ضرر للمدائنين جاز لهم على ما نراه ان يطلبوا منه تعويض الضرر واما الشرط الثاني فلم نر له موجبا ولا سببا اذ لا بد في كل الاحوال ان يأذن مأمور التفليسة بالبيع مراعاة لوجوب الشروع فيه في ميعاد معين فهو بهذا الاعتبار من باب لزوم ما لا يلزم ولا سيما ان الاذن في هذه الحالة لا يكون مشتملا على بيان كيفية البيع كما في الحالة المذكورة في المادة ٢٧٨ لان تلك الكيفية مبينة معينة بعبارة صريحة في المادة ٢٧٤ التي نحن بصدددها واذ تقرر ان البيع يكون بمراعاة اصول المدونة في قانون المرافعات فعليك بمراجعة ما ورد في المواد ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ من القانون المذكور ومع ذلك نبين لك هنا مع الايجاز والاختصار الطرق التي يلزم اتباعها للوصول الى الغاية المقصودة اذ ليس من موضوع هذا الكتاب استيفاء الشرح والايضاح في هذا المقام فنقول انه يجب على الوكيل عن الدائنين ان يطلب من مأمور التفليسة ان يقدر ثما لمقتار المراد بيعه لزيادة عليه فيما بعد ثم يحرر قسمة بشروط البيع ويودعها في قلم كتاب المحكمة ويلزم ان تكون تلك القائمة مشتملة على ما يأتي

اولاً بيان العقارات بيانا كافيا وبيان نوعها وموقعها ومقدار مساحتها بوجه التقريب وحدودها واصنافها بالاختصار ان كانت من المباني

ثانياً شروط البيع مع بيان تجزئة العقارات الى اقسام يباع كل قسم منها

على حدته أو عدم التجزئة وبيع تلك العقارات قسماً واحداً

ثالثاً بيان سندات الملكية والاذن الصادر بالبيع

ولا بد من اعلان ايداع قائمة الشروط في قلم كتاب المحكمة لارباب الديون المسجلة وإذا ابدى احدى اقوالاً أو ملحوظات أو وجهاً من اوجه البطلان أو نازع في امر وحب على كاتب المحكمة ان يكتب ما يبدى من هذا القبيل في ذيل القائمة المذكورة ويرفع الامر في ذلك الى المحكمة في جلسة يعينها الكاتب ويخبر بها اولى الشأن قبلها بثلاثة ايام على الاقل

ومحصل البيع في اليوم والساعة اللذين يعينها مأمور التفليسة بشرط ان يكونا بعد الامر الصادر بتعيينها بثلاثين يوماً بالاقل او بستين يوماً بالاكثير ويلزم اشهار البيع باعلانات تنشر بمعرفة الكاتب قبل اليوم المعين له باربعين يوماً بالاكثير او بعشرين يوماً على الاقل ويجب ان تكون تلك الاعلانات مشتملة على ما يأتي

اولاً بيان تاريخ الاذن الصادر من مأمور التفليسة بالبيع

ثانياً اسم و لقب وصناعة ومحل كل من المفلس والوكيل عن المدينين

الطالب للبيع

ثالثاً بيان العقار

رابعاً الاحاطة على قائمة شروط البيع لمعرفة تلك الشروط

خامساً بيان الثمن الذي عينه مأمور التفليسة

سادساً اليوم والمحل والساعة اللاتي تحصل فيها المزايدة

وتلصق تلك الاعلانات على المحلات الآتية

اولاً على باب محل المدين

ثانياً على الابواب الاصلية لعقارات اذا كانت بيوتاً ومحاطة بأسوار

ثالثاً في الميدان الاعم لمركز المديرية او المحافظة التي يوجد في دائرتها العقار
ومركز المديرية او المحافظة المقيم فيها المفلس والبلدة التي فيها المحكمة
رابعاً على باب شيخ البلدة التي فيها محل المفلس والبلدة التي فيها العقار
خامساً في المحل المعد للاعلانات بكل من محكمة الجهة التي فيها العقار
ومحكمة محل المفلس

ولا يكتفي بلصق الاعلانات المذكورة بالكيفية المتقدم بيانها بل يلزم ايضاً
نشرها في جريدة تطبع في البلدة التي فيها المحكمة وان لم تكن بها صحيفة تنشر في
صحيفتين تطبع كل منهما في بلدة ويجوز لكل من المفلس والوكيل عن المداينين
ان يطلب من مأمور التفليسة لصق اعلانات اكثر مما ذكر آنفاً والزيادة في نشر
ملخصها وكذلك يسوغ لكل منهما ان يطلب حصول الزيادة في نفس المحل الذي
فيه العقار او في غيره

وتحصل الزيادة في اليوم المعين للبيع على اثنين المقدّر ويكون ذلك بحضور
مأمور التفليسة بناء على طلب الوكيل عن المداينين بمناداة لمحضر وكل عطاء لم
تحصل الزيادة عليه في مدة خمس دقائق ولو كان المقدّر في قئمة شروط البيع
يترتب عليه ايقاع البيع من مأمور التفليسة صاحبه . فاذا لم يحضر مزايدون في
ذلك اليوم يطرح مأمور المذكور جزءاً من اثنين المقدّر ويؤخر البيع لميعاد اقله
ثلاثون يوماً واكثره ستون يوماً ويعاد نشر الاعلانات وصقها قبل حلول
ذلك الميعاد بعشرين يوماً على الاقل

واذا رست مزيدة على احد فلا يعد ما كان يبيع بصورة قطعية الا بعد
انقضاء مدة عشرة ايام ويجوز لكل سائر في ظرف هذه المدة ان يقرر في قلم كتاب
المحكمة قبولة الشراء بشئ زيد . وثمنا جاز الشارع ذلك مراعاة لمصلحة المدين
بشرط ان تكون الزيادة على اثنين بقدر العشر على الاقل ويجب في هذه الحالة

على من اراد دفع الزيادة ان يودع في قلم الكتاب مقدار الخمس من الثمن الذي قدره وكافة المصاريف او يقدم كفيلاً يقر مأمور التفليسة على اعتماده ويجب عليه ايضاً ان يعلن تقرير الزيادة في ظرف ثمانية ايام للوكيل عن المداينين ولكل واحد من ارباب الديون المسجلة وللرأسي عليه المزايدة الأولى وان تأخر عن ذلك في الميعاد المذكور يحصل الاعلان في ظرف الثانية ايام التالية له بناءً على طلب كاتب المحكمة ويلزم على كل حال ان يشتمل الاعلان على بيان اليوم الذي عينه مأمور التفليسة للبيع ثانياً بالمزايدة على الزيادة السابق ذكرها ولا بد من نشر الاعلانات ولصقتها بمعرفة كاتب المحكمة قبل ذلك اليوم بثمانية ايام وتحصل المزايدة حينئذ ويقع البيع بمراعاة الاصول المقررة فيما يتعلق بالبيع الأول . واذا قصر من رست عليه المزايدة في الوفاء بشروط البيع يباع المبيع مرة أخرى بالكيفية المبينة في المادة ٢٠٦ من قانون المرافعات وفي المواد التالية لها بحيث يلزم الرأسي عليه المزايدة الأولى بما يتقص من ثمن المبيع ولا حق له في الزيادة ان كانت

الفرع الثالث

في توزيع احوال المفلس

قد ظهر مما مرّ ان الاغلب ان لا يكون دائنو المفلس من نوع واحد ان نجد في اكثر الاوقات ان لم تقل في جميعها ان بعضهم من الدائنين العاديين الذين لم يستحصلوا على حقوق خاصة بهم والبعض الآخر من الدائنين امتازيين الذين ارتهنوا عقاراً او حصلوا على حق الاختصاص به او نالوا حقاً في الامتياز باعتبار نوع ديونهم او درأوا عن انفسهم غائلة الخسارة بواسطة كفيل او شريك متضامن في الدين فتوصلوا بذلك الى حقوق لا تتداول غيرهم . ولما يوجد بين هؤلاء المداينين من التمييز والاختلاف رأينا قبل الخوض في الاصول العمومية المتعلقة بالتوزيع

الشاملة للدائنين العاديين وغيرهم ان نبين حالة كل فريق منهم في التفليسة

المبحث الأول

في الاصول المتعلقة بالتوزيع الخاصة بالدائنين

ذوي الحقوق الممتازة

يشتمل هذا المبحث على ثلاثة اقسام

القسم الأول

في الدائنين المرتبين او الحاصلين على حق

الاختصاص بعقارات مدينهم

للدائنين المذكورين حق خاص مقرر على الشيء الذي ارتهنوه او اخصوا به مانع لغيرهم ان يشاركهم في ذلك الشيء ولم حق عام على كافة اموال المفلس بحيث اذا لم يكف ثمن الشيء المرتبهين هم له او المخصصين به للوفاء بديونهم ساغ لهم الاشتراك مع الدائنين العاديين في باقي اموال التفليسة بشرط ان تكون تحققت ديونهم وتأيدت فاذا كان لاحدهم الف ليرة مثلاً ولم يأخذ منها الا خمسمائة سواء كان بسبب تقدم غيره عليه في الرهن او الاختصاص او بسبب بيع العقار المرهون بهذا المبلغ فقط جاز له ان يدخل في روكية المداينين العاديين بالخمسمائة ليرة الباقية له ويأخذ حصة نسبية في التوزيع كما تدل على ذلك المادة ٢٥٦ بعبارة صريحة ظاهرة لا تحتمل التأويل اذ قيل فيها انه اذا حصل توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن المتقولات او حصلاً معاً فالمداينون الذين لهم الامتياز على العقارات او المرتهنون لها او الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها او بعضها لوفاء ديونهم ولم يستوفوا حقوقهم من ثمنها يدخلون في توزيع النقود التي

لروكية الديون العادية بقدر الباقي لم مع المداينين المخالين عن الرهن والامتياز
 والاختصاص بشرط ان تكون ديونهم سبق تحقيقها وتأيدتها على حسب الاصول
 السابق ذكرها . فان قيل ان هذا النص يوخذ منه ان ثمن العقارات يوزع قبل
 ثمن المنقولات مع ان الامر عادة بالعكس اذ يتبادر في اغلب الاحيان بتوزيع النقود
 المتحصلة بمعرفة الوكيل عن المداينين او المتحصلة من ثمن المنقولات فانها تُباع
 عادة قبل العقارات لزيادة سهولة بيعها وكان ينبغي اذن التصريح بان المداينين
 المرتهنين للعقار او المخصصين به لا يشتركون في هذه الحالة في التوزيع بشرط
 رجوعهم على الدائنين العاديين فيما بعد اذا لم يستوفوا حقوقهم بتمامها من ثمن ذلك
 العقار او التصريح باشتراكهم بصفة دائنين عاديين بشرط محاسبتهم فيما بعد
 فالجواب ان الشارع لم يغفل عن هذا الامر فقد قال انه اذا حصل توزيع نقود
 متحصلة من اثمان المنقولات قبل توزيع اثمان العقار فالمداينون الذين لهم حق
 الامتياز عليها او المرتهنون لها او الذين تحصلوا على اختصاصهم بها كلها او بعضها
 يدخلون في توزيع اثمان المنقولات ولم يكتف بوضع هذه القاعدة بل بين في المواد
 ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ ما يترتب على العمل بموجبها فصرح في المادة الاولى ان من يستحق
 من الدائنين المرتهنين للعقار او المخصصين به او الذين لهم حق الامتياز عليه اخذ
 جميع ديونه باعتبار ترتيب الدرجات لا يأخذ تلك الديون من ثمن العقار الا
 بعد طرح المبالغ التي استلمها من اموال روكية الديون العادية ومثال ذلك انه
 اذا كان لاحد الدائنين المذكورين الف ليرة واخذ قبل ترتيب درجاتهم مائتين
 وخمسين ليرة من ثمن المنقولات فلا يبقى له الا سبعمائة وخمسون ليرة ولكنه يدخل
 في التوزيع مع الدائنين المتنازين باصل الدين بتمامه ولا يأخذ مع ذلك باعتبار
 درجته الا الباقي له اي السبعمائة والخمسين ليرة واما المائتان والخمسون فتد الى
 روكية الدائنين العاديين بحيث لا يكون للدائنين المتنازين حق فيها لان حقهم

في الامتياز قاصر على ثمن العقار المرهون او المخصص لهم والمبلغ المذكور لم يكن من ثمن ذلك العقار بل من اموال الروكية المتقدم ذكرها فيجب رجوعه اليها وتوزيعه على ارباب الديون العادية كما ورد في ختام المادة ٢٥٨ التي نحن بصددتها ولا غرو في ذلك فانه لو جاز بقاء المبلغ السالف ذكره في روكية الدائنين الممتازين لعد ذلك من قبيل الاحجاف لمخالف حقوق الدائنين العاديين والزيادة في حقوق الدائنين الممتازين بغير موجب ولا مسوغ فانهم استبدوا على ثمن العقارات التي اتمنوها او اخضعوها لثمنها ليس الا ولم يتوقعوا بالضرورة الحصول على شيء زيادة على ذلك من ثمن المقولات التي لم يكن لهم حق فيها

واما المادة الثانية اي المادة ٢٥٩ فقد تقرّر فيها ان من يستحق من الدائنين الممتازين اخذ جزء فقط من ديونه من ثمن العقار المرهون باعتبار ترتيب الدرجات يكون له الحق في حجز ما اخذه من روكية الديون العادية بقدر الحصة التي يستحقها فيها باعتبار الباقي له بعد حصته في توزيع ثمن العقار ومثال ذلك انه اذا كان له الف ليرة واخذ منها مائتين وخمسين قبل ترتيب الدرجات ثم اخذ خمسمائة بعد ذلك من ثمن العقار المرهون فيدخل في توزيع الاموال على ارباب الديون العادية بالخمسية الثانية ويحجز ما ينحصر باعتبارها في المائتين والخمسين التي اخذها قبلاً ثم يرد الباقي

واما المادة الثالثة اي المادة ٣٦٠ فقد ورد فيها ان من لم يستحق شيئاً في توزيع ثمن العقار من الدائنين الممتازين باعتبار ترتيب الدرجات فيعد من الدائنين العاديين وبناءً على ذلك يبقى عنده ما اخذه من روكية هؤلاء المداينين

القسم الثاني

في الدائنين الذين لم يحق الامتياز على اموال المدين

هؤلاء الدائنون هم الذين لم يحق في استيفاء ديونهم باعتبار نوعها بطريق التقدم والاولوية على غيرهم ويختلف امتياز بعضهم عن امتياز البعض الآخر بحيث يقدم في بعض الاحيان احدهم على الباقي في استيفاء المستحق له. والاحكام الخاصة بذلك مبينة مع التفصيل والايضاح في القانون المدني فعليك بمراجعته ان شئت فليس الخوض في هذا المقام من موضوع قانون التجارة فليقتصر على بيان انواع الامتياز والبحث عن الاحكام التي وردت في قانون التجارة مخالفة للاصول العمومية المدونة في القانون المدني فنقول ان الامتياز على ثلاثة انواع النوع الاول هو ما كان مقررًا على كافة اموال المدين منقولة كانت او ثابتة بغير فرق ولا تمييز والثاني ما كان مقررًا على بعض عقارات معينة والثالث ما كان مقررًا على منقولات معينة

فالنوع الاول يتناول بمقتضى القانون مدني ربعة شياء حدها المصاريف القضائية المنصرفة لحفظ املاك المدين وبيعها والثاني المبالغ المستحقة للميري عن اموال ورسوم ايا كان نوعها وتكون هذه المبالغ حتمية باعتبار ما هو مقرر في الاوامر واللوائح الخاصة بها والالتزامات المستحقة لخدمة في مقابلة اجر السنة السابقة على البيع او التبرع او التنازل واربعة مبالغ مستحقة لمكتبة والعملة في مقابلة اجرة مدة ستة اشهر وقدر حرج الشارع في نص مخصوص في قانون التجارة بامتياز اجرة لخدمة ومكتبة وعملة مع انه كان في شئ عن ذلك اكتفاء بما ورد في القانون المدني وسبب هذا التكرار وضع الموانين الفرنسية لم يأت في

القانون المدني يذكر تلك الاجر لانها لا توجد عادةً إلا عند التجار ولذلك تكلم عليها في قانون التجارة فنقل عنه وأضع القوانين المصرية وبه اقتدى وفاته ما صرح به في القانون المدني. وجميع الامتيازات التي من هذا القبيل وإن كانت عامة كما مرّ أي تنفذ في المنقولات وفي العقارات بالسواء لا يعمل بمقتضاها فيما يتعلق بثن العقارات إلا إذا لم يكف ثمن المنقولات للوفاء بالمستحق وإذا سأل سائل من أين استنبطنا ذلك نقول اننا انما استنبطناه من عبارة المادة ٢٦٦ حيث قيل ان المبالغ المدفوعة للمدينين الممتازين تستنزل من النقود المتحصلة من اثمان المنقولات ثم يوزع الباقي

واما النوع الثاني من الامتياز فيشمل ثلاثة اشياء احدها ثمن العقار المبيع المستحق للبائع والثاني المبلغ الذي اقترضه المشتري بمقتضى عقد ذي تاريخ ثابت للوفاء بثن العقار المذكور خاصةً والثالث المبالغ التي يرجع بها بعض الشركاء في العقار على البعض الآخر في حالة قسمته بينهم ولا تنفذ هذه الامتيازات إلا في ثمن نفس العقار المبيع او المضموم وحكم اصحابه كحكم الدائنين المرتهنين للعقار او المحاصيين على حق الاختصاص به كما يستفاد من عبارة المادة ٢٥٦ والمواد التالية لها حيث ابتدأ الشارع بذكرهم بان قال المدينون الذين لهم الامتياز على العقار ثم عطف عليهم الدائنين الآخرين المذكورين فينتج من ذلك انه اذا كان ثمن العقار المقرر عليه هذا الامتياز لا يكفي للوفاء بالدين المستحق يدخل الدائن بالباقي له في روية الدائنين العاديين كما اوضحناه فيما مرّ

واما النوع الثالث من الامتياز فيشمل بمقتضى القانون المدني تسعة اشياء الاول المبالغ المنصرفة في حصاد محصول السنة ولا تستوفي هذه المبالغ بطريق الامتياز الا من ثمن ذلك المحصول والثاني المبالغ المستحقة في مقابلة البذر الناجم منه المحصول ولا تستوفي هذه المبالغ ايضاً بطريق الامتياز الا من ثمن المحصول المذكور

والثالث المبالغ المستحقة في مقابلة آلات الزراعة التي لم تنزل مملوكة للمدين ولا يراعى الامتياز في استيفاء هذه المبالغ الا في ثمن تلك الآلات والرابع اجرة المباني والاطيان وتستوفى هذه الاجرة من ثمن جمع المفروشات ونحوها الموجودة بالمحلات المؤجرة ومن ثمن محصولات السنة التي لم تنزل مملوكة للمستأجر . والخامس ثمن المبيع من المتقولات بشرط ان يكون الامتياز قاصراً على المبيع المذكور فقط والسادس المبالغ التي اقترضها المشتري بمقتضى عقد ذي تاريخ ثابت للوفاء بثن ما اشترأ ويكون امتياز هذه المبالغ على المبيع دون غيره . والسابع المبالغ المستحقة لاصحاب الخانات من النازين بها وتدفع هذه المبالغ من ثمن الاشياء المودعة فيها والثامن المبالغ المنصرفة لحفظ الشيء وتستوفى هذه المبالغ من ثمن ذلك الشيء . والتاسع المبالغ المستحقة للدائن المرتهن لمنقول ويكون امتيازها على الشيء المرهون فقط

وقد ورد في المادة ٨٥ من قانون التجارة زيادة على الاشياء المتقدم بيانها شيء آخر ممتاز وهو الدين المستحق للوكيل بالعمولة ولا حاجة للكلام عليه بوجه مخصوص لانه في الحقيقة داخل في المبالغ المستحقة للدائن المرتهن لمنقول فان الرهن في هذه الحالة لا مشاحة فيه وان كان بغير عقد صريح اذ تقدم لنا ان مجرد ارسال البضائع للوكيل بالعمولة يؤخذ منه رهنها عنده ويستدل به على رضا صاحبها بذلك

وقد اتى الشارع في قانون التجارة عند بيان الاصول المتعلقة بالتفليس بنصوص على امتياز بعض الاشياء السائفة ذكرها واهمل فيه البعض الآخر اكتفاء بالقواعد العمومية فانترك ما تركه وتكلم على ما ذكره اي تقتصر على البحث عن امتياز البائع في استيفاء ثمن المبيع وامتياز من اقترض مبلغاً للوفاء بذلك الثمن وامتياز الدائن المرتهن لمنقول

الكلام على امتياز البائع

قد قلنا فيما تقدم عند الكلام على عقد البيع أنه إذا لم يدفع المشتري الثمن المتفق عليه يكون للبائع الحق في حبس المبيع عنده إذا لم يسبق تسليمه فإذا سبق تسليمه للمشتري كان البائع مخيراً بين طلب فسخ البيع واسترداد المبيع وبين طلب دفع الثمن إليه بطريق الامتياز والتقدم على غيره في استيفاء المستحق له من قيمة المبيع وقد صرحنا أن هذه الحقوق لم تكن عامة في كل الأحوال بل يسقط بعضها في حالة إفلاس المشتري فإنه لو جاز فسخ البيع في تلك الحالة لنشأ عن ذلك انحاف بمحقوق من تعامل معه المشتري المذكور لأنه لا يجد حينئذ عند المفلس ما نظره قبلاً من البضائع والامتنعة التي استند في استيفاء مطلوبه على قيمتها وفضلاً عن ذلك يترتب على جواز فسخ البيع في حالة الإفلاس نزاع الائتمان وسلب الثقة بين التجار إذا لو زاد ذلك في حالهم أن يتعامل مع آخر فلا يملكه ولا يؤجله ولو كان عنده من البضائع ما لا يعد ولا يحصى لأنه يكون على يقين من صحة امتلاكه لتلك البضائع بسبب جواز استردادها وذلك صريح الشارع في المادة ٢٥٤ بأنه إذا بيعت مفولات لأحد ثم نشر وألغى فلا يكون للبائع حق في الدعوى بفسخ البيع ولا في الاسترداد إلا في حوالٍ مخصوصة ستذكر بعد فمنع الشارع بهذا النص الموقب "سيئة في نشر" "بها وحمل" مفلس عاجزاً عن مساعدة بعض دائيه والاعتراف ببعض آخر بن يسهل عند شراؤه على الإفلاس في البضائع التي خرد من يريده فصرر به يتي عنده البضائع التي اخذها من يريد نفعه

وإذا سأل سائل هل يترتب على شهر الإفلاس سقوط الحق في طلب فسخ البيع فقط كما ورد في المادة ٢٥٤ دون امتياز المبرر للبائع في المادة ٦٠١ من القانون المدني أم يترتب عليه روار ذلك الامتياز أيضاً فيجب بأنه لم يرد

نص صريح على ذلك ولكن يؤخذ من مفهوم عبارات القانون انه اذا افلس المشتري قبل الوفاء للبائع بالثمن فلا يكون للبائع المذكور حق في الامتياز لان حقوقة في تلك الحالة مبينة في المادة ٢٨٢ وفي المواد التالية لها لغاية المادة ٢٨٨ ولم يذكر من ضمنها امتياز ولا تقدم وفضلاً عن ذلك نرى ان الاسباب التي دعت الشارع الى منع فسخ البيع في حالة الافلاس تستلزم ايضاً زوال الامتياز والا كان منع الفسخ عارياً عن الفائدة خالياً من الثمرة المقصودة اذ يتسنى حيثئذ للبائع ان يتمسك بحق الاولوية والتقدم على الغير في استيفاء ثمن المبيع ويتوصل بذلك الى ما اريد عدم تمكنه منه بواسطة حرمانه من طلب الفسخ والحاصل ان البائع تتغير حالته اذا اشهر افلاس المشتري وتبدل حقوقة المعتادة بغيرها بالكيفية المبينة في المواد السالف ذكرها وبيان ذلك انه اذا افلس المشتري قبل دفع ثمن المبيع وكان المبيع لم يزل في حوزة البائع يكون للبائع بمقتضى المادة ٢٨٧ الحق في حبسه عنده الى ان يدفع اليه الثمن كما يكون له الحق في ذلك في غير حالة الافلاس بمقتضى المادة ٢٧٦ من القانون المدني والفرق بين ما هو مقرر في حالة الافلاس وبين ما هو مقرر في غيرها انه في الحالة الاولى يجوز لمبائع ان يحبس المبيع عنده ولو كان دفع الثمن مؤجلاً او تحررت به ورقة تجارية او دخل في الحساب التجاري واما في الحالة الثانية فلا يسوغ له ذلك الا اذا كان الثمن مستحق الدفع فوراً وسبب هذا الفرق انه في حالة الافلاس يزول الاثمان فلا يمكن التأجيل ولا الامهال وزيادة على ذلك تقرر فيه مراراً بحكمه باسهار الافلاس يترتب عليه ان يصير ما على نفقته من الديون التي لم يحل اجل دفعها مستحق الطلب حالا واذ ورد على ذلك ان عبارة المادة ٢٨٧ لم تصرح الا بجواز حبس المبيع اذ لم يثبت تسليمة المفسر بغير بيان فرق ولا تمييز بين حالة الافلاس وبين غيرها ولاضافة ما يستفاد منه ان الحبس جائز ولو كان دفع الثمن

مَوْجَلًا أو تحررت به ورقة تجارية أو دخل في الحساب التجاري فمن أين أتى لنا ما قدمناه فنُدفع هذا الاعتراض بأنه ذكر في المادة ٢٨٢ أنه يجوز استرداد البضائع المرسلة للمفلس المبيعة إليه ما دامت لم تسلم إلى مخازنه ولا مخازن الوكيل بالعمولة المأمور ببيعها على ذمته إذا كان المفلس المذكور لم يدفع ثمنها كله ولو تحرر به منه ورقة تجارية (أي كان مَوْجَلًا) أو دخل في الحساب التجاري بينه وبين البائع له فإذا كان استرداد البضائع جائزًا للبائع بعد خروجها من يده ولو كان ثمنها مَوْجَلًا كما ذكر فحبسها عنده في حالة عدم تسليمها أحق وأولى على أنه لا يتصور أن الشارع أراد أن يقرر حقوقًا للبائع في حالة خروج البضائع من يده أكثر من الحقوق التي تكون له في حالة عدم خروجها فإنه لو فرض ذلك لنشأ عنه أن البائع يخرج المبيع من محله ليسلمه للمفلس ثم يحجزه في الطريق ويتوصل بهذه الوسيلة إلى الغاية المقصودة. ومع ذلك كان يمكن الاستغناء عن إضافة العبارة المتعلقة بتأجيل الثمن أو تحرير ورقة تجارية به أو دخوله في الحساب التجاري لأننا علمنا ما سبق أن أشهر الإفلاس يترتب عليه أن يصير ما على المفلس من الديون التي لم يحل أجل دفعها مستحق الطلب حالاً فباستمرار ذلك يمكن التمسك بالحق في الحبس في حالة الإفلاس كما في غيرها ولو كان ثمن المبيع في الأصل مَوْجَلًا

وإذا وصل المبيع إلى مخازن المشتري قبل دفع ثمنه أو إلى مخازن الوكيل بالعمولة المأمور ببيعها على ذمته لا يجوز للبائع استرداده ولا استرجاعه لأنه يصبح حينئذٍ من حقوق روكية المدينين كما قلنا فيأمر وأما إذا خرج المبيع من مخازن البائع ولم يصل إلى مخازن المشتري ولا إلى مخازن الوكيل المأمور ببيعها على ذمته فيعمل بمقتضى المادة ٢٨٢ السالف ذكرها أي يجوز استرداد ذلك المبيع إذا لم يدفع ثمنه به ولم تحرر به ورقة تجارية أو دخل في الحساب التجاري ولا اجحاف في

ذلك بحقوق الدائنين الآخرين لانهم لم ينظروا ذلك المبيع من قبل ولم يعتمدوا على قيمته لاستيفاء المستحق لم منها

ولا يخفى انه يستفاد من عبارة المادة ٢٨٣ ان الاسترداد جائز ولو دفع بعض الثمن وبقي البعض الآخر اذ قيل فيها انه يجوز استرداد البضائع اذا كان المفلس لم يدفع ثمنها كله فيؤخذ من ذلك بالضرورة انه اذا دفع جزء منه دون الباقي ساغ الاسترداد ولكن يجب في هذه الحالة على البائع ان يرد ما اخذه كما ورد في المادة ٢٨٦

ولم يكن حق الاسترداد الذي نحن بصدده عاماً في كل الاحوال بل يمتنع في حالة بيع البضائع بمعرفة المشتري قبل وصولها الى مخازنه اذ قيل في المادة ٢٨٤ انه لا يقبل طلب رد البضائع اذا كان المفلس باعها قبل وصولها ولا غرو في ذلك فانها تصبح حينئذ مملوكة لمن اشتراها من المفلس ولكن يشترط في هذه الحالة مقتضى المادة السابقة ذكرها ان يكون البيع بغير تدليس اي غير مبني على تواطئ بين المفلس وبين شخص آخر بقصد الاضرار بصاحب تلك البضائع ولا بد ايضاً ان يكون بيعها بناء على القائمة المحررة ببيانها وبناء على تذكارة ارسالها او بناء على القائمة المذكورة وتذكارة النقل بشرط ان يكون امضاء المرسل موضوعاً على كل منها فان وضع امضاء البائع على الاوراق التي من هذا القبيل يستدل به في عرف التجار على قبول ذلك البائع وتصرف المشتري فيما باعه اليه باي صورة كانت ولو قبل وصول المبيع فاذا باع المفلس البضائع بغير قائمة ببيانها ولا تذكارة قلمها او ارسالها ثم مر البائع له بان يرسل البضائع لمن اشترى منه واذعن البائع بالفعل لذلك الامر فلا يقبل منه طلب الرد في هذه الحالة ايضاً كما ورد في المادة ٢٨٥ لان ادعائه يدل على قبوله لمبيع من المفلس اكثر من وضع امضائه على القائمة او التذكارة

ولا يخفى اننا اطلقنا فيما تقدم لفظ الاسترداد على حق البائع في اخذ ما باعه من البضائع ثانياً قبل وصوله الى مخازن المشتري في حالة عدم دفع الثمن اليه مع ان التعبير بهذا اللفظ لا يصح اصطلاحاً لان الاسترداد لا يكون الا من مالك الشيء والبائع في الحالة المذكورة اصبح غير مالك للبضائع بل انتقلت ملكيتها للمشتري بمقتضى المادة ٢٦٧ والمادة ٢٦٨ من القانون المدني حيث قيل في الاولى انه اذا كان المبيع عيناً معينة تنقل ملكيته للمشتري ولو كان تسليمه مؤجلاً وقبل في الثانية ان ملكية المبيع المعين بالنوع فقط تنقل بتسليمه للمشتري والتسليم فيما نحن بصدد ان لم يحصل حقيقة فقد حصل مجازاً بسبب خروج البضائع من يد البائع فتعبرنا مع ذلك بلفظ الاسترداد انما هو اقتداءً بالقانون وكان ينبغي التعبير بلفظ الحبس لان حجز البضائع في الطريق قبل وصولها الى مخازن المشتري حبس في الواقع بغير فرق ولا تمييز بينه وبين الحبس المعتاد الذي يحصل من البائع قبل خروج المبيع من يده وما يؤيد ذلك انه قيل في المادة ٢٨٨ ان لوكلاء المداينين في الاحوال المبينة في المادة ٢٨٢ وما بعدها الحق في ان يطلبوا بناء على اذن مأمور التفليسة تسليم البضائع اليهم بشرط ان يدفعوا لبائعيها ثمنها المتفق عليه بينه وبين المفلس فلو كان حجز البضائع بمعرفة البائع استرداداً حقيقياً اى استرجاعاً للشيء المملوك له لما صرح بأنه يجوز لوكلاء المداينين طلب التسليم اذ يعد ذلك من قبيل كره المالك على بيع الشيء المملوك له فينتج اذن مما ذكر ان التصريح بجواز طلب التسليم دليل على ان فعل البائع انما هو مجرد حبس لا استرداد ولا حاجة لان تبين ما في حكم المادة ٢٨٨ من العدل والانصاف اذ ظهر بالضرورة مما مر ان حبس البضائع انما ساع للبائع لانه غير متحقق من حصوله على ثمنها فاذا عرض عليه الوكيل عن المداينين دفع الثمن زال خوفه واعطان باله ووجب حينئذ نفاذ البيع

الكلام على امتياز من اقترض مبلغاً للفاء بضمن المبيع

لا يثبت حق من اقترض ذلك المبلغ في الامتياز بمقتضى الفقرة السابعة من المادة ٦٠١ من القانون المدني الا اذا كان الاقتراض بعقد ذي تاريخ ثابت وصرح فيه بان المبلغ المقرض مخصص للفاء بضمن المبيع فيؤخذ من ذلك ان حق الامتياز انما تقرر للمقرض عملاً بالقاعدة العمومية المذكورة في المادة ١٦٤ من القانون المدني حيث قيل انه يجوز للمدين ان يقترض بدون واسطة تدانيه من شخص آخر ما يكون منه وفاء لتعهد به وان ينقل ذلك الشخص التأمينات التي كانت للدائن الاصلي وفي الواقع لم تخرج عن ذلك الحالة التي نحن بصدد حلها فان المشتري عجز عن دفع ثمن ما اشتراه من ماله الخاص فاقترض مبلغاً لذلك ووفى المستحق للبائع وقبل ان يحل المقرض محل البائع المذكور اي رضي بان تكون له نفس التأمينات التي كانت للبائع واذا كان امتياز البائع يزول عند اشهار الافلاس كما علم من مرقري انه لا يبقى امتياز المقرض الذي قام مقامه ولا غربة في ذلك فانه لا يحل ان تكون لانسان حقوق زيادة عن حل هو محله

الكلام على امتياز الدائن المرتين للقول

لا يزول هذا الامتياز باشهار الافلاس كما تميز البائع والمقرض بل يبقى معتبراً مرجعاً لان الدائن المذكور لم يشترط الرهن الاثني الخسارة عموماً والافلاس خصوصاً فغاية ما ضرر عليه عند اشهار الافلاس ان يكون لموكله عن المدينين الحق في اخذ الشيء المرشدين قبل حلول الاجل في مقابلة دفع الدين المستحق اذ قيل في المادة ١٠٨٠ انه يجوز وكلاء المدينين ان يستردوا على ذمة التفليسة في اي وقت باذن مدير التفليسة مستولاً بالرهونة بان يدفعوا

الدين الذي عليها الى المرتهنين

ولا يخفى ان هذا الحق لم يكن للمدين من قبل بل يحدث عند اشهار الافلاس لينسني الاسراع في تصفية التفليسة بغير انتظار لحلول اجل الدين المكفول بالرهن ومع ذلك لا يكون الاسترداد ناشئاً في كل الاحوال عن الرغبة في سرعة التصفية بل يراد به تارة وقوف احساب الفوائد وتارة انتهاز فرصة لبيع الشيء المرهون بثمن لائق . وعلى كل حال لا يكون من شأن الدائن ان يبحث عن السبب الذي بعث على الاسترداد بل يجب عليه ان يرد للوكيل عن المداينين الشيء المرهون متى طلب منه ذلك وعرض عليه ان يدفع له مطلوبة فاذا لم يسع الوكيل دفع الدين سواء كان بسبب عدم وجود نقود من اموال التفليسة او بسبب اخر جاز له بمقتضى المادة ٢٥٢ ان يلزم الدائن ببيع الشيء المرهون في ميعاد يعينه مأمور التفليسة بحيث اذا انتضى ذلك الميعاد ولم يحصل البيع يسوغ للوكيل ان يأخذ الشيء المذكور ويبيعه بمعرفة مع عدم الاخلال بما لرب الدين من الحقوق اي مع بقاء حقوقه في استيفاء دينه بطريق التقدم والاولوية على الدائنين الآخرين

واذا لم تمسك الوكيل عن الدائنين بمجته في استرداد الشيء المرهون ولا بمجته في طلب بيعه بمعرفة الدائن ولا بمجته في اجراء البيع بنفسه يسوغ للدائن ان يبيع ذلك الشيء في اي وقت مع مراعاة الاجراءات المبينة في القانون اي الاجراءات التي يجب على كل دائن استيفاءها لبيع متقولات مدينه وانما قيل في اي وقت ليعلم جواز ذلك بغير انتظار لحلول اجل او انتضاء ميعاد اذ لا يوجد في الواقع في هذه الحالة اجل ولا امهال لانه تقرر في المادة ٢٢١ انه يترتب على الحكم باشهار الافلاس ان يصير ما على المفلس من الديون التي لم يحل اجل دفعها مستحق الطلب حالاً فلا تناقض اذن بين ما تقدم وبين الاصول العمومية

التي تقضي بان يبيع الشيء المرهون لا يجوز ألا متى صار الدين مستحق الدفع
وسواء حصل البيع بمعرفة الدائن او بمعرفة الوكيل عن المداينين يأخذ
الدائن الثمن في مقابلة دينه اذا كان موازياً له فاذا زاد عليه تسلم الزيادة الى الوكيل
عن المداينين لتضاف الى روكية التفليسة واذا كان الثمن اقل من الدين المستحق
ياخذ الدائن من اصل مطلوبه ويدخل بالباقي له في روكية الدائنين العاديين
كما ذكر في ختام المادة ٢٥٢ ولما يحصل ذلك لان الدائنين اعادوا في حالة
الرهن ان يرتهنوا شيئاً تزيد قيمته على قيمة الدين فلا يضطرون للدخول في روكية
التفليسة اكتفاء بما في ايديهم من الاشياء التي يستوفون حقوقهم من ثمنها بطريق
التقدم والامتياز ولذلك قيل في المادة ٢٥٠ ان مدايني المفلس المحائزين لرهن
منقول حيازة معتبرة فانونا لا يدرجون في روكية التفليسة الا لمجرد العلم بذلك
وحسبنا هذا القدر فيما يتعلق بحق الامتياز على بعض منقولات معينة فقد
بيناً ما تدعو اليه الحاجة في حالة الافلاس وتقتضيه الاعمال بغير تطويل ممل
ولا ايجاز مغل ولم نترك شيئاً سوى المادة ٢٥٥ فانها لا تحتاج الى شرح ولا تأويل
اكتفاء بما تقدم ومع ذلك نذكرها هنا للعلم بحكمها بدون تكلف لمراجعة
القانون فاليك نصها "على وكلاء المداينين ان يقدموا للأمور التفليسة قائمة
بالمداينين المدغين امتيازاً على المنقولات ويأذن للأمور المذكور عند الاقتضاء
بدفع مطلوب هؤلاء المداينين من أوّل نقود تحصل واذا حصلت منازعة في
الامتياز فتحكم فيها المحكمة"

القسم الثالث

في ارباب الديون التي يكون لها ضامن او فيها
شريك متضامن

من المعلوم ان الاصول العمومية تقضي بانه اذا تعدد المدينون بدين واحد
ووفى احدهم بجزء من الدين تبرأ ذمة الباقيين من ذلك الجزء بحيث لا يتسنى
للدائن ان يطالبهم الا بما باق ولا فرق في ذلك بين الحالة التي يكون فيها
المدينون المذكورون متضامنين وبين الحالة التي يكون فيها احدهم ملزماً بالدين
بصفة مدين اصلي والباقيون ملزمين به بصفة كفلاء فقط فينتج من تلك الاصول
انه اذا افلس جميع الشركاء في الدين جاز للدائن ان يدخل في تفليساتهم بالتوالي
والتعاقب باعتبار المستحق له فقط بمعنى انه يدخل في التفليسة الاولى بجميع
الدين ثم يدخل في الثانية بما بقي له بعد طرح ما اخذ من الاولى وهكذا كان
يكون له الف ليرة مثلاً فيدخل بها بتمامها في التفليسة الاولى واذا اخذ منها
خمسمائة ليرة لا يدخل في التفليسة الثانية الا بالخمسمائة الباقية واذا اخذ من الثانية
ثلاثمائة لا يدخل في الثالثة الا بالثنتين ولكن الشارع رأى انه يترتب على مراعاة
ذلك ان الدائن لا يحصل على دينه بتمامه في كثير الاحوال ان لم تقل في جميعها
لانه لا يأخذ بالضرورة من التفليسة الاخيرة جميع الباقي له ولا يتوصل اذن الى
الغاية المقصودة من شرط الكفاية والتضامن ولذلك استحسن الشارع ان
يضع اصولاً مخصوصة في حالة الافلاس رأى فيها مصلحة الدائن وزيادة نفعه
فصرح في صدر المادة ٢٤٨ بانه اذا كانت بيد احد المدينين سندات دين
مضادة او محوطة او مكفولة من المفلر وآخرين ملتزمين معه على وجه التضامن
ومفلسين ايضاً جاز له ان يدخل في التوزيعات التي تحصل في جميع روكيات

تفليساتهم ويكون دخوله فيها بقدر أصل المبلغ المحرر به السند وما يتبعه إلى تمام الوفاء وإذا قيل أنه لا مشاحة فيما يعود على الدائن من هذه الأصول من النفع والفائدة إذ يتوقع بواسطتها حصوله على دينه بتمامه ولكن من جهة أخرى ربما ينشأ عنها أن الدائن المذكور يأخذ مبلغاً زيادة عن المستحق له كأن يدخل في تفليستين ويأخذ من أحدها خمسة وسبعين عن كل مائة ثم يأخذ من الثانية خمسين عن كل مائة فتبلغ الزيادة خمسة وعشرين عن كل مائة فيجاب بأن الشارع تلافى هذا الأمر وتداركه بما قرره في المادة ٢٩٧ والمادة ٢٧٠ إذ فرض في الأولى أنه يكتب على كل سند "قبل في ديون تفليسة فلان مبلغ كذا" وفي الثانية أن وكلاء المدينين لا يدفعون شيئاً للدائن إلا بعد إبراز السند المثبت للدين ويكتبون عليه المبالغ التي دفعوها فيتيسر لهم إذن أن يعرفوا ما قبضه الدائن عند كل توزيع بحيث إذا رأوا أنه استوفى المستحق له لا يعطونه شيئاً

وقد ورد في الفقرة الثانية من المادة ٢٤٨ أنه لا حق لتفليسات الملتزمين بدين واحد في مطالبة بعضها بعضاً بالخصص المدفوعة منها إلا في حالة ما إذا كان مجموع تلك الخصص المدفوعة من روحيات هذه التفليسات يزيد على قدر أصل الدين وما هو تابع له ففي هذه الحالة تعود الزيادة لمن كان من المدينين المفلسين مكفولاً من الآخرين على حسب ترتيب التزامهم بالدين ففي ذلك أيضاً من مخافة أصول العمومية لا يحفى لأنه تقرر في المادة ١٥ من القانون المدني أنه إذا قام أحد المضمنين في الدين بإدائه ووفاء بطريق المقاصة مع الدائن جاز له الرجوع على باقي المدينين كل منهم بقدر حصته فمراعاة حكم هذه المادة كان يجب على الشارع أن يصرح بأنه إذا كانت تفليستان ملزمتين بألف يرة مثلاً على السوء بينهما ودفعت أحدهما خمسمائة جاز لها مطالبة الثانية بألفين وخمسين يرة متداركاً لخصمها كما أن الثانية إذا دفعت بعد ذلك

مائة ليرة فانه يسوغ لها الرجوع على الاولى بخمسين ولكن لا يخفى ما ينشأ عن ذلك من زيادة الاشكال وتراكم الاعمال ولا سيما اذا كان الملزم بالدين اكثر من تفليستين وفضلاً عما ذكر لو صرح بما تقدم لترتب عليه مطالبة التفليسة الثانية بمبلغ زائد عن اصل الدين فان الدائن يدخل فيها من جهة بدنيه بتمامه كما بينا فيما مر والتفليسة الاولى تدخل فيها من جهة اخرى بما يخصها مما دفعته للدائن المذكور كما يظهر من المثال المبين آنفاً اذ يدخل الدائن بالالف ليرة عملاً بصدر المادة ٢٤٨ السالف ذكرها وتدخل التفليسة الاولى بمائتين وخمسين ليرة نصف ما دفعته فيكون مجموع ذلك الف ومائتين وخمسين ليرة مع ان اصل الدين الف ليرة فقط فلمنع هذه الزيادة وسد ابواب المشاكل صرح الشارع بانه لا حق لتفليسات الملزمين بدين واحد في مطالبة بعضها بعضاً بالحصص المدفوعة منها وان كان في ذلك تخافة للاصول العمومية كما سبق

واذ كان عدم الحق في المطالبة مبنياً على اسباب معينة كما ظهر مما تقدم فاذا زالت تلك الاسباب يزول بالضرورة المسبب عنها كأن يزيد مجموع الحصص المدفوعة على قدر اصل الدين فان المطالبة تكون حينئذ بالزيادة فقط ولا يترتب عليها الدخول في احدى التفليسات بمبلغ زائد عن اصل الدين وبذلك صرح بجوزها في تلك المحالة في المادة ٢٤٨ وقيل ان الزيادة تعود لمن كان من المدينين المفلسين مكفولاً من الآخرين على حسب ترتيب التزامهم فاذا فرضنا ان انساناً سحب كميأة باسم آخر واحالها المسحوب له لشخص ثالث ثم احالها المتنازل لشخص رابع وافلسوا جميعاً وافلس ايضاً من قبل الكميالة ودخل حاملها في جميع هذه التفليسات واخذ حصصاً منها عند التوزيع كفى مجموعها للوفاء بالمستحق له ثم حصل توزيع من اموال الساحب فما يخص حامل الكميالة يعطى لروكية تفليسة الحيل الثاني لانه مكفول من الحيل الاول الى

ان تستوفي تلك الروكية ما دفعته فان زاد شيء بعد ذلك يسلم الى روكية تفليسة
المحيل الاول لانه مكفول من الساحب. واذا قيل كيف يخص حامل الكميالة
شيء في التوزيع مع انه اخذ جميع المطلوب له فيجاب بانه دخل في كل تفليسة تمام
الدين ولو حسب ما اخذه من كل منها على انفراده لوجد اقل من مبلغ الدين
فلا يزال معدوداً في كل تفليسة من الدائنين ولكن لا يأخذ ما يخصه بل يسلم
الى من كان من المفلسين مكفولاً من الآخرين باعذار الترتيب الذي بيناه
واذا ورد على ذلك ان ترتيب الالتزام يمكن مراعاته في الحالة التي فرضناها لان
كلاً من الملتزمين التزم في وقت غير الوقت الذي التزم فيه الآخر ولكنه لا يعرف له
مبنى ولا يوجد له اساس في حالة افلاس احدى شركات التضامن فان افلاسها
يترتب عليه افلاس جميع الشركاء وهم ملزمون بطريق التضامن والتكافل
بمعنى ان العقد الملزم لاحد هم ملزم للباقيين فيكون التزامهم في وقت واحد فلا يتأني
بينهم ترتيب ولا يكون بعضهم سابقاً على البعض الآخر فلا نجد ما ندفع به هذا
الاعتراض ولذلك نقول انه كان ينبغي عدم اشتراط مراعاة ترتيب الالتزام
والاكتفاء بالتصريح بان الزيادة تعود لمن كان من المدينين المفلسين مكفولاً
من الآخرين

واذ علم مما مر انه لا يتصور ترتيب في حالة افلاس شركة التضامن ولا تختلف
درجات الشركاء من حيث الالتزام تبين مما من تعطى اليه الزيادة بعد استيفاء
الدائن مطلوبة فنقول ان تلك الزيادة تعطى لمن دفع من الشركاء جزءاً من
الدين اكثر من حصته الحقيقية فيه كأن تكون شركة التضامن مؤلفة من زيد
وعمر وخالد وكل منهم فيها حصة مساوية لحصة الآخر وافلست وكان عليها
من الديون الف ومائتان نيرة وبلغت اموال تفليسة زيد تسعمائة نيرة واموال
تفليسة عمرو ثلاثمائة واستوفي الدائنون حقوقهم ثم عند توزيع اموال تفليسة

خالد وجدت بقدر ثلاثمائة فيعطى ذلك الى تفليسة زيد لانها دفعت خمسمائة
 ليرة زيادة عما يخصها فانها في الواقع دفعت تسعمائة ليرة مع انه لا يخصها من
 الديون الا اربعمائة ليرة فقط باعتبار الثلث ولا يجوز لتفليسة عمرو ان تزام
 تفليسة زيد في اخذ الثلاثمائة ليرة المذكورة لانها دفعت اقل من حصتها الحقيقية .
 وليكن معلوماً ان اختصاص كل واحد من الشركاء بالثلث فقط من الديون انما
 يراعى فيما يتعلق بعلة بعضهم مع البعض الآخر ولا يلتفت اليه فيما يتعلق بحقوق
 الدائنين فانهم مسئولون عنها بوجه التضامن بمعنى انه يجوز مطالبة احدهم
 بها بتمامها

ولا يخفى ان الدائن انما يدخل بمتضى المادة ٢٤٨ في كل من تفليسات المدينين
 المتضامنين والمتتركين في الدين بقدر اصل المبلغ المحرر به السند كما مر اذا لم
 يقبض منه شيئاً قبل اشهار الاولاس فاداً خذمة حراً قبل ذلك يعمل بمتضى
 الاصول العمومية التي يتأها في صدر هذا القسم ي تبرأ ذمة المدينين مما قبضه
 اذ قيل في المادة ٢٤٩ انه اذا استوفى المدين الحامل لسند متضامن فيه المفلس
 وغيره بعضاً من دينه قبل الحكم بامه الاولاس فلا يدخل في روكية التفليسة
 الا بباقي ما استنزى من استوفاه وذات سائل عن سبب التمييز بين حالة
 قبض جزء من الدين قبل اشهار الاولاس وبين اعد الاشهار يعرف ما اوجب
 التصريح ببرئة ذمة المدينين في الحالة الاولى وما ينعث على عدم البرئة في الحالة
 الثانية بحيث يجوز للدائن ان يدخل في التفليسة بدنيته بتمامه بغير طرح ولا
 استنزال بحاجب بانه طرح بالبرئة في الحالة الاولى لان الدائن قبض ما قبضه
 قبل اشهار الاولاس طوعاً واختياراً واراد بالضرورة بذلك ان يبرىء ذمة
 مدينه مما اخذ خلاف الحالة الثانية فانه سلم فيها ما استلمه قهراً اي اذعاناً
 لمقتضيات التوزيع فلا يمكن ان يقال انه اراد بذلك ان يبرىء ذمة المدينين

الآخرين مما أخذه

والحاصل انه اذا كان لاحد الدائنين الف ليرة مثلاً واخذ من الكفيل قبل اشهار افلاس المدين خمسمائة منها فلا يدخل في تفليسة مدينه الا بالخمسمائة الباقية فقط ولا مانع للكفيل في هذه الحالة من الدخول في التفليسة بما دفعه اذا كان له حق الرجوع عليها ولا تناقض بين ذلك وبين ما قلناه فيما تقدم من حيث عدم جواز رجوع بعض التفليسات على البعض الآخر بالحصص التي دُفعت من الدين لان رجوع الكفيل على تفليسة المدين في الحالة التي نحن بصدددها لا ينشأ عنه زيادة في الدين اذ علم مما مر ان الدائن لا يدخل فيها الا بالباقي له بخلاف رجوع بعض التفليسات على البعض الآخر فانه ينشأ عنه زيادة الدين كما بينا آنفاً مع التفصيل الكافي واذك صرح في المادة ٢٤٩ بان الشريك في الدين او الكفيل يدخل في روكية المفلس بقدر ما دفعه وفاء عنه ولا يترتب على اشهار افلاس المدين الاصلي او الشريك في الدين براءة ذمة الكفلاء او الشركاء الآخرين كما قلنا آنفاً بحيث اذا فرضنا ان الدائن قبض جزءاً من مطالبه قبل اشهار افلاس ودخل في التفليسة بالباقي ولم يأخذه بتمامه ساغ له الرجوع على الكفيل او الشريك اذ تقرر في المادة ٢٤٩ السابق ذكرها ان حقه في المطالبة باقياً يبقى محفوظاً على الشريك او الكفيل وليس في ذلك حججاً بحقوق احد منهما لانهما التزاما بالوفاء بالدين بتمامه وتعهداً ضمناً للدائن بانه لا يخسر شيئاً منه شريطة ان يجوز تحت يد الوكيل عن المدينين ما يخص احدهما في التوزيع اذ لم يكن واجبا له ولا مانعاً منه واذ ادركنا عند هذا الحد منتهى الكلام على ما لارباب الديون فيكون له غا من وفيها شريك متضامن من الحقوق عند توزيع موار المفلس وسبق بيان تلك الحقوق فيما يتعلق بالدائنين مرتين للعقار والممتازين او

الحاصلين على الاختصاص بعقارات المدين فلنبحث عن الاصول العمومية المتعلقة
بالتوزيع الشاملة للدائنين العاديين وغيرهم

المبحث الثاني

في الاصول العمومية المتعلقة بالتوزيع الشاملة

للدائنين العاديين وغيرهم

ان الاصول المذكورة بيّنت في المواد ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠
بعبارات ظاهرة لا تحتمل التأويل ولا تحتاج الى التفسير فنذكرها هنا مع الاجاز
والاختصار فنقول انه تقرّر في المادة ٣٦٦ ان النقود المتحصلة من ثمان المنقولات
توزع على جميع المداينين نسبة مقادير ديونهم التي تحققت وتأيّدت وانما اقتصر
الشارع على ذكر النقود المتحصلة من ثمان المنقولات دون المتحصلة من ثمان
العقارات لان الاخيرة توزع عادة على الدائنين المرتبين لتلك العقارات او
الحاصلين على الاختصاص بها او متمازين باعتبار ترتيب تسجيل الرهن او
الاختصاص او الامتياز اي باعتبار الاسبق فالاسبق فاذا بقي شيء بعد ان يستوفي
هؤلاء الدائنون حقوقهم يضاف الى النقود المتحصلة من ثمان المنقولات ويوزع
مجموعها على الدائنين العاديين ولكن لا توزع تلك النقود في كل الاحوال
الا بعد استئصال ما يأتي

اولاً رسوم ومصاريف ادارة التفليسة وتدخل في ذلك اجرة وكلاء المداينين
وغيرها من المصاريف التي نشأت عن تشغيل محل تجارة المفلس اذا سبق الاذن
به للوكلاء المذكورين بحيث اذا حدث دين بسبب التشغيل يدفع من ضمن تلك
المصاريف اذ علم لنا مما مرّ ان دائني روكية التفليسة يستوفون حقوقهم من اموالها

قبل دائني شخص المفلس

ثانياً الاعانة التي اعطيت للمفلس او لعائلته ولا مشاحة في دفع تلك الاعانة من اثمان المنقولات قبل توزيعها على الدائنين لانها من قبيل الديون التي تكون على روكية التفليسة

ثالثاً المبالغ المستحقة للدائنين الممتازين اذ صرح في المادة ٢٥٥ بان مطلوب هؤلاء المداينين يدفع من اول نقود تحصل

وبعد طرح ما تقدم بيانه يوزع الباقي على جميع الدائنين كما ذكر انفاً والمراد هنا بالدائنين الدائنون العاديون وغيرهم سواء كانوا مرتبهين او حاصلين على الاختصاص بالعقار او ممتازين اذ علم لنا مما سبق ان هؤلاء الدائنين يدخلون في توزيع النقود المتحصلة من اثمان المنقولات تارة بصورة قطعية اي في حالة عدم نوالهم شيئاً من اثمان العقارات بسبب تقدم غيرهم عليهم باعتبار ترتيب الدرجات وتارة بصورة مؤقتة اي في حالة توزيع اثمان المنقولات قبل توزيع اثمان العقارات

ولا يكون توزيع النقود التي نحن بصددھا دفعة واحدة عند انتهاء اعمال التفليسة بل يحصل عند وجود نقود بغیر انتظار لانتهاء الاعمال سواء كان ما وجد كافياً للوفاء بجميع الديون او يجزء منها ولذلك صرح في المادة ٢٨٣ بانه يجوز للمأمور التفليسة في اي وقت كان ان يأمر بالتوزيع على ارباب الديون التي صار تحتيتها ويكون التوزيع بموجب قائمة تخصيص بحررها وكلاء المداينين ويصدر عليها امر المأمور المذكور بالتوزيع وانما يمكنه ان يقي مبلغاً كافياً للديون المتنازع فيها وورد في المادة ٢٨٤ ان يجوز لكل ذي حق ان يطلب هذا التوزيع ولا يصح الامتناع عن جريته متى كان المبلغ المتحصل الخالي عن العوائق يوفي بقيناً خمسة في المائة من الديون وذكر في المادة ٣٧٧ ان وكلاء المداينين يسلمون في كل

شهر الى مأمور التفليسة قائمة ببيان الحالة التي عليها التفليسة وبيان النقود المودعة في صندوق المحكمة وبأمر المأمور المذكور عند الاقتضاء باجراء توزيع على الدائنين وبعين مقداره وبلا حظ وصول الخبر لهم بذلك جميعاً

ولم يقتصر الشارع في هذا المقام على بيان كيفية التوزيع وشروطه وأوقاته بل زاد على ذلك ما يمنع من يريد الغش والتدليس من الدائنين عن الاقدام على اخذ حصة في التوزيع بغير استحقاق او اخفاء ما اخذ قبل فصرح في المادة ٣٧٠ بان وكلاء الدائنين لا يدفعون شيئاً لدائن إلا بعد ابراز السند المثبت للدين ويكتبون على السندات المبالغ التي دفعوها و التي اذن مأمور التفليسة بدفعها فهذه الوسيلة يمكن معرفة من يجوز دخوله في التوزيع ومن لا يجوز دخوله ويتسنى أيضاً معرفة الحصة التي تخص كل واحد من الدائنين او اشترط ان المبالغ التي سبق دفعها تكتب على السندات

واذا قبل ان المادة ٣٧ - حظرت على الوكلاء عن الدائنين ان يدفعوا شيئاً لدائن إلا بعد ابراز السند فإذ يعمل الدائن اذا ضاع منه السند او عجز عن ابرازه لاي سبب كان يجب بان الشارع تبه الى ذلك في ختام المادة ٣٧٠ السالف ذكرها وصرح بأنه اذا لم يكن ابراز السند يجوز مأمور التفليسة ان يأذن بالدفع بناء على محضر تحقيق الديون بعد ضلوعه عليه فلا يخشى الدائن سوء العاقبة اذا ضاع منه السند ولا حاجة له ان يطلب عند الشروع في كل توزيع اذنا جديد بالدفع اليه بناء على محضر تحقيق بل متى اذن له بذلك في أول مرة يستحصل على مخصص من محضر المذكور ويحفظ عنده ليقوم مقام السند وتكتب حينئذ عليه مبلغ التي تدفع في المستقبل

ولا يكفي بكتابة المبالغ المدفوعة على السند و على مخصص المحضر بل يجب في كل الاحوال على الدائن ان يحرر سنداً باسئلام تلك المبالغ على هامش

قائمة التوزيع كما ورد في المادة ٢٧٠ ليتحقق مأمور النفيسة بمجرد اطلاعه على تلك القائمة من الدفع لسائر الدائنين المذكورين فيها ويعرف عند الاقتضاء المبالغ المدفوعة لكل دائن بمعنى انه اذا ضاع سند احد الدائنين يتسنى للمأمور النفيسة ان يجمع قوائم التوزيع ويستخرج منها المبالغ التي سبق دفعها الى الدائن المذكور

واذ كان التوزيع معلقا على تحقيق الديون وتأبيدها وقد يكون بعض الدائنين قاطنا خارج القطر المصري بحيث لا يتيسر له ذلك وقت تحقيق ديون غيره من الدائنين المقيمين في القطر المذكور بسبب بُعد موطنه رأى الشارع لايفاء الاحكام وتوثيق روابط النظام ان يضع من الاصول ما يكفل للدائنين الذين من هذا القبيل حقوقهم فصرح في المادة ٢٦٨ بانه لا يصير الشروع في اي توزيع على المداينين القاطنين بالقطر المصري الا بعد حفظ الحصة المتقابلة لديون المداينين الساكنين خارج القطر المذكور على حسب ما هو مبين في ميزانية المفلس وأردف ذلك في المادة ٢٦٩ بان هذه الحصة تبقى محفوظة في صندوق المحكمة الى تقضاء الميعاد المقرر في القانون لتقديم الطلبات من المداينين القاطنين خارج القطر المصري وانه اذا لم يجز المداينون المذكورون بتحقيق ديونهم على حسب المصوص في القانون توزيع تلك الحصة على غيرهم من تحت ديونهم وكذلك اذا وجدت وقت التوزيع ديون متنازع فيها تحتفظ حصة متقابلة لها الى ان ينقش النزاع بحكم قطعي لا يتيسر قبل ذلك لتتحقق من استحقاق من يدعي تلك الديون او عدم استحقاقه لها فاذا صدر الحكم برفض دعواه تضاف تلك الحصة الى روكية النفيسة كالحصة التي تحتفظ على ذمة الدائنين القاطنين خارج القطر المصري الذين لم يقدموا طلباتهم في الميعاد المقرر

وتختلف كيفية تقدير الحصص التي نحن بصددتها بحسب اختلاف
الاحوال فان الحصة التي يراد حفظها على ذمة الدائنين التاطين خارج القطر
المصري تُقدَّر باعتبار الدين المبين في ميزانية المفلس كما ورد في المادة ٢٦٨
ويجوز مع ذلك للأمور التفليسة ان يأمر بالزيادة فيما يحفظ والوكلاء الحق في
التظلم من ذلك ورفع الامر الى المحكمة الابتدائية . وانما جاز للأمور المذكور ان
يأمر بالزيادة فيما يحفظه انقاء لغدر المفلس وحذراً من مكره اذ ربما يقدم عند
تحرير الميزانية على اخفاء بعض ما عليه من الديون فيكتبها بنية اقل من قيمتها
الحقيقية ولو اعتبرت تلك القيمة في تقدير الحصة التي تحفظ ربما رجح الدائن
عند ظهور الحقيقة بالحرمان ولم يله غير الخسران اذ لا يجد في بعض الاحيان
شيئاً يستحصل منه على الفرق بخلاف ما اذا كتب المفلس الديون في ميزانيته
بمقدار زائد واعتبر ذلك المقدار في تعيين الحصة فلا ضرر ولا خسارة
لان الزيادة تؤول بالضرورة الى الروكية ولذلك رخص للأمور في الامر
بالزيادة ولم يرخص له في الامر بالنقص . واما الحصة التي يراد حفظها على ذمة
الديون المتنازع فيها فتقدر باعتبار تلك الديون بغير زيادة لانه لا يظن ان من
ادعاه يحصل على اكثر مما ادعى به وكذلك لا يجوز نقصانها لانه لو فرض
حصول المبالغ والغلو فيها فلا بد من ظهور حقيقتها عند صدور الحكم ويعود ما
يوجد فيها من الزيادة على روكية التفليسة ولا ضرر اذن على الدائنين الآخرين
ومتى تم توزيع اموال التفليسة لا يبقى لاتحاد المداينين موجب ولا سبب
ويعل حيثئذ بمقتضى المادة ٢٤٦ اي انه متى انتهت نصفية التفليسة يجمع مأمور
التفليسة المداينين ويقدم الوكلاء حسابهم في هذا الاجتماع الاخير بحضور
المفلس او بعد تكليفه بالحضور تكليفاً رسمياً ويجزئ بذلك محضر ويجوز لكل
واحد من المداينين ان يدرج فيه اقواله ومحفظاته وبعد انقضاء هذه الجمعية

ننقل حالة الاتحاد حتماً وإذا حصلت منازعة في حساب الوكلاء يجيلها مأمور
التفليسة على جلسة المحكمة بدون احتياج للتكليف بالحضور امامها تكليفاً رسمياً
ويقدم مأمور التفليسة الى المحكمة في جميع الاحوال تقريراً مشتملاً على بيان احوال
التفليسة ونوع التفليس ويعود حيثئذ لكل واحد من الدائنين الحق في مطالبة
المفلس بما هو مستحق له بانفراده بحيث يجوز له ان يحجز ما يكتسبه المفلس فيما
بعد من الاصول لحصوله على الباقي له من حقوقه ولا جور في ذلك لانه لم يمهله
ولم يتجاوز له عن شيء ولكن كان الاجدر والاحرى ان يشترط ترك المفلس
سنتين او ثلاثة بغير مطالبة ولا منازعة لينهض من الوهدة التي سقط فيها
ويسترجع مافاته من الثقة والائتمان ويعود الى الاتجار كما كان ويتسنى له
اذن ان يدفع ما بقي في ذمته ويقوم بسد حاجاته وحاجات عائلته بخلاف ما اذا
جاز الحجز على كل ما اكتسبه في اي وقت كان فلا يتيسر له ان يدخر راس
مال ولا يتمكن من الاستمرار على الاتجار

الفرع الرابع

في استرداد ما يوجب في يد المفلس من الاشياء المملوكة لغيره

من المعلوم ان الانسان كثيراً ما يكون حائزاً لاشياء عديدة غير مملوكة له
بل مودعة عنده او موجدة تحت يده لسبب آخر غير اسباب الملكية كالايجار
والعارية وما اشبه ذلك ولا مشاحة فيما لصاحب تلك الاشياء من الحق في
استردادها واسترجاعها ولا فرق في ذلك بين التاجر وغيره ولا اختلاف في
هذا الامر بين الاصول المدنية والاصول التجارية ومع ذلك اورد الشارع
في قانون التجارة نصوراً مخصوصة على الاسترداد عند التفليس في احوال معينة

وهي استرداد زوجة المفلس لملها واسترداد صاحب البضائع او الكمبيالات ما اودعه منها عند المفلس واسترداد البائع ما باعه له في حالة عدم دفع الثمن اليه وقد قدمنا الكلام على هذا بالتفصيل والاسهاب وبيننا ان حق البائع في اخذ المبيع ثانيا لم يكن في الواقع استرداداً بل من قبل حيز الشيء فلا حاجة للتكرار والاعادة وستقتصر اذن على البحث عن حقوق الزوجة وحقنق صاحب البضائع او صاحب الكمبيالات في الاسترداد وسنعقد للكلام على كل واحد من هؤلاء الاشخاص على حدته مجتاً مخصوصاً وقبل ذلك نقول ان الاسترداد لا يستلزم في كل الاحوال الحصول على حكم به اذ صرح في المادة ٢٨٩ انه يجوز لوكلاء المدائين اجابة طلب الرد بشرط التصديق عليه من مأمور التفليسة والغرض من التصريح بجواز ذلك وقاية التفليسة من الالتزام بالمصاريف والرسوم فاذا لم يدعن الوكلاء الى طلب الرد وجب حينئذ رفعه الى المحكمة

البحث الاول

فيما للزوجة من الحق في استرداد ملها

ان الزوجة لا يكون لها عادة دخل ولا اشتراك في تجارة زوجها ولذلك وجب فرز اموالها الخاصة بها من اموال التفليسة لانها لا تعد رهاً للدائنين ولا تأميناً لهم على حقوقهم فلا يسوغ لهم اخذ شيء منها بل للزوجة الحق في استردادها واسترجاعها بمقتضى المواد ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ ولكن لا يتسنى ذلك الا اذا توفرت شروط معينة قرررها الشارع في القانون بقصد التحرز والاحتراس من تواطىء الزوجة مع الزوج واتفاقهما على الغش والتدليس بسبب ما بينهما من العلة والارتباط ففيما يتعلق بالعقارات مثلاً اشترط ان الزوجة لا تأخذها الا بعينها متى كانت مملوكة لها وقت زواجها وبقيت في ملكيتها او آلت لها بعد

الزواج بالارث او بالهبة من غير زوجها كما ورد في المادة ٢٦١ وإنما استثنى
 الشارع العتارات التي تؤول للزوجة بطريق الهبة ~~من الزوج~~ لان ذلك يحتمل
 الغش والدليس ويُنظر فيه سوء الية وخبت الطوية بان يخال ان الهبة لم
 تحصل الا مع علم الزوج انه مشرف على الافلاس مع ان هذا الظن قد يكون
 محالاً للحقيقة ولذلك كان ينبغي عدم الاستثناء بهذه الصورة واتباع ما تقرّر فيما
 يتعلق بالمقولات بمعنى ان الهبة تعتبر صحيحة ما لم يثبت الدائنون انها حصلت
 بقصد الاضرار بهم عملاً بحكم المادة ١٤٢ من التانون المدني

ولم يكن حق الزوجة في استرداد العقارات قاصراً على ما كان مملوكاً لها
 وقت الزواج او آل لها بعده بالارث او بالهبة من غير زوجها بل يشمل ايضاً
 بمقتضى المادة ٢٦٢ ما اشترته باسمها بالنقود الآيلة لها بالارث او الهبة المذكورين في
 المادة ٢٦١ او بالنقود المتصلة من اموالها ولا غرابة في ذلك اذ لا يصح التفريق
 والتمييز بين العقارات التي اشترتها بنقودها وبين العقارات التي آلت لها بالارث
 او الهبة او كانت مملوكة لها قبل الزواج ولكن يشترط لاسترداد الاولى ان ثبت
 ان شراءها كان من اموالها الخاصة بها وانما كان اثبات ذلك واجباً عليها لانه
 يغلب على الظن انها اشترت تلك العقارات من اموال زوجها فيلزمها نفي ما
 يحتلج في الصدور من هذا القيل

واما فيما يتعلق بالمقولات فيجوز للزوجة بمقتضى المادة ٢٦٢ ان تأخذ ما
 احضرته الى بيت زوجها وقت الزواج او اشترته من مالها او آل لها بالارث
 او الهبة متى كانت الملكية فيه باقية لها على حسب الشريعة المتبعة في زواجها .
 ولا يخفى ان الهبة لم تُبد لها بان تكون من غير الزوج كما اشترط في المادة ٢٦١
 فيما يتعلق بالعقارات فيؤخذ من ذلك ان حق الزوجة في استرداد المقولات
 يتناول ما وهبه لها زوجها فان السادة ان الزوج يهدي زوجته بعض الحلي وما

يشبهه فلا عجب اذا حفظ الشارع لها حقها فيه ومع ذلك يسوغ للدائنين ان يستحصلوا على ابطال الهبات التي من هذا القبيل بان يثبتوا انها حصلت اضراً بهم عملاً بالقاعدة العمومية المقررة في المادة ١٤٢ من القانون المدني

وقد ورد في المادة ٢٦٤ انه اذا كان على عقار الزوجة ديون او رهون صحيحة سواء التزمت بها باختيارها او حكم عليها بها فليس لها ان تطلب اخذ تلك العقارات على حسب ما هو مذكور في مادتي ٢٦١ و ٢٦٢ الا بشرط عدم الاخلال بما عليها من الديون والرهن وهذا امر بدهي لا يحتاج الى بيان سبب بحيث لو لم ينص عليه في القانون لحكم القضاة به بالطبع ولا حاجة لنا اذن ان نطيل الكلام عليه بل غاية ما نقول انه اشترط ان تكون الديون او الرهن صحيحة فينتج من ذلك انه يجب علينا فيما كان من هذا القبيل ان نرجع الى الاحوال الشخصية التابع لها الزوجان لننتقي صحة الدين او الرهن او عدمها اذ ربما نقضي تلك الاحوال بعدم اهلية الزوجة للتعامل فتمتبر الديون او الرهن لاغية ولا تلزم بها الزوجة المذكورة واذا فرضنا ان الاحوال الشخصية تاذن لها بالتعامل ورهنت عقاراً لها تأميناً على دين زوجها فيكون لها الحق في الدخول في التفليسة وفي اخذ حصة نسبية باعتبار ما دفعته وفاء عن زوجها

وفضلاً عما للزوجة من الحقوقي التي بينها فيما تقدم قد ورد في المادة ٢٦٥ انه اذا كان الزوج تاجراً في وقت الزواج او لم يكن له في هذا الوقت حرفة معلومة وصار تاجراً في السنة التالية له فليس للزوجة ان تطالب التفليسة بالتبرعات المندرجة في عند زواجها كما انه لا يجوز في هذه الحالة للمدائنين ان يشبهوا فيما تبرعت به الزوجة في العقد المذكور فيهم من ذلك انه يكون لها الحق في المطالبة بتلك التبرعات اذا كان زوجها محترفاً بحرفة معلومة غير التجارة وقت الزواج ولو صار تاجراً بعده باقل من سنة او كان غير محترف باي حرفة كانت

وقت الزواج وصار تاجراً بعدهُ بأكثر من سنة وقد بينا سبب ذلك عند ختام الكلام على الاعمال التي تبطل ختماً بسبب اشهار الافلاس

المبحث الثاني

فيما لصاحب البضائع المودعة عند المفلس
من الحق في استردادها

كثيراً ما يودع الانسان عند غيره اشياء لمجرد حفظها وصيانتها او لسبب آخر واكثر ما يكون ذلك بين التجار فكم نرى احدهم يودع بضائعه عند الثاني لمجرد حفظها عنده او لبيعها على ذمته ولا سبيل في الحالين لانكار ما لصاحبها من الحق في استردادها في اي وقت شاء ولو افلس المودع عنده ولذلك صرح في المادة ٧٩^٢ بانه يجوز استرداد ما يكون موجوداً بعينه من البضائع كلها او بعضها تحت يد المفلس او تحت يد غيره على ذمته اذا كان المالك سلمها للمفلس على سبيل الوديعة او لاجل بيعها ولكن لا يسوغ الاسترداد الا اذا توفر شرطان احدهما ان تكون البضائع موجودة بعينها عند المفلس بحيث اذا بيعت وسلمت للمشتري قبل اشهار الافلاس فلا يتسنى استردادها اذ لا يبقى لها وجود عند المفلس بخلاف ما اذا بيعت ولم نسلم فانه يمكن استرجاعها اذا كان الغرض من ايداعها عند المفلس مجرد حفظها على ذمة مالكها فان الادعاء في هذه الحالة لم يترتب عليه ان يكون للمودع عنده حق التصرف فيها وعلى ذلك لا ينشأ عن بيعها نقل الملكية للمشتري ولا منع الاسترجاع اذ يلزم لذلك ان يحصل تسليمها عقب البيع وان يكون المشتري معتقداً صحة ملكية البائع لها ليتيسر له التمسك بالتاعدة العمومية التي تقضي بان الملكية في المقولات تثبت بمجرد الحيازة ولا حيازة في هذه الحالة اذ اننا فرضنا عدم

التسليم . وإذا كان الغرض من ايداع تلك البضائع بيعها فلا يتوقف انتقال الملكية على التسليم ولا على غيره بل يكون مجرد البيع كإيصال البيع لان المودع عنده عقد قياماً بما عهد اليه فيعتبر كأنه صادر من نفس المالك ويترتب عليه انتقال الملكية سواء حصل التسليم او لم يحصل

وإذا كان حق الاسترداد معلناً على وحود البضائع بعينها تحت يد المودع عنده فإذا تغيرت هيئتها بان نُزل الكنان مثلاً او نُسج النزل لا يتسنى الاسترداد اذ لا يمكن ان يقال ان البضائع موجودة بعينها لانها بتغيير هيئتها صارت شيئاً آخر وان لم يتغير جوهرها

واما الشرط الثاني الذي يلزم لصحة الاسترداد فهو ان يدفع المسترد للمودع عنده ما يكون مستحقاً له بسبب الايداع ولا حاجة لتفسير هذا الشرط وشرحه فانه ظاهر جلي اذ من المعلوم انه لا يسوغ للانسان ان يطالب بما له ولا يوفي بما عليه

ولا فرق فيما يتعلق بجواز الاسترداد بين وحود البضائع تحت يد شخص المودع عنده وبين وجودها تحت يد آخر على ذمته اذ ذكر في المادة ٢٧٩ انه يجوز استرداد ما يكون موجوداً بعينه تحت يد المفلس او تحت يد غيره على ذمته ولكن اذا كان لذلك الغير حق الامتياز على البضائع كأن تكون سلمت له تأمياً على دين مطلوب من المفلس فلا يسوغ له احبها ان يأخذها منه الا اذا وفي الدين وله الرجوع به على الفليسة اذ ورد في المادة ٢٨٢ انه يجب على المسترد ان يدفع ما يكون مستحقاً لمن اقترض مبلغاً على رهن البضائع له مع اشتداد ملكيتها للمفلس . ولا يمنع الاسترداد اشتراط ضمان الدرك على المفلس فان هذا الشرط لا يخل بحق المفلس ولا ينقص منه شيئاً لانه مبرّد تأمين على حفظ البضائع وصيانتها فلا يترتب عليه منع مالهما من استرجاعها

وقد تقرّر في المادة ٢٨٠ أنه يجوز أيضاً استرداد البضائع التي يكون المفلس اشتراها على ذمة المسترد ولا غرو في ذلك لانه لا فرق بين ما ارسله المسترد للمفلس لبيعته على ذمته وبين ما اشتراه المفلس له فان كليهما مملوك له بغير شك ولا ريب ومودع على ذمته عند المفلس ويجوز اذن استرداد كل منها بغير فرق ولا تمييز بحيث تراعى الشروط المقررة كدفع المستحق للمفلس او لغيره كما بينا آنفاً

ولم يكن ما لصاحب البضائع من الحقوق قاصراً على استردادها بعينها كما يتوهم مما سبق بل يجوز له أيضاً ان يطالب بثمنها اذا باعها المفلس اذ ورد في المادة ٢٨١ أنه اذا باع المفلس البضائع المسلمة اليه من طرف المالك ولم يستوف من المشتري ثمنها كله او بعضه يجوز له استرداد كل الثمن او بعضه لان استرجاع البضائع بعينها في هذه الحالة غير ممكن فمن العدل والانصاف ان يأخذ ثمنها باعتبار كونه قام مقامها ولكن لا يتسنى له ذلك بمقتضى المادة السالف ذكرها الا اذا كان الثمن لم يسبق استيفاءه بنقود او بورقة تجارية محررة باسم المفلس او تحت اذنه او بمقاصة في الحساب التجاري بينه وبين المشتري . وانما قال الشارع بنقود او بورقة تجارية لانها في اعمال التجارة سيان كما علم لنا مما تقدم . فاذا باع المفلس البضائع واخذ بثمنها كميالة محررة باسمه او تحت اذنه فتعد كالنقود وتدخل في اموال التفليسة ولا يسوغ اذن لصاحب البضائع ان يستردها الا اذا كانت مكتوبة باسمه من اول الامر او محولة اليه وكذلك المقاصة تبرئ ذمة المشتري من الثمن وتمنع صاحب البضائع عن المطالبة به الا اذا كان زائداً على المبلغ المطلوب من المفلس للمشتري المذكور فيسوغ حينئذ لصاحب البضائع ان يطالب بالزيادة ليس الا لان المقاصة لا تحصل الا بقدر الاقل من الدينين ولا يخفى انه صرح هنا بانه اذا باع المفلس البضائع ولم يستوف ثمنها جازم

لصاحبها ان يسترده من المشتري فان قيل ان المفلس قد يكون من الوكلاء بالعهولة وقد تقدم في المادة ٨٢ ان الوكيل بالعهولة ملزم دون غيره لموكله ولمن تعامل معه من غير ان يكون لاحدها طلب على الآخر فكيف يتسنى في هذه الحالة لصاحب البضائع ان يطالب المشتري مباشرة بحاجب بان الشارع انما صرح بجواز ذلك في هذه الحالة على سبيل الاستثناء مما تقدم

المبحث الثالث

فيما لصاحب الكمبيالات وغيرها من الاوراق
التجارية المودعة عند المفلس من الحق
في استردادها

لا مشاحة في جواز استرداد الكمبيالات وغيرها من الاوراق التجارية المودعة كما يجوز استرداد البضائع لان الايداع لا يخل بحق الملكية ولا ينقص منه شيئاً كما بينا فيما سلف. فاذا سلم انسان لتاجر او سمسار او صيرفي كمبيالات او غيرها من الاوراق او السندات التجارية بقصد تحصيل قيمتها او حفظها او بقصد الوفاء بشيء معين ثم افلس ذلك التاجر او السمسار او الصيرفي جاز لصاحب الكمبيالات او السندات ان يسترجعها اذا وجدت بعينها تحت يد المفلس وقت تفليسه كما ورد في المادة ٢٧٦ فان تسليمها للمفلس لاحد المقاصد المذكورة لم ينف حق الملكية فيها. ومع ذلك لا يقبل استردادها الا اذا اثبت صاحبها انه لم يسلمها بقصد نقل الملكية ولا يصعب اثبات ذلك فيما يتعلق بالسندات اذا كان المطلوب رده منها محرراً باسم صاحبه فان السندات التي بهذه الصورة لا تتقل ملكيتها الا بكتابة تفيد ذلك تسطر عليها وعلى دفاتر

الشركة المطلوب منها قيمتها او محل التجارة الذي التزم بمقتضاها كما علمنا مأمراً. فاذا لم توجد تلك الكتابة يعتبر المسترد المذكور اسمه في السندات مالكا لها ما لم يثبت الوكلاء عن المداينين غير ذلك بخلاف ما اذا كانت محررة تحت اذن حاملها اي بغير اسم معين فيها فانه يؤخذ من وجودها عند المفلس انه مالك لها وعلى المسترد اذن ان يثبت تسليمها له على سبيل الوديعة كما يراعى ذلك فيما يتعلق بالكهيبالات اذا كانت محررة تحت اذن حاملها. فاذا كانت الكهيبالة محررة تحت اذن شخص معين يكون اثبات الملكية واجبا تارة على المسترد وطورا على الوكلاء عن المداينين بمعنى انه اذا كان تسليمها للمفلس بمقتضى تحويل مستوفٍ للشرائط المقررة يعد مالكا لها وعلى من يريد استرجاعها ان يقيم الدليل على حقه فيها واذا كان التحويل غير مستوفٍ لتلك الشرائط يعد المودع مالكا للكهيبالة مراعاة لما هو مقرر في المادة ١٢٥ وعلى الوكلاء عن المداينين نفي ذلك بان يثبتوا دفع القيمة للمسترد وقت التسليم

واذا قيل كيف تسنى لنا حل المسائل المتقدمة بالصورة المينة آنفاً مع عدم التصريح بها في الفصل الخاص بالاسترداد من فصول القانون يجاب باننا رجعنا في ذلك الى الاصول المتعلقة بالكهيبالات والاوراق التجارية السابق الكلام عليها في مباني هذا الكتاب فضلاً عما هو مقرر في المادة ٢٧٧ حيث ذكر انه يجوز اثبات تسليم الاوراق التجارية بقصد تحصيل مبالغها بطريق التوكيل ولو كان عليها تحويل مستوفٍ

ولا يحفى انه اشترط لجواز استرداد الكهيبالات والسندات ان تكون موجودة بعينها عند المفلس فاذا باعها وقبض قيمتها وكان المشتري معتقداً انه مالك لها سقط الحق في الاسترداد والاسترجاع اذ لا يقي للكهيبالة وجود عند المفلس بل قام مقامها مبلغ من النقود اخلط بامواله بحيث لا يتيسر فرزه ولا

تمييزه. ومع ذلك اذا بيعت الكمبيالة قبل اشهار الافلاس ودفعت قيمتها للمفلس ولكنها لم تخلط بامواله بل بقيت تحت يده بصفة ودیعة جاز استرداد تلك القيمة باعتبار صفتها اذ لا يمكن ان يقال في هذه الحالة انه لا يتسنى فرزها عن غيرها وقد صرح بذلك في ختام المادة ٢٧٦ حيث قيل "فاذا بيعت تلك الكمبيالات او الاوراق او السندات قبل التفليس وكان ثمنها موجوداً تحت يد المفلس بصفة ودیعة جاز ايضاً استرداد الثمن" وقد يندر العمل بمقتضى هذه العبارة لانه يلزم لذلك ان يكون المفلس وضع الثمن منعزلاً عن غيره بغير اختلاط مع امواله وقلما يتفق ذلك

واذ كان الاسترداد معلقاً على وجود السندات او الكمبيالات بعينها فربما يتوهم من ذلك انه اذا جددت بسبب عدم دفع قيمتها في ميعاد الاستحقاق او بسبب آخر لا يتسنى استرجاع الجديد منها فلدفع هذا الوهم نقول انه يجوز استرجاع الجديد كالقديم اذ لم يختلف حكمه ولم يتغير سببه لان السندات او الكمبيالات من حيث هي لم تخرج عن كونها واسطة لثبوت دين والمراد من استردادها حصول صاحبها على ذلك الدين فلا يصح ضياع حقوقه بمجرد تجديداتها ولا يمكن الاعتراض على ذلك بما قدمناه فيما يتعلق بالبضائع التي تتغير هيئتها فان الفرق بين الحالتين ظاهر اذ علم ان الدين هو المقصود بالذات ولم تتغير صفته واما البضائع فتتغير هيئتها اصبحت شيئاً آخر كما مر

وقد توجد الكمبيالات او السندات بعينها في بعض الاحيان ولا يسوغ مع ذلك استردادها اذ تقرّر في المادة ٢٧٨ انه لا يجوز الاسترداد اذا درج المبلغ في حساب جارٍ وقبل المسترد هذا الحساب. فاذا سلم انسان لآخر كمبيالات او سندات ودرج المودع عنده قيمتها وقت استلامها في الحساب التجاري بينه وبين صاحبها ثم قبل صاحبها ذلك الحساب يسقط حقه في استرجاعها اذ يؤخذ من

قبوله أنه تنازل عن حق الملكية فيها واكتفى بأن يكون مدينًا للمفلس ولا يبقى له
أذن سوى أخذ حصة من أموال التفليسة عند توزيعها

الفصل الثالث

إفي قفل أعمال التفليسة بسبب عدم كفاية مال المفلس

ان قفل أعمال التفليسة للسبب المذكور لا يؤخذ منه انتهاءؤها ولا يترتب
عليه غرض الطرف عنها بغير التفات الى طرق اخرى كما يترتب ذلك على
الصلح او التصفية بل غاية ما ينشأ عنه وقوف سير تلك الاعمال وسكون
حركتها لانها تستلزم في الواقع مصاريف متنوعة ولا يمكن الاستمرار عليها الا
اذا وجدت نقود كافية للوفاء بتلك المصاريف وكثيراً ما تُلغى التفليسة خالية
من النقود فارغة مما يقوم مقامها من الاشياء ذات القيمة سواء كانت منقولة او
ثابتة فيعمل حينئذ بمقتضى ما هو مقرر في مادتي ٢٢٧ و ٢٢٨ فان الشارع لم ير من
العدل والانصاف ان يترك المفلس بغير معارض ولا مطالب بمجرد عدم وجود
مال كافٍ للاستمرار على اعمال تفليسته اذ ينشأ عن ذلك ان يكون من صرف
في الاسراف امواله وتغالي في الاضرار بدائنيه احسن حالاً واحداً ما لا من
لحققت به خسارة لم تخطر له على بال فضاع جزء من ماله وحافظ على الباقي
وفي الواقع يمكن للاول (على فرض تركه وشأنه) ان يجترف باي حرفة كانت
ويسعى الى استجلاب الربح وادخار المال بغير واس ولا رقيب فلمنع ذلك لم ير
الشارع بداً من بيان ما يلزم احراؤه في حالة عدم وجود مال كافٍ لاعمال
التفليسة فابتدأ في المادة ٢٢٧ بأن قال انه اذا وقفت اعمال التفليسة لعدم وجود
مال للمفلس كافٍ لها سواء كان وقوفها قبل التصديق على الصلح او قبل اتحاد

المداينين يجوز للحكمة بناء على تقرير مأمور التفليسة ان تحكم ولو من تلقاء نفسها بقفل اعمال التفليسة فينتج من هذه العبارة امور ثلاثة

الاول انه لا بد من ثبوت عدم وجود المال الكافي بواسطة تقرير مأمور التفليسة ولا يمكن مع ذلك قفل الاعمال الا اذا حكمت به الحكمة بناء على التقرير المذكور سواء طلب منها ذلك او لم يطلب

والثاني انه لا يجوز الحكم بقفل اعمال التفليسة الا قبل التصديق على الصلح او قبل اتحاد المداينين ولو في اليوم التالي لاشهار الافلاس اذا توفر السبب الموجب لذلك وانما حظر الحكم بقفل تلك الاعمال بعد التصديق على الصلح او بعد اتحاد المداينين لانه اذا حصل صلح وصدق عليه تنتهي التفليسة بالطبع ولا يبقى عمل حتى يوقف سيره واذا اصبح المداينون في حالة الاتحاد فيؤخذ من ذلك انهم لم يصلوا الى تلك الحالة الا بعد ان ثبت لهم وجود مال في التفليسة كافٍ للوفاء بالمصاريف على الاقل فلا يوجد سبب ولا موجب للوقوف

والثالث ان لا يحكم بقفل الاعمال الا اذا اتضح عدم وجود شيء كافٍ من اي نوع كان لان المراد هنا من لفظ مال معناه المطلق فاذا لم توجد نقود عند اشهار الافلاس ولا غيرها من الاشياء ذات القيمة التي يسهل التصرف فيها ووجدت عقارات مثلاً لا يحكم بقفل اعمال التفليسة بل يعمل بمقتضى المادة ٢٤٤ اذ ورد فيها انه اذا كانت نقود المفلس الموجودة لا تفي بمصاريف الحكم ومصاريف لصق الاعلانات ونشرها في الجرائد ووضع الاختام وحبس المفلس فالمصاريف التي تخص بأموري الحكومة تقيد في الحساب والمصاريف الاخر تدفع من المأمور بتحصيل المصاريف القضائية بعد صدور امر بذلك من مأمور التفليسة ويكون وفاء المبالغ المدفوعة او المقيدة بالامتياز من اول مبلغ يتحصل من اموال المفلس

ولم يقتصر الشارع في المادة ٢٢٧ السالف ذكرها على بيان كيفية صدور الحكم بقفل أعمال التفليس وشروطه لأن ذلك لا يكفي لوقاية حقوق المدينين ومنع الأضرار التي ينشأها بل صرح أيضاً في تلك المادة بأنه يعود بهذا الحكم لكل واحد من المدينين حقه في إقامة دعواه على نفس المفلس ولقد اصاب في إضافة ذلك إذ بدونه لا يفيد الكلام على قفل أعمال التفليس فائدة ولا تعود منه عائدة ويتج اذن من تلك الإضافة أنه فضلاً عن بقاء المفلس على أفلاسه واستمرار وكلاء المدينين في وظائفهم يكون للمدينين الحق في الاستحصال منه مباشرة على حقوقهم إذا اهتموا إلى شيء له فانهم بالضرورة كثيرون العدد ولا يألون جهداً عن البحث عما يكون له مما لم يقفوا عليه قبلاً سواء كان باسمه أو باسم غيره ولا يبعد أنهم يجدون ما يحجزونه ويبعونه لاستيفاء ديونهم . وإذا قيل ان هذه الحالة أضرت بالمفلس وأخل بشرفه ومقامه يجاب بان الشارع فتح له باباً للتخلص منها والفرار من عواقبها إذ صرح في المادة التي نحن بصددنا بان تنفيذ ذلك الحكم يوقف مدة شهر من تاريخه فتييسر للمفلس في اثناء هذه المدة ان يستحصل على النقود اللازمة للاستمرار على أعمال التفليس بان يقترضها من اقاربه او اصدقائه او بان يعمل عملاً لنوالها واكتسابها وتخلص بذلك من سوء العاقبة وسر المال ولم يكن الحكم الذي يصدر بقفل أعمال التفليس من الأحكام القطعية التي لا يسوغ نقضها ولا معارضتها بل يجوز بمقتضى المادة ٢٢٨ للمفلس أو لغيره من ارباب الحقوق ان يحصل من المحكمة في أي وقت على نقضه اذا اثبت وجود مال كافٍ لمصاريف أعمال التفليس أو سام إلى وكلاء المدينين المبلغ الكافي لها . ويجب في جميع الأحوال قبل كل شيء وفاء مصاريف الاجراءات التي حصلت بمقتضى المادة ٢٢٧ ولا يندر التمسك بحكم هذه المادة والعمل بمقتضاها بل كثيراً ما يسعى المفلس للحصول على المبلغ اللازم لتلك المصاريف ويسلمه للوكلاء عن المدينين

ليتلخص من الحالة التي بينها أنفاً من حيث مطالبة المدائنين له مع استمرار تسلط
الوكلاء عليه . وقد يتصادف أيضاً في بعض الأحيان أن يجد الدائنون أو
وكلائهم شيئاً من ماله كان متروكاً نسيباً منسياً أو محجوباً خافياً فيدلون المحكمة
عليه ويطلبون منها الرجوع في الحكم الصادر بقفل أعمال التفليسة

فاذا فرضنا العود الى تلك الاعمال وحصول احد الدائنين قبل ذلك على
مطلوبه من مال وجده عند المفلس عملاً بما له من الحق في المطالبة مباشرة بعد
قفل اعمال التفليسة هل يلزم برد ما اخذه الى روكية التفليسة او يختص به بغير
منازعة يمكن ان يجاب بلزوم الرد ويستند في ذلك على ان قفل الاعمال لا
يترتب عليه انتهاء التفليسة ولا اطلاق الحرية للمفلس في ادارة ما يوجد عنده من
الاموال وعلى ذلك تكون المساواة بين الدائنين واجبة بحيث لا يسوغ لاحد
استيفاء مطلوبه دون الباقي ويمكن ايضاً ان يجاب بعدم لزوم الرد لان قفل
الاعمال ينشأ عنه بمقتضى المادة ٢٣٧ ان يعود لكل واحد من المدائنين حقه في
اقامة دعواه على نفس المفلس فالدائن الذي استوفى مطلوبه لم يتجاوز في ذلك
ما له من الحق ولا يصح اذن الزامه برد ولا ارجاع ولا سيما انه لا يتصور ان
الشارع صرح في المادة السالف ذكرها بأن للدائنين الحق في المطالبة واراد مع
ذلك حرمانهم فيما بعد مما يحصلون عليه وتوزيعة بين جميع الدائنين بغير فرق
ولا تمييز بين من تكاسل واهل وبين من جدوسعى حتى وجد ما استوفى منه
مطلوبه ونحن نرجح الجواب الاخير لما فيه من مراعاة العدل والانصاف
وموافقة للعقل والصواب . وعلى ذلك اذا حصل احد الدائنين على دينه قبل
العود الى اعمال التفليسة لا يلزم برد ما اخذه

البنا الخلس

في إعادة اعتبار المفلس اليه

ان اشهار الافلاس ينشأ عنه بالضرورة انحطاط قدر المفلس وسقوط
اعتباره بين الناس بحيث لا يرضاه احد عميلاً او أميناً على شيء حقيراً كان او
عظيماً، فضلاً عن ذلك يحرم في اكثر البلاد من حقوقه الوطنية ويمنع عن
الاشتراك مع ابناء امة في الامور السياسية فلا يجوز له في البلاد المصرية مثلاً
بمقتضى المادة ٦ من القانون النظامي الذي سن في اول مايو سنة ١٨٨٢ ان
يُنتخب نواب امة ولا ان يُنتخب من ضمنهم ولا يكون اهلاً لان يعين محلفاً في
المحاكم المختلطة كما ورد في المادة ١٨٤ من قانون تحقيق الجنايات المتبع في المحاكم
المذكورة ويستمر على هذه الحالة ولوانتهت اعمال التفليسة الى ان يُعاد اعتباره
اليه بالكيفية المبينة في القانون اي بان يدفع جميع المبالغ المدلوبة منه سواء كانت
اصلاً او فوائد او مصاريف كما ذكر في اداة ٤٠٨ ولا غرو في ذلك فانه متى
وفي جميع ديونه يزول الافلاس ويصبح كأنه لم يكن شيئاً مذكوراً

ولم يكن المراد هنا بالديون ما كان منها باقياً للدائنين بعد توزيع اموال
التفليسة عليهم بل كافة ما كان باقياً في ذمة المفلس سواء كان من الديون التي
رفضت بالنسبة لروكية التفليسة دون شخص المفلس او مما تجاوز عنه الدائنون
بمقتضى عقد الصلح ان كان. واذا قيل كيف تعد المبالغ التي تجاوز عنها الدائنون
من الديون التي يلزم الرضاء بها مع ان التعبير بنفط تجاوز يفيد انهم تركوها بحيث
لا يصح لهم بعد ذلك المطالبة بها ولا استيفاؤها فيجاب باننا بينا عند الكلام على
عقد الصلح ان غاية ما يترتب عليه فيما يتعلق بتلك المبالغ سقوط الحق في المطالبة

بها امام الحاكم ولكنها تبقى في ذمة المدين ويعهد الوفاء بها الى عزّة نفسه وميله
الطبيعي الى التخلص من الامتنان عليه بسببها وعلى ذلك لا بد من دفعها ودفع
الفوائد المستحقة عليها من يوم حلول اجل الوفاء بها لغاية يوم الدفع . ولا يتسنى
للمفلس ان يمتنع بما تقرّر في القانون المدني من حيث سقوط الحق بمضى المدة
الطويلة

والحاصل انه يشترط لاعادة اعتبار المفلس اليه ان يصير كأنه لم يتف عن
دفع ديونه ولم يشهر افلاسه ويتج من ذلك انه يسوغ لكل مفلس ان يحصل على
اعادة اعتباره اليه وفي ذلك الشرط ولكن يستثنى من هذه القاعدة بمقتضى
المادة ٤١٧ من تقاليس بالتدليس او حكم عليه بعقوبة بسبب سرقة او نصب او
خيانة او من باع عقاراً غير ملوك له او مرهوناً واخفى رهنة او من لم يقدم حسابه
او لم يوف بالمتأخر عنده وليا كان او وصياً او مأموراً بآدارة اموال او غيرهم ممن يكون
ملزماً باداء حساب مأموريته فان هؤلاء الاشخاص ليسوا جديرين بان يرثى لحالهم
ولا حقيقين بالاهتمام بامرهم لان من اقترف فعلاً من الافعال المذكورة فقد
ارتكب عاراً يشينه ويهينه مادام حياً بحيث لا يُعد اهلاً لان يكون من التجار اذ
لا بد لمن يحترف بهذه الحرفة ان يتخذ الصدق شعاره والاخلاص في الاعمال
دثاره . واذا قيل ان قنوط هؤلاء الاشخاص من اعادة اعتبارهم اليهم مما يضر
بدائيتهم لانهم لا يسعون اذن الى الوفاء بما عليهم بل يجتهدون في اخفاء ما
يكتسبونه بعد الافلاس كيلا يتمكن الدائنون من اخذه او حجزه فيجاب بان انقاء
غائلتهم ودرء غدرهم اهم من ذلك اذ لو جاز اعادة اعتبارهم اليهم لعم في الغالب
شرهم ووقعوا دائنين آخرين في اشراكهم ولذلك اخنار الشارع اخف الضررين
وبعض الشر اهن من بعض

واذا كان المفلس لم يرتكب شططاً بل وقع منه مجرد تقصير فيجوز بمقتضى

المادة ٤١٧ السالف ذكرها ان يعاد اعتباره اليه متى استوفى العقاب المحكوم به عليه . والمراد من التعبير بلفظ الجواز دون الوجوب ان يكون القضاء غير متبدل بمحكم ولا منقادين لامر بل مطلق الحرية يحكمون بما يرونه مطابقا للصواب موافقا للعدل والانصاف بحسب الاحوال التي يستدلون عليها بنبراس معارفهم ويهتدون اليها بقدر زناد ذكائهم وفطنتهم اذ يختلف التقصير في الواقع فيكون تارة يسيرا لا يخل بشرف من اقدم عليه ولا يفي صداقة واستقامة ويكون تارة جسيما بحيث يوجب الشك والريب في خلاص طوية المفلس . والغاية انه اذا كان المفلس طاهرا تقياً منزها عن الافعال التي بينها وثبت انه وفي جميع المطالب منه تحكم المحكمة باعادة اعتباره اليه ولا يمنع من ذلك سبق وفاته اذ ذكر في المادة ٤١٨ انه يجوز اعادة الاعتبار الى المفلس بعد موته واتد اصاب الشارع في ذلك اذ ربه يريد نسل المفلس واعقابه ان يجعلوا له ذكرا حميدا وسيرة حسنة بان يوفوا بما عليه فلا يضع اجر سعيهم ولا تذهب ثمة كدّهم واجتهادهم هباء منثورا

وقد بينت كيفية الحصول على اعادة الاعتبار في المادة ٤٠٣ والمواد التالية لها الى المادة ٤١٣ بعبارة صريحة ظاهرة لا تحمل الشرح ولا التفسير ولذلك سنقتصر على ذكر نصوصها هنا بغير اضافة شيء سوى بعض ملحوظات سنحت لنا فنقول انه تقرر في المادة ٤٠٣ ان كل عريضة بطلب اعادة الاعتبار تقدم الى محكمة الاستئناف وعلى الطالب ان يرفقها بسندات الخاصة وغيرها من الاوراق المؤيدة طلبه وورد في مادة ٤٠٤ ان وكيل الحضرة الخديوية يرسل نسخة من العريضة والاوراق المرفوقة بها الى رئيس المحكمة الابتدائية التي حكمت باسهار الافلاس وفرض في المادة ٤٠٥ على الوكيل عن الحضرة الخديوية في المحكمة الابتدائية وعلى رئيس هذه المحكمة ان يستعلم عن كل ما يمكن العلم به مما

يدل على صحة الوقائع التي ابداهما من طلب اعادة الاعتبار اليه فيؤخذ من ذلك ان البحث والتحري لا يتناولان سير المفلس ولا صيته بل يكونان تلصقين على ما يتعلق بالوفاء بالديون ليعلم دفعها بتمامها او عدم دفعها لان اعادة الاعتبار تتوقف على معرفة حقيقة ذلك ليس الا بواسطة الاستعلام والاستفهام بغير اكتفاء بتقديم السندات المذكورة في المادة ٤٠٩ واقرب الطرق لاستطلاع الحقيقة واكتشاف جلية الامر ان تنشر عريضة المفلس وتشهر ليعلم بها كل ذي شأن ويعارض فيها ان شاء ولذلك تقرّر في المادة ٤١٢ ان صورة العريضة تلصق مدة شهرين في اللوحة المعدة للاعلانات القضائية وفي جميع الاماكن الاخر المبينة في لائحة اجراءات المحاكم وينشر ملخص منها في الجرائد وصرّح في المادة ٤١٢ بانه يجوز لكل مدّين لم يدفع اليه مطلوبة بالتمام من اصل وفوائد ومصاريف ولكل خصم آخر ذي شأن ان يعارض في اعادة الاعتبار للمفلس بان يقدم عريضة بذلك الى المحكمة الابتدائية ويرفقها بالاوراق المؤيدة لمعارضته انما لا يجوز في اي حال من الاحوال للمدّين المعارض ان يكون خصماً في المرافعة التي تحصل في اعادة الاعتبار. وانما حظر الشارع على الدائن الترافع امام المحكمة لمنع الاشكال ودرء بعض الاضرار اذ قد يكون احد الدّائنين حاقداً على المفلس متغيظاً منه فينتهز هذه الفرصة ويرفع صوته بالمعارضة ويجاهر بالمناضلة بغير حق او ربما يكون دائن آخر عالماً باحوال تمنع اعادة الاعتبار ويتغاضى عنها ليكتفي مؤنة المرافعة ويبقى شرّ البروز في ميدان الخصامة

وقد ورد في المادة ٤١٤ انه بعد انقضاء الشهرين المذكورين آنفاً يرسل كل من وكيل الحضرة الخديوية ورئيس المحكمة الابتدائية الى محكمة الاستئناف الاستعلامات التي صار الحصول عليها والمعارضات التي تقدمت وبصحب ذلك برأيه فيه ويطلب حيثنذ وكيل الحضرة الخديوية من تلك المحكمة ان تحكم في

الطلب فيجب عليها بمقتضى المادة ٤١٥ ان تصدر حكماً بقبوله او برفضه بشرط ان يكون مشتملاً على بيان الاسباب التي بُني عليها . فاذا صدر برفض الطلب لا يجوز للمفلس تقديم مرة ثانية الا بعد مضي سنة كما قيل في ختام المادة السالف ذكرها واذا صدر بقبوله يلزم بمقتضى المادة ٤١٦ ارساله الى المحكمة الابتدائية وهي تلوّهُ في الجلسة علانية وتأمّر بتسجيل صورته في دفاترها وفضلاً عن ذلك يلصق في اللوحة المعدة فيها للاعلانات القضائية كى يذيع ويشتهر وتحصل منه النتيجة المطلوبة اذ لا يفيد في الواقع ذلك الحكم فائدة اذا لم يعلم به الناس ويشيع خبره بينهم

واستيفاء جميع الاجراءات المبينة آنفاً لم يكن لازماً في كل الاحوال لحصول المفلس على اعادة استباره اليه بل يجب فقط في حالة طلب اعادة الاعتبار بعد انتهاء اعمال التفليس بالصلح او باتحاد المدينين اذا حصل المفلس بعد ذلك على الاموال الكافية للوفاء بما بقي في ذمته لدائنيه سواء كان بواسطة الربح الذي ناله من عمله واشتغاله او بواسطة غيره والدليل على ذلك انه صرح في المادة ٤١٩ بمجواز الحكم باعادة استباره اليه في اثناء المرافعة العادية اذا وفى قبل مضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأييدها المطلوب منه بالتام او اذا كانت المبالغ المتحصلة بسعي وكلاء المدينين كفت لوفاء ديون المدينين بالتام ولا غرامة في ذلك اذ يتفق ان يوؤل للمفلس ميراث او هبة في اثناء التفليس ويتسنى له ان يدفع لدائنيه مطلوبهم ويوفى به بانفعل او توجد مواله عند تصفيتها كافية للوفاء بما عليه فان اشهار الافلاس ينشأ عن مجرد الوقوف عن دفع الديون ولو كان المدين وافر المال واسع الثروة كما مرّ علينا تفصيلاً . فاذا توفرت احدى الحالين المذكورتين لا يجب على المفلس استيفاء الاجراءات السابق بيانها من حيث تقديم عريضة لمحكمة الاستئناف لتوصيلها للمحكمة الابتدائية ونشرها وغير ذلك

بل يتيسر في هاتين الحالتين الوقوف على حقيقة الوفاء بجميع الديون بواسطة
الوكيل عن المدينين ومأمور التفليسة اذ انهما لم يفكرا عما نيط بهما وتحكم حيث
التحكمة الابتدائية التي اشهرت الافلاس باعادة الاعتبار

واذ وصلنا عند هذا الحد الى نهاية الكلام على كيفية اشهار الافلاس وكيفية
ستيفاء الدائنين التفليسة ونتهائيا وكيفية اعادة اعتبار المفلس اليه فلم يبق علينا
سوى الوفاء بما وعدنا به قبلا من الاتان بنتمه لخاصها بعض مسائل لم يتيسر
من الكلام عليها في الاخرى والنص على اساقفة وزيادة السهولة سنقسم تلك
التمهات الى ثلاثة مباحث نبحث في حدها عن بعض موارضة بافلاس الشركات
ونبين في الثاني طرق الصعق في الاحكام التي تصدر في مواد التفليس وتكلم في
الثالث على التماس بالتدريس وبه تشهير ولا يريد من التعبير بالوصول الى
النهاية انما ستوفيت جميع الاحوال وتبين ان لا يمكن ان تار ولم تترك خفية
الاجلواها وبمجرد الاقرب والادنى وبمجرد الوصول الى نهاية ما
أدت اليه فريضة بحمد وممكن لا فكر في الضعيفة من ريناسدة زويمه ومسيس
بحاجة اليه والاهم من كثر

لنا

مبحث آخر

في افلاس الشركات

لا فرق في شهر لافلاس بين اسكت تجارية وبين الافراد من التجار
بل هي من بحيث دأبت حتى تلك الشركات عن دفع ديونها جاز

أشهر افلاسها وتبع حيث ذكر كافة الاصول والقواعد التي بينها فيما مرّ بغير تغيير
 ولا تبديل ولكن زيد على ذلك بعض اصول مخصوصة فيما يتعلق بشركات
 التضامن وشركات التوصية لان جميع الشركاء في الاولى وبعضهم في الثانية
 متضامنون متكافلون فوجب بيان ما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات
 بهذا الاعتبار . وانما اقتصر الشارع في ذلك على شركات التضامن وشركات
 التوصية دون شركات المساهمة لان الشركاء فيها ليسوا متضامين ولا يسأل
 كل منهم عن شيء زيادة على حصته في رأس المال فلا وجه اذن للكلام عليها
 بعبارة مخصوصة واذا توهم من ذلك انه لا يجوز اشهار افلاس هذه الشركات
 واستند في هذا الوهم على ان اشهار افلاس الشركة معناه اشهار افلاس الشركاء
 ويترتب عليه في بعض الاحوال حبسهم وفي الشركات التي نحن بصدددها لم
 يكن الشركاء معينين ولا معروفين حتى يتسنى اسبارهم من المفلسين ويتيسر
 حبسهم عند الاقتضاء فن دفع هذا الوهم بما ورد في حكم اصدرة محكمة الاستئناف
 في باريس مذكّرة الى مسالة من هذا القبيل فقد اتت فيه بحج دامغة وادلة
 مقنعة اذ قيل فيه ان الاصول التي وضعت في القانون فيما يتعلق بالتفليس لم
 يكن المراد منها مجرد مراعاة حقوق شخص المفلس والمحافظة على امواله ومنع
 المطالبة من كل واحد من الدائنين بانفراده بل المتصود منها ايضاً وقاية حقوق
 الدائنين وتأمينهم على ديونهم بان تضبط اموال المفلس من اوّل وهلة قبل
 تبديدها وتشتيتها ثم توزع بينهم بالعدل والانصاف بالطرق القانونية اي
 بملاحظة المحكمة ومراقبتها واستتاج عدم جواز اشهار افلاس شركات المساهمة
 من عدم امكان استيفاء الاجراءات المقررة فيما يتعلق بشخص مفلس بسبب عدم
 معرفته فاسد لان استيفاء هذه الاجراءات لا يمكن ايضاً فيما يتعلق بالتاجر الذي
 توفي ومع ذلك صرح جواز اشهار افلاسه فان موته لا يعوق عن اتمام باقي اعمال

التفليسة وكذلك عدم معرفة الشركاء في شركات المساهمة لا يمنع السير في تلك الاعمال اذ يكون من جهة مديرو الشركة او المأمورون بتصفيتها نائين عنها في التمسك بالحقوق المقررة للمفلس نحو طلب الحساب والدخول في عقد الصلح ويكون من جهة أخرى الوكلاء عن المداينين قائمين بالمدافعة عن حقوق موكلهم كما يفعلون عادة في كل تفليسة بحيث يطعنون في الاعمال التي حصلت اضراراً بالدائنين ويراقبون توزيع الاموال بينهم

واقعد اصاب تلك المحكمة فيما قالته ولا سيما ان افعال ذكر شركة المساهمة في النصوص الخاصة لمصلحة شركات التضامن وشركات التوصية لم يكن المراد منه على ما قلنا اخراج تلك الشركة من حكم الافلاس بل هو ناشئ عن عدم وجود لزوم لاصور مخصوصة فيما يتعلق بالشركة المذكورة فانها تشتغل بالتجارة ولا منسوحة ذن عن شهر افلاسها كغيرها ممن يشتغل بالتجارة بغير فرق ولا تمييز اذ علمنا مما مر ان ذلك لا يتوقف الا على شرطين احدهما ان يكون المراد اشهار افلاسة تاجر والثاني ان يكون قد وقف عن دفع ديونه وهذا الشرطان يتوفران في شركة المساهمة

ولا يصدق جميع ما تقدم على شركة خاصة فانه لا يجوز اشهار افلاسها بأي صورة كانت لانها لم تكن معلومة لمدير بواسطة شرعها وذا عنه كما اشترط في غيرها بل متفق عليها بين الشركاء بغير اشهار ولا اشاعة وفضلاً عن ذلك لا تكون اعمالها تجارية بعنوان مخصوص لها بل باسم واحد او اكثر من الشركاء بحيث لا يكون مشهوداً عن تلك الاعمال الا من تعامل منهم كأنها على ذمة شخصه يس الا

واذا تقرر ذلك فنعد الى الكلام على افلاس شركات التضامن وشركات

التوصية فنقول ان الاصول الخاصة لمصلحة بذلك مبينة في المواد ١٩٨

و ٢٤١ و ٢٤١ و ٤٠٨ وهي مبنية على تضامن الشركاء في الشركات المذكورة
فان التكافل بينهم ينشأ عنه اشهار افلاسهم متى اشهر افلاس الشركة بمعنى ان
اشهار افلاس شركة التضامن يترتب عليه اشهار افلاس جميع الشركاء بغير
استثناء واشهار افلاس شركة التوصية يترتب عليه اشهار افلاس الشركاء
التضامنين فيها دون الموصين وسبب ذلك ان الشركاء التضامنين هم المسئولون
عن كافة ديون الشركة وتعهدها كأنها مطلوبة منهم دون غيرهم بحيث يعد
وقوفهم عن الوفاء بها كوقوفهم عن دفع ديونهم الخاصة بهم ولذلك تقرر في المادة
١٩٨ انه في حالة افلاس احدى شركات التضامن او التوصية يشتمل التقرير
الذي يقدم بالوقوف عن دفع الديون على اسم كل واحد من الشركاء التضامنين
وبيان محله وورد في المادة ٢٤١ انه في حالة تفليس شركة التضامن او التوصية
توضع الاختام على مركز الشركة الاصلية وعلى الحل المفصل عنه لكل واحد من
الشركاء التضامنين فيؤخذ من هاتين المادتين ان الحكم الذي يصدر باشهار
افلاس الشركة يكفي فيما يتعلق بها وبالشركاء التضامنين بمعنى انه يسري عليهم
كما يسري عليها على حد سواء ولو كانوا في جهات متعددة ليست داخلية جميعها
في دائرة المحكمة التي اصدرت الحكم وينتج من ذلك على ما يرى ان مأمور
التفليسة يكون واحداً ووكلاء الدائنين يقومون بوظائفهم في جميع التفليسات
على حد سواء بشير حاجة لتعيين وكلاء مخصوصين لتفليسة الشركة وتعيين
غيرهم لتفليسة كل واحد من الشركاء لان الحكم الصادر باشهار الافلاس واحد
كامراً والمصالح مرتبطة كما لا يخفى ومع ذلك لا يترتب على عدم تعدد الوكلاء
باختبار تعدد التفليسات ان تكون روكية تلك التفليسات واحدة بمعنى ان
اموال كل شريك تضاف الى اموال الشركة وتصبح شائعة بين سائر الدائنين
بغير تمييز بين من كان منهم من دائني الشركة وبين من كان منهم من دائني

أحد الشركاء خاصة بل لا بد من الفرز والتفريق لأن حقوق كل فريق من
 الدائنين المذكورين تختلف عن حقوق الفريق الآخر وفي الواقع لا يسوغ لدائني
 أحد الشركاء أن يتدخلوا في الأعمال الخاصة بأموال الشركة ولا بأموال غير
 مدينهم من الشركاء بخلاف دائني الشركة فاهم يدخلون في كافة الأتمال بغير
 فرق ولا استثناء لأن الشركاء لم يكونوا مسئولين عن الديون والتعهدات بقدر
 حصصهم في رأس المال فقط بل ملزمين بأوفاء بها من أموالهم الخاصة بهم أيضاً
 كما بينا ذلك مع الأسهاب عند الكلام على عقد الشركة وبناء على ذلك إذا أريد
 عقد جمعية لمداولة في استمرار تشغيل محل تجارة الشركة مثلاً بمراعاة ما ورد في
 المادة ٢٤٢ فلا يحضر في تلك الجمعية أحد دائني الشركة إلا بحق لغيرهم في أموالها
 ولا شأن فيها للدائنين الآخرين وإذا كانت المحل المراد استمرار تشغيله خاصاً
 بأحد الشركاء فيحضر في الجمعية دائنو ذلك الشريك ودائنو الشركة لما لهم من
 الحق في استيفاء ديونهم من أمواله الخاصة به باعتبار كونه شريكاً مسئولاً بطريق
 التضامن والتكافل ويراعى ذلك أيضاً في تحقيق الديون وتوزيع الأموال على
 الدائنين بمعنى أنه إذا كانت الديون المراد تغطيتها أو الأموال المراد توزيعها
 خاصة بالشركة فينفرد دائنوها في ذلك وإذا كانت خاصة بأحد الشركاء فيشارك
 هؤلاء الدائنون مع دائني شخص الشريك بحيث يدخل الجميع في التوزيع وباخذ
 كل واحد منهم حصة بنسبة دينه ويتبع حيثما هو مقرر في مادتي ٢٤٨
 و٢٤٩ وقد سبق شرح هاتين المادتين بعبارات كافية وافية فلا حاجة للتكرار
 والاعادة

ويجوز عقد الصلح مع الشركة كما يجوز مع أفراد التجار ولكنه لا يفيد ولا
 يثراً إلا إذا كان تاملاً لجميع الشركاء بغير استثناء إذ لو رضي به الدائنون فيما
 يخص بعض الشركاء دون البعض الآخر لما أمكن رجوع الشركة إلى الحالة

التي كانت عليها ولا يتسنى لها العود الى ائتمائها بل تتحل عراها ويتشر عقدها لان
الشريك الذي لم يشمله الصلح يبقى في حالة الافلاس وقد تقدم لنا ان افلاس
احد الشركاء المتضامنين المستوائين يترتب عليه حل الشركة ومع ذلك لا مانع
من عقد الصلح مع واحد او اكثر من الشركاء دون الباقي اذ ورد في المادة ٢٤١
انه اذا افلست شركة تجارية يجوز للمدائنين ان لا يقبلوا الصلح الا مع واحد من
الشركاء او اكثر وفي هذه الحالة تبقى جميع اموال الشركة تحت دائرة اتحاد
المدائنين وتخرج عنها الاموال الخاصة بمن حصل معه عقد الصلح ولا يجوز ان
يشترط في العقد المذكور دفع شيء الا من الاموال الخارجة عن اموال الشركة
والشريك الذي تحصل على صرخ خاص به يبرأ من كل تضامن ولا يخفى انه لم
يكن المراد هنا بالمدائنين الذين يجوز لهم ان يرضوا بالصلح دائي الشركة فقط بل
دائي شخص الشريك المتعاقد ايضا لانه من المعلوم ان الصلح لا يعتبر صحيحا الا
اذا رضي به اكثر المدائنين ولم يرد تمييز بين من كان منهم دائئا للمفلس بصفة
كونه شريكا وبين من كان دائئا بصفة كونه من افراد تجار بل استثنى فقط
بمقتضى المادة ٢١٨ الدائنون الحائزون نرهن عقار والحاصلون على الاختصاص
بمقارات المدين كلها او بعضها او ذوو الديون المتنازة او المضمونة برهن منقول
والحاصل انه اذا عُد الصلح مع احد الشركاء يبرأ هذا الشريك من التضامن
والكافل مع الباقيين ويصبح غير مسئول عن الوفاء بشيء زيادة عما التزم به في
عقد الصلح بمعنى انه اذا التزم بدفع عشرين عن كل مائة من الديون فلا يسأل
الا عما تعهد بدفعه بغير نقص ولا زيادة وفي مقابلة تعهده بذلك تنقص ديون
الشركة بقدر ما خص به منها بحيث لا يجوز لدائي الشركة ان يطالبوها الا
بالباقي . ولكن يشترط لصحة الصلح بهذه الصورة ان يتعهد المدين بدفع المبلغ
المتفق عليه من الاموال الخارجة عن اموال الشركة اي من امواله الخاصة به

كما هو ظاهر من عبارة المادة ٣٤١ ويؤخذ من ذلك ان حصته في رأس المال تبقى من ضمن روكية تغليسة الشركة واذا لم يسبق دفعها قبل اشهار الافلاس فيلزم بالوفاء بها ولو بعد تمام الصلح معه لانه اذا ساغ بمجرّد ذلك التخلص من دفعها لكان كمن سلب مال غيره ليوفي بدينه وفضلاً عن ذلك قد صرح في المادة السالف ذكرها ان جميع اموال الشركة تبقى تحت دائرة اتحاد المداينين وهذه الاموال تشمل باضرورة تلك الحصة فلا بد من بقائها ان كانت او تحصيلها كباقي الديون التي تكون مستحقة للشركة اذا لم يسبق دفعها وعلى كل حال لا يخرج من تلك الاموال الا الاموال الخاصة بمن حصل معه عقد الصلح اي الاموال التي كان منفرداً بها مالكا لها دون الشركة

واكل واحد من الشركاء الحق في الحصول على اعادة ائتماره اليه كغيره من بحكم بافلاسه من التجار ولكن يشترط لذلك بمقتضى المادة ٤٠٨ اثبات الوفاء بديون الشركة بتمامها من اصل وفوائد ومصاريف ولو كان من يريد استرجاع ائتماره حصل على صلح خاص به لاننا علمنا ما مرّ ان عقد الصلح لا ينشأ عنه التخلص من الوفاء بما حصل التجاوز عنه عند طلب اعادة الائتمار. وقد اتت عبارة المادة ٤٠٨ قاصرة على وجوب اثبات الوفاء بجميع الديون بغير اشتراط الدفع من شخص معين حتى ييسر للشريك الذي طلب اعادة ائتماره اليه الحصول على ذلك فربما يتوهم من هذا الاطلاق انه يكفي باثبات الدفع من اي واحد كان من الشركاء ويدفع هذا الوهم نقول انه يجب في كل الاحوال على من يطالب اعادة ائتماره اليه منهم ان يثبت زيادة على ذلك انه وفي بما يخصه من الديون لانه اذا لم يدفع حصته منها يعد انه لم يزل مديناً لباقي شركائه او لمن قام بالوفاء منهم فله من حق الرجوع عليه ولا يسوغ اذن اجابة طلبه لعدم توفر الشرط اللازم لذلك

المبحث الثاني

في طرق الطعن في الاحكام التي تصدر في مواد التفليس

قد بينا في كثير من المواضع ان الشارع لم يهل امرًا من الامور التي يؤول منها سد ابواب التطويل في اعمال التفليسة ولم يترك وسيلة من الوسائل التي توصل الى سرعة انجاز تلك الاعمال وانتهائها درء للخسارة التي تلحق بالدائنين بسبب التأخير واشفاقا على المفلس من مضض الانتظار زمنا طويلا وهو منلول اليد مقيد عن العمل لا يستطيع ان يسعى لطالب العيش وسد الحاجات فجريا على هذا الاسلوب لم يكتف الشارع بما فات بل وضع اصولا مخصوصة للطعن في الاحكام التي تصدر فيما يتعلق بالافلاس تماما لفائدة وتوصلا للفاية المقصودة وقد بين تلك الاصول في المواد ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ وعين فيها ما تجوز المعارضة فيه او يصح استئنافه من تلك الاحكام وما لا يكون منها قابلا للمعارضة ولا للاستئناف فان بعضها قليل الاهمية في الواقع بحيث لو فرض حصول فائدة من الطعن فيه بالفعل لما وازت تلك الفائدة ما يتج من الخسارة بسبب التعطيل والتطويل وقد ورد بيان الاحكام التي من هذا القبيل في المادة ٣٩٥ حيث ذكر ان المعارضة والاستئناف لا يقبلان في الاحكام المتعلقة بتعيين او استدال مأمور التفليسة او وكلاء المداينين ولا في الاحكام الصادرة بالافراج عن مفلس او باعطاء عانة له او لعائلته ولا في الاحكام التي صرح فيها ببيع الامتعة والبضائع التي لتفليسة ولا في الاحكام الصادرة بتأخير عمل الصلح او بتقدير الدين المتنازع فيها تقديرا موقتا ولا في الاحكام الصادرة في التضلع من الاوامر التي صدرها مأمور التفليسة

على حسب حدود وظيفته . ورب معترض يقول كيف يتصور ان جميع هذه الاحكام قليلة الاهمية ليست جديرة بزيادة الاهتمام والعناية مع انها شاملة لما يصدر منها بتعيين او استبدال مأمور النفيسة او وكلاء المدائنين ومن المعلوم ان تعيين المأمور المذكور وتعيين هؤلاء الوكلاء يكونان في اغلب الاحيان في نفس الحكم الصادر باشهار الافلاس فيؤخذ من ذلك ان هذا الحكم لا يستأنف ولا يجوز المعارضة فيه مع ما انه من الالتماس فندفع هذا الاستعراض بان المراد منع الطعن في الحكم المذكور فيما يتعلق بتعيين مأمور النفيسة او وكلاء المدائنين دون ما يخص اشهار الافلاس والدليل على ذلك انه صرح بعبارة ظاهرة في مادتي ٣٠ و ٣١ بجواز المعارضة والاستئناف في الحكم الصادر باشهار الافلاس فاذا فرضنا انه صدر حكم باشهار افلاس تاجر وعين فيه مأمور للنفيسة ووكيل واحد او اكثر عن الدائنين حاز كل واحد من ذوي الشأن ان يطعن بطريق المعارضة والاستئناف فيما يتعلق منه باشهار الافلاس دون تعيين المأمور والوكيل ولاتة قض في ذلك ولاتة في وان كان الحكم واحدا لان هذا الحكم يشتمل في الحقيقة التي فرضناها على امرين مختلفين ويسر بالغريب ان يكون احدهما قابلا للمعارضة والاستئناف والثاني غير قابل لها ولا سيما اننا نرى في الامور العادية حكما كثيرة بهذه الصورة كأن يرفع ناسان دعوى على آخر امام قاضي الامور الجزئية وتكون قيمة المدعى به مما يحكم فيه القاضي المذكور حكما قطعيًا ومع ذلك يرفع المدعى عليه مسألة عدم اختصاصه بالدعوى باعتبار نوعها فيرفض الشاقي هذه المسألة ويحكم في الموضوع بحكم واحد فاذا اراد احد الخصام ان يستأنف هذا الحكم ويحيى حبه على تنظيم من تعيين المبلغ المحكوم به رفض هذا الطلب بغير بحث ولا تنقيت واذ بدء على مسألة عدم الاختصاص سمعت اقواله ونظرت تحتية واستندرت ذكر في المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات ان

الاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص وعدمه يجوز استثنائها ما كان مقدار المدعى به ويتج اذن ما تقدم ان الاعتراض غير صحيح والاستنتاج فاسد وغاية ما رد على نص المادة ٣٩٥ السالف ذكرها ان الشارع كان في شئ عن اضافة الاحكام التي تصدر باعطاء اعانة للمفلس او لعائلته لانها داخلة في الاحكام الصادرة في التظلم من اوامر مأمور التفليسة المذكورة في ختام تلك المادة لان تقدير تلك الاعانة يكون بمقتضى مادتي ٢٦٥ و ٢٤٠ بمعرفة مأمور التفليسة في اول الامر ويجوز فيما بعد النظام من هذا التقدير الى المحكمة فالاحكام التي تصدر فيها حيثئذ تكون صادرة بناء على التظلم من امر مأمور التفليسة

ولم يقتصر الشارع في الاصول التي نحن بصددھا على استثناء بعض الاحكام من المعارضة والاستئناف مراعاة للغرض الذي بيناه في صدر هذا البحث بل زاد على ذلك اختصار بعض المواعيد وجعلها قصيرة قريبة فيما يتعلق بالاحكام التي لم تستثن كإبعاد الاستئناف المقرر في المادة ٣٩٢ وسنتكلم على ذلك فيما يأتي مع التفصيل الكافي ونبحث الآن عن المعارضة فنقول ان القواعد العمومية تقضي بان المعارضة لا تقبل الا من كان خصماً في الدعوى وتحلف عن الحضور في الجلسة التي سمعت فيها تلك الدعوى ولا فرق في ذلك بين مواد المفلس وبين غيرها من الامور الدلالية بل لا بد من مراعاة هذه الشروط عند المعارضة في اي حكم كان ما عدا الاحكام التي صدرت باسم الافلاس او يعين فيها للوقوف عن دفع الديون وقت سابق على اشتهار الافلاس ثم ورد نص مخصوص على اباحة المعارضة في الاحكام التي من هذا القبيل لمن يتأ من دوي الحقوق بالاطلاق اي بغير تقييد بان يكون خصماً في الدعوى من قبل وفي الواقع ذكر في المادة ٣٩٠ ان الحكم باشتهار الافلاس والحكم الذي يعين فيه لوقوف المفلس عن دفع ديونه وقت سابق على الحكم باشتهار الافلاس تجوز المعارضة فيهما من المفلس ومن كل

ذي حق غيره وإنما تقرر التعميم في تلك المادة بهذه الصورة بوجه الاستثناء من مقتضى التواعد العمومية التي اشرنا اليها آنفاً لأن الحكم الذي يصدر باسهار الافلاس او يعين فيه للوقوف عن دفع الديون وقت سابق ارتباطاً بمصالح كثير من الناس فرأى الشارع ان لا يهمل تلك المصالح وفتح باب المعارضة لجميع دائني المفلس وجميع من تعامل معه ليتسنى لمن يريد منهم ان يستحصل على تاخير وقت الوقوف عن دفع الديون او تقديمه على حسب ما تقتضيه مصلحة ويرى فيه نفعه وفائدته

وتكون المعارضة من المفلس في ظرف ثمانية ايام ومن غيره من ذوي الحقوق في ظرف ثلاثين يوماً ويتبدى هذان الميعادان بمقتضى المادة ٢٩٠ من اليوم الذي تمت فيه الاجراءات المتعلقة بالصق الاعلانات ونشرها المبينة في مادتي ٢١٣ و ٢١٤. ورب قائل يقول ان بين تلك المادة وبين المادة ٢٩٢ تناقضاً لأن ميعاد المعارضة من ذوي الحقوق ثلاثون يوماً في الاول وميعادها في الثانية بالنسبة للمدائنين يدوم الى ان تقضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأبيدها اذ صرح في المادة ٢٩٢ الساتفة ذكرها بانه يجوز للمدائنين ان يطلبوا تعيين تاريخ وقوف المفلس عن دفع ديونه في وقت غير الوقت الذي عين في الحكم باسهار الافلاس او في حكم آخر صدر بعده ما دامت المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأبيدها لم تنقض ومن المعلوم ان طلب ذلك يكون بالضرورة بطريق المعارضة فكيف يعين لها ميعادان مختلفان في مادتين مع ان ذوي الحقوق المذكورين في الاول شاملون للدائنين وغيرهم فندفع هذا القول بان التعبير بلفظ ذوي الحقوق وان كان باعتبار اللغة عاماً شاملاً للدائنين ولكن الشارع على ما نرى اراد به غيرهم ليس الا من يشتري شيئاً من المفلس في وقت اشرافه على الافلاس فانه لم يكن من الدائنين بل من ذوي الحقوق وله شأن في تعيين وقت الوقوف

عن دفع الديون لان الحكم بصحة عقد الشراء او بعدم صحته ينبنى على ذلك كما ينبنى
عند الكلام على مادتي ٢٢٧ و ٢٢٨ واذ تقرر هذا التمييز فلا يوجد تناقض ولا
تنافي وينتج اذن من مفهوم مادتي ٣٩٠ و ٣٩٢ السابق ذكرهما ان المعارضة من
المفلس تقبل في ظرف ثمانية ايام من تاريخ نشر الحكم الصادر باشهار افلاسه او
تعيين وقت وقوفه عن دفع ديونه وتجاوز من الدائنين فيما يتعلق بتعيين ذلك
الوقت الى ان تنقضي المواعيد المقررة لتحقيق الديون وتأيدتها بحيث يسوغ لكل
واحد منهم قبل انقضاء تلك المواعيد ان يعارض في الحكم الصادر بتعيين وقت
الوقوف عن دفع الديون يستحصل على تأخير ذلك الوقت او تقديمه ومتى
انقضت المواعيد المذكورة يبقى الوقت الذي تقرر على ما هو عليه بالنسبة للدائنين
بدون ان يمكن التغيير او التبديل فيه وتكون المعارضة في تعيينه من غير
الدائنين من ذوي الحقوق في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ نشر الحكم الصادر
باشهار الافلاس اذا كان مشتملاً على تعيين ذلك الوقت ولم تحصل فيه معارضة
من الدائنين. واذا كان تعيين الوقت في حكم صدر بعد الحكم باشهار الافلاس
سواء كان بسبب عدم امكان المحكمة تعيينه في اول الامر او بسبب حصول
معارضة من احد الدائنين فيما عينته فيبتدئ ميعاد المعارضة بالنسبة لذوي
الحقوق من يوم نشر الحكم الاخير. وانما اولنا هاتين المادتين بهذا المعنى لانه لا يمكن
بغيره على رأينا الملازمة بينهما ولا منع الاجحاف ببعض الحقوق اذ لو قيل "انه لم
يُضف الى نفاذ ذوي الحقوق في المادة ٣٥٠، يستفاد منه التخصيص كما جئنا ولا
محيص اذن من اطلاقه على الدائنين وغيرهم بحيث يكون ميعاد المعارضة بالنسبة
للجميع ثلاثين يوماً ومن جهة المادة ٣٥٣ فالمراد منها منع امتداد ذلك الميعاد
بطريق الاستثناء بالنسبة لدائنين الى ما بعد تحقيق الديون وتأيدتها بمعنى ان

المعارضة تجوز للدائنين في ظرف ثلاثين يوماً كما تجوز لغيرهم من ذوي الحقوق ولكن بشرط أن لا يتجاوز هذا الميعاد بالنسبة لهم انتهاء تحقيق الديون وتأبيدها إذا تم قبل انقضاءه" لنشأ عن هذا القول الاضرار بغير الدائنين من ذوي الحقوق لأن تحقيق الديون وتأبيدها يستمران عادة أكثر من شهر فإذا رفعت المعارضة من أحد الدائنين قبل انقضاء الثلاثين يوماً بيوم واحد وعين بناء عليها الموقف عن دفع الديون وقت غير الوقت الأول وكان هذا التعيين ضاراً بواحد أو أكثر من ذوي الحقوق لا يتيسر إليه المعارضة لأن ميعادها يكون حينئذ قد انتهى بالنسبة له إذا ذهبنا هذا المذهب وسلمنا بأن الميعاد واحد بالنسبة للجميع ولا يخفى ما في ذلك من الجور والاعتساف حتى أنه لا يخال أن الشارع أراد هذا المعنى ولا قصد هذا المدلول ولا سيما أن ذوي الحقوق أقل ارتباطاً وأبعد علاقة بالفلس عن الدائنين فمن الضروري أن يكون لهم ميعاد أطول وبناء على ذلك لم نر بداً من الإصرار على رأينا الذي بيناه آنفاً وإن كان يترتب عليه بطلان كثير من الأعمال والعقود والتطويل في تصفية التفليسة وانتهائها إذ ينشأ عنه في الواقع زيادة التمكن من المعارضة لأننا إذا فرضنا أنه عين وقت الوقوف عن دفع الديون وعارض أحد الدائنين في هذا التعيين وصدر حكم بعد ذلك فتحوز المعارضة فيه لذوي الحقوق إلى أن ينتضي ميعاد الثلاثين يوماً ولكن بعض الشرهاء من بعض

وإذا سأل سائل لماذا كان حظ المفلس في ميعاد المعارضة أقل من غيره بأن تقررت له ثمانية أيام فقط وغيره ثلاثون يوماً تارة وأكثر من ذلك طوراً بحسب الأحوال المبينة فيما مرّ يجاب بأن سبب ذلك أن المفلس يعلم بالضرورة قبل غيره بأشهر أفلاسه ووقت وقوفه عن دفع ديونه إذ لا بد من طلب

حضوره في الجلسة المعينة للحكم بها إلا إذا فرّ أو أخفى ماله كما علم مما سبق بخلاف الدائنين وغيرهم من ذوي الحقوق فانهم لا يعلمون بهذين الأمرين إلا بواسطة النشر والإذاعة وهما يستلزمان زماناً ومكاناً مع ذلك لم يكن ميعاد التانية أياماً أمراً محتوماً ولا قضاء مبرماً بل يجوز عدم الالتفات الى انتضائه في الحالة المبينة في المادة ٢٩٢ أي إذا كان المفلس غائباً وإثبت أنه لم يمكنه العلم بالحكم الصادر بأشهر أفلاسه

وإذا فرغ عند هذا الحد ما سنخ بفكرنا فيما يتعلق بالمعارضة نبحث عن الاستئناف فنقول ان ميعاده يقتضى المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ستون يوماً من تاريخ اعلان الحكم الذي يراد استئنافه سواء كان صادراً في دعوى مدنية او دعوى تجارية ولكن استثنى من ذلك بمقتضى المادة ٢٥٥ من القانون السالف ذكره والمادة ٢٩٤ من قانون التجارة الاحكام التي تصدر في مواد التفليس اذ ورد في المادتين المذكورتين ان ميعاد استئناف الاحكام التي من هذا القيل خمسة عشر يوماً فقط خلاف مدة المسافة بين محل المستأنف ومركز المحكمة ولا يخفى ان اختصار هذا الميعاد فيما يتعلق بالاحكام التي تصدر في مواد التفليس لم يرد بغير شرط ولا قيد بل اشترط في المادة ٢٩٤ للمراعاة ان يكون الحكم صادراً في دعوى ناشئة عن نفس الافلاس كالحكم الذي يصدر بأشهره او برفض طلب اشهره او بتعيين وقت الوقوف عن دفع الديون او ببطلان بعض اعمال المفلس بمقتضى المادة ٢٢٧ والمود التانية لها وباعتصديق على عقد الصلح او برفض التصديق او غير ذلك ويتج اذن من هذا الشرط ان ذلك الميعاد لا يراعى في الدعاوي التي ترفع من التفليسة او عليها باسباب لا تتعلق لها بالافلاس أي الدعاوي التي يمكن رفعها على شخص مفلس او منه لو لم يشهر

افلاس

ويتبدى الميعاد المذكور بمقتضى المادة ٣٩٤ من يوم اعلان الحكم سواء كان صادراً في حضور الاخصام او في غيبة بعضهم خلافاً للقاعدة العمومية المقررة في المادة ٣٥٤ من قانون لرافعات حيث صرح بان مواعيد الاستئناف لا تعتبر فيما يتعلق بالاحكام الصادرة في حال الغيبة الا من اليوم الذي صارت المعارضة فيه غير جائزة القبول ولم يرد هذا الشرط في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة بل اقتصر فيها الشارع على التصريح بان الميعاد يتبدى من يوم الاعلان غير قيد ولا استثناء فيتضح من ذلك ضرورة ان لا فرق ولا تمييز في الحالة التي نحن بصددھا بين الحكم الذي يصدر بحضور الاخصام وبين ما يصدر في غيبة بعضهم بل هي بيان فيما يتعلق بميعاد الاستئناف وقد ورد في المادة ٣٩١ انه يجوز للمجلس ان يستأنف الحكم الصادر شهراً فلاماً في صرف خمسة عشر يوماً اني تكلمنا عليها وقد كان الشارع في عني عن الاتيان بهذه المادة اكتفاء بالاطلاق واتعميم في المادة ٣٩٤ لان الميعاد المذكور بها لم يقرر لاشخاص معينين حتى التزم من يحبس نفسه على حديثه

البحث الثالث

في التفاس بالتدليس او بالتقصير

التفاس تدليس هو ما يكون تدلياً عن النفس والخيانة والتفاس بالتقصير هو ما يكون تدلياً عن التفريط والاهمال ولا يحكم بشيء منها على احد الا اذا كان اجره وسبق اشهار فلاماً ويمكن الاكتفاء بالشرط الثاني لان تحققة

يستلزم تحقق الشرط الاول اذ علم لما مامر ان اشهار الافلاس يتوقف على الاتصاف بالالتجار. وانما كان سبق اشهار الافلاس شرطاً لازماً لانه لا يستطيع احد بدونه ان يسأل التاجر عن كيفية ادارة امواله ولا عن مواردها ومصادرها وفي الواقع باي وجه يسوغ للانسان متى كان التاجر قائماً بالوفاء بما عليه مستمراً على الاشتغال باعماله ولم يقع منه ما يستوجب منعه عن ذلك ان يتدخل في اشغاله ليقف على حقيقة حاله. اما اذا قصر فيما التزم به واصبح عاجزاً عن دفع ديونه فانه يحق حينئذ لدائنيه ان يسألوه عن الاسباب التي نشأ عنها العجز والتقصير ويكون في هذه الحالة ملزماً ببيان تلك الاسباب وتحب ايضاً معاقبته على ما يكون قد وقع منه من الاهمال والتقصير او اقراره من الخيانة والتغريب بحيث يحكم عليه في الحالة الاولى بالحبس مدة من شهر الى ستين وفي الحالة الثانية بالاشتغال الساقطة مدة من ثلاثة سين الى خمس عشرة كما ورد في قانون العقوبات

وقد ذكرت في ذلك القانون الاحوال التي يُعد فيها المفلس انه تقالس بالتدليس او بالتقصير فبينها هنا تماماً لفائدة فقول انه ورد في المادة ٢٠٢ من القانون المذكور ان كل تاجر مفلس يُعد متفالساً بالتدليس اذا اخفى دوائره او اعدمها او اخلس او خبأ جزءاً من ماله اضراراً بدائنيه او اعترف او جعل نفسه مديوناً بما بالغ يست في ذمته حقيقة سواء كان الاعتراف او المحل ناشئاً عن مكاتباته او ميزانيته او غيرها من الاوراق و عن اقرره الشفاهي او امتناعه عن تقديم اوراق او سندات او ترصينات مع عدمه بتأثير ذلك وقرر في المادة ٢٠١ ان التاجر الذي اوجب خسارة دائنيه بسبب عدم حزمه او تقصيره الفاحش يُعد متفالساً بالتقصير وقد بيئت في المادة ٢٠٨ احوال سبعة تعتبر تقصيراً

فاحشاً أو اهماً وهي

أولاً عدم تحرير التاجر دفاتر منتظمة يعرف منها حالته

ثانياً تشبهه مع غيره بحقيقة حاله بمنع أو تأخير إشهار إفلاسه بتماديهِ على اقتراضات أو تداول أوراق تجارية أو مخاطرته بمعاملات آخر موجبة لضاياع المال أو غير متحققة النجاح

ثالثاً إفراطه في المصاريف المتعلقة بذاته أو بمنزله زيادة على قدر الزوم

رابعاً تعهده الغير بالتزامات حسبة بالسنة لحاله بدون مقابل مكافئ لما تعهده

خامساً عدم مراعاته لما هو مصرص في مادتي ٢ و ٩ من قانون التجارة

سادساً عدم تقديم ميزانية تجارته أو استمراره على استغاليه بعد توقفه عن دفع الديون

سابعاً تأديته عداً بعد توقف الدفع المطلوب أحد مدائنيه اضراراً بباقي الغرماء

ولم يكن الاهمال والتقصير الفاحش منحصراً في هذه الالوجه السبعة لان عبارة المادة ٣٠٨ لا تفيد بحصر والتخصيص وإنما هي امتثلة فقط فيؤخذ من ذلك ان الشارع عهد الى القضاة النظر فيما يعد من هذا القبيل زيادة عما ذكره معتمداً على صدق ذمتهم وحسن بصيرتهم فانهم باضرورة لا يجنارون غير العدل والانصاف سيلاً ولا يرضون عن الحق بديلاً

وقد ذكر في المادة ٣٠٦ من قانون تجارة ان المحاكمة في الاحوال المتعلقة

بالتفليس بالتقصير والاشتباه من التدليس تكون بناء على طلب وكلاء المدينين أو

أحد المدينين ايأ كان أو ساء على طلب النائب العمومي أو أحد وكلائه فينتوهم

من ذلك انه يجوز لكل واحد من ذكر ان يرفع طلبه الى المحكمة مباشرة بغير فرق ولا تمييز بين حالة التفالس بالتدليس وبين حالة التفليس بالتقصير مع ان التفالس بالتدليس من الجنايات وقد تقرر في المادة ١٣٠ من قانون تحقيق الجنايات انه لا تجوز احالة الدعاوي على محكمة الجنايات الا بامر يصدر بها من قاضي التحقيق بخلاف التفليس بالتقصير فانه من المحجج ولذلك تيسر بمقتضى المادة ١٥٤ من القانون السالف ذكره ان ترفع الدعوى به الى محكمة المحجج مباشرة بواسطة تكليف المدعى عليه بالحضور امامها بناء على طلب احد اعضاء قلم النائب العمومي او بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية وهو في الحالة التي نحن بصددھا احد الدائنين او الوكيل عنهم وعلى ذلك فنص المادة ٣٩٦ من قانون التجارة وان كان عارياً عن التفريق والتمييز لا ينبغي على ما نراه اطلاق حكمه على حسب ما يتبادر من ظاهره لما ينشأ عن ذلك من الاخلال باحكام قانون تحقيق الجنايات بل لا بد من الرجوع الى تلك الاحكام وجعل ما يرفع من الدعاوي الى المحكمة مباشرة قاصراً على ما كان منها خاصاً بالتفليس بالتقصير دون ما يتعلق بالتفالس بالتدليس فانه يرفع في اول الامر الى قاضي التحقيق ثم يحال عند الاقتضاء على المحكمة بامر من ذلك القاضي وليس في عبارة المادة ٣٩٦ ما يمنع هذا التأويل اذ قيل ان المحاكمة تكون بناء على طلب المحجج ولم يصف ما يستدل به على العدول في هذه الحالة عن الطرق المبينة في قانون تحقيق الجنايات على انه لا يوجد سبب يبعث الشارع على استثناء دعوى التفالس من القواعد العمومية اني وضعها في القانون المذكور

وقد تكون المحاكمة غير قاصرة على شخص المفلس بل شاملة لغيره ممن شاركه في سوء فعله اذ ورد في المادة ٤٠١ ان الاحوال التي يجوز فيها الحكم

على غير المفلس بالعقوبات المقررة للتفلس بالتدليس تبين في قانون العقوبات وكذلك تقرر في المادة ٤٠٣ أنه إذا اشترط المداين لنفسه مع المفلس أو مع غيره امتيازات خصوصية في مقابلة إعطائه رأيا في المداولات المتعلقة بالتفليسة أو عقد مشاركة مخصوصة يترتب عليها نفع من أموال المفلس فيحكم ببطالان كل مشاركة أو اتفاق من هذا القبيل فضلا عن الحكم بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات وفي الواقع بين الشارع في ذلك القانون من يعد مشاركا للمفلس في التفلس بالتدليس وما يحكم به عليه من العقوبات ومع ذلك نذكر هنا تمام الفائدة الأشخاص الذين نجور معاقبتهم بسبب التفلس

ولا من يعد مشاركا باعتبار ما هو مقرر في مادتي ٦٨ و ٦٩ من قانون

العقوبات

ثانياً من سرق أو أخفى أو خبأ جميع مال المفلس وبعضه مقولاً كان أو عقاراً بقصد نفع المفلس المذكور

ثالثاً من قدم أو ثبت بطريق التزوير بقصد منفعة المفلس ديوناً غير حقيقية سواء كانت باسمه أو باسم غيره

رابعاً من أخفى باسم غيره وباسم غير حقيقي وأخفى أو خبأ شيئاً من ماله خامساً زوج المفلس أو ولادته أو نازله أو اسمها الذي يسرقون أو يخفون متعة التفليسة كثيراً وبعضهم من غير شترتهم مع المفلس في التفلس سادساً وكيل المدين الذي حلتس شيئاً في تداء تادية وظيفته

سابعاً مدين الذي شترط مفلس أو سخرتاً آخر على امتيازات خصوصية في مقابلة إعطائه رأياً في مداولات متعته . تفليسة أو سبب احتجابه بذلك و عقد مشاركة مخصوصة معه وأصدر ردي الغرماء

فاذا رفعت دعوى على واحد او اكثر من ذكر في الست فقرات الاولى لا تقتصر المحكمة سواء كانت ابتدائية او استئنافية على الحكم فيما يتعلق بالمنفعة او الجناية بل تحكم ايضاً من تلقاء نفسها بمقتضى المادة ٤٠٢ من قانون التجارة اى بغير توقف على طلب ولا التماس من احد بان يرد لروكية ارباب الديون كل ما اخلس بطريق التدليس من الحقوق والاموال والسندات وكذلك تحكم فيما يطلب من التعويضات سواء ثبتت جناية المدعى عليه او لم تثبت تماماً بما هو مقرر في مادتي ١٧١ و ٢١٠ من قانون تحقيق الجنايات حيث ذكر انه اذا رأت المحكمة ان الواقعة غير ثابتة او لا تعد جناية ولا جنحة تحكم ببراءة المتهم وتحكم ايضاً في التضمينات التي يطلبها بعض الاخصام من البعض الآخر

واذا رفعت الدعوى بما ذكر في الفقرة السابعة بان اتهم احد المدينين بانه اشترط مع المفلس ان تكون له امتيازات خاصة به وثبت ذلك فتحكم المحكمة بمقتضى المادة ٢ ٤ بطلان كل شرط او اتفاق من هذا القبيل بالنسبة لاي شخص كان اى بالنسبة للمفلس وغيره على حد سوء ويلزم حيث ذكر المدين المذكور بان يرد جميع المبالغ والاوراق ذات القيمة التي اخذها بناء على المشاركة الملغاة. وانما صرح في هذه الحالة بطلان المشاركة بالنسبة للجميع بغير استثناء لانها مبنية على سبب غير جائز قانوناً ومن المعلوم ان كل اتفاق او عقد لا يعتبر صحيحاً بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم الا اذا كان مبنياً على سبب صحيح جائز قانوناً والمشاركة التي نحن بصددھا ليست كذلك اذ عدت من الافعال التي نستوجب العقاب فضلاً عن عدم جوازها

وربما يتوهم من الاقتصار على ذكر المدين في المادة ٤٠٢ من قانون التجارة وفي المادة ٢١٠ من قانون العقوبات ان المراد شخص المدين ليس الا بمبحث

لا يتناول حكمها غير انفس الدائنين مع انه قد يكون اشتراط الامتياز لاحد
 بواسطة وكيل فلدفع هذا الوهم نقول ليس قصد الشارع بالمدين شخصه فقط
 بل استعمل لفظ مدين لانه يدخل عادة في انمال التفليسة بنفسه واستعمال
 هذا اللفظ لا يمنع من معاقبة من وكل اليه الدائن اشتراط الامتياز اذ لا يتسنى لمن
 يعمل على ذمة غيره عملاً منهياً عنه ومستوجباً للعقاب ان يعتذر بانه انما عمل هذا
 العمل بطريق النيابة وبناء على ذلك ينبغي ان يسري حكم المادة ٢١٠ من قانون
 العقوبات على الدائن الذي اشترط لنفسه امتيازاً خاصاً به وعلى من ينوب عنه
 في الاتفاق على ذلك بحيث يعد الوكيل مرتكباً للجحة ويعتبر الموكل مشاركاً له
 فيها بمقتضى المادة ٦٨ من القانون المذكور

واذ بينا فيما تقدم ان المحاكمة في الاحوال المتعلقة بالفليس بالتقصير او
 التفاس بالتدليس اما ان تكون بناء على طلب احد الدائنين او بناء على طلب
 وكلائهم او بناء على طلب قام النائب العمومي فوجب علينا ان نبين هنا من يلتزم
 بمصاريف الدعوى ايذاء بالغرض وتنبهاً للكلام فقوله اذا رفعت الدعوى
 من النائب العمومي واحد وكلايته لا تشكل روكية التفليسة بمصاريفها عملاً بما
 هو مقرر في المادة ٢٩٧ من قانون التجارة ولا يخفى ما في ذلك من العدل
 والانصاف لانه لو لم يصرح الشارع في تلك المادة بعدم التزام روكية التفليسة
 بمصاريف الدعوى في هذه الحالة لاضطرت المحاكم الى الحكم بها على المفلس اذا
 ثبتت جنائته مراعاة لقاعدة عمومية هي تقضي بان مصاريف يلزم بها المحكوم
 عليه وتساع عن ذلك اذن وجوب تحصيلها بصريق الامتياز من اموال التفليسة
 اضراراً بالدائنين مع انهم لم يقتروا ذنباً ولم يرتكبوا اتماً وقد تنبه الشارع الى هذه
 النتيجة فتلافها ولا سيما انه وجعل مصاريف الدعوى على روكية التفليسة لربما

سعى الدائنون الى تبرئة المفلس لانقضاء ما يلزمهم من الخسارة ودرء ما يعود عليهم من الضرر بان يكتبوا ما عندهم من الادلة والبراهين التي تثبت جنايته كي لا يحكم عليه بالمصاريف وتنقص اموال التفليسة المعدة للوفاء بديونهم . ومع ذلك لم يكن المراد من التصريح في المادة ٣٩٧ بعدم التزام روكية التفليسة بمصاريف الدعوى المرفوعة من النائب العمومي ان تكون تلك المصاريف على طرف الحكومة بحيث لا يسوغ لها المطالبة بها في اي وقت من الاوقات بل المراد منع المطالبة ما دامت الروكية قائمة فاذا استوفى الدائنون ديونهم وبقي بعد ذلك شيء من اموال التفليسة او اذا انتهت اعمال التفليسة ثم ال للمفلس شيء يمكن استيفاء المستحق منه لا حرج على الحكومة ولا حظر في المطالبة بما لها والاستحصال عليه

واذا رفعت الدعوى من وكلاء المداينين بالنيابة عن موكلهم فتكون المصاريف بمقتضى المادة ٣٩٨ من طرف روكية التفليسة اذا حكم ببراءة المفلس واما اذا صدر الحكم عليه فتدفع المصاريف من صندوق الحكمة وللصندوق المذكور حتى الرجوع بها فيما بعد على المفلس . واذا ورد على ذلك ان الدعوى في هذه الحالة رفعت من وكلاء المداينين فلماذا تلزم الحكومة بالمصاريف اذا حكم على المفلس بحساب بانه علم مما مر ان الحكومة لا تتلزم بشيء بل ترحى المطالبة ومع ذلك فمن المعلوم ان المقصود من معاقبة الجاني لمحافظة على النظام العام وهي من خصائص الحكومة فلا بد لها من التكلف بما تستلزمه بخلاف ما اذا حكم ببراءة المفلس فانه يؤخذ منه ان الدائنين اقدموا على امر لم يثروا فيه ولم يتحققوا قبلا من حسن نتيجته فهم احرى من غيرهم بمعاقبة غيرهم وبذلك كان ينبغي على رأينا الزمهم بدفع المصاريف من اموالهم الخاصة بهم وليس من اموال التفليسة كما ورد

في المادة ٣٩٨ لان الوفاء بها من اموال التفليس وان كان ضاراً بهم كما بينا
 آنفاً يكون بالمفلس اضر لانه اذا لم تكف تلك الاموال للوفاء بالديون يستمر
 ملزماً بالباقي منها بغير خلاص ولا مناص فالحسارة عائدة في الواقع عليه مع انه
 كان بريئاً مما اسند اليه . وانما قلنا فيما تقدم انه يستدل من الحكم ببراءة المفلس
 على عدم تروى الدائنين في الدعوى قبل رفعها ولم تقل يستدل به على عدم
 تروى الوكلاء لان الدعوى وان كانت من الوكلاء لا يجوز لهم رفعها بمقتضى
 المادة ٣٩٩ الا اذا اذن لهم بذلك بقرار يصدر من اكثر الدائنين الحاضرين عدداً
 فانهم هم اصحاب الشأن الذين يحصلون على النفع ويلتزمون بالخسارة وهم اذن
 الذين ينسب لهم التروى او عدمه

واذا رفعت الدعوى من احد الدائنين فتدفع مصاريفها بمقتضى المادة ٤٠٠
 من صندوق المحكمة اذ صدر الحكم على المفلس واما اذا حكم ببراءته فتكون تلك
 المصاريف من طرف الدائن الذي اقام الدعوى . وقد بينا فيما تقدم سبب التزام
 صندوق المحكمة بالمصاريف ثارة وتكليف الدائن بها ثارة اخرى فلا حاجة
 لتكرار والاعادة ولم نر ما يستلزم الاضافة والزيادة في هذه الحالة سوى ما يتعلق
 بالصندوق المحكمة من الحق في الرجوع بالمصاريف على المفلس اذ صرح بذلك
 في المادة ٣٩٨ ولم يصرح به في المادة ٤٠٠ وربما يتوهم من ذلك ان هذا الحق قاصر
 على الحالة المذكورة في المادة الاولى دون الحالة المذكورة في المادة الثانية فلقد دفع
 هذا الوهم بقول ان عدم التصريح به ناشي عن الضرورة عن سهو ان لم تقل عن
 حذف ما علم به بامانة لانه تشابه الحائنين المذكورتين بقضي باتحادهما في الحكم
 فتى نص عليه في احكام عام بالضرورة انه ثابت لثانية لان ما ثبت لاحد المتولين
 ثبت للآخر الا اذا وجد مانع ولا مانع هنا

وإذا سأل سائل هل ينشأ عن رفع الدعوى بالتفالس تغيير أو تبديل في كيفية إدارة أموال التفليس أو لا يجاب بالسلب لانه تقرر في المادة ٤٠٤ انه اذا اقيمت دعوى على المفلس بانه افلس بالتقصير او تفالس بالتدليس او صدر عليه حكم بناء على ذلك فتكون الدعوى المدنية في جميع الاحوال قائمة بنفسها ويصير استيفاء الاجراءات المتعلقة بالاموال كما هو مقرر في حالة التفليس بدون جواز احالتها على المحاكم الجنائية ولا جواز طلب تلك المحاكم لها للضرر فيها . فيظهر من ذلك ان ادارة الاموال تستمر على ما كانت عليه بمراعاة الاصول التي بينها فيما سلف بغير ارتباط بالدعوى الجنائية اذ ليس الغرض من تلك الدعوى الامعاقبة المفلس على ما اقترفه زجراً له وعبرة لغيره ولذلك صرح في المادة السالف ذكرها بان الدعوى المدنية تبقى قائمة بنفسها بمعنى انه لا يسوغ للمحكمة الجنائية ان تحكم فيها ولو كانت من قبيل المطالبة بمحرق مدنية ناشئة عن الجنابة او الخنعة . ورب معترض يقول ما الفائدة اذن من التصريح في القانون بجواز دخول الدائنين او وكلائهم في الدعوى الجنائية فندفع هذا الاعتراض بان المراد من التصريح بما ذكر تمكن الدائنين او وكلائهم من رفع الدعوى مباشرة اذا كانت متعلقة بالتفليس بالتقصير وتوصل المحكمة الى الوقوف على حقيقة الضرر الذي نشأ من الخنعة او الجنابة ليكون العقاب على قدر الارتكاب

والحاصل انه اذا رفعت دعوى على المفلس بانه افلس بالتقصير او تفالس بالتدليس جاز للدائنين او وكلائهم بمقتضى المادة ٣٩٦ ان يدخلوا فيها بصفة مدعين بمحقوق مدنية ولكن لا يسوغ للمحكمة الجنائية بمقتضى المادة ٤٠٤ ان تحكم في التضمينات التي تطلب من المفلس . وإنما قلنا اني تطلب من المفلس لانها اذا طلبت من غيره سواهم كان ممن شاركه في الجنابة او ممن يستوجب المحاكمة

بسبب الافلاس من الاشخاص الذين سبق بيانهم فيما مر فلا حرج على المحكمة
 الجائية في الحكم فيها ولا حظر عايتها كما يؤخذ من عبارة المادة ٤٠٢ ولا سيما ان
 هؤلاء الاشخاص لم يشهر افلاسهم حتى يمكن مراعاة حكم المادة ٤٠٤ فيما يتعلق بهم
 ولا يخفى ان الدعوى الجائية وان كانت غير مرتبطة بإدارة اموال المفلس
 تستلزم عادة الاطلاع على الاوراق والسندات المتعلقة بتلك الاموال وقد تنبه
 الشارع الى ذلك فصرح في المادة ٤٠٥ بأنه يجب على وكلاء الدائنين ان يعطوا
 الى وكيل الحشرة الخديوية ما يطلبه منهم من الاوراق والسندات والايضاحات.
 وقد يكون طلب تلك الاوراق والسندات لمرّد الاطلاع عليها واعادتها فوراً
 او لاثباتها من ضمن اوراق الدعوى الى ان يصدر الحكم ففي الحالة الثانية تبقى في
 قلم كتاب المحكمة للاطلاع عليها وقت اللزوم وبسوغ لوكلاء المداينين بمتضي
 المادة ٤٠٦ ان يأخذوا صوراً منها رسمية او غير رسمية ولا بد على كل حال من
 ردها لهم باخذ سد منهم باستلامها كما يلزم ان يرد اليهم ما سبق ايداعه من الاوراق
 والسندات ونحوها بناء على امر من المحكمة

الخاتمة

وقد تمَّ بحول الله تعالى ما اردنا ان نوردَه في هذا الكتاب وكل بتوفيقه
ما عقدناه له من الفصول والابواب وانتهى على وفق ما رتبناه له في البداية من
المقدار سالكين سبيل التوسط بين التطويل والاختصار ولا ندعي العصية فيه
من اوهام الافهام وزلات الاقلام او الاقدام والسلامة من شرور العثر
والحماية من التقصير او القصور . فتلك امور قلما يسلم من شوائبها انسان وينجو
من غوائلها صاحب اسنان او بنان فمن الخطأ الصريح ان يترك العمل لتوقيها وحذرًا
من الوقوع فيها ولذا لم يدعنا تحاشي ما عسى ان يكون من الخطأ او الخطل الى
الاحجام عن انجاز العمل . على اننا اتينا بما في وسعنا وما قصر من جاد بما لديه .
وبذلنا ما في جهدنا ومن بذل جهده ولا ثم بعد ذلك عليه . وعسى ان يكون
علما هذا عملاً مفيداً . ومسعانا الى هذا الصنع مسعى حميداً . فينتج بعض الفوائد
للطالعين . او يفتح للمناقشة باباً للباحثين . او يدعو بعض الفضلاء الى
اصلاح ما قصرنا عنه . وتبني ما فاتنا مما لا بد منه بوضع تأليف
اوسع مطالب . واغزر فوائد . واقرب وسائل وانم مقاصد .
ونسأل الله ان يحقق آمالنا وبحسن
مالنا

فهرست

٢ مقدمة

الكتاب الاول

| | |
|----|--|
| ٨ | في التجار وفي الاعمال التجارية |
| ٨ | الباب الاول - في الاعمال التجارية |
| ٢٥ | الباب الثاني - في التجار |
| ٢٥ | المصل الاول - فيمن يطنق عليه انظر تاجر |
| ٢٨ | المصل الثاني - فيمن يصلح لان يكون تاجرًا |
| ٢٨ | المرع الاول - فيمن يجوز له الاتجار |
| ٢٠ | المرع الثاني - في الاعمال التجارية التي لا يرفع الاشتغال بها الا لاناس |
| | مخصوصين |
| ٢١ | المصل الثالث - في يجب على التجار |
| ٢٢ | المرع الاول - في اعلان الشروط المتفق عليها في عقود الائحة |
| ٢٢ | المرع الثاني - في فواتر التجار |

الكتاب الثاني

| | |
|----|---|
| ٤١ | في المشتريات التجارية |
| ٤١ | الباب الاول - في عقود البيع |
| ٤٢ | المصل الاول - في انواعه العمومية المتعلقة البيع |
| ٤٦ | المصل الثاني - في يجب على البائع |
| ٥١ | المصل الثالث - في يجب على المشتري |
| ٥٥ | المصل الرابع - في البيع مؤجل |

| وجه | |
|-----|--|
| ٦٠ | الباب الثاني - في عقود الامتياز |
| ٦٠ | الفصل الاول - في الساسرة |
| ٦١ | الفرع الاول - في السماسر المطلق في اعمال حرفته |
| ٦٦ | الفرع الثاني - في مأموري بيع السندات وشراؤها |
| ٦٧ | الفصل الثاني - في متعهدي النقل |
| ٧٩ | الباب الثالث - في عقود الشركات |
| ٨١ | الفصل الاول - في الاصول العمومية المبينة في القانون المدني فيما يتعلق بالشركات |
| ٨٩ | الفصل الثاني - في الاصول الخاصة بالشركات التجارية |
| ٩١ | الفرع الاول - في شركة التضامن |
| ١٠٠ | الفرع الثاني - في شركة التوصية |
| ١١٢ | الفرع الثالث - في شركة المساهمة |
| ١٢٢ | الفرع الرابع - في شركة المحاصة |
| ١٢٥ | مادة - في سقوط الحق في قدمة الدعاوي التي تنشأ عن الشركات |
| ١٢٨ | الباب الرابع - في التوكيل |
| ١٣٧ | الباب الخامس - في الرهن |
| ١٤٢ | الباب السادس - في الكمبيالات |
| ١٤٨ | الفصل الاول - في تحرير الكمبيالات |
| ١٦٢ | الفصل الثاني - في نقل ملكة الكمبيالة |
| ١٦٨ | الفصل الثالث - في لأمبيات التي تكمل الوفاء بالكمبالة |
| ١٦٨ | الفرع الاول - في مقابل الوفاء |
| ١٧٤ | الفرع الثاني - في الضمان الاحتياطي |
| ١٧٧ | الفرع الثالث - في قسور الكمبيالة |
| ١٨٦ | الفرع الرابع - في نص من - حسب الكمبيالة وقابلها ومجملها |
| ١٨٧ | الفصل الرابع - في دفع قيمة الكمبيالة |
| ١٨٧ | الفرع الاول - فيمن يجب عليه الدفع |
| ١٩٠ | الفرع الثاني - فيمن يجب الدفع اليه |
| ١٩٧ | الفرع الثالث - فيما يجب دفعه |

| | |
|-----|---|
| وجه | |
| ١٦٨ | الفرع الرابع -- في المحل والميعاد اللذين يجب الدفع فيها |
| ١٦٩ | الفصل الخامس - في الامتناع عن دفع قيمة الكبيالة |
| ٢١١ | الفصل السادس - في سقوط الحق في اقامة الدعاوي الناشئة عن الكبيالات |
| ٢١٦ | الفصل السابع - في الاوراق التجارية غير الكبيالات |

الكتاب الثالث

| | |
|-----|--|
| ٤٢٥ | في الافلاس |
| ٢٢٥ | الباب الاول - في اشهار الافلاس |
| ٢٢٥ | الفصل الاول - في كيفية اشهار الافلاس وفي الحكم الذي يصدر به |
| ٢٢٥ | الفصل الثاني - فيما يترتب على اشهار الافلاس |
| ٢٢٥ | الفرع الاول - فيما يترتب على حكم اشهار الافلاس بالنسبة لما بعده |
| ٢٥٢ | الفرع الثاني - فيما يترتب على حكم اشهار الافلاس بالنسبة لما قبله |
| ٢٥٥ | المبحث الاول -- في الاعمال الباطلة حتماً |
| ٢٦٢ | المبحث الثاني - في الاعمال القائمة للبطلان |
| ٢٧١ | الباب الثاني - فيمن يدخل في اعمال التفليس |
| ٢٧١ | الفصل الاول - في الوكيل عن الدائنين |
| ٢٧٧ | الفصل الثاني - في مأمور التفليس |
| ٢٨٠ | الفصل الثالث - في دائني المئس |
| ٢٨٢ | الفصل الرابع - في المئس |
| ٢٨٢ | الفصل الخامس - في النائب العمومي |
| ٢٨٥ | الباب الثالث - في الاجراءات التي يلزم استيعاؤها لانتهاء التفليس |
| ٢٨٥ | الفصل الاول - في الاجراءات التي تتعلق بشخص المئس |
| ٢٨٨ | الفصل الثاني - في الاجراءات التي تتعلق باموال المئس |
| ٢٨٩ | الفرع الاول - في حصر اموال المئس |
| ٢٩٢ | الفرع الثاني - في حفظ اموال المئس |
| ٢٩٩ | الفرع الثالث - في حصر ما على المئس من الديون |

| وجه | |
|-----|--|
| ٢١١ | الباب الرابع - في انتهاء التفليسة |
| ٢١٢ | الفصل الاول - في الصلح |
| ٢١٤ | الفرع الاول في كيفية انعام الصلح |
| ٢٢٨ | الفرع الثاني - فيما يترتب على الصلح |
| ٢٢٢ | الفرع الثالث - في زوال الصلح |
| ٢٢٣ | المبحث الاول - في بطلان عقد الصلح |
| ٢٢٦ | المبحث الثاني - في فسخ عقد الصلح |
| ٢٤٢ | المبحث الثالث - في الحكم بأشهار الافلاس مرة ثانية |
| ٢٤٥ | الفصل الثاني - في اتحاد المدايين |
| ٢٥٢ | الفرع الاول - في تحصيل الديون |
| ٢٥٥ | الفرع الثاني - في بيع عقارات المفلس وبضائعه وامتنعه |
| ٢٦١ | الفرع الثالث - في توزيع اموال المفلس |
| ٢٦٢ | المبحث الاول - في الاصول المتعلقة بالتوزيع الخاصة بالدائنين ذوي الحقوق المتنازعة |
| ٢٦٢ | القسم الاول - في الدائنين المرتهنين او الحاصلين على حق الاختصاص بعقارات مدينهم |
| ٢٦٥ | القسم الثاني - في الدائنين الذين لهم حق الامتياز على اموال المدين |
| ٢٧٦ | القسم الثالث - في ارباب الديون التي يكون لها ضمن او فيها شريك متصامن |
| ٢٨٢ | المبحث الثاني - في الاصول العمومية المنعنة بالتوزيع الشاملة للدائنين المدينين وغيرهم |
| ٢٨٧ | الفرع الرابع - في استرداد ما يوجد في يد المفلس من الاشياء المملوكة لغيره |
| ٢٨٨ | المبحث الاول - فيما لبروكة من الحق في استرداد ما لها |
| ٢٩١ | المبحث الثاني - فيما لصاحب النصائب المودعة عند المفلس من الحق في استردادها |
| ٢٩٤ | المبحث الثالث - فيما لصاحب الكهيبالات وغيرها من الاوراق |

| | |
|---|-----|
| التجارية المودوعة عند المجلس من الحق في استردادها | ٤٣٥ |
| الفصل الثالث - في قفل اعمال التفلسة بسبب عدم كفاية مال المجلس | ٤٣٧ |
| الباب الخامس - في اعادة شرف المجلس اليه | ٤٠١ |
| نقمة | ٤٠٦ |
| المبحث الاول - في افلاس الشركات | ٤٠٦ |
| المبحث الثاني - في طرق الطعن في الاحكام التي تصدر في مواد التعليل | ٤١٤ |
| المبحث الثالث - في التنازل بالتدليس او التفتير | ٤٢٠ |

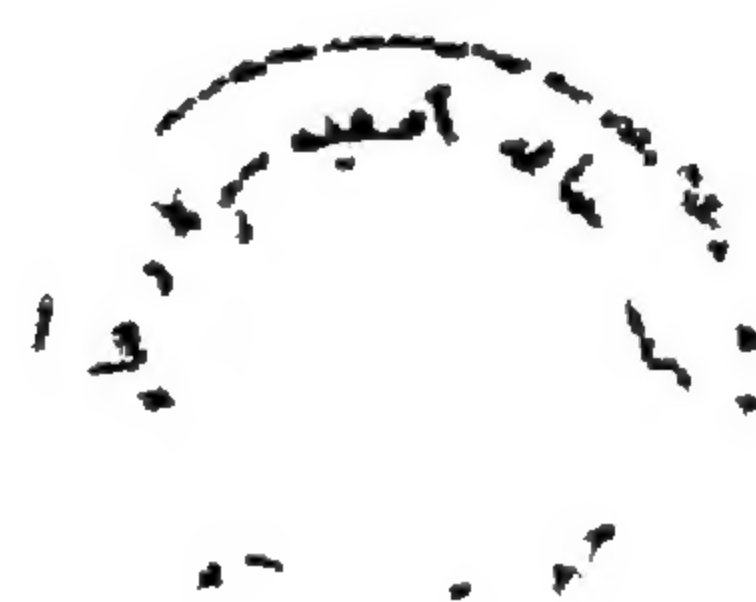
اصلاح خطا

| صواب | خطا | سطر | صحيفة |
|-------------------------|---------------------|-----|-------|
| وقربت طرق المواصلات | وقربت المواصلات | ٢ | ٥ |
| استثناء من القانون | استثناء للقانون | ١٠ | ٥ |
| من الصواب اذن ان | من الصواب ان | ١٢ | ٧ |
| التي يتجر فيها | التي يتجر بها | ١ | ١٢ |
| التجارية | التجارة | ١٥ | ١٢ |
| موكلهم | موكلهم | ٥ | ١٥ |
| عليه | على | ١٢ | ٢٥ |
| في الاطلاع | الاطلاع | ٢ | ٢٨ |
| في الاطلاع | في هذا الاطلاع | ٦ | ٢٢ |
| وستنكم | وستنكم | ١٠ | ٢١ |
| بمقتضى | بمقتضى | ١٦ | ٢٨ |
| التسليم | التسلم | ١٢ | ٢٩ |
| العقد الذي بين | العقد بين | ٢٠ | ٧٢ |
| الاخبار و | الاخبار بها | ٢ | ٧٢ |
| ٢٤١٢ | ٤٢٧ | ١٢ | ٨٠ |
| لان بطيل | ان بطيل | ٢ | ٨١ |
| تكتب بغير اسماء اصحابها | تكتب باسماء حامليها | ١ | ١٠ |
| الفرع الثالث | الفرع الرابع | ١ | ١١٢ |
| الملكية | ملكية | ٢٢ | ١٥٥ |
| جميع | جميع | ١٦ | ١٧٦ |
| مع ذلك | بعد ذلك | ٩ | ١٨٠ |
| و عمر | و من | ٢٢ | ١٨٤ |
| ١٦١ | ١١١ | ٢ | ١٨٧ |
| ١٦٦ | ١١٦ | ٢ | ١٨٧ |
| وكيلاً عن دائيه | وكيلاً من دائيه | ٢٢ | ١٩٠ |

| صفحة | سطر | خطا | صواب |
|------|-----|----------------------|--|
| ٢٠٤ | ٨ | مع انه يقوم | مع انه ربما يقوم |
| ٢٠٥ | ١٥ | وقائمة الرجوع | وقائمة حساب الرجوع |
| ٢١٦ | ١٨ | وهو الساحب | وهو المسحوب عليه |
| ٢٢١ | ٢ | هذا الباب | هذا الكتاب |
| ٢٢٩ | ١ | ميعاد حلول | حلول ميعاد |
| ٢٢٩ | ١٣ | الذي يرى اعادته | الذي يراد اعادته |
| ٢٤١ | ٨ | على احر الامكان | على اجر الاماكن |
| ٢٤٦ | ٢ | لان الدفع بها | لان الدفع فيها |
| ٢٥٣ | ١١ | بص ذلك | بص على ذلك |
| ٢٦١ | ١٩ | مفصلة | سوء مفقود |
| ٢٦٤ | ~ | مع الدين | مع المدين |
| ٢٧٣ | ٦ | ٢٢٩ | ٢٢٩ |
| ٢٨١ | ١٦ | في الصع | في الصلح |
| ٢٨٣ | ١٤ | على حساب | على بيان |
| ٢٨٧ | ٢٢ | وكلاء المداينين | وكيل المداينين |
| ٢٨٨ | ١ | وكلاء المداينين | وكيل المدين |
| ٢٩٠ | ١٠ | ان احسن الادارة | ان حسن الادارة |
| ٢٩٦ | ٢٢ | ٢٨٩ | ٢٧٩ |
| ٣٠٤ | ٤ | الى حد غير محدود | الى امد غير محدود |
| ٣٠٧ | ٩ | ٢٦٨ و ٢٦٩ | ٢٦٨ و ٢٦٩ |
| ٣١٣ | ١٦ | في القانون و هو ساع | في القانون وساع |
| ٣١٨ | ١٨ | لجميع المتارين اليهم | لجميع المتارل اليهم |
| ٣٢٠ | ١٢ | كلا الامران | كلا الامرين |
| ٣٢ | | بعد آخر سطر يضاف | الحالة الاولى يصح الدائون في حالة الاتحاد ولا يبقى الصلح ناله يذكر |
| ٣٢٣ | ١٥ | ٢٢١ | ٢٢٦ |
| ٣٢١ | | بعد آخر سطر يضاف | بينها |

| صواب | خطا | مطر | صحيفة |
|------------------|-----------------|-----|-------|
| ٦٠٦ | ٢٠٦ | ١١ | ٢٦١ |
| اثمان العفارات | اثمان العنار | ١١ | ٢٦٢ |
| وان ينقل الى ذلك | وان ينقل ذلك | ٨ | ٢٧٢ |
| ٢٧٩ | ٢٧٩ | ١٠ | ٢٩١ |
| يحقق الملكية | يحقق المجلس | ٢١ | ٢٩٢ |
| مان يكون مدايتا | مان يكون مدايتا | ١ | ٢٩٧ |
| ٢٣٧ | ٢٣٧ | ١ | ٢٩٩ |
| لا. اذا ساغ له | لا. اذا ساغ | ٢ | ٤١٢ |
| كمن | فمن | ٢١ | ٤١٦ |
| من ثلاث | من ثلاثة | ١١ | ٤٢١ |
| ١٩٠ | ١٩٠ | ٢ | ٤٢٢ |

حقوق الطبع محفوظة



45/11

